



كتاب التلخيص تصنيف الشيخ الإمام

العالم العلامة الحجة الميرزا محمد باقر

محمد بن عبد الله بن مالك

وآدم الجلاطي رحمه

الله تعالى

محمد وآله

١٧٤

فهرست مافیه من الكتب والابواب

- كتاب الصلوة • كتاب الزكاة •
- كتاب الايمان • كتاب النكاح •
- كتاب الدعوي • كتاب الاقرار •
- كتاب الشهادات • كتاب الرجوع عن الشهادات •
- كتاب الطلاق • كتاب المناسك •
- كتاب الفضا • كتاب الضمان •
- كتاب الوديعة • كتاب البيوع •
- كتاب الزمن • كتاب الشراكة •
- كتاب الوصايا • كتاب المكاتبات •
- كتاب الشفعة • كتابة الوكالة •
- كتابة المرولة وكفالة • كتاب العلم •
- كتاب الاحارات • كتاب الحارة •
- كتاب الجنائيات •



٢٥٢
١٩١٥

Süleymaniye	İsmailiye
Kısmi	AMCA ZADE
Yeni	MUSEYİM PASI
Edisyon	173

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَمُدَّ اللَّهُ عَلَى الْفَقْهِ فِي الدِّينِ الَّذِي يُوَحِّدُ الْمُتَيْنِ
بَيْنَ الْعِبَادِ، وَفَضَّلَهُ الْمُبِينِ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ وَبَادٍ، وَمُتَبَرِّثٍ
الْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ الْأَمْجَادِ، وَشُعَارِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَجْوَادِ
وَلِجَّةِ الدَّامِغَةِ لِدَوِي الرِّبْعِ وَالْإِمْحَادِ، وَالْحِجَّةِ الدَّاعِيَةِ
إِلَى الْحَقِّ وَالرَّشَادِ، وَالشَّرِيعَةِ الْبَاقِيَةِ إِلَى يَوْمِ النُّشَادِ، وَالدِّعَاةِ
الْوَاقِيَةِ لِلْأَرْوَاحِ وَالْأَحْسَادِ، وَالطَّرِيقَةِ الْمُنْتَهَى لَنِي لَا اغْتِصَامَ
بِدُونِهَا مِنَ الْبَغْيِ وَالْفَسَادِ، وَالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ
لَهَا أَبَدًا لِأَبَادِ **حَمْدٍ** يُعَادُ قَطَارَ الْبَحْرِ وَغَرَارَ الْعِمَادِ، وَيُوزَانُ
جِبَالُ الرَّمْلِ وَجِبَالُ الْوَهَادِ، وَاشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةٌ أَرْدَلَتْ فَيُضْرَفُضَلُهَا عِنْدَ فَيْضِ
الذِّعَارِ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ، وَاشْهَدَانِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ
الَّذِي يَقْصُرُ عَنْ اسْتِقْصَاءِ مَحَامِدِهِ أَمَدُ التَّعْدَادِ، وَيَحْصُرُ

عَنْ احْصَائِهَا فُضَائِلُهُ لِسَانُ كُلِّ حَاضِرٍ وَعَادٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ الشَّمْحُ الْأَطْوَادِ، الرُّسُخُ الْأَوْتَادِ **أَقُولُ**
وَأَنَا الْعَبْدُ الرَّاجِي عَفْوَ الرَّبِّ الْبَرِّ الْكَرِيمِ الْجَوَادِ، مُحَمَّدُ بْنُ
عَبَادِ بْنِ مَلِكٍ دَادَانٌ مِلْدَا كِتَابَ بَالِغِ غَايَةِ الطَّلَبَةِ
وَالْمُرَادِ، وَنَهَايَةِ الْبَغْيَةِ وَالْإِزْتِيَادِ، جَامِعُ لِمَخْلَصَةِ
الْإِحْكَافِ الْأَقْدَمِينَ، أَوَّلِي الرَّأْيِ وَالْإِجْتِهَادِ، كَافِلُ
بِخَالِصَةِ تَحْقِيقِ يَعْلُوا كَامِلِ التَّدْقِيقِ وَالْإِئْتِقَادِ،
كَاشِفُ لَأَسْرَارِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ عَنْ اخْتِصَارِ، وَاقْتِصَادِ،
كَافٍ لِعُضْلَةِ الَّذِي يَخْضَعُ لَهُ كُلُّ ذِي ذَهْنٍ وَقَادِ،
وَإِنْ حَقَّ الْحَقُّ مِنْ عَيْنِهِ الْعَوْنِ، وَمُتَوْنِهِ الْمُتَيْنِ، الَّذِي
مَا فَضَّلَ فَضْلَهُ مِنْ نَفَادِ، بِتَقْرِيرِ فِيهِ جَلَاءُ الشَّكِّ
مِنْ الْفَوَادِ، وَتَحْرِيرِ فِيهِ جَلَاءُ الْبَصِيرَةِ وَكُلِّ قَلْبِ
صَادِ، وَجَزَالَةِ لَفْظِهِ بِرِ تَاَضُ الْجَامِعِ الْإِبْرَاقِيِّ وَيَقْتَادِ

الصوم وتلغويته أفراد الشهر جذاً ورفع اسم المحض
 ونظير الشيا كما في الأعداد كذا يومين ويلزم
 بليتين ما خلا لا يوسف رحمه الله إلا أن ينوي
 التمر كذا ليلتين خلافاً له ويلزم بيوتها كفاً
 بالجمع عن نية ليلتين عادة لا لفظاً فصحة نية
 السواد ولا يجب شيء كما في الفرد الصوم وهو
 شرط خلافاً لمحمد رحمه الله في النفل كذا يوماً ويحل
 مسجد الجماعة قبل الفجر ولا يخرج ما لم تغرب
 إلا بخلاف أو جمعة وثمان معهما فإن قال رمضان
 فادى أو قضى معتكفاً جازاً كفاً بذات الشرط
 عن الجهة كتال سجد للصلوة وداخل أجزم
 للفرص ويستأنف النذر بالفطر في القضاء دون
 الأداء حفظاً للتتابع والوقت وإن لم يعتكف

مما ذكره الكوفي في ذكر
 من نذر اعتكاف ليلة
 لا يصح نذر على ما لا يصل الصوم ولو نوى

تعليل للأدوية
 تعليل للتتابع
 تعليل للعتكاف

في كل يوم من أيام الشهر
 ما كان من أيام الصوم
 ما كان من أيام الفطر

لافساد ولا استخلاف لا يعتد فيما يتغير جذاً
 العرض على النفل في القعدة أو القراءه حكماً
 إذ تقور الشطير بخروج الوقت كما بفراغ الإمام
 في حق اللاحق حتى لم يتم بالقامة لا يلزم العكس
 لعدم التغير ولا الاقتداء متغلاً في الأخير إذ الملتزم
 تلك حتى لو أفسد قضى أربعاً ولا سجدة خليفه
 سبق بالركوع إذ عليه ما على الأول وإن لم يعتد له

باب المسحاة

لو انقطع الدم بعد الصلوة لم تعد ما إلا أن يخرج الوقت
 قبل الفراغ لأن الناقص عنده دم قارب الوضوء
 أو طراه والمستند يعمل في القيام دون المنقضي
 ولهذا الوسائت من الوضوء والبشر مسح في الوقت
 لا يعتد كذا لو انقطع فيها أو فراغ الوضوء وسأل

لا يلزم العكس من قبله لعدم
 بالمسافر في الوقت وبعد العلم
 التغير ثم إذا قام إلى التمام
 لا يقراء في الأصح على قلنا أنه
 كاللاحق لأنه أدرك أول الصلوة
 بخلاف المسبوق حيث يقراء
 وإن قراء الإمام في الشفع الثاني
 لأنه أدرك قراءة ناقلة

فإن توضأ وصلى على سيلان أو توضأ على انقطاع
 وصلى على سيلان

أمره بالخروج الوقت
 الحديث السابق

أو في الصلوة

من بعدكم السلام
 زوال الغدرة الوقت الثاني

ان لا تجعل السيلان
من الغنى فما ذكره
محمّد

الاخاين او الحياه

زوال الغد في الوقت الثاني

كذا الخبر وقيل ^{ابن عباس} غشا وعليه حب بنوه ^{وعلى قول الخبر} وعلي اربعاً
 بعدتها في العطر وفردا في الاضحية وابن شعور ثلثاً
 ووالى القراءة لانه لا يخطو ^{الاقول} لرقس فيتبع الامام
 فيما اذرك مالم يخالفهم لانه ملزم كالقاضي
 وان خفي حاله احاب المنادي وان اثير
 لجواز تاخير الشروع ^{المؤتم} وينويه في لكل اخذ
 بالثقة ^{مطوف على قيس} وراي فيه فيما سبق للتفرد حكماً
 بخلاف الاصح ^{المكبر} يقدم كالشأن جدار القوت
 اصلاً وياً ^{التكبيرات} راعا ان خاف الرفع بخلاف
 التحريم للمجلية ^{تكبيرة الركوع} اذ تكبيرة واحدة واجبة في العيد
 وان ضاق عن التسبيح خلافاً لابي يوسف
 رحمه الله واضعاً يديه ترجيحاً بالجواب ثم المجلد لا يلزم
 الامام ذكره كرسون او تكبيراً لان كتاب العود برفض
^{في الركوع}

في كل صلاة
 في كل ركعة
 في كل سجدة

قوله في كل
 في كل التكبيرات

الوصل
 بالاداء

في كل صلاة
 في كل ركعة
 في كل سجدة
 في كل ركعة
 في كل سجدة

رعاية للتخفيف فلو جدت في الداخل غدت
 اولاً ثم سالت اعادت لان الاول في الظهر والثاني
 فضل او عن حاجة اخرى واعتبر بالمتوضي
 عن منخر او فرج سالت آخر وان سالت في الصلوة
 ينبغي اخذ الحديث طارئ بخلاف مامر
 لانه استند الى السابق المستند يظهر
 في القائم فظهر اذ آو شيء مخدثا وذلك يمنع
 البناء **السجدة**
 تلي وثق بعد فعل قليل كالقيام او شي خطوتين
 كفت سجدة كما قبله للحاجة والخرج للركل
 الدائي فعند معرضاً في التملكات بخلاف
 الجحد والتكفير خلافاً اذ التداخل في السبب
 لا الحكم عليهما كذا بعد عقد الصلوة في الاظهر
^{في التكبير}

في كل صلاة

للجنايس والواجب هذه لمزيد قوتها فكتفت
 غيرها بلا عكس حتى لو تلى ساجع الخارج بعد
 اقتداء التالي ولم يسجد فيها سقط الحل في الظاهر
 لاستبعا الصلاة غير ما وفوت محلها وقال
 محمد رحمه الله ان كرر في راولين تعددت
 لتعدد فرض القراءة او تكثر الفصل راعا حلا
 وبالخوف يفهم المومني والآخران وبعد سائر الدابة
 وتعددت للتبدل اختيارا بخلاف السفينة لا
 في الصلوة لا اتحاد المكان كلما لكن ضرورة الجواز
 فلا بعدد الى السماع والشموع من المومنين كهم
 من المجنون والطير والصيد لا يوجب شيئا
 خلافا لمحمد رحمه الله بعد الفراغ بخلاف الحائض
 والكافر لان الجحيم ينفى الغيباء والنهي لا

صوابها الصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم

ركن لم يتم لمثله او لواجب لم يفت محله اذ المقررة
 فرض كلمة والواكع قائم حتى اجوز الركعة
 ان تابع بخلاف القائم قبل القعدة لقوت محلها
 ولا القنوت لانه بين التنازل والقراءة فلا يعود
 ولا ياتينه فيه ولا في القومة الا تبعا لانه بين مجتهد
 بخلاف الفجر وخامسة الجنائز ورفع اليد في الخفض
 والرفع للشيخ ويرفع مع الهمام حذار كمال الخلاف
 وسقط الباقي لقوت المحل كالفاتحة اذ القومة للفصل
 لا الركعة والاخرى للاداء لا القضاء بخلاف التشهد
 اذ البعض لا يسمى به فلو لم يتم لغى ومقلدان متعود
 لو بداء بالقراءة كبر اذا ذكر واعادها قبل ضم
 السورة للفرض ما لم يتم ويسجد كذا كرسيه
 في الركوع وبعده ويبدأ بها في ركعة مسبوقه

ص 49

الفاصلة والسورة

لا تنافي بين
 المتن والاشارة
 الى ان
 الركوع

لا يكبر لأنه كالشيخ يعمل
 في الماضي ولا قابل
 بتوسط القراءة صح

لا يكبر لأنه كالشيخ يعمل
 في الماضي ولا قابل
 بتوسط القراءة صح

اذ لا قابل بولا التكبير ومنع الصابر من علي
 الجبر وقيل بالتكبير لانها الاولى خلافا لمحمد رحمه
 الله فلو قلد الجبر بعد القراءة اتي بالزائد الجافا
 للصفة بالاضل واعادها لم يضم الشؤنة وصار من
 الى علي بعد القراءة **باب**
تليين التشريق فمن فجر عرفة الى عصر
 يوم النحر فور وقتي خلف المقيم في المضرو وقال
 فور كل وقتي الى عصر اليوم الخامس في كل اثر
 لكن الجهر بدعة فالأقل ان شرف أولى دون القضاء
 إلا فائتة المدة تقضى فيها لا من قابل لتوقيت القرية
 واعتبر بالري والتخمين سجود السهو والتلبية
 ان اجتمعوا وجاز قبلها لعدم المضادة وسقط بعدها
 كذا السجود بعد التلبية اذ الكلام كالحديث العمود

وطوارى الدواهي
 دواهي الدواهي
 دواهي الدواهي

وعوادي الايام والسيين الشداد وطوارى
 الدواهي ولا تكاد حتى خيف لاغراض
 ولان راس او كاذ وجوى ما جوت من غير المعاني
 والمسائل او زاد بعد محض الذيد ودحض
 وجفا لا زباد وسقيته بالتخييص طباقا للمعنى
 وجعلته للتصير الى الله عتادا او للتصير الى
 العقبى خير زاد **جاء**
الصلوة باب مما يفيد **دعا**

محادتها في الاداء تارك مكانه مقتضى الخبر
 يتأخيرها فتفسد صلواته ما مؤوم تقدم
 لا يلزم الجنان وتلك الجائل وغير المشتهاة
 غير المتوي امامها اذ المورد الجماعة المطلقة
 وفي بالشركة والكمال ولا ما بعد الحديث قبل العود

جفا الحشوم
 جفا الحشوم
 جفا الحشوم

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 المرأة كالجم على الوضوء

الى المكان
 الوصول

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى
 لو غلغلها تيم وزوية واخواتها بنف كذا في
 قضا ما فاتك بعد الاقتداء لنوم او حدث
 دون ما قبله لقيام قدة الا حتى في القضا
 بالمثل اذا اتجد السبب والوقت فانرفع
 فائته الصحة تقضى في المرض والعكس
 لهذا لا ياتي بقراءة ولا سهو ولا ما سقط
 عن مامه بالتورك وقد تلو علم بخطا
 القبلة بخلاف مسبوق اذ لم يلزم القدوة
 فيما سبق لكنه بان عقدا فلا يؤتم قصدا
 ويقطعها تكبير لا استيناف والمسافر
 يقتدى بالمقيم في الوقت لا في حال الجماع
 لوجوب التكميل حال القدوة قصدا فان دفع

واذا ناهض
 للسبب من السبيل
 لا شيء غيره

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى
 لو غلغلها تيم وزوية واخواتها بنف كذا في
 قضا ما فاتك بعد الاقتداء لنوم او حدث
 دون ما قبله لقيام قدة الا حتى في القضا
 بالمثل اذا اتجد السبب والوقت فانرفع
 فائته الصحة تقضى في المرض والعكس
 لهذا لا ياتي بقراءة ولا سهو ولا ما سقط
 عن مامه بالتورك وقد تلو علم بخطا
 القبلة بخلاف مسبوق اذ لم يلزم القدوة
 فيما سبق لكنه بان عقدا فلا يؤتم قصدا
 ويقطعها تكبير لا استيناف والمسافر
 يقتدى بالمقيم في الوقت لا في حال الجماع
 لوجوب التكميل حال القدوة قصدا فان دفع

ما قبله من قبل
 الاقتداء واراد
 المستوفى

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى

لو كبر الا حتى ينوي
 تلك الصلوة بعينها
 ان قطعت لراوى
 ولو كان منفردا
 لم ينقطع شرح

لم يسقط في الصحيح اذ ذاك مانع الشرط
 لا شرط فيأتيه صائما حفظا للاصل بالزام
 الشرط كما لو نذر ان يحتكف مفطرا او
 يصلي عاريا بخلاف محدثا في الاصحح لعدم
 القرينة ولا يجوز القابل اذ لا تدخل في تخلفي
 السبب كدخول محرم للمفروض من قابل
 ولو قال لله علي صوم شهر متتابع استقبل
 بالفطر وفاء بالوصف الا ان يعنى المعين
 حذار تعريف المحرف او مزيد الوقت
 لكن موصولا لانه تغيير الثابت بخلاف
 تعيين التمام ولو نوى اليمين كفر وقضى
 خلا فالأمر يوسف رجلا به جعل اللام للقسم او الكل
 المعنى نعم ما بالذات والغير لا الحقيقة والمجاز
 لانه جعل اللام على الجواب

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى

في الاصحح لا نهالأت التجربة لا الادأ حتى

وله التعجيل خلافاً لمحمد رحمه الله كذا الصلوة والحج
 لتمام السبب بنفس التذرع بخلاف المعلق وإذا
 لم يسقط بالجنون المستوعب والوقت للتخفيف
 دون الأمانة فسقط بتعيين رمضان وجاز
 بأصل النية نهاراً وصوم العيد المنذور واعتبر
 بالصدق إذا سقطت بفوت المعين
 وله تعجيل المثل بخلاف نية الكفارة إذا تعين
 تغيير ماله وهو النفل دون ماله تعالى بخلاف
 رمضان لغوم ولاية الله تعالى فربعت له
 التأخير بشعبان المنذور دون رمضان
 ويقضي لنذر الماله الأبدي فإنه يفدي به لباس
 وقيل يؤجي به إذا العجز عن لقضاء عند الموت
 بآب نية القرابين

ولهذا
 سبب التعجيل
 خلافاً للشافعي
 الذي لا يوجب المعين

وهذا
 سبب التعجيل
 بغيره
 بغيره
 بغيره

ناوي الفرضين معاً لا في صلوة الحاقاً
 التذرع بالرفع في الثاني من قبل في غيرهما
 وصفاً أصلاً إذ لغي الطارئ لا القائم عكس الصلوة
 وقيل من قبل فيها أيضاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهم الله بناءً على أن الوجب نأيد على الوجود
 حسب التأخير فيمن قطعه بعد كراهية
 أو خروج وقت الفجر ولا يقدح في كراهية
 من جسر إذا لغي التعيين لما لم يقدح في جاز عن فرد
 كالموسل بخلاف الجنس لا التعيين شرط
 ففات التكميل بالتجزي أو فوات التبع وشروط
 التعيين متى ظهر من متحاً وخارجاً وناوي
 الفرضين النفل مفترض ترجيحاً بالقوة أو حاجة
 التعيين كما في القلب وحجة الإسلام وبالجور

تصدق بالصلوة
 الذكاة ولقاة الطهارة واعتقد رقة عن
 لم يقع عما نوى في الحج وتكون فلا ولا الوصا
 بنية من الليل عن قضاء رمضان

ولهذا
 سبب التعجيل
 خلافاً للشافعي
 الذي لا يوجب المعين

وهذا
 سبب التعجيل
 بغيره
 بغيره
 بغيره

وهذا
 سبب التعجيل
 بغيره
 بغيره
 بغيره

بغيره

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

ذاب الزكوع وغيرها وقول محمد رحمه الله كما مر
 لان القوة لغت في اعتراض صلوة النفل وجاجة
 التعيين في الحج اذ مطلقة للفرض ولا يلزمها
 ناولي الحجتين اذ الفعل لا يعقب العقد ولا
 يسقط بالترخيص كما لم يسقط من الطان ولا بعد
 القوت ولا فساد بخلاف الغير فامكن الوفاء
 بروض احداهما جالا عندا يوسف واما فعل
 الاخرى عند الايام حسب التاثير في دم الاخصار
 ثم جبرها بالدم والغرة والقضاء كتاب
الزكوة باب زكوة الطعام
 وغيرها ما يتاثير في تعديل نصابا زاد بعد الجول
 ضعفا او نقصا بضا فان كان للشعر ادى
 ربع العشر او قيمة يوم الجول عنده لانها اصل
 الحجة

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

ايضا والحكم مطلق الجزاء فاستدما اختار
 كالبيع والكفارة فانقطع الجاقها بالواشي
 في اعتبار قيمة يوم لا دار اذ لا اصل العين
 فاعتبر حينئذ لمشع كما في ولد المغضوبة
 والمغرور وان كان للذات كبش الندي
 وعكسية ففي لزيادة ما قال وفي الخس ما قال
 لا يتنازع الضم بعد الجول والزكوة في الهالك
 الا ان ينشأ احد هما من الآخر كالولد فيجبر
 بالخس بالولد كما في الغصب كذا غير المتعلقين
 اللع السعير بعد الاثلاف لتقرر القيمة والتميز
 العشر في الجلاء العوزاء لتقوم الجودة بخلاف
 مالوزادت قبل الجول واعودت بعده وانجلت
 لم تزد والمانح واعتبر بزوال الصمارة الجلاء
 عند المدة نظير الفهار الحاد

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

في قوله لا يملكه الا الله تعالى

والقديمة ولو أدنى قفيرا يعدل الخشن بخودته
 لم تجز عندنا سوى القيمة أو لاهو الصحيح إذ تقوّمها
^{حلاف الزفر} ربّا بين لمولى والمكاتب كذا نصف فارسي غفيرة
 دقل من ورثتم المتصوص لا ينوب أخاه كصايع
 ونصف عن صيام الكفارة والبر عن الثمر في القطر
^{أو الكفارة الخلف الذي} بخلاف التوب عن لطعام إذ عشر كسوة لا يغني
 عن شيء منها بخلاف ما من ولو أدنى خمس يفاغ ما تبني
 جباد أو مصوص يعدل الضعف حاز وقال محمد
 رحمه الله لا مال يؤدّ الفضل قوم فيما عليه فأثر هو الفقير
^{بما يجره} وزفر القيمة وهما القدر وذا الذي ولا لوجبت
^{أبو حنيفة واليوسف} في مائة تعدل الضعف ولو أدنى سميعة عن شائين
 جاز لعدم الربوا والنصر في المتصوص الوسط
 وصفة الغائب أصل بخلاف ما لو نذر أن يغتق
^{القيمة أصل}

الذئب ما يورث بليت

أو يقرى وسطين فأتى بفرد يعدلها إذ القرية
 في الأراقة والعتق ولا قيمة لها فتعدّ باعتبار
 المعنى بخلاف الصدقة **باب زكوة المال**
^{في الفرد واعتبر العدد فان المتصور سد حلة المحتاج وذلك يقوم بالمالية}
 اشترى باللف جوتي عبدا للتجارة فمات لم يضمن
 الزكوة لا اتحاد المتعلق بخلاف السائمة إلا في
^{أي عمل الزكوة} فاحش لعين للابطال والنفاذ ملكة التخليص
^{أي لا يبطال من الفقراء أي نفاذ البيع} كما في الجاني دون يسيرة للخفاء حيث ناله التقويم
^{أي من ما في آخر} هو الجذر دون العشر أو نصفه في الأصح لا يلزم
^{أي ما له المسعرة مملوكة} المسعرة عرفا للظهور ولا المريض لأن الله سلب
 والغريم لا واعتبر بالمضارب ورب المال
 ولا يعدر في يسير الفاحش لفقد العذر كما في
 النجاسة والزيادة بين الكيلين ولا بالجفيل
 في لا تظهر لأنها مطالبة وإن كانت عبادة وإن لم يتو
^{الزكوة الوصل}

لا سلب المريض على البيوع

لا يجعل العيب البسيط من المريض في الغريم والمريض والعوارض

لا يحمل المزدك

او نوى الخدعة او اشترى فلو ساء للنفقة ضمن
 اذ لا خلافة عند اختلاف الاعداد ولا يترى
 بالردة بعد الجول لعدم تعين النقود كذا الما^{خليفة}
 خود منه لانه دين طارىء بخلاف ما لو اشتراه^{من بايع العبد}
 بعرض لتجارة حيث برأ بالردة بقضاء للتعين^{بعض للتجارة}
 دون الرضا لانه يبيع في حق ثالث كذا الوصف^{بعض}
 لكن برأ بالرجوع لتعين النقد والحق فيه^{الرد بقضاء}
 حتى لا يغتاض عنه فلم يختلف بالقضاء^{مخلاف العيب}
 عندنا كخذ الشفيع والمولى القديم بهذا^{ارضى الرجوع}
 عاد الدين والجنابة ولزم في الشائع قبل^{للمصلحة في عبدا سود}
 القبض كذا لو ردت النصف بالطلاق^{ارضى الرجوع}
 او الكل لمحمية برأ في السائمة دون النقد^{المراه}
 لما تم ثم المسقط فوث التسليم والتقبيل^{في الزوم}

خلاف

بعض للتجارة

بعض للتجارة

في الزوم
 المسقط
 التسليم
 التقبيل

ولا رضاع شرط لقبها وجل القيد الا ان يزيد^{سما}
 العين لجول الحق الي القيمة بائناج التصف^{التصفيف}
 ولو باع في الجول من يساوي القايين يساوي
 ما يتبين زكى كل واحد ما في يده اذ اتم لضم^{الجول}
 الزيادة وخط لا تلاف في الجول فان راي
 بالاكس عورا لم يجب شئ لفقد المال
 في الطرفين الا ان يحول بعد البيع فيزكى^{في الجول وقت المقايضة}
 الرفع ويرأ بالردة بقضاء للتعين لا في قدر
 المردود للخلافة دون الرضا لانه يبيع
 فان راي ذلك بالرفع زكيا للمال ولا يترأ
 الراية لانه مختار لكن زكاة المردود تتعلق
 بالعين وتسقط بالهلاك للخلافة ولا شئ على
 المردود عليه في زيادة لانها بعد الجول

التصفيف

الجول

في الجول وقت المقايضة

وهو صلبه او كس

ولو كان أحدهما للخدمة وكل عند يعدل
 الفاتق أيضاً في نصف الجول ينويان التجارة
 ووجد آخره عيب ينقص الخمس لشيء
 على من كان عبده للخدمة لعدم كمال الجول
 ولا بعد نصف آخر في الرد يقضاً لعود
 قديم المالك كذا في الرضا إن نوي الخدمة
 للأنلاف خلأك الجول ولا زكي إقامة للبدل
 مقام المبدل وإن لم يقبض لأنه بدل المالك
 عند الخدمة

بجلاف المهر عند الآخر يزكي أربعة الأجزاء
 الحدوث الخمس بعد الجول أو رد عليه يقضاً للجزء
 أي صدقة التجارة

وفي الرضا يزكي ألفاً لما عر باب

الضم والتعجيل بدل لأجل المزكي يفرد
 بالحوال ولا يضم عند لأنه أشبه الثنا لما
 أي صدقة أي لأن الصم

لأنه على الصلاة لا ثناء
 في الصدقة

أخذ ماله إلا أن يجعلها علفونة قبل
 البيع فيعلم كما لو جعل العبد المزكي
 للخدمة إذا لم يقيم مقام الزكوي بل غنياً حادث
 هو الحرف في المستفاد وية يضم بدل العشر
 والمودتي فطرته على أن لا ثناء ما لم يتجدد
 السبب وهو المالية في الزلوة ورأس
 يليه ويمونه في الفطرة ولا أرض في العشر
 دون المالية وأعتبر بالجزء الصغير وأرض

الوقف وارض المكاتب وان لم يكن مالاً ولا يملك العشرة ارض
 الوقف وارض المكاتب وان لم يكن مالاً ولا يملك العشرة ارض

الوقف والمكاتب والمستفاد بعده يضم
 الى اقربهما جواً اشارة لنفع الفقير لا الزوج
 والولد فانها يضمن الى اصيليهما ترجيحاً للنفع
 على الجناساخ الذاتى اقوى وأعتبر بالزيادة
 المتصلة ويصرف الدين الى التقدم العرض

أي عروض التجارة

غنى

أو الغنى الحادث

أي يفتوته

أي يفتوته

أي اختياراً

ثُمَّ لَا أَقِلْ زَكَاةً مِنْ مَوَاشِي ثُمَّ الْمَشْغُولُ بِالْحَاجَةِ
 رِعَايَةً لِئَسْرَ الْقَضَاءِ وَنَفْعَ الْفَقِيرِ حَتَّى إِنْ
 مَنَ عَلَيْهِ طَعَامٌ وَعَبْدٌ وَلَهُ نَقْدٌ وَمِثْلُهَا
 لَا يُزَكَّى وَمَنْ لَهُ ذَوْدٌ وَغَنَمٌ يُخَيِّرُ الْهَلَاكَ
 إِلَى الْعَفْوِ ثُمَّ إِلَى نَصَابٍ يَلْبِيهِ ثُمَّ وَثَمَ صَرْفًا
 لَهُ إِلَى الْبَيْعِ كَمَا فِي الْمَضَارِبَةِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ
 يَشْتَرِي كَمَا فِي اخْتِلَاطِ الْحَوَالِي بِغَيْرِهِ وَالْفَرْقُ
 أَنَّ الْمَجْلَّ مِنْهُمْ هُنَا مُعَيَّنٌ ثَمَّةٌ لِهَذَا تَعَيَّنَ
 الْحَيُّ فِي عِثْقِ الْمَيِّتِ دُونَ الْمُعَيَّنِ فِي مَوْتِ
 شَطْرِ الثَّمَانِينَ شَاةً وَفِي بَقَايِ الرَّبْعِ نِصْفُهَا
 وَفِي مَوْتِ الرَّبْعِ بَعْدَ حَوْلٍ شَاةً وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ
 شَاتَانِ وَعِنْدَهُ فِي الْأَوَّلَى نِصْفٌ فِي الْمَوْتِ
 بَعْدَ حَوْلٍ وَشَاةً فِي الْمَوْتِ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْوَسْطَى

النقد

في الماشي

رُبْعٌ بَعْدَ حَوْلٍ وَنِصْفٌ بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَفِي الْآخِرِ
 ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ بَعْدَ حَوْلٍ وَشَاةً وَنِصْفٌ بَعْدَ حَوْلَيْنِ
 وَفِي مَوْتِ أَرْبَعِينَ مِنْ طَائِفَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاةً
 وَعِنْدَهُ الْحِصَّةُ مِنْ شَاتَيْنِ وَلَوْ وَصَفَ الْغَنَى
 مَا عَلَيْهِ أَوْ أَبْرَأَ لَمْ يَحْرَمِ الزَّكَاةُ فِي الْأَمْرِ لِلْقَبْضِ
 لَا تِلَافٌ كَمُتَّقٍ الْمَيْتِ فِي الْفَقِيرِ يُجْزَى عَمَّا فِيهِ
 وَإِنْ لَمْ يَمُتْ أَوْ نَوَى النُّفْلَ لِأَنَّهُ صَدَقَةٌ مَعْنَى وَنَفْسُهَا
 قُرْبَةٌ خِلَافَ الْأَمْسَالِ وَالْوَاجِبُ شَائِعٌ فَتَعَيَّنَ
 كَالصَّوْمِ دُونَ الْغَيْرِ فِي عِثْقِ أَوْ دِينَ لِنَقْصِ
 فِي التَّمْلِيكِ أَوْ الْمَمْلُوكِ حَالًا أَوْ مَالًا وَلَوْ عَجَلَ الْعَشْرُ
 قَبْلَ خُرُوجِ الزَّرْعِ وَالطَّلْعِ لَمْ يَجْزِ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسَافَ
 إِذَا الزَّرْعُ عَجَلَ أَوْ وَصَفَ فِي السَّبَبِ الْأَعْرَمِ مُتَلَفٌ
 التَّخْلُفُ كَالْبَقْلِ فَاشْبَهَ مَا قَبْلَ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ وَالسَّوْمِ

لو كان الشجر ساقطاً
فاطع العشر كما يصف
فأضع النسيب

في الماشي

بخلاف الخراج لانه في الذمة كالفضة الا اذا
 خرجت او ايليه اذا لم يحل قبل الماتين يجوز
 وبعده يجوز عن آلاف بشرط الكمال في الطرفين
 وشي بينهما يستند ولو توافي يد الساعي لانه في يده
 يد المالك ولو ادى عن الماضي ولا ياتي وحمل
 آخرة جاز اذا لمطالب في الجزء الاول ثم الدين
 بعد الوجوب ولا يعقل سابق فاندفع طعن
 عيسى نعم الله وادأ ذى الأنواع عما عتبت لاختلاف
 الواجب وتخييله في المواشي كذلك للمعنى وفي
 غيرها عن الكل في الأصح أو الباقي آخر الجول لأن
 جنس المجوز وهو السبب واحد فلفي وصف التعيين
 ضد المواشي واعتبر بالضم والتكليف
باب ما يبطل الزكاة وما لا يبطلها

النصاب في الزكاة

النذر لا يمنع وجوب الزكاة لفقد المطلب بل
 يبطل في محلها حتى لغى النذر المضاف إلى النصاب
 في ربع العشر لتعيينه للزكاة من وقت السبب
 لهذا يرى بالهبة من الفقير خلاف المطلق
 لعدم التصاق كمال الحج والكفاة ولا ضابط
 والعشر والخراج يمنع للمطالبة كذا النفقة
 المفروضة والزكاة لأن سقوط الزكاة يهلك المال
 ونفقة المحارم بالتأخير لا ينفي نفس المطالبة
 والعبرة لقابيل الدين المؤجل فاندفع فرق
 أبي يوسف بين النصاب القائم والمستهلك
 وقرئ زفرين السائمة والسق قد
باب زكاة الإحالة أجود اذا
 بالف عشرين سنين وقبض لم يسلمها زكي

لِلْجَوْلِ لِأَوَّلِ تَبَعَةٍ أَعْيَارُهُ وَالثَّانِي ثَمَانِيَةَ أَعْيَارٍ
 خَلَا زَكَاةَ الْمَاضِي الْمُسْتَأْجِرِ لِلثَّالِثِ ثَلَاثَةَ أَعْيَارٍ
 وَالرَّابِعِ أَرْبَعَةَ أَعْيَارٍ خَلَا زَكَاةَ الْمَالِ هَلْهُنَّ وَعَلَسُهُ
 فِي عَكْسِهِ لِأَنَّ الْأَجْرَ مَمْلُوكٌ بِالْتَّجِيلِ وَيَبْطُلُ حِسْبُ تَعَابٍ
 الْجَوَابُ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنْ سَلَامِ الْإِلَهِي
 الْقَسْبُ بِفَوْتِ الْمَكْنَةِ فَيَرْكَبُ رَبُّ الدِّينِ دِينَهُ
 وَلَا يَخْرُ الْبَاقِي بِشَرْطِ النَّصَابِ وَلَا أَجْرَ بَعْضٍ
 فَيُجَالُ الْمُسْتَأْجِرُ مَا عَرَّلَانِي وَإِنْ لَمْ يَعْذُ قَبْلَ الْحُكْمِ
 فَالضَّمَانُ وَجِبَ وَاعْتَبِرَ بِالْبَايَعِ فَاسْدَادُ شَيْءٍ
 عَلَى الْمُؤَجَّرِ لِاسْتِحْقَاقِ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الْفَقْدِ
 لَا يَلْزَمُ مَا لَوْ سَكَنَ وَلَمْ يُسَلِّمْ لِأَنَّهُ ضَمِنَ لِسَلَامَةِ
 الْعُوضِ وَالْمَنْفَعَةِ لَيْسَتْ بِمَا لَكِنْ عَقْدُهُمَا مِنَ التَّجَانُّ
 فَصَحَّتْ يَتَهَاوُضُ الْخُلُوعِ فِي قَوْلِ **كِتَابِ الرِّجَالِ**
بَابُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ لَوْ قَالَتْ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمُدْخُولَةِ

أَنْ كَلَّمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ انْجَلَتْ ^{أَوَّلِي} بِالثَّانِيَةِ
 لَا تَسْتَيْنِفُ الْكَلَامَ بِخِلَافِ فَادْ هِيَ بِأَعْدَدِ اللَّهِ
 لَكِنْ عِنْدَ زَفَرٍ بِالشَّرْطِ كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ فَلَغَتْ
 الثَّانِيَةَ وَعِنْدَ نَابِي الْجَزَاءِ فَأَنْعَقَدَتْ إِذَا
 الْجَمْلَةُ وَاحِدَةٌ وَالْأَنْزَلُ اثْنَانِ عَلَى الْمُدْخُولَةِ
 بِتَكْرِيرِ كَلِمَاتٍ فَأَنْتِ وَأَخَذَتْ ^{بِالثَّانِيَةِ} بِالثَّانِيَةِ
 لَا إِلَى جَزَاءٍ وَلَغَتْ هِيَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ وَفِي أَنْ خَلَفَتْ
 بِطَلَاكِ لَا تَنْجَلُ الثَّانِيَةَ إِلَّا بِتَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا
 بِالْمَلِكِ أَوْ بَعْدَهُ إِذَا الشَّرْطُ إِذَا خَالَهَا فِي الْجَزَاءِ
 لَهَا فِي تَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا وَمِنْ خَوْلَةٍ بِالْحَلْفِ بِطَلَاقِهَا
 إِنَّمَا تَنْجَلُ الثَّانِيَةَ بِتَعْلِيْقِ طَلَاقِهَا بِالْمَلِكِ أَوْ بَعْدَهُ
 إِذَا الثَّالِثَةَ أَنْعَقَدَتْ عَلَى الْمُدْخُولَةِ حِسْبُ فَكَانَتْ
 شَرْطَ الشَّرْطِ وَذَلِكَ حَقِّ الثَّانِيَةِ شَرْطُهَا أَيْضًا لَا تَنْجَلُ

مَعْنَى الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُسْتَأْجِرُ الَّذِي يَخْلُقُ طَلَاقًا
 مِنْهَا وَاحِدَةً وَتَكُونُ طَلَقًا وَاحِدَةً
 قَدْ تَرَكْتُ بِالْمَلِكِ أَوْ بَعْدَهُ
 فَتَكُونُ طَلَقًا وَاحِدَةً

بَطْلَانِهَا

فصاحبه الملق

هي التي في الشرط أو لا تفهم دونها لهذا طلق ثنتين
قبل الدخول بواحدة وأخرى ولو قال فأنما طلق
كل واحدة ثنتين لتكرر الشرط بإدخالهما في الجموع
لا يلزم بطلانها فواحدة حيث لم يقع إذ الشرط
لم يكمل ولو قال فواحدة طلق واحدة منهما
لاستقلالها بكرة في إيجاب ولو أعاد ثالثا نزل
آخران لما سؤله الجمع والتفريق في إتمام
طلقه ثم ثنتين وفي طالق كذا لا يفرق الثالث
صيانة للحرمة الكبرى وبحجج التسع أكفأ
بهم النزول واعتبر بتكرير التعليق ولو قال
بدى ففهم طالق وثانيا فواحدة وقعت واحدة
لأن الأولى عمت لأفراد حكمها لكناية والثانية
خصت لاستقلالها بكرة في إيجاب وبالعكس

کے

من عكسها فوقع ثنتان لتكرر الشرط

باب الحث بالبعض من الجملة

لو قال ان كلمت بني آدم او الرجال او النساء

جنت بالفرد الا ان ينوي الكل الحاقا بالجنس

اذ هو المعرف الجامع وفي المنكر حث

بالثلب لانه ادنى الجمع وله نيته الزايد

لنيته الحقيقة في الاضغ قدح في الدار والبس

من غزلك والفرد للجواز كائنا نحن نزلنا الذكر

دون المثنى اذ العام لا يتعرض للعدد بل

للذات والصفة نظيره حلف لا يشرب

ماء البحر ولا نهار حث بالادنى وله نيته

الكل دون الرطل وقيل يرد المتهم قضاء اذ

المأجورة كالمجاز ولو قال التي اتزوج او تدخل

طالق تعلق بالفعل لانه المعرف للكل

ان يزيد فلانة او هذه اذ الصفة في المثار والمثنى

لغو فجز في الملك ولغاني غيره بين التعريف

بالإضافة أو اللام أو الإشارة أو نسي الغائب أو صفة

باب ما يقع بالوقت وما لا يقع

طالق ثلثا قبل ان تزوجك بشهر لغو لسبقه

العقد كطالق من او قرأه فانه توقف

للتعريف ولا شرط لفظا ليتأخر وقبل اقدم

زيد او موته واقع ان كانا بعد شهر للإضافة

والوصف في الملك مقتضرا عند التوقف

مستندا عند زفر للإضافة لاذ العتق والامام

معهما في القدر اذ المعرف الخطر شرط معنى

بدليل ان كان في علم الله قدومه معونة الموت

لأنه كائن فلو عرفت الشهر وقع بأوله كقبل
 الغطر فيزل قبيل الموت من أول الشهر
 توشيطا بين الظهور وبين انشاء حتى لغا الخلع
 والكتابة في الشهر عنده لسبق الزوال
 فيرد البدل إلا أن يموت بعد العدة لفق
 محلي لانشاء ولغا طالق قبل موتي بشرعها
 لقول الموت بخلاف الملك لكن من الثلث
 عندهما والكل عنده وله البيع بشرط صفة
 في الموت أو غير معة كان مت ودنت
 أو من مرضي ولو جني عليه في الشهر فالأرض له
 لكن أرض القبر إذ لا استناد في الغايث
 والخلف كالأصل فيما يقبله وهو الملك لا العتق
 نظيره الجناية على الساعي في كتابة أبيه وثمان

عرف الشهر

توشطاً

العتق لبقاء

الشهيب يلحق الميت بعد اعتاق الوارثانه
 يستند في حق الدين دون دة العتق بسببه
 ويعتق المولود في الشهر خلافاً لها لا تصام
 في أوله كذا بعد بيع الأم كولد المدبرة ولأنه مقصود
 حتى لم يتجوز ولاؤه بخلاف ولد المكاتبه للفسخ
 تبعاً حتى لم تعد بعد الشراء وهذا تعتق
 لكن المدة بعده لتخل الزوال في الأولى ولو بيع
 النصف عتق لباقي ولم يفسد البيع إذ لا استناد
 عدم في حق الزايل ولم يضمن لعدم الضمان الميراث
 ولو قال قبل موت زيد وعمرو شهر فمات زيد قبل
 شهر لم يقع أبداً لغت الوصف وإن مات بعده وقع
 لتعين الشهر وهو المتصل بأوله كالمستين كقبل
 الفطو ولا يخفى خلاف القدم والقرآن مبنى طعن الرازي

حاشية
 الشراء مصدر يبد
 ويقصر ماله المزوق

مجان العتق

العتق

رحمه الله وهو محال فلا يبرأ إذا قبل أن تحيضي حيضة
 بشهر وراثت الدم ثلثا وقبل قروم زيل وموت عمرو
 وقدم لأن الباقي كائن بخلاف ما لمات عمرو
باب في الشرب وغيره
 ولو قال إن شربت من لفرات أو أكلت
 من الجنة فهو عندنا على ما أتته وجزها للعرف
 وعندنا على الكرم والقضم لأن الحقيقة لوضع الفم
 كما في الكوز وفي مستعملة وإلا لما حنت بها إذ المجهولة
 تستثنى عن عموم المجاز كما في البئر والريق ومحمد
 وضع القدم فكانت أولى من المجاز المتعارف ولو
 قال من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ منه
 جنت بخلاف الأول لنسبة الماء دون الفعل
 واعتبرها في الكوزين إلا أن يغلب ماء دجلة بخلاف

ماء فرات البقاء الموصف دون إضافة ولو قال
 للزوجة أو الأسة إن نكحت فهو على الوعد دون العقد
 عكس غيرهما دل أن المجاز لا يغلب الحقيقة المستعملة
 ولا يغلب **باب في الغسل وغيره**
 لو قال إن اغتسلت أو تزوجت أو أكلت ونوى
 الجنابة أو فلانة أو لجم لم يدين لعدم العموم التنوع
 في الفعل إذ السبب والمحل كالوقت مقتضى
 الوجود لا اللفظ إلا أن يؤيد غسلا أو امرأة
 أو طعاما لأن التلوة في الشرط كهي في النفي
 نعم ويرد قضاء بخلاف الظاهر كذا إن خرجت
 أو اشتريت ونوى بغدا أو عبدا بخلاف نية
 السفر والشر النفس لتنوع الفعل حتى اختلف
 الأسم والحكم بخلاف الأول كذا إن سألته ونوى

حتى لو نوى قتلا أو وقت كالشهر لا يصدق

وان

اخراجت ۹

وَالْأَبَدِ

وَأَبْسْتُ الْقَمِيصَ أَحَدًا فَأَنْتَ طَلِقٌ لَمْ يَدْخُلِ
الْحَالِفُ مَا لَمْ يَنْوَ كَذَا الْمُخَاطَبُ فِي أَنْ دَخَلَ دَارَكَ
أَحَدٌ وَأَعْتَقَ أَيُّهُمْ شَيْئًا لِأَنَّ النَّكْرَةَ ضِدُّ الْمَعْرِفَةِ

عالمی بیان

الجواب مبتدئ ولو قال ما دُمْتُ حَيَّةٌ أوقالت
لأنه عنها

المعروف

للتعريف وقيل في الأولى باب الخلف في الجماع

للتعريف وقيل في الأولى بالخلف في الجماع

مسألة الأولى

وَلَوْ قُلْتُ أَنْ جَامِعْتُكَ أَوْ بَاضَعْتُكَ أَوْ اغْتَسَلْتُ مِنْكَ
 فَهُوَ عَلَى الْجَمَاعِ فِي الْفُرْجِ لَأَنَّهُ الْمَتَفَاهِمُ عُرْفًا إِلَّا أَنْ يَنْوِي
 مَادُونَهُ لِلْاجْتِمَاعِ لَكِنْ لَا يُصَرَّفُ عَنِ الظَّاهِرِ
 فِي الْقَضَاءِ فَيَحْتَسِبُ بِهَا كَذَا إِنْ وَطِئْتَكَ إِلَّا
 أَنْ يَعْزِي الدَّوْسَ عَكْسًا غَيْرِ الْمُضَافِ كَذَا إِنْ
 اقْتَضَتْكَ لِلْبِكْرِ لَا أَنْ يَنْوِي الْأَصْبَعَ فِي
 إِنْ أَتَيْتُكَ يَنْوِي لِاسْتَوَاءِ أَجْمَالِي الْجَمَاعِ وَالزَّيْلَةِ
 فَلَوْ نَوَى الزَّيْلَةَ جَنَّتْ بِالْجَمَاعِ لَأَنَّهُ زَارُ وَزَادَ
 بِخِلَافِ الْعَكْسِ كَذَا فِي الْأَصَابَةِ لِاجْتِمَاعِ الذَّنْبِ
 وَالْمَالِ وَالْوَطَنِ وَالْقَبْلَةِ سَوَاءٌ وَلَوْ قَالَ إِنْ مَشَيْتُ
 وَنَوَى اسْتِطْلَاقَ الرُّطَنِ دَيْنٌ وَرَغْمُ الْفَرَاءِ لَشَرَّ
 الشَّيْنِ مَرْدُودٌ لَأَنَّهُ ضَائِبٌ التَّخَوُّزُ بِالْمُسَبِّبِ عَنِ السَّبَبِ
 لَا الْوَضِيعَ لِهَذَا لَمْ يُصَرَّفْ عَنِ الْقَدَمِ قَضَاءً

في قوله
 لا يصرّف
 عن الظاهر
 في القضاء
 في قوله
 لا يصرّف
 عن الظاهر
 في القضاء

والزينة

واخواتها

بَابُ الْخَبَرِ فِي الْإِذْنِ

لَوْ قَالَ لَنْ خَرَجْتُ إِلَّا بِإِذْنِي أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِي
 فَلَا شَرْطَ الْإِذْنِ عِنْدَ كُلِّ خُرُوجٍ لَأَنَّهُ خُفٌّ
 الْأَلْصَاقِ وَالثَّنْيَا يَقْتَضِي الْمَصْدَرُ لَفْظًا لَشَرْعًا
 فَعَمَّ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ كَالْأَلْيَا أَوْ عَلَى حِفْظِ بَخْلَافِ
 إِلَّا أَنْ أَذِنَ حَيْثُ تَجَلَّى بِالْإِذْنِ مَرَّةً لَأَنَّهُ تَعَذَّرَ
 الْأَضْمَارُ وَثَنِيًا غَيْرَ الْجِنْسِ فَاعْتَبِرَ غَايَةً كَمَا تَكُنْ
 فِي الزَّوْجَةِ وَالْغَرِيمِ مَا دَامَ النِّكَاحُ وَالَّذِينَ تَقِينُوا
 بِالْوِلَايَةِ كَمَا فِي دَفْعِ الدَّاعِي كَذَا الرِّضَا وَآخَوَاتُهُ
 وَلَا يَشْتَرُ الْعِلْمُ وَفِي الْإِذْنِ يَشْتَرُ فِي الْأَصَحِّ
 كَالْأَمْرِ وَلَوْ قَالَ أَذِنْتُ فِي كُلِّ خُرُوجٍ جَازٍ بِطَلِّ
 بِالنَّهْيِ الْأَظْهَرُ إِذِ الْمَنْهُي الْحَيْثُ لَا الْإِذْنَ فَاشْتَبَهَ
 الْخَاصَّ بَابُ الْخَبَرِ فِي الشَّتْمِ

لأن اللفظ بغير الباء

أمر المصدر

أمر اليمين

الشَّيْءُ فِي مَكَانٍ يَكُونُ الشَّيْءُ فِيهِ وَالْقَتْلُ يَكُونُ فِيهِ
 الْمَقْتُولُ كَذَا الضَّرْبُ وَالْمَرْءُ يَكُونُ فِيهِ الْمَقْتُولُ
 بَأَثَرِهِ حَسًّا وَالْفَاعِلُ فِيهِ لَا أَثَرَ كَذَا الشَّيْءُ فِيهِ
 بِأَنْشَاءِ الْقَوْلِ فِيهِ وَالْقَتْلُ يَظْهَرُ لِأَثَرِهِ
 لَوْ حَلَفَ لَا يَقْتُلُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَمَاتَ فِيهِ بِضَرْبٍ
 فِي غَيْرِهِ حَتَّى وَلَوْ مَاتَ فِي غَيْرِهِ بِضَرْبٍ فِيهِ
 لَمْ يَحْجِثْ إِذَا لَمْ يَسْتِنَادْ لَا يَنْقُضُ الْبَرْكَازُ الْوَمَاتَ
 فِيهِ بِضَرْبٍ قَبْلَ الْيَمِينِ لِاقْتِضَائِهَا شَرْطًا
 بَعْدَ عَادَةِ الْمَلَكَةِ التَّرْكِ حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يُطَلَّقُ
 حَتَّى بِالْمَعْلَقِ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ بِأَبْ—
 الطَّلَاقِ فِي التَّرْكِ فِي الْمَوَاقِيتِ
 لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُ طَالَتْ أَنْ كَلِمَتِي فَعِنْدَ
 رَفْعِي تَطْلُقُ الْكُلُّ لَوْ أَبَدَ أَوْ وَقْتُ وَعِنْدَنَا تَطْلُقُ

وفي

الْمَرْجُوعَةُ قَبْلَ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ لِحَقِّ الْيَمِينِ فَشَرْطُ
 الْحَلِّ دُونَ الْحَقِّ حَذَارُ الْغَوِّ وَتَوْقِيفُ التَّيَمُّنِ
 وَأَعْتَبِرْ كُلَّ بَيْنٍ وَالشَّرْطُ بِالْوَقْتِ وَالْغَايَةُ لَكِنْ
 دَلَالَةٌ فَتَنْسَقُطُ بِالنَّصِّ وَعَلَيْكَ أَنْ كَلِمَتِي فَكُلُّ
 مَنْ تَزَوَّجَ لِأَنَّهُ شَرْطُ الْأَنْعِقَادِ كَذَا كَلِمَتِي مَنْ تَزَوَّجَ
 أَنْ كَلِمَتِي إِذَا الشَّرْطُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الشَّرْطِ مُقَدَّمٌ
 بِدَلِيلٍ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ أَنْ أَرَادَ النَّبِيُّ وَكَلِمَتِي
 كَلِمَتِي لِأَجْلِ تَلَوُّنِهَا فِي قَبْلِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لِامْتِنَاعِ
 التَّلَوُّنِ فِي الْغَايَةِ وَالتَّجَدُّدِ فِيهَا وَرَأَاهَا وَهِيَ الْمَطْعُونَةُ
 وَسَابِقًا فِي الَّتِي بَعْدَهُ حَتَّى لَوْ قَالَ كَلِمَتِي الْيَوْمَ
 فَأَنْتَ طَالِقٌ غَدًا فَدَخَلْتَ الْيَوْمَ تَلَا طَلَقًا فِي الْغَدِ
 تَلَا وَكُلُّ مَنْ أَيْتَمَلَكَ لِلْقَائِمِ وَقْتُ الْحَلْفِ لِأَنَّ
 الصَّيْغَةَ لِلْحَالِ وَالشَّرْطُ لِتَأْخِيرِ الْجَزَاءِ إِذَا الْفِعْلُ

المسألة المزدوجة بعد الكلام

في قوله لا يعلق به قديم او آخر وخلص للحادث
بالعدم للحال كالتزوج او غنية المضاف عن الوقت
القائم كالسنة والشهر والمجتمع الى الغروب
مسمى املاكة اليوم قال محمد بن عماره كذا في املاكة غدا
اذ لا يعقل الغد بدون اليوم فكان من ضروريه
باب اليقين يكون فيها الوقتان
لو قال ان دخلت فانت طالق اذ ادخلت
فدخلت مبانة ثم منكوحة لم يقع لفقد الملاك عند
اليقين الثانية بخلاف ان دخلت دارين
اذ لا علق بالاول ولا نزل فاشبهه غير الشرط
كذا لو قال ان قرنتك او قرنتي اعتي فوالله
لا اقربك وقرب بعد لا بانه لم يكن موليا لما
مرو في الاقربك الاخرة يكون موليا بعد العود

في قوله لا يعلق به قديم او آخر وخلص للحادث
بالعدم للحال كالتزوج او غنية المضاف عن الوقت
القائم كالسنة والشهر والمجتمع الى الغروب
مسمى املاكة اليوم قال محمد بن عماره كذا في املاكة غدا
اذ لا يعقل الغد بدون اليوم فكان من ضروريه
باب اليقين يكون فيها الوقتان
لو قال ان دخلت فانت طالق اذ ادخلت
فدخلت مبانة ثم منكوحة لم يقع لفقد الملاك عند
اليقين الثانية بخلاف ان دخلت دارين
اذ لا علق بالاول ولا نزل فاشبهه غير الشرط
كذا لو قال ان قرنتك او قرنتي اعتي فوالله
لا اقربك وقرب بعد لا بانه لم يكن موليا لما
مرو في الاقربك الاخرة يكون موليا بعد العود

لحق العارل اليقين لا قوت الملكة كذا لو حلف
لا يقرب الزوجة ولامه لم يكن موليا للملكة
بتكرامه بلا ظلم بخلاف الزوجتين فلو ابانها
وقرب الامة صار موليا حين عادت لما
وينزل المضاف الى احد الوقتين بالآخر
والتيها بالاول عملا بما خص وعم الا ان يوى
ان يطلق في كل وقت فقد يضر في ويجمع
او كاوتكوك لك جنة الآية فصا كما لو اضاف
الي احدها وعلق بالآخر او قدم الا تي على الكائن
والمعلق باحد شرطين بالاول ولا كانا شرطا
وبها بالآخر لان عطف الناقص على الناقص للجمع
الا ان يقدم الجزاء او يوسطه ويكره ان يتجمل
بأيهما كان كانه علق الفرد بك فرد كذا لو قف

ابن جابر في قوله اذ ادخلت
ابن جابر في قوله اذ ادخلت

التَّامُّ لِهَذَا لَوْ كَوَّرَ التَّمْلِيلُ كَرَّ رَجَائِهِ وَلَا يَقَعُ فِي
 أَنْ شَيْءٌ وَلَمْ تَشَأْ إِلَّا أَنْ يُقَدِّمَ الْجَزَاءَ وَيَلْزَمَ أَنْ
بَابُ الْحَنْثِ يَقَعُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ بِأَمْرٍ
 لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ أَرْضِي وَالشَّرْطُ عِنْدَ زَكْرٍ
 بِهِ اسْمُ فِعْلٍ كُلِّ فَرْدٍ فِي الْجَمْعِ كَانَ دَخَلْتُ هَذِهِ دَخَلْتُ
 هَذِهِ وَعِنْدَ نَائِجَتٍ بِفِعْلِ كُلِّ فَرْدٍ لِنَقَابِلِهِمَا ^{بِالْإِجْمَاعِ} فِي فَرْدٍ
 حَتَّى لِنَقَابِلِ الْجَمْعِ مِثْلُ وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ وَأَعْتَبِرُوا
 بِأَنَّ الْكَلِمَاتِ غَيْفَتَيْنِ فَلَوْلَا التَّقَابِلُ حِنْثٌ بِنَفْسِ
 الشَّرْكِ كَمَا فِي دَغِيفًا كَذَا هَذِهِ وَهَذِهِ لِلْعَطْفِ الْمُغَيَّرِ
 لِلْمُقَابِلَةِ كَذَا إِنْ لَبِسْتُمْ ثَوْبَيْنِ إِذَا الْجَمْعُ لِلْغُرُصِ وَمَا لِلنَّوْظِ
 أَوْ لِي لَا يَلْزَمُ أَنْ تَطَوَّلَ ثَلَاثًا لَوْلَا تَقَابُلُ الثَّلَاثِ ^{الْمَذْكُورِ}
 بِكُلِّ فَرْدٍ لِمَا ذَكَرَ الْعَدَّةَ وَلَوْ قُلْنَا لَمْ دَخَلْتُ فَانْتِ
 طَلَقَ وَعَلَى حُجٍّ وَذَلِكَ إِذَا كَلَّمَ تَعَلَّقَ الْحُجَّ بِالدَّخُولِ كَالطَّلَا

كَمَا بَدَأَ

بِهِمَا فِي الْفَرْقِ

لِلْعَطْفِ أَوْ التَّسْبِيحِ وَالْعَتَقُ بِالْكَلَامِ حِذَا رِ الْغَوْ وَالْجَمْلُ
 الشَّرْطُ ^ط أَوَّلُ لِلْعَقْدِ وَالثَّانِي لِلْحَلِّ كَمَا قِيلَ عَنْ مُحَمَّدٍ كَيْلًا
 يُوقِفُ التَّامُّ وَإِنْ بَدَأَ بِالْجَزَاءِ تَعَلَّقَ الْحُجَّ بِالْكَلَامِ
 كَالْعَتَقِ كَيْلًا يُعْطَفُ مَعَ تَخَلُّكِ الْفِعْلِ وَتَرْكَةِ الْعَطْفِ
 فِيمَا لَمْ يَنْ كَرِ الشَّرْطُ الثَّانِي لِحَاجَةِ التَّغْلِيظِ
 إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ حُرٌّ وَذَا حُرٌّ إِذْ لَوْ شَاءَ التَّغْلِيظُ
 كَفَاءَ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ وَالْمُضَافُ إِلَى الْوَقْتِ كَالْمَعْلُوقِ
 بِالشَّرْطِ فِي الْجَمْعِ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ زَيْدٌ يَلْحَقُ الْمَلِكُ
 فِي الصَّحِيحِ لِنَقْصَانِهِ إِبْطَالًا وَتَمْلِيكًا أَنْ تَمَّ تَعْلِيقُ الْعَطْفِ
 مُغَيَّرٌ فِي حَقِّهَا مُقَرَّرٌ فِي حَقِّهِ وَمَشِيَّةٌ الْبَعْضُ أَعْرَاضٌ
 كَعَدَمِهَا لَا يَلْزَمُ لِذَا الْفَتْحِ وَلِذَا الْفَتْحِ الْإِمَابَةُ لِقَدَرِ
 الْمَلَأَمَةِ وَالْحَاجَةُ فِيمَا لَا يَلْزَمُ الْمَشِيَّةُ تَلَا بِمُ لَفْظًا
 وَلَا يَلْزَمُ الْعَطْفُ لِعَدَمِ الْمَغْيَرِ فَيُخَصِّصُ تَلَا بِمُ لَفْظًا آخَرُ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْعُطْفَ مِثْلَهُ إِنْ دَخَلَ أَنْتَ طَالَتْ
تَجْنِيزُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّغْلِيْقَ لِأَنْ كَانَ الْأَضْمَارُ خِلَافَ
وَأَنْتَ إِذَا أَحْسَنْتَ الْأَضْمَارَ فَتَجْنِزُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ

التَّقْدِيمَ خِلَافَ أَنْتَ طَالَتْ وَإِنْ دَخَلَ لِتَوْقُفِهِ ^{أَوْ تَجْنِيزِهِ} ^{أَوْ تَقْلِيْبِهِ}
عَلَيْهَا أَوْ إِنْ لَغَا وَقِيلَ لَوْ نَوَى الْحَالُ نِيْدَتِ ^{أَوْ لَوَا وَنَحَالُ}

بَابُ الْيَمِينِ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ

لَوْ قَالَ أَيْتِي عُنَيْدِي ضَرْبَةً فَهُوَ جَزْءُ ضَرْبِهِمْ
مِنْ بَعْتِ إِلَى وَاحِدٍ لَتَسَاوَى لَهُ تَكْرَرٌ وَإِي لِلْإِثْبَاتِ

وَضَعًا وَالشَّرْطُ لِلنَّفْيِ لَا لَلْإِثْبَاتِ وَأَمَّا بِالذَّاتِ أَوَّلَى

كَأَيِّ أَخَوَاتٍ اتَّزَوَّجَهَا وَفِي أَيْتِي عُنَيْدِي ضَرْبَكَ

عَتَقَ كُلَّ ضَارِبٍ لِأَنَّهُ عَرَفَهَا بِالْوَصْفِ فَعَمِمَتْ

كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ وَفِي الْأَوَّلِ مَا وَصَفَ التَّكْرَرُ لِأَنَّ الْفَعْلَ

وَصَفَ الْفَاعِلَ لَا الْمَحَلَّ إِذَا الْعِلَّةُ أَوَّلَى مِنَ الشَّرْطِ

^{أَوْ الْمَفْعُولِ}

لِذَا أَيْتِي نِسَاءً شَيْئًا طَلَّقَهَا أَوْ شَيْئًا وَاتَّيْتُ أُمَّتِي

زَوَّجْتُهَا أَوْ زَوَّجْتُ نَفْسَهَا وَمَنْ شَيْئًا مِنْ نِسَائِي يَغْمُ

الْكُلَّ عِنْدَهَا إِلَّا وَاحِدَةً عِنْدَهُ إِذَا بِالْفَتْحِ لِلتَّعْظِيمِ وَالْكَسْرِ

لِلتَّبْعِيَّةِ فَلْيُعْشَرْنَا فِي الْمَذْكُورِ وَمَا تَرَكَهُ أَصْلًا إِذَا التَّمْيِيزُ

لَيْسَ تَجْنِيزَةً فِي الْمَذْكُورِ وَمَا تَرَكَهُ وَصَفٌ فَكَانَ

أَوَّلَى وَمَنْ شَاءَ يَغْمُ الْعُيُومَ الْبَعْضُ بِالْوَصْفِ

فَوَيْعَتْهَا طَلَّقَ نَفْسَكَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ وَذَلَّتْ عَلَيَّ

الْعُيُومُ فِي مَنْضُوعَتِهِ **بَابُ**

الْخَلْفِ بِعَتَقَ مَا فِي الْخَلْفِ لَوْ قَالَ إِنْ وَلَدْتُ

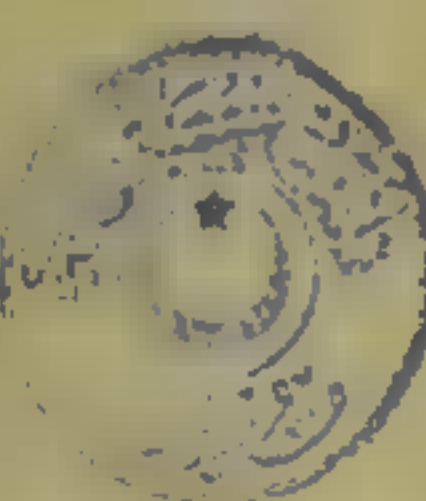
وَلَدًا فَهُوَ جَزْءٌ صَحَّ بِشَرْطِ الْمَلِكِ فِي لَأَمَ يَوْمَ الْخَلْفِ لِلْإِضَافَةِ

لِلْإِسْتِثْنَاءِ الْمَلِكِ وَهُوَ وَلَا دُثْمَا لَهَا الْعَبْدُ إِنْ وَلَدَ لَكَ

بَشَرًا الرِّشْدَةُ لِأَنَّ السَّبَّ بِهَا وَهُوَ الْمَلِكُ بِالْأَمِّ

وَقَدْ ذَكَرْتُ اقْتِضَاءَ لَهَا وَأَنْتَ فِي مَلِكِي شَرْطُ مَلِكِهِ

^{أَوْ الْمَلِكِ}



يَوْمَ الْوَلَاةِ وَفِي يَوْمٍ فِي مِلْكِي يَشْتَرُ مِلْكُ الْمَوْلُودِ حَسْبَ
 رِعايَةِ لِلنَّصَبِ ثُمَّ لَا تَحِلُّ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَقِّ تَقْيِيدُ اللَّفْظِ
 بِالْمَصْطَحِ كَتَقْيِيدِ الصَّرْبِ وَالْوَلَامِ وَالْجَمَاعِ بِالْحَيَوَةِ
 وَالذُّخُولِ عَلَيْهِ بِهَا وَيَقْصِدُ التَّعْظِيمَ حَتَّى لَوْ دَخَلَ
 لَوْ فُجِئَ شَيْءٌ لَمْ يَحْتِ إِذْ صَحَّحَ اللَّفْظُ مَحَلِّيَّةً مَعْنَى
 وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالْإِيلَامُ وَالْأَفْهَامُ الْعَادِيَّةُ وَالشَّهْوَةُ
 وَلَا كَرَامَ لِهَذَا لَمْ يَحْتِ فِي أَوَّلِ عَيْدٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ بِالْمَيْتِ
 بِخِلَافِ الشَّيْءِ وَالْمَسِّ وَالْمَحَلِّ وَالْغَيْسِلِ لَا تَحَادِ الْمَنْعَ
 لَا يَلْزَمُ أَنْ وَلَدَتْ وَلَدًا وَأَنْتَ طَالَتْ وَلَمْ أَنْ
 أَوْ أَشْتَرَيْتَ حَيْثُ لَمْ يَقْتَدِ بِالْحَيَوَةِ وَالْمِلْكِ لَنْ
 الْمَحَلِّيَّةِ ثَابِتَةً فَصَحَّ اللَّفْظُ وَالتَّقْيِيدُ لِقَبُولِ الْجَزَاءِ
 لَا لِنَزْوَالِهِ إِذَا غَوَضَ الْمَنْعَ **بَابُ**

الاستثناء في اليمين طالت إن كلمت إلا أن تقدم
 يعني لا أن تقدم

في الجماع والطلاق
 لم يحتسب

أو بالحياة في المدة
 لا ولا والمدة في الخوف
 بقبول الجزاء وهو ما يشترط

يَنْزِلُ بِالْكَلَامِ قَبْلَ الْقُدُومِ لَابَعْدَهُ وَطَالَتْ إِلَّا أَنْ
 يَتَقَدَّمَ بِقُوَّةِ الْقُدُومِ فِي الْعَمَلِ جَوَازًا إِلَّا أَنْ فِيمَا
 يَتَوَقَّعُ عَنْ لَغَايَةِ وَفِيمَا لَا عَنْ الشَّرْطِ فَيَبْطُلُ بِالْقُدُومِ
 وَتَنْزِلُ بِقُوَّةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْحَقِيقَةِ وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 أَوْ يُرِيدُ أَوْ يُحِبُّ أَوْ يُرْضَى أَوْ يَهْوَى أَوْ يَمُكُّ
 أَوْ يَبْذُلُ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ بِالْعَدَمِ فِي مَجْلِسِ الْعِلْمِ كَانِ
 لَمْ يَشَأْ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَلْبِ وَالْعَبْرَةُ لِلْخَبَرِ دُونَ
 الْقَمِيرِ لِبَطُونَةٍ وَإِلَّا أَنْ أَشَاءَ أَوْ أَرِيدَ غَيْرَهُ بِالْعَدَمِ
 فِي الْعَمَلِ كَانِ لَمْ أَشَأْ كَذَا أَخَوَاتُهَا لِأَنَّ تَمْلِيكَ الْمَالِكِ
 مُحَالٌ فَأَعْتَبِرْ تَعْلِيلَ الْقَوْلِ مَا تَقَبَّلَ أَنْ يَشَأَ غَيْرُهُ
 طَلَّقَتْ آخِرَ الْحَيَوَةِ لِتَحْقُوقِ الْعَدَمِ وَلَا تَرُثُ غَيْرُ
 الْمَذْخُولَةِ وَإِنْ قَدْ لَعَنَ الْعِلَّةَ مِثْلَهَا إِنْ لَمْ تَلَمْ
 الْبَصْرَةَ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَتْ لَمْ يَقْعُ لِحَوَازِ الْمَشِيئَةِ

اليمين في سلة ردول

أمر لا يتوق

القدم في سلة الثاني

للملك الطلاق

الجواب

القلب

نقطة

الطلاق

العلم

سلة

بَعْدَهُ لَدَا لَوْ قَالَا لَا أَشَاءُ غَيْرَهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى فِي غَيْرِ
 الْمُؤَقَّتَةِ لِفَوْتِهَا بِالْإِعْرَاضِ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ أَيْتَ
 أَوْ كَرِهَتْ طَلَاكَ حَيْثُ يَقَعُ بِقَوْلِهِ أَيْتَ أَوْ كَرِهَتْ
 أَوْ لَا أَشَاءُ لِأَنَّهُ عُلِّقَ بِالْفِعْلِ وَقَدْ وَجِدَ وَهَذَا
 عُلِّقَ بِالْعَدَمِ وَذَلِكَ بِالْمَوْتِ وَاعْتَبِرَ بِالشُّكْلِ
بَابُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَوَّلَى وَالْآخِرَى
 لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتُ لَابِلٌ هَذِهِ الْآخِرَى
 طَلَقْنَا بِدُخُولِ الْأَوَّلَى لِأَنَّهُ أَضْرَبَ عَنْ طَلَاكِ الْأَوَّلَى
 بِإِثْبَاتِهِ فِي الْآخِرَى إِذَا جُزِئَ أَهَمُّ مِنَ الشَّرْطِ وَأَهْوَنُ
 مِنَ الْيَمِينِ لَكِنَّ لَهُ الْإِثْبَاتَ لَا الرَّجُوعَ فَاشْبَهَ
 تَقْدِيمَ الشَّرْطِ أَوْ تَكْرِيرَهُ لَا يُلْزَمُ بَلْ تَيَدُّ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ
 الْجُزْأَ فَاغْتَبِرَ اسْتِدْرَاكًا فِي الشَّرْطِ وَنَزَلَ بِالسَّبْقِ
 وَلَا تَأْخِيرَ الْجُزْأَ لِصِحَّةِ الرَّجُوعِ قَبْلَهُ لَدَا أَنْ شَلَّكَ
 الْجُزْأَ

شيئا يرتفع في التعليق بعد
 المشية وفي التعليق بالفعل
 لم يجمع
 هذا الآخر

وَلَا يَقَعُ لَدَا أَنْ شَيْئٌ وَيَقَعُ مَا شَاءَتْ لِأَنَّ هُنَا
 تَمْلِكُ طَاهِرًا وَمُضْمَرًا فَتَقْدَرُ النُّزُولُ بِالْقَبُولِ
 لَا يُلْزَمُ الدُّخُولُ لِعِلْمِ التَّقْدِيرِ وَلَا الْيَمِينَانِ إِذَا تَمْلِكُ
 وَاحِدٌ وَقَبُولُ بَعْضِهِ إِعْرَاضٌ وَلَوْ قَالَ بَلْ هَذِهِ
 طَالِقٌ تَجَزَّيَ فِي الْآخِرَى دُونَ الْأَوَّلَى وَيَنْعَكُسُ
 بِتَأْخِيرِ الشَّرْطِ لِإِبْدَالِ التَّعْلِيلِ بِالشَّيْءِ وَغَلَسَتْ
 فَالْآخِرَى كَالأَوَّلَى فِي الْعَدَدِ وَالْوَصْفِ إِلَّا أَنْ يُفْرَدَ
 بِالْخَبَرِ فَيَسْتَقِلُّ وَفِي وَاحِدَةٍ لَا بَلْ ثَلَاثَانِ آخِرُ الشَّرْطِ
 تَجَزَّيَ الْوَاحِدَةُ وَتَعْلَقَ الْبَاقِي وَإِنْ قُدِّمَ نَزَلَ الْكَلِمَةُ
 عِنْدَ الشَّرْطِ لِأَمْرِ خِلَافِ الْوَاقِعِ لِأَنَّ لَا بَلْ
 لِلْإِبْدَالِ فَالتَّعْلِيلُ مُعَادٌ أَوْ بِلَا وَاسِطَةٍ وَالْأَوَّلُ التَّقْوِيرُ
 فَتَرْتَبُ النُّزُولُ وَلَوْ نَوَى صَدَقَ فِيمَا عَلَيْهِ دُونَ
 مَا لَمْ يَجْمَعْ **بَابُ الْيَمِينِ فِي الْهَدْمِ وَالْكَسْرِ وَالنَّفْضِ**

في الجمع الكبير هدم الحائض وكسر
 اذا ما امرت الى هدم حلاله
 وتنفذت ما مشرف في قران
 فابتر فيها وهو هادم بعضه
 وناقضه والكسر شؤ جليله

هَذَا الْجَائِطُ أَوْ تَقْضِيهِ بِالرَّفْعِ الْمَقْرُوبِ لِلْإِسْمِ لِأَنَّهُ
 أَبْطَلَ الْبِنَاءَ وَالتَّأْلِيْفَ وَكَسَرَهُ بِرَفْعِ بَعْضِهِ لَأَنَّهُ
 تَقْوِيَتُ الصَّحَّةِ وَلَا عِبْرَةَ بِرَفْعِ لَبَنَةٍ وَخَوَّلَاهُ لَأَنَّهُ
 خَذَشَ وَتَعْتَبِرُ نَيْتُهُ فِي التَّغْلِيظِ دُونَ التَّخْفِيفِ
بَابُ الْيَمِينِ نَسْتَشِي فِيهَا صِنْفٌ
 لَوْ قَالَ إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ الرَّجُلُ فَأَذَاهُ فِيهِ صَبِيٌّ
 لَمْ يَحْتِجْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلذَّاتِ حَتَّى دَخَلَ الْخَصِيَّ
 وَالْقَبِيَّ فِي آيَةِ الْمَوَارِيثِ وَتَحْمِينِهِ لَا أَكْمَرُ رَجُلًا
 وَلَوْ كَانَ فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلَانِ حَتَّى لَأَنَّهُ غَيْرُ الْمُسْتَشْيِ
 إِذْ هُوَ نَكْرَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ وَلَوْ كَانَ فِيهِ عَرُضٌ أَوْ شَاءَ
 لَمْ يَحْتِجْ لِأَنَّ الْمَجْلُوفَ جِنْسٌ مُسْتَشْيٍ فِي الْكُلِّ وَغَيْرِ
 الْإِنْسَانِ تَبَعٌ لَا جَانِسَ فِيهِ وَلَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ يَحْتِجُ
 بِمَا عَدَا الْعَرُضَ لِأَنَّ الْجَانِسَ فِي كَيْفِيَّةِ الْحَيَوَانِ إِذَا عُدَّ

يَكْمُرُ

دُونَهُ فِي حَاجَةِ السَّكَنِ وَلَوْ قَالَ لَا تُؤْتِ أَوْ شَيْءٌ
 جَنِبَ بِالْجَمْعِ الْأَسْوَكَانِ الْبَيْوتَ فَإِنَّهَا لَا تُبْنَى
 لِأَنَّ بَلَّ تَنْفِي عَنْهَا وَلَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَمْلِكُ الْخَمْسِينَ
 دَرَاهِمًا حَتَّى يَمَالِ الزُّلُوفُ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمُسْتَشْيَ
 مِنْهُ الْمَالُ عَرُوفًا وَمُطْلَقَةٌ لِلزُّكُوفِ كَمَا فِي النَّفْيِ
 بِالْيَمِينِ أَوْ الْإِجَابِ بِالذُّدْرِ وَالْعُمُومِ فِي الْوَصِيَّةِ
 وَلَا أَمَانَ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْغَنِيَّةِ قَرَرٌ فِي جِنَاسٍ
 الصَّغِيرِ الْمُسْتَشْيِ فِي الْمَقْصُودِ وَلَا يَحْتِجُ الْمُسْتَشْيُ
 أَوْ عَدَمُهُ إِذَا الْمَجْلُوفُ غَيْرُهُ لِهَذَا لَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ
 هَذِهِ الْأَحْنُطَةُ وَهِيَ جَنْطَةٌ وَتَمُرٌّ لَمْ يَحْتِجْ وَلَهُ
 نَيْتُهُ مَا لَمْ يَتَّهَمُ **بَابُ الْجَنَبِ فِي التَّقَاضِي**
 لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَقْبِضْ الْمِائَةَ أَوْ الذَّرَاهِمَ الَّتِي
 عَلَيْكَ فَأَخَذَ بِهَا وَكَانَتْ مِنْ جَوْنِي عَرُضًا بَرَاءً

الإيفاء بالقصاص حسب خلاف إن لم أتزن
أو دراهم قضاء أو في كيس رد فأتزينا
للأخص وهو جنس الدين حيث لا يعم القيد
والشواهد كما في البيض والطينج والفوريان لو قال إن

أخذتها اليوم درهما دون درهم فالشرط قبض المائتين
منقروا إذ هي المكنت ورد التبرجج والزيف

ينقض القضاء صونا للوصف دون الحب والبر
للتعذر كعق الكاتب وفي الحب خلاف لسوق

والرصاص لأنها ليست بداهة فلا قضاء لهذا يجوز
بهما في الضرب والسلم أصلا وفي غيرها

بلا رضا بخلاف الزئوف والمستحقة فيهما
كالشقوق وفي غيرها كالزئوف لأن قبضة موقوف

وبدله مملوك فبطلت بقوت القبض وضح غيرها
والصوف

التبرجج درهم الذي فضته ردية وميسل الذي
الغلبة فيه للقبض أو عاربه تهره عن الأزهري
وعمر بن الأعرابي المظلل السكة وعن الجاني
درهم منقروا أي شقيرج قول أجزاء بالنون
الأله قال المطري

المستوف بالفتح أراد من المبرج وعن الكرخي الشقوق
عند ما كان الضرب أو النجاس من الغالب لا أكثر
وفي الرسالة الموسقة البهجة إذا غلبها الخامس
لم تؤخذ وأما المستوف فمأخذها لأنها فلو لم
وميسل أي يجرى أسد نو قال المطري

وأيضاً ورد في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار

درهم شقوق أي ريف
وكل ما كان على هذا المثال
فهو مشقوق الأول الأربعة
يعرف ما نواذروني
شقوق وقدوس ودرهم
وشقوق فأنها تضم وتفتح
قال المحمدي

الزئوف

بملك البدل ولا عينة بتفوت النقذات في مجلس الضمة
فترتعتا خلف لا يلبس ولا يركب أو لا يسكن
فأخذ في النزع والنزول والنقطة وفي إن أخذ
منها يحنث بالبعض وفاء بمن والمطلق للأدنى
وأنه لا يقبل التفوت فلا يشترط وذكر دون درهم
كيلا يحنث بالكل **باب الثمن يكون فيها**

الوثن لو قال إن دخلت إن كلمت فانت
حر فالشرط الكلام أو لأنه اعترض على الشرط

بلاعطف فقيد ليصير لأول جزاء بلا فاء أو جعل
وقتا لأول كأن دخلت إذا جاء غدا كذا لو بداء

بالجزاء فجول لا بعد ووسط الجزاء فالثاني
للعقد الأول للحل وله نيئة التقدير لا مكانه بدرج

الفاء الإيفاء للثمة وقيل لا يجوز إلا للترتيب

الكلام

الكلام

الدخول

الكلام

العادي كان شرب ان اكلت لدا ان دخلت
ان دخلت مرة دار واحدة خنت مرة ان كان
الجزء حملا على التاكيد بخلاف جر وحرلانه لزم
لادل فلغا الثاني فقطع الشرط والاستثناء وهنا
لغا بعد لعدم الفائدة والنزوم وقيل فارقها
بالعطف فلو قلب الوضع انقلب الحكم **باب**
اليمين تقع على مرة او مرتين لو قال كل امرأة
اتزوج او تدخل في طلق نعم الخنت كل فرد ولا
يتكرر فيه وفي كل ما نعم ويتكرر لما عرف كل في
التزوج ابدا وفي غيره الى الثالث اذا المصحح ثمرة
المضافة وهنا الحل القائم لدا فهي حرة وزوجها
ولدها وعبد من عبيدي بعمن والازواج من
الاول بعدهن لان المضاف والكناية يعرف

في دارين

لذا الامر الثاني

الطلاق

بالمضاف اليه والمكني عنه فصيما وعموما ويعتق
عبد في كل استقلاله نكرة في الاشياء والعطف
للتعريف الوصف او على الطالق لا المرأة وعموما
ضروة الكناية لا يعده وبعده الدخالات في
كلما لغوم الفعل المتعلق به ولو قال كل دار
ادخلها فعلى حجة ودخل دورا يجب واحدة
الان يزيد بها فيجب بعد الدور لان كلا نعم
الدار الدخول فتعدد الجزاء يكون بالاصات
بها وفي كل ما دخلت دارا واحدة من هاتين يجب
بعد الدخالات لما حر كذا بزيادة ان ضربت
وضرب اخوان اليمين التامة جزاء الدخول
فتعقد بعده ويحل الكل بالضرب مرة لدا
فعلى يمين او نذر او طلاق او عهد الله او دعت

امر للتعميم

العموم الطالق

جواب ع

جواب

بالدلالة

امر لغوم الفعل المتعلق بكلاما

لان قوله عليه ان ضربت

الدخول

او هو يهودي او يمني من الاسلام ولو قال فوالله
 او شهد او اعزى او اقسر او اخلف لا يضربك
 اتحد الخث لان تمام اليمين في الاولى بما قبله
 وانه متكرر وفي الثانية بما بعده وهو متحد
 واعتبر بما لم يذكر الضرب باب
 اليمين تقع ابيلا في موضعين
 لو قال كلما دخلت فوالله لا اقربك او لم اقربك والله
 تعدد الابیلاء عدة الدخالات لانه في المعنى تعلين
 يمين الطلاق بشرط متكرر ويصح الخث
 لا اتحاد الاشهاد ليل التفاضل ثبوت الطلاق دون
 الكفارة بابیلاء الذي عكس الاجنبية وتعدد الابیلاء
 دون الجزاء في كلما دخلت فذا جؤ ان قوسك والكفارة
 حلم الفسخ فلا يتضمنه اليمين بخلاف الطلاق

والكفارة

كلما كلمت احدهذين اما ان يكلمها معا فيتحذ
 الابیلاء ايضا ولو قال سرتين اذا جاء غد فوالله
 لا اقربك تعدد في الكفارة لتعدد الاسم واتحد
 الابیلاء لا اتحاد المدة ولو قال في الثانية بعد غد
 تعدد التعدد بها كذا فعلى يمين ان قوسك
 او فان قوسك فعلى يمين لما سرت ولو قال فقوسك
 لا ينزل ما لم يترتب بالعطف وفي ان قوسك فانت
 طالق كلما دخلت ليس بمولي لان له مدفع بالتبرك
 او يحمل الغير بخلاف فكل مملوك اسلك حر ولو
 اخر الجزاء كان مؤبدا لا غير اضرب باب
 الخث بالخلف لو طلع لا يحلف خث بالتعلين
 لوجود الزكن دون الاضافة لعدمه الا ان
 باعمال القلب او عني الشهر في ذوات الشهر لانه

مما لا يدخل

وهو الشرط والبراءة

مُسْتَعْلٍ فِي التَّحْلِيلِ أَوْ بَيَانِ وَقْتِ لِسْنَتِهِ فَلَا
 يَتَحَصَّنُ لِلتَّعْلِيلِ لِهَذَا لَمْ يَحْنَثْ بِتَعْلِيلِ
 الطَّلَافِ بِالتَّطْلِيلِ لِاحْتِمَالِ حِكَايَةِ الْوَاقِعِ وَلَا بَيَانِ
 أَذِيَّتِ فَاثِتِ حُرٍّ وَإِنْ عَجَزَتْ فَاتَتْهُ قِيَّةٌ
 لِأَنَّهُ تَقِيرُ الْكِتَابَةَ وَلَا يَأْتِي حُضْرَ حَيْضَةٍ
 أَوْ عَشْرِينَ حَيْضَةً لِاحْتِمَالِ تَقِيرِ السَّنَةِ لَا يَلْمُ أَرَعَتْ
 إِنْ حُضِرَتْ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ تَقِيرُ اللَّيْذِ فِي لَتَوَعْلَةٍ
 وَتَعَذُّرِ التَّعْيِينِ فَتَحْتَصِفُ تَعْلِيلًا وَلَا أَنْ طَلَعَتْ
 الشَّمْسُ لِأَنَّ الْجَمْلَ وَالْمَنْعَ ثَمَرَةً فَتَمُ الرُّكْنَ دُونَهَا
 ثُمَّ وَانَّهُ وَالرَّحْمَنُ يَمِينَانِ فِي الْأَظْهَرِ وَالْوَاوُ لِلْخُفِّ
 لَتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ دُونَ الْقِيمِ وَوَانَّهُ الرَّحْمَنُ وَاحِدَةٌ
 جَمْلًا عَلَى الشَّعْبِ لَهَا هَذَا فِي تَكْرَرِ اسْمِهِ وَقِيلَ تَعْلِيلًا
 مُطْلَقًا وَلَيْسَ نَيْتُهُ إِلَّا أَنْ يَتَمَّ قِيَرْدُ قَضَاءِ
 تَكْرِيرُ

بَابُ — التَّحْلِيلِ فِي الْخَبَرِ وَالْبَيَانِ لَوْ مَالِ
 أَنْ أَخْبَرْتُ نَحْنُ زَيْدًا قَدِيمٌ فَكَذَا حَنْثٌ بِالْكَذِبِ
 كَذَا إِنْ كُنْتُ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ وَفِي بَشَرَتِي أَوْ أَعْلَمْتُ
 يَشْتَرُطُ الصِّدْقُ وَجَهْلُ الْخَالِفِ لِأَنَّ الرُّكْنَ
 فِي الْأَوَّلَيْنِ الدَّالُّ عَلَى الْمَخْبَرِ وَجَمْعُ الْحُرُوفِ وَفِي
 الْآخِرَيْنِ إِفَادَةُ الْبَشَرِ وَالْعِلْمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ بَشَرٌ
 لِأَنَّ بَاءَ الْأَصَاقِ تَقْضِي الْوُجُودِ وَهُوَ بِالْصِّدْقِ
 وَحَنْثٌ بِالْإِيمَاءِ فِي أَعْلَمْتُ وَبِالْكِتَابِ وَالرَّسُولِ
 فِي الْكُلِّ وَبِقَوْلِهِ الْحُجْرُ ذَهَبٌ فِي أَخْبَرْتُ ذَنْ أَعْلَمْتُ
 وَلَا يَحْمِلُ عَلَى الْخَبَرِ إِذَا شَرُطَ الْمَحَالُ لِلنَّفْيِ خِلَافَ
 نِكَاحِ لَا أَمَ لِلْإِمْكَانِ لَعَنَ **بَابُ — الْحَنْثِ بِالْفِعْلِ**
وَالْوَقْتِ طَالِبٌ فِي الدَّارِ تَجِيزُ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْوُجُودِ
 وَفِي دُخُولِكِ تَعْلِيلٌ عَلَيْهِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْدُومِ أَوْ مَحَلًّا

في الخبر

على القوان في غير الظرف حتى لغا طالق في تزوجك
وفي حيصتك تعليق على الطهر وفي حيصك على رتبة
الدم ان امتدت ثلثا لانها بالياء للكمال وبرهانها
للزور ولو نوى اضرار الفعل او العكس في هاتين
صرف فيما عليه لانه وفي ثلثة ايام تحيرون في
مجي ثلثة ايام تعليق على الفجر الثالث لان المضاف
الى الوقت يقع باوله والى الفعل باخيره ^{يقع ما اول الفعل} فلهذا في غده
وفي ثلاث دلائل لا يلزم طلق في ثلثة ايام ^{مع ما ذكره} اذ يقع
لا يمتد فاقضى التفريق بخلاف الوصف وفي مضي
ثلثة ايام على حال الثلثة وذلك بالغروب ان حلف
لبلا ومثل حينها ان حلف نهارا **باب**
اليمين بعقوب الاول واستثناء الاول بسبط
لوقل اول عبيد سائله حر فلك عبيد بن

يعلق الثالث

المشقة

ثم عبيد لم يحنث لفقد التفرد في المشقة والسبق
في الفرد بخلاف لعكس عكس اول عبيدين
لا يلزم كل عبيد املاكه او لا اذ لو لا الغاء وصف
لغاك والتفرد اولى باللغاء لقيامه حلا لجل
لذا املاكه واجدا لانه مناوب لا معير وجقه الكسر
كما في نسخة والنصب لاتباع الفاشي دون الجواب
الا ان يعينه فيتعين لثالث كما في وجه اذ ^{للتفرد}
في الحالة والواحد لتفرد الذات ولو ملك عبيدا نصفيا
عق العبد اذ لا يضم فلم يفت التفرد كضميها
الامة والشروط الا انفراد بالام ولهذا الوفا
لوقل دارج وجاسيرا وابلا وناسب فاجتمعوا
اخذوا بخلاف اول كير املاكه هدي لانه بالقسم
صار جزا ففاته الامم ولو قال حلف في املاكه حرلا

الأوسط عتق الأول حين ملكه والثاني حين ملك
 الرابع هلم يعزق لنصف الأول حكماً للصدريقين
 ويوقف الباقي لوهم الأوسطية فيزول بالموثب ^{امر موت المولي}
 عن شفع ويحجب به عن وثري يقتصر وقيل عنده ^{استند}
 أصله الشئ إذا الموثب معروف ان كان الشئ ^{الاستقناء}
 تكلاً بالباقي لأن كان اخراجاً ولو ملك عبداً ^{من}
 عتقوا كذا إلا لا آخر كذا إلا الأول في عكسه فالفرد
 السابق أول واللاحق آخر وبين متساويين أو سبط
باب الخنثى يقع بالواحد أو الاثنين
 خلف لا يكلم إذا أو ذا فخنثى بالاول أو الآخرين
 وفي عكسه بالآخر أو الاولين إذا الواو للجمع وأو
 بمعنى ولا لتناولها نكرة في النفي بخلاف ذا آخر
 أو ذا في أظهر لأنها تخص في إنبات فاشبه

أحدكما خير وذا أو الخبر معاد ^{لإعادة} منه لاهناً
 فأفرد المعطوف بعين كما أفرد بالنصف
 في نظيره في إقرار وفي إن ولدتما بشرط
 ولدتما رعاية للحقيقة كذا ان حضماً
 وإن زاد ولداً أو خيضة ^ب بخت بالفرد لانه
 قد يضاف الى المثنى بدليل نسيانها فخرج
 منها اللؤلؤ والمرجان والمجاز أو في اللغو
 والمجالب فلو علق طلاق أربع حيضهن ^{الزوج} وصدق
 الفرد أو المثنى لم يقع لأن حيض الكل شرط
 وإن صدق الثلاث ^{ثلاثاً} تطلق المكدبة حسب
 المال لشرط في جهادونه ^{في} وفي إن حضنت خيضة
 يطلق الكل ^{من الزوج} خبر الفرد إن صدق ^ب وال
 طلق المخبرة حسب لأنها أمانة في جهراً

دونه

دُونَهُ فِيمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْحَيْضِ كَتَغْلِيْقِ غَيْرِ الطَّلَاقِ
من الزوج
 بخلاف الحُرْمَةِ والعِدَّةِ وَجَوَابُ كُلِّمَا فِي حَضَنَ ظَاهِرٌ
 وَفِي حَيْضَةٍ تَطْلُقُ الْمَصْدَقَةُ فَرْدًا أَوْ الْغَيْرُ مَشْنَى وَالْمَصْدَقَةُ قَبْلَانِ
 مَشْنَى وَالْغَيْرُ ثَلَاثًا لِمَا مَرَّ وَفِي وَلَدَتْنِهَا وَلَدَانِ وَلَدَتْ لَأُولَى
أولها ولدت
 فَالْأُخْرَى فَالْأُولَى فَالْأُخْرَى تَطْلُقُ لَأُولَى ثَنَتَيْنِ
 إِلَّا أَنْ يَعْلَقَ بَعْدَهُمَا فَتَطْلُقُ أُخْرَى بِوَلَادَتِهَا ثَانِيًا
أو العلوق
 إِذَا الْوُطْئُ رَجْعَةً وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ
أو عطف على ثنتين
 الْبَطْنُ فَتَطْلُقُ بِوَلَادَةٍ لَأُولَى أَوْ لَدُونِ وَلَدَتِهَا
المرءة من واحدة
 لِقِرَانِهِ أَنْقِصَاءُ الْعِدَّةِ وَلَا يَجُوزُ وَلَدُهَا الثَّانِي
أو لقوان وقوع الطلاق أو نسب ولدها الثاني
 لِلْعُلُوقِ بَعْدَهُ وَلَوْ عُلِقَ بِهِ الثَّلَاثُ السَّنَى وَلَدَتْ
 ثَلَاثًا تَطْلُقُ ثَلَاثًا فِي الْأَظْهَارِ وَعِنْدَ مُحَرِّمٍ إِنْ اخْتَلَفَ الْبَطْنُ
أربكلا
 فَلَا إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ رَجْعَةً وَإِنْ اتَّجَدَتْ تَقَعُ وَاحِدَةً
 عِنْدَ لَأُولَى وَأُخْرَى بَعْدَ الطَّهْرِ فِي الْمَلِكِ لِأَنَّ عِنْدَ سُنَّةِ
الأول

الْحَالِ وَاحِدَةً وَالنِّفَاسُ مِنَ الْأَخِيرِ وَيُجْزِئُهُ أَنْقِصَاءُ
أمره لا الآخر
ثَانِيًا الْجَنَابُ يَقَعُ عِنْدَ التَّحْلِيمِ أَوْ بِالْحَيْضِ
 عُلُقُ طَلْقَتَيْنِ بِالْوِلَادَةِ وَطَلْقَةٌ يَكُونُ مَا تَلِدُ كَرًا
 فَوَلَدَتْهُ طَلَقَتْ ثَلَاثًا بِإِجْلَالِ الْيَمِينِ وَإِنْ كَانَ
 عُلُقُ الطَّلْقَةِ يَكُونُ مَا فِي الْبَطْنِ ذَكَرًا طَلَقَتْ وَاحِدَةً
 لِأَنَّهُ تَحْبِيزٌ لِقِيَامِ الذِّكْوَةِ وَقَدْ خَلَفَ خِلَافُهَا
التعليق للزوج
 الذَّكَرُ فَبَطُلَ الْمُعْلَقُ بِالْوِلَادَةِ لِقِرَانِهِ أَنْقِصَاءُ كَمَا تَطْلُقُ
أمرها إذا ولدت فانت طالق ثنتين
 الْأُخْرَى لَوْ كَانَ مَعَهُ أَثْنَى إِذَا الشَّرْطُ لَوْنُ الْجَمْعِ ذَكَرًا
المرءة الأخرى
 فَذَاكَ كَانَ كَانَ الدَّخْلُ رَجُلًا وَذَاكَ كَانَ كَانَ فِيهَا رَجُلٌ
مسألة الأولى
 لَا يُلْزَمُ إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ قَدْ دُمِيَ إِذَا الْقُدُومُ مَعْرِفٌ
 وَالْوِلَادَةُ لَا إِمْكَانِيَهُ بِالشَّقِّ وَلَوْ عُلِقَ طَلْقَةٌ بِنِصْفِ
أو في المسألة الثانية تعريف الولد
 حَيْضَةٍ وَأُخْرَى بِبَاقِيهَا وَقَعَتْ إِذَا طَهَّرَتْ كَالْعُلُقِ
أو طلقه أخرى
 بِكُلِّهَا لِقَدَمِ الشَّجَرِ لَا يَعْصِي الْخَيْسَةَ كَقَوْلِ زَوْجِهِ
الحبيضة

لتفاوت الذور وتصدق عليه ان اخبرت
 في وقت الوقوع للأمانة لا بعد انقضائه للأمانة
 بعد الحرج كما في الوكيل والمولي والمراجع ومن له
 الخيار حتى لو قالت هنا طهرت ثم حضت أو لم تحض
 بالحيض حضت وطهرت لم تصدق بخلاف
 العكس ولو حلف لا يكلمه يوما يشركه كلامة
 إلى مثل ساعته إن حلف نهارا ولا إلى الغروب
 لأنه لا إخراج ما عداه بخلاف إيجابه قرينة
 دخول غير المذلول ضرورة المذکور
باب اليمين في اللبس والدخول
 حلف لا يدخل هذه الدار فخرت فدخل حث
 لبقاء الاسم بخلاف المتكبر إذا غاب يعرف
 بالوصف ثم الشك هنا في البطال ونحوه في التوب

أثر

وأعينهم على الواعظ أو أيترو في يمين اللبس وإن حلت
 حجابا أو بستانا أو مسجدا فدخل لم يحث لزوال الاسم
 كحجاب البيت لأنه لما يثبت فيه واعتبر يمين
 للثبات بخلاف ما لو أشار ولم يستم لبقاء المشار
 كذا لو أعيدت دارا إذا العائد يصنع غير هذا
 لو قطع البساط خرجا أو الملقفة قميصا لم يحث
 أبدا ولو خيط جانبها ولم يقطع حث بعد
 الفتق لأنه أزال المانع فيعود بالسبب الأول
 فالوصف يراعى في الغائب جزما وفي الحاضر كان
 شروطا كان دخلت رابطة أو داعيا كذا رك
 هذه ولا تنم يراعى فيهما والعائد يصنع غير الأول
 وبغيره عينه **باب اليمين في المساومة**
 حلف لا يشتريه بعشرة حث بأحد عشر ولو حلف

العشرة المطلقة
في الحرة وما فوقها

البائع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة
ومراد البائع المفردة هو العرف ولو اشترى وباع
بتسعة لم يحنث لان المشتري يستنقص والبائع
ان كان مستزيدا لكن لا حنث بالعرض بالاسم
لكن خليف لا يخرج من الباب اذ لا يضرب
سوطا ولا يشترى بفلس او ليغدينه اليوم بالف
فخرج من السطح وضرب بعصا واشترى بدينار
وغدي برغيف اشتري بالف لم يحنث كذا بتسعة
ودينار او ثوب وبالعرف يخص ولا يناد حتى
خص الرأس مما يلبس ولم يزد الملك في تعليق
طلاق الأجنبية بالدخول ولو قال عشرة حتى يزيد
وزاد او نقص لم يحنث لوجود الغاية او فقد الاسم
بخلاف الزيادة او بالشر حيث يحنث بالزيادة

الزيادة
طاف الباع بعشرة

ولتحول العشرة من القدر الى المنتهى حذارا لئلا
التواع ولا كذا لك في الغاية وتسعة ودينار زائد
للتجاسر استحسننا كما في الزكوة والشفعة ولا كراه
ولا ايفاء ناقص لعدجه قياسا كما في الدعوى
والشهادة والقسم والوكالة فتعته الا باقل وحتى
تنقصي لئلا يلزم من الكثرة والزيادة الاسم فافرق
ما مر ولو سامة بالف وحلف لا يحط عنه حنث
ينقص الى نجاب باقل صرفا الى التسمية
بقربنة السوم ولو قال من لئن لم يحنث
قبل القبول ولا يحط الكل بعهده لانه ينقص
الواجب وضعا لهذا اخذ الشفيع ورجع
الوكيل بالكل في حط الكل وبالباق في البعض
ويحنث حط البعض وهدية ولو بعد القبض

ينقصني

وكذا لو حلف لا يشترى بعشرة الا باقل او انقص
فاشترى بعشرة

من نوع
العشرة

الوصل

على كونه بها حين أصل وإن لم يره إلا أن يطلق
 أو ينوي الحقيقة ولا يضحى بها على الذبح حقيقة
 إلا أن يعنى الكون والمرجح العرف ولا يخرج
 الأم على الفاسد ولا يطلقها على المتاركة عنده
 للإنعقاد وعلى التلفظ عندها لانه الممان كما في بيع
 الحر لا يلزم الاجنبية لمان الحقيقه ولا الجواز
 والجواز لانه لا ينعقد في غير المحل ولا التي تحتها
 بنكاح فاسد لان المتاركة مجاز ظاهر فكان أولى
 وقيل هذا عنده **باب الحنف في وقت قبل**
الفعل المخلوف عليه لو نذر بصوم يوم قدوم
 زيد فقدم بعد الاكل او الزوال لم يجب شيء
 ولو حلف ليصوم منه لزمته الكفارة لان القدوم
 كالشروط وطها كالموسل عنه فلغا النذر لفوت القربة
 النذر والعص

اذ الدين قائم فيما عدا المطالبة فيرتد بخلاف
 الإبراء بعله لشمولة براءة القبض والاستقاط
 فلا يحنث ولا يرد بالسبب ^{اربعه قبض الثمن لا يصلح ان كان قبل القبض كالهبة}
باب اليمين في الهبة والنكاح وغيرها
 حلف لا يحنث حيث بالإيجاب للحاضرون
 لم يقبل خلافا لزفر رحمه الله لان الركن التملك والتملك
 شرط الحكم فاشبه الوصية والقدار والإبراء
 والإباحة كذا الصدقة والتخلي والإعارة كذا
 القرض والكفالة في الأصح نظرا الى لا ابتداء
 كالهبة في الموصى او بشرط العوض وفي البيع
 والشراء لا يحنث بدون القبول لان الركن مبادلة
 المال من الجانبين ويحنث بالتسليم الفضي
 او بالتمويل بشرط الخيار اذ الذات لا تحتل بخلاف

الصلوات الغيب

المثل

اراد ان يسمع

دُونَ الْيَقِينِ لِأَنَّكَ الشَّرْعِيَّةُ وَحُجَّتُ الْعَمَلِ
 عَنْ الْبِرِّ الْوَاجِبِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَقَارِبِ كَمَا فِي الْحَالِ
 عَادَةً بِخِلَافِ مَسَلَّةِ الْكُوزِ لِلِإِمْتِنَاعِ الْمَطْلُوقِ
 وَلَا يَزِيدُ تَجَرُّدُ الْإِمْسَاكِ خِلَافَ الْمُنْتَشِئِ بَعْدَ
 تَرَاكُلِ وَالْمُضَافِ إِلَى اللَّيْلِ لِأَنَّهُ يُنْزَلُ كَمَا تَعَالَى
 بِصِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَأَشْبَهَ الْحَلْفُ بِكَاحِ الْمَجْهُولَةِ
 الْمُؤَمَّرَاتِ أَصْلَهَا طَالِقٌ إِنْ لَمْ تُصَلِّ الْيَوْمَ فَحَاضَتْ
 وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكِلُ يَوْمَ قَدُومِهِ أَوْ شَهْرًا قَبْلَ قَدُومِهِ
 فَلَئِنْ قَدِمَ حِينَئِذٍ فِي الْعَكْسِ قَبْلَ لَا تَحْتِ الْمَعْرُوفِ الْكَلَامِ
 قَبْلَ الْمَعْرُوفِ كَذَا لَوْ قَدِمَ قَبْلَ شَهْرٍ لَمْ يَعْرِفْ وَلَوْ كَفَرُ
 قَبْلَ الْقُدُومِ لَمْ يَجْزِ لِسَبْقِهِ الْحِنْثُ إِذْ لَا نَعْقَلَ بِالْقُدُومِ
 فَالْحِنْثُ بَعْدَهُ لَكِنْ بِشَرْطِ سَابِقٍ فَلَمْ يَقَارِنْ
 الرَّافِعِ الْمَوْجِبِ وَلَوْ جَارَ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحِنْثِ بَطَلَ
 فَلَوْ الْقُدُومِ

الْمُنْتَشِئُ

يَتَرَجَّعُ

فِي الصِّفَةِ وَلَا يَحْتِثُ بِالْمَيْتَةِ وَالْأَمِّ لِعَدَمِ الرُّكْنِ
 إِذْ لَا ضَمَنَةَ بِخِلَافِ الْخَمْرِ وَالْخَنُوزِ وَلَا بِشَرِكِ
 الْمَكَاثِبِ وَأَخُوِيهِ إِلَّا بِالْقَضَاءِ لِأَنَّ الْحَرِيَّةَ
 يُنَاقِ تَمَامَ الرُّكْنِ مِنْ وَجْهِهِ فَيُرْوَى حِينَئِذٍ
 الْقَضَاءُ حَتَّى لَمْ يَنْفُذِ الْعَقْدُ السَّابِقُ وَلَا يَتَعَدَّى
 إِلَى الْمَضْمُونِ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى الْمُشْتَرَكِ بِهِمْ فَيَحْتِثُ
 لِصَعْفِهِ فِي التَّبَعِ وَفَقْدِهِ فِي الْأَصْلِ وَرَأْيُهَا شَرًّا
 الْحَمْرُ وَالشَّرَاءُ بِهَا وَفِي النِّكَاحِ لَا يَحْتِثُ بِالْفَاسِدِ
 لَنْ الْمُنَاقِ قَائِمٌ قَبْلَ الْحِلِّ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ إِذْ لَمْ
 دُونَ فَكَيْ الْحَمْرُ فَلَمْ يَتِمَّ الرُّكْنُ وَأَنْتَظِمُهُ الْأَذَنُ
 عِنْدَهُ كَذَا بِالْمَوْتُوفِ إِلَّا أَنْ تَجْنِرَ فَيَحْتِثُ يَوْمَ الْعَقْدِ
 فِي مَكَانِهِ تَحْقِيقًا لِلْجَوَاقِ فِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ
 لَا يَحْتِثُ بِمَا دُونَ يَوْمٍ وَرَكْعَةٍ إِذَا الْمَصْدَرُ لِلْكَامِلِ لَوْلَا
 وَرَكْعَتَيْنِ

فَلَا تَمَالِيَةً

لَا يَتَعَدَّى

بِالشَّرَاءِ

حَقٌّ

فِي الصَّلَاةِ

حَنْتَ بِالْمَسَاكِينِ نَارِيًا وَرُكْعَةً صَحِيحَةً رِعَايَةً لِلرَّكْنِ
 دُونَ تَكَرُّرِهِ وَفِي الْجَمْعَةِ حَنْتَ بِهَا وَلَوْ مَسْبُوقًا
 إِلَّا أَنْ يَقُولَ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا يَحْتَسِبُ الْمَسْبُوقُ مَا لَمْ يَنْصَحْ
 عَلَى الْأَذَى بِالْخِلَافِ الْأَحْيَ ^{حَنْتَ} لَمْ تَعْنَاهُ الْمُتَابَعَةُ فِي الْمَلِكِ الْفَرَضِ
 لَا الْمُقَارَنَةُ كَذَا الظُّهْرُ وَلَوْ خَلَفَ عَلَى مَا ضَرَّ لَمْ يَقْتَدِ الْحُكْمُ
 بِصِفَةِ الصِّحَّةِ فِي شَيْءٍ لَأَنَّهُ عَيَّنَ خِلَافَ الْآتِي حَتَّى
 إِلَّا أَنْ يَنْوِي فَيَصْدَقَ مُطْلَقًا رِعَايَةً لِلْحَقِيقَةِ
بَابُ الْحَنْتِ فِي الصِّيَامِ حَلَفَ لَا يَصُومُ
 رَمَضَانَ بِالْكُوفَةِ فَهُوَ عَلَى صَوْمِ الشَّهْرِ بِهَا
 حَقِيقَةً خِلَافَ الْمَسَاكِينَةِ وَسَيَأْتِي ^{حَلَفَ حَالِفٌ} وَلَا يَفْطُرُ
 بِهَا عَلَى كَوْنِهِ بِهَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَعِنْدَ
 فَلَا يَنْصَحُ عَلَى حَقِيقَةٍ ^{الْحَالِفُ} إِلَّا فِطْرًا حَتَّى لَوْ شَرِبَ فِي بَيْتِهِ
 وَتَعَشَّى عِنْدَ فَلَانٍ لَمْ يَحْنَتْ وَلَا يَرَى هِلَالَهُ بِهَا عَلَى

وفي الخبر بالكوفة الزيادة
 وراء العدة بالكثير السعي

لَا يَلَا فِي طَلَاقٍ وَالنَّصِيغَةُ **بَابُ**
الْحَنْتِ فِي مِلْكِ الْمَكَاتِبِ وَالْعَبْدِ وَلَوْ قَالَ لِكُلِّ
 مَمْلُوكٍ سَفَلِكَةٌ فَهُوَ حُرٌّ عَتَقَ الْمَمْلُوكَ بَعْدَ الْعِتْقِ
 عِنْدَ هَارِعَايَةٍ لِلْعُمُومِ أَوْ الْفَائِدَةِ وَعِنْدَهُ لَا يَغْتَنِي
 تَرْجِيحًا لِلْمَلِكِ الْقَائِمِ كَمَا فِي مِلْكٍ أَوْ تَقْيِيدًا بِالْآتِي
 كَتَقْيِيدِ نِكَاحِ الْأُمِّ بِاللَّفْظِ وَالْمَمْلُوكَةِ بِالْوُطْئِ
 وَغَيْرُهَا بِالْعَقْدِ وَالرَّجْعَةِ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَبِالْعَقْدِ
 بَعْدَهَا أَوْ فِي الْمُبَانَةِ كَمَا فِيهِ الرَّأْيُ فِي الْأَجْسَادِ وَهُوَ
 مُعَيَّنٌ إِيَّانَةً وَكِتَابَةً عَنْ إِيَّازِنٍ وَالطَّلَاقِ خِلَافَ
 أَنْ طَلَّقَتْ وَأَوَّلَ وَلَدٍ وَالتَّعْمِيمُ جَمْعٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
 فَرُيْعَتُهَا أَوْ صِيَا وَمَاتَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَعَلَى حُرٍّ
 عَتَقَ حُرًّا مِلْكُهَا وَمِلْكُهَا بَعْدَ السَّيِّ وَلَوْ أَدَانَ
 أَرْتَدَّ دَبٌّ وَسَيِّبٌ عَتَقَ إِجَاعًا وَلَوْ أَوْلَدَهَا نِكَاحٌ

وكناية

والله اعلم
 والله اعلم

ثُمَّ مَلَكَهَا حَرَمٌ يَنْعَمُ لَأَنَّ السَّبَبَ السَّبَبُ وَالْمَلِكُ شَرْطُ
 كَمَا فِي الْوَلَدِ كَذَا الْمَوْلُودُ بَعْدَ الْمَلِكِ السَّرَايَةِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ
 قَبْلَهُ لِأَنَّ الْفَصْلَ قَبْلَ التَّأَكُّدِ وَدُونُهُ لَا يَسْرِي كَذَا الْوَعْدُ
 وَعَدَنَ بَعْدَ السَّبَبِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ إِلَى أَهْلِ السَّارِ
 بِالْأَصْلِ وَعِنْدَ حَرَمٍ رَحِمَهُ حَرَمٌ يَنْعَمُ لَأَنَّ حَسْبَ لَأَنَّهُ تَبَتَّ
 أَيْدَاءُ سَبَبٍ يَخْدُ لَأَنَّ الْفَصْلَ حَتَّى لَمْ يَخْدُ التَّكْدِيرُ وَاعْتَبِرَ
 بِعَمَلِهِ عَتَقَتْ بِالْمَلِكِ فَوَلَدَتْ ثُمَّ عَادَ أَبْعَدَ السَّبَبِ

بَابُ تَمْيِيزِ الْأَبَدِ وَالسَّاعَةِ

لَوْ أَنَّ صَمِيمَ الْأَبَدِ أَوْ الذَّهْرَ فَالْحَنْتُ بِصَوْمِ الْعُمْرِ
 لِلْأَسْتِعْرَاقِ وَأَيْدِ السَّاعَةِ لَأَنَّهُ لِلتَّأَكُّدِ فِي الْأَيِّ كَقَطْرَةٍ
 وَالْبَيْتَةُ فِي الْمَاضِي وَخَلَّتْ بِالْأَسْتِعْرَابِ تَرْكًا وَفِعْلًا
 وَفِي أَنْ طَمَسَ الْأَبَدَ وَجَالَ شَتَكَ وَسَاكِنَتَكَ بِسَّاعَةِ
 لَأَنَّ الْوَقْتَ فِي غَيْرِ الْمَقْدَرِ بِهِ ظَرْفٌ وَفِي الْمَقْدَرِ بِهِ مَعْيَارٌ
 فِي كَالصَّغِيرِ كَالصَّغِيرِ

أَصْلُهُ التَّزْوُجُ وَالْإِقَامَةُ لَا يَلْزَمُ الْإِثْبَاتُ لَأَنَّهُ تَعَدَّدَ
 الدَّوَامُ فَصِيرَ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَهُوَ الْبَالِغُ حَدَّ
 الشُّهُرَةِ وَلَا كَذَلِكَ التَّرَكُّ فَحَنْتَ بِنَفْسِهِ كَالْخُرُوجِ
 وَالْدُّخُولِ وَالْآنَ شَكَنْتَ شَهْرًا لَأَنَّهَا مُنَوَّعَةٌ وَلَا أَنْ سَاكِنًا
 شَهْرًا حَيْثُ شَرْطُ الْحَنْتِ اسْتِعْرَابُ التَّرَكُّ لِمُتَدَادِهِ
 وَيَعْدُرُ الظَّرْفِيَّةُ إِذَا الْعَدَمُ لَا يَكُونُ مَطْرُوفًا فِي حَيْثُهَا
 بِسَبَبِ شَهْرٍ لَأَنَّهُ أَعْدَلَ بِحَامِلِهِ فَالْحَنْتُ بِالْمَوْضِعِ حَتَّى
 لَمْ يَزِدْ بِالْتَّعْرِيفِ وَنَمَاتَا بِنَاوِيَةٍ فَلَا تَعْبِيرُ بِهِ فَلَا لَذَائِرًا
 وَرَأْيُهُ التَّوَقُّفُ لِعَدَمِ الْمَوْقِفِ وَفِي تَرْزُومَةٍ بِالْعُمَرِ
 عِنْدَ طَهْرِ الْحَنْتِ وَالْإِيَّامُ بِالْأُسْبُوعِ وَالشُّهُرُ بِالسَّنَةِ
 تَقْدِيمًا لِلْعَهْدِ وَعِنْدَهُ بَعْشَرَةُ أَجَادٍ كُلِّ صِفٍ لَأَنَّ الْجَنَسَ
 لَشُمِيَّةٌ أَذْنَى فَكَانَ أَوْلَى وَلَا عَهْدَ إِذَا عَوْدَ وَفِي الْمَلِكِ
 بِثَلَاثَةٍ لَأَنَّهُ أَذْنَى الْجَمْعِ وَالْجَمْعُ بِأَجَادِهَا الْأَسَابِيعِ

فَيُصِيرُ

لَا مَعْنَى الشَّانِ

أَوْ نَفْسُ الْمَسْكُونِ

أَوْ نَفْسُ السَّاعَةِ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

جَمْعُ مَعْدِلٍ

أَوْ بِاللَّغَةِ الْأَلَامِ

أَوْ بِالْحَبْرِ الزَّمَانِ مَعْنَى أَحَدٍ بِالْحَبْرِ

أَوْ دَارِ الْحَقِيقَةِ

أَوْ تَأَكُّدِ الْفَقْرِ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

أَوْ لَمْ يَسْأَلْكَ

لَهَا الْحَقِيقَةُ تَرَكْتُ فِي الْمَقَرِّ لِلْعَرَفِ ثُمَّ فِي الصَّوْمِ
 يَسْتَوْعِبُ وَلَا يَتَعَيَّنُ لِي الْيَمِينُ بِمَا مَرَّ كَذَا إِنْ تَرَكْتُ
 صَوْمَ شَهْرٍ فِي غَيْرِهِ بِقَلْبِهِمَا كَذَا إِنْ تَرَكْتُ الصَّوْمَ
 شَهْرًا لَانَ الْوَقْتُ فِي الْمُعْتَرِفِ لِأَخْرَاجِ فِي غَيْرِهِ لِلتَّقَدُّ
 فَقَدْ رَدَّ التَّرَكُّ هُنَا وَالْمُتْرُوكُ ثَمَّةً فَذَلِكَ كَانَ لَمْ أَصُمْ شَهْرًا
 وَذَلِكَ أَنْ تَرَكْتُ الصَّوْمَ فِي الشَّهْرِ وَلِلَّهِ عَلَى عَيْنِ رِقَبَةٍ
 وَصَوْمٌ يَوْمٌ وَصَدَقَ قَدْ نَصَفَ صَاعٍ وَإِطْعَامُ مَسَاكِينِ
 عَشْرَةَ وَصَدَقَهُ مَسَاكِينِ سِتَّةً قَدْ رَدَّ عَرَفَ الشَّرْعَ
 عَرَفَ اللِّسَانِ فِيمَا مَرَّ **بَابُ**
الْحَنْثِ بِفَعْلِهِ لَصَاحِبِهِ أَوْ غَيْرِهِ لَوْ قَالَ إِنْ بَعَثَ
 لَكَ ثَوْبًا فَبَاعَهُ بِأَمْرِ الرَّسُولِ جَاهِلًا لَمْ يَحْنَثْ لَانَ
 اللَّامُ لِاخْتِصَاصِ الْفِعْلِ وَلَمْ يَوْجِدْ فِي ثَوْبًا لَمْ يَحْنَثْ
 لَانْتِهَا لِاخْتِصَاصِ الْعَيْنِ فَالْحَنْثُ ثَمَّةً بِمِلْكٍ لِبَيْعِ وَهَذَا

سَبَّحَ الْمَلِكُ وَأَعْتَبِرَ بِثَوْبِ الْغَيْرِ وَالرَّسُولِ لِلْمَحْلُوفِ كَذَا
 الْخِيَاطَةُ وَالصِّيَاغَةُ وَالْبِنَاءُ فِي أَنْ ضَرَبْتُ الْعَبْدَ
 يَحْنَثُ كَذَا الْأَكْلُ وَالْمَسُّ وَالْدُخُولُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِمَلِكٍ
 بِوَكَالَةٍ وَإِجَارَةٍ فَأَخْرَجْتُ كَمَا قَدْ مَتَّ وَأَخْرَجْتُ بِالْبَيْتَةِ
 فَلَمْ يَتَعَيَّنْ صَوْرَةُ الْإِضَافَةِ بِخِلَافِ تَوَلَّى الْمُحْرَمَ
 إِنْ نَكَحْتَكَ لَا يَلْزَمُ حَلْفَ لَا يَضْرِبُهُ فَأَمْرًا لَانَّهُ حَنْثٌ
 لِعَوْدِ النَّفْعِ وَهُوَ أَيْضًا بِمِلْكِ الْعَيْنِ حَتَّى لَمْ يَحْنَثْ
 فِي الْوَلَدِ وَعَبْدُ الْغَيْرِ فِي الْفِعْلِ مُضَافًا وَمُطْلَقًا يَتَّبِعُ هَذَا النَّفْعُ
بَابُ لِسْتِثْنَاءِ الْوَلَدِ وَالْجَمَاعَةِ
 لَوْ قَالَ إِنْ ضَرَبْتُكَ الْإِيَّامَ فَضَرَبْتُهَا فِي يَوْمٍ لَمْ يَحْنَثْ فِي
 يَوْمَيْنِ حَنْثٌ جَمْعٌ أَوْ فَرَّقَ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَوْمٌ وَاحِدٌ
 إِذَا التَّكْرَرُ فِي الْإِثْبَاتِ تُخَصُّ كَالْأَمْرَةِ أَوْ لِقْمَةٍ وَالضَّرَرُ
 تَامَ فَلَا يَقْبَلُ بِصِفَةِ الْمُسْتَثْنَى وَفِي الْإِيَّامِ أَضْرَبْتُكُمْ

لا بأس

يَحْتَجُّ بِالتَّفْرِيقِ حَيْثُ لَانَ الْمَشْتَقُ كُلُّ يَوْمٍ يَضَعُهَا
 فِيهِ لَعْمُومُهُ بِذِكْرِ الصِّفَةِ كَالْأَمْرِ بِرَبِّيَّةٍ وَلَقَمَةً
 مَادَّةُ الْمَقْدِنَةِ كَالْيَوْمِ إِذْ هِيَ ضَرُورِيَّةٌ أَوْ مَقْذُوفَةٌ
 بِالْمَنَافَةِ كَالْيَوْمِ وَاحِدًا أَصْرِيكَمَا هَذَا لَمْ يَكُنْ أَنْ قَرَّبَتْهَا
 إِلَى يَوْمٍ أَقْرَبَتْهَا أَيْلًا لَعْمُومِ الْمَكْنَةِ كَالْيَوْمِ حَيْثُ
 وَجَحْتُ بِالتَّفْرِيقِ كَذَلِكَ الْيَوْمُ أَلَا أَنْ يَقْرَبَهَا يَوْمٌ
 لِلْجَزْمِ بِمَضِيهِ كَالْيَوْمِ الْخَمِيسِ إِذْ الْمُسْتَشْقَى عَلَيْهِ
 لِلتَّعْرِيفِ فَإِنْ قَرَّبَ وَاحِدَةً يَوْمًا وَجَمَعَ فِي آخِرِ يَوْمٍ آخِرٍ
 فَهُوَ مَوْجِي مِنْ آخَرٍ لِلْفَيْ فِي لَأْوِي إِذَا السَّبِيحُ
 لَكِنْ لَمُدَّةً مِنْ يَوْمٍ الْجَمْعُ لَعْدَمِ الظُّلْمِ قَبْلَهُ
بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْوَاحِدِ أَوِ الْجَمَاعَةِ
 لَوْ أَنَّكُمْ أَتَيْتُمْ حُلَّ الْخَشْبَةِ فَهُوَ خَرٌّ يَعْتَقُ حُلَّ
 قَرْدٍ بِالْحُلِّ مُنْفَرِدًا إِنْ أُطِيقَتْ لَعْدَمُ الْكَمَالِ دُونَهُ

لَعْمُومُهُ
 لَمْعُومُهُ
 لَمْعُومُهُ

أَوْ دُونَ الْمَحَلِّ مُنْفَرِدًا
 كَمَا فِي الشَّرْحِ

وَمُشْتَرِكًا إِنْ لَمْ تُطَقْ لَعْدَمُ امْكَانِ غَيْرِهِ وَالنَّاسِ
 تَعَمُّ الْفُرَادِ يَوْصِفُ هُوَ شَرْطًا الْعَدَدُ كَالْجِنْسِ وَأَعْتَبَرُ
 بِمَعْنِيهِ لَا يَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ وَالْكُوزِ لَا يَلْزَمُ أَيْتَمُ
 بَشَرًا إِذَا اجْتَمَعَ لَا يَحُلُّ بِشَرْطِ كُلِّ فَرْدٍ وَلَا ذَلِكَ
 هُنَا وَفِي إِنْ لَيْسَتْ قَمِيصَيْنِ أَوْ ثَمَتْ عَلَى فَرَاشَيْنِ
 أَوْ تَعْدَيْتِ بَرِغْمَيْنِ أَوْ مَلَكْتَ مَا تُنْبِئُ الْخَثَّ
 بِالْمُجْتَمِعِ دُونَ الْمُتَفَرِّقِ بِدَلَالَةِ الْعَرَبِ يَقُولُ
 مَا لَيْسَتْ قَمِيصَيْنِ وَطَوَّاهُ ثَمَتْ عَلَى فَرَاشَيْنِ
 وَلَا مَلَكْتَ مَائَةَ عُمَرَى وَإِنْ أَنْفَقَ الْوَفَا كَذَا إِنْ مَلَكْتَ
 عَبْدًا حَتَّى لَوْ بَاعَ الْبَعْضُ ثُمَّ مَلَكَ الْبَاقِي لَمْ يَحْتِ
 لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ تَضَادَّ الْمَلِكُ فَلَمْ يَكْمُلِ الْعَبْدُ لَا يَلْزَمُ
 إِنْ أَشْتَرَيْتَ لَعْدَمَ الْمَضَادَّةِ وَلَا إِنْ أَكَلْتَ
 لَعْدَمَ الْقَيْدِ أَصْلًا وَلَا إِنْ مَلَكْتَ الْمَنْعَ أَوْ تَعَذَّرَ

الْمُتَفَرِّقِ

أَوْ لِحْصُولِ الْمَنْعِ
 فَهَذَا الْيَمِينُ

الْجَمْعُ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَالِكِ وَالْمُشَارَ لَانِ الصِّفَةِ
 لَعُو فِي الْحَاضِرِ وَلَوْ نَوَى صَدَقَ الْمَالُ أَنْ تَمَّ فَيَرَدُّ
 قَضَاءُ **بَابِ التَّيْمِينِ بَلَاءُ فِي التَّسْتِنَاءِ فِيهَا**
مِنْ ذَلِكَ الصِّغَفِ لَوْ قَالَ إِنْ كَلْتُ الْيَوْمَ لَا رَغِيفًا
 أَوْ غَيْرَ رَغِيفٍ فَكَلَّهُ خَلَّ أَوْ زَيْتٍ لَمْ يَحْتَسِبْ لَمْ يَحْتَسِبْ
 الْمُسْتَشْنَى شَيْءٌ بِفَالِهَةٍ أَوْ خِيَصٍ مَحْتَسِبٌ لَعَدَمِ
 التَّبَعِيَّةِ إِذَا لَا يُؤْكَلُ بِهِ عَادَةً كَذَا بِالْحِمِّ أَوْ جَبْتِ عَنْهُ
 رَحِمَهُ إِذَا التَّبَعُ مَا لَا يَحْتَلِيهِ الْمَضْعُ قَضًا وَعِنْدَ ذَلِكَ
 لَا يَحْتَسِبُ لِلتَّبَاعِ عَادَةً وَقِيلَ بِالْعَلَسِ دَلِيلُهُ لَا تَدُمُ
 وَإِنْ تَرَسْتِنَاءُ عِنْدَهُ أَخْرَاجٌ فَمَا لَا يَتَيَقَّنُ لَا يَخْرُجُ
 وَعِنْدَ تَحْرِيرِ رَحِمِهِ تَكَلَّمَ بِالْبَاءِ فَمَا لَا يَتَيَقَّنُ لَا يَدْخُلُ
 أَصْلُهُ عَلَى الْفِ الْأَمَانَةِ أَوْ خَمْسِينَ وَلَا يَتَيَقَّدُ بِحُسْنِ
 الْمُسْتَشْنَى لِقَامِ الصَّدْرِ وَعُمُومِهِ بِخِلَافِ أَنْ كَانَ فِي الدَّارِ
 الْأَكْلَةُ

دَلِيلُهُ لَا تَدُمُ بِفَالِهَةٍ
 أَدَامَ عَنْكَ جَمْعُ صَدَقَ ظَلَمًا
 لَوْ نَوَى صَدَقَ الْمَالُ أَنْ تَمَّ فَيَرَدُّ
 مَعْنَاهُ خَلَّ أَوْ زَيْتٍ لَمْ يَحْتَسِبْ

إِلَّا رَجُلًا إِذَا السَّوَاكِينُ لَا تَدْخُلُ أَضْلًا لَا يَلْزُمُ الشَّرَّ
 مِنْ رَغِيفٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ الْجَمْعِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ
 فِي الْمُسَاوَمَةِ لِلتَّجَانُسِ ^{الرَّغِيفِ} مُنِيَّةً وَلَا إِلَى وَاحِدَةٍ سَنِيَّةً
 أَوْ إِنْ دَخَلَتْ لِمَتْنَجِ الْأَصَافَةِ وَالتَّغْلِيظِ فِي غَيْرِ
 الْوَاقِعِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى يَمِينَهُ الْخَبْرُ فَيَصْدَقُ لِلدَّالَةِ
 الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْأَسْمِ حِي طَلَعَتْ ثَمَنَيْنِ فِي طَالِقٍ
 وَاحِدَةٍ أَوْ يَحْبِبُ قَائِلًا إِنَّكَ تَأْكُلُ الْيَوْمَ رَغِيفَيْنِ
 لِتَأْيِيدِ التَّسْيَاقِ بِالْمُسْتَشْنَى بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْفُسْلِ
 وَفِي بَعْضِ التَّسْخِجِ تَأْكُلُ كُلَّ يَوْمٍ فَلَا فَرْقَ وَلَا زِيَادَةَ لِلْحَاجَةِ
 إِلَى ذِكْرِ الْوَقْتِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَسِبُ خَبْرَ غَيْرِ رَغِيفٍ فَلَيْسَ
 بِتَقْيِيدٍ مُطْلَقٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ تَغَذَّيْتُ الْيَوْمَ رَغِيفًا فَتَغَدَّ
 بِرَغِيفٍ فَكَالِهَةٍ أَوْ خِيَصٍ مَحْتَسِبٌ لِأَنَّهُ عَدَا تَبَعًا فَقَدْ زَادَ
 وَلَوْ انْقَطَعَ الْفُورُ أَوْ لَمْ يَسْتَشْنِ لَمْ يَحْتَسِبْ إِلَّا فِي بَلَدٍ يَتَعَارَفُ

التَّسْيَاقُ
 حَقٌّ بِالْبَاءِ الْوَصْفُ

بَابُ الْفُسْلِ

بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ

الْحَالُ

صَوْرَةُ الْحَالِ

غَدَاءٍ إِذْ هُوَ مَا يُؤْكَلُ لِلشَّبَعِ بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ
 حَتَّى حِينَ الْبَدْوِيِّ بِاللَّيْلِ وَالطَّبَرِيِّ بِالْأَرْزِ
بَابُ يَحْيَى الْجُلُوسِ خَلَفَ
 لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ هَذَا الْفِرَاشِ أَوْ الْبُورِيِّ فَجَعَلَ
 قُوَّةَ فِرَاشِهِ لَا يَحْتَنِي أَنْ لَمْ يَنْوِمْ لِلْجِيلُولَةِ بِالْأُ
 عَلَى لَا يَلْزَمُ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشَيْنِ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ فَاتَ
 الْجَمْعُ وَلَوْ كَانَ الْأَعْلَى مَحْشِيًّا أَوْ الْأَسْفَلَ سَرِيرًا أَوْ سَطْحًا
 حَيْثُ لَانَ الْأَعْلَى تَابِعَ فِي الْغُرُوضِ فَلَا يَحُولُ كَالثَّوْبِ
 وَالسَّرَجِ لَا يَلْزَمُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْمَحْشِيَّ مَقْصُودٌ
 بِالطَّهَارَةِ دُونَ الْجُلُوسِ وَالتَّوَمُّ بِخِلَافِ الذُّبْلِ وَالْكَمِّ
 لِأَنَّهُ مِنْ مُصَلِّي دُونَ لِمَا كَانَ وَلَوْ جَعَلَ قُوَّةَ السَّرِيرِ
 أَوْ السَّطْحِ سَرِيرًا أَوْ سَطْحًا لَمْ يَحْتَنِي لَانَ
 الْأَعْلَى أَيْ قَطَعَ نِسْبَةَ الْأَسْفَلَ

بِالْأَرْزِ

أَوْ حَصِيرًا
 بِالْمَعْلَى

مَحْشِيًّا

بَابُ الْيَمِينِ الَّتِي فِيهَا الْخِيَارُ

لَوْ قَالَ سَلَامٌ حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ وَبَزِيْعٌ حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ
 وَبَزِيْعٌ وَمُبَارَكٌ أَجْرًا فَسَلَامٌ حُرٌّ وَبَزِيْعٌ حُرٌّ
 الْآخَرَيْنِ فَيَرْقَانِ عَنِ سَلَامٍ أَوْ الْإِجَابَةِ الْأَوَّلِ
 وَيَعْتَقَانِ أَنْ عَنِ مُبَارَكًا أَوْ الْإِجَابَةِ الثَّالِثَةِ وَيَعْتَقُ
 بَزِيْعٌ أَنْ عَنَاهُ أَوْ الْإِجَابَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذًا بِالْيَقِينِ
 وَفِي الزِّيَادَاتِ أَنْ عَنِ مُتَكَرِّرٍ سَلَامٌ عَزَّاجِبُهُ
 وَأَنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ عَتَى نِصْفَ بَزِيْعٍ وَثُلُثَ مُبَارَكٍ
 رِعَايَةً لِلتَّعَدُّدِ فِي حَالِ الْحُرْمَانِ دُونَ الْأَصَابَةِ
 إِذَا السَّبَابُ تَعَدَّدَ عَدَمًا لَا ثُبُوتًا وَيُرْوَى فِي الْحَبْلِ
 تَحْيِيزُ أَنْ الْغُسْلَ عَنْهُمَا وَكَذَا الْمَخْدَشُ يَرْعَفُ حَتَّى
 تَزَالَ جُزْأُهُمَا فَهَذَا تَعْدِيدُ سَبَبِ الثُّبُوتِ فَاسْتَوَى
 وَفِي رَوَايَةِ الزِّيَادَاتِ وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرْضِيِّ سَلَامٌ

أَنْ

تَعَدَّدَ

فَاسْتَوَى
 الْحُرْمَانِ وَالْأَصَابَةِ

الثُّلُثُ لِرَقَبَةٍ وَخَمْسَةٌ لِسَدَسِهَا ضَرْبُ كَلِمَةٍ فِي الثُّلُثِ
 بِسِتَّةٍ مَخْرُجٍ النِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَبَرْزِجٍ بِثَلَاثَةٍ وَمُبَارَكٌ
 بِسَمَائِنٍ فَالْوَصِيَّةُ أَحَدُ عَشَرَ وَالتَّسْعَايَةُ ضَعْفُهَا وَلَوْ قَالَ
 سَلَامٌ حُرٌّ أَوْ بَرْزِجٌ وَسَلَامٌ أَوْ مُبَارَكٌ وَسَلَامٌ وَثَلَاثَةٌ لِأَخْرَجَ
 لِمَا حُرٌّ وَقِيلَ سَلَامٌ ثَانِيًا مُبْتَدَأً وَأَخْرَجَ مَعْطُوفٌ فَيَعْنِي
 هُوَ بِهِ حُرٌّ وَالْأَخْرَاجُ بِالْعَيْنِ لَكِنْ جَوَّازُ الْعِتْقِ
 قَبْلَ الْعِطْفِ مَنَعَ الْعِتْقَ بِخِلَافٍ هَذَا حُرٌّ أَوْ هَذَا وَهَذَا
 وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ وَبَرْزِجٌ أَوْ سَلَامٌ وَمُبَارَكٌ عَتَقُوا
 لَمَنْ أَوْلَعَتْ لِتَجَادٍ الْإِسْمِ وَالْخَبَرُ لِلْبَيْتِ كَالشُّكُوفِ مَنَعَ
 الْعِطْفَ لِأَنَّهُ تَقْوِيرٌ بِخِلَافٍ لِإِسْتِثْنَاءٍ وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ وَبَرْزِجٌ
 أَحَدٌ كَمَا حُرٌّ أَوْ سَلَامٌ عَتَقَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ سَلَامٍ وَبَرْزِجٍ
 لَمَنْ الْيَمِينُ أَوْ جَبَ نِصْفًا بَيْنَهُمَا وَالْمُعَيَّنُ نِصْفًا لِسَلَامٍ إِذَا تَبَيَّنَ
 فِي جِهَةِ دُونَ حَالٍ وَإِنَّهُ تَعْدِيدٌ جِهَةِ الْإِصَابَةِ لَكِنْ فِيهِ لَمَزَامٌ

نَعْتَقُ
 أَوْ يَكُونُ
 أَوْ يَكُونُ
 أَوْ يَكُونُ

ضَمْنُهُ
 بَارِزٌ

وَلَوْ قَالَ سَلَامٌ حُرٌّ أَوْ بَرْزِجٌ أَوْ سَلَامٌ عَتَقَ نِصْفَهُمَا لِأَنَّ الثَّلَاثَ
 عَيْنُ الْأَوَّلِ فَلِغَايَةِ تَعْدِيدِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ ضَمْنُهُ أَمَّا الْيَمِينُ
 غَيْرُ الْمُعَيَّنِ **بَابُ الْيَمِينِ تَنْقِصُ صَاحِبَتِهَا**
 حَلَفَ بِالْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ أَمْسٌ وَبِالْطَّلَافِ إِنْ كَانَ
 وَقَعَا لِأَنَّهُ يَكُونُ عَيْنٌ زَعَمَ الْجَنَّتُ فِي الْأُخْرَى لِهَذَا الْوَأَعْتَقَ
 أَحَدَهُمَا ثُمَّ قَالَ لِكُلِّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْمَلْ عِتْقًا لَا يُلْزَمُ مَا وَكَانَتْ
 الْأَوَّلَى إِذَا غَوَّسَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَكْمِ لِيَكْذِبَ بِهِ
 فِي الْأُخْرَى وَلَوْ حَلَفَ أَحَدُ مَوْلِيَيْهِ بِعِتْقِهِ إِنْ لَمْ
 يَكُنْ دَخَلَ وَلَا خَرِبَهُ إِنْ كَانَ عَتَقَ لِزَعْمِهِمَا لَكِنْ
 بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ مَحَرِّ حَرَّاسِهِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ وَبِالنِّصْفِ عَنْهَا
 لِلْقَطْعِ بِسُقُوطِ النِّصْفِ فَيُوزَعُ الْبَاقِي كَمَا لَوْ اخْتَلَطَتْ
 مُطْلَقَةً أَوْ مَعْتَقَةً بِغَيْرِهَا بِخِلَافِ الشَّرَاءِ لِحَوَازِ
 كُتُبِهِمَا وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ لِكُلِّ لِعَبْدِهِ فَلَا عِتْقَ لَنَاكَ الْجَنَّتُ

أَوْ كَذِبُ
 السَّاعِدِينَ

أَوْ يَكُونُ

أَوْ يَكُونُ

وَالْفَسَادُ إِلاَّ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ ذَلِكَ لِتَعَيِّنِ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ كَمَا
 قَالَ عَلِيٌّ أَوْ عَلَى فُلَانٍ وَوَرِثَهُ فَيُخَيَّرُ فِي وَاحِدٍ أَلَا الْحَالِ
 النَّفَادُ بِإِلْإِنْشَاءٍ فَإِنْ تَقَابَضَا بِهِمَا عَتَقَا وَغَرَمَ كُلُّ وَاحِدٍ
 قِيمَةَ مَا أَخَذَ لَنْ حَالِ الْعَقْدِ الْعَبْرَةُ لِزَعْمِ الْبَائِعِ
 إِذْ هُوَ الْمَلَا فِي الْمَلِكِ وَبَعْلُهُ يُصَدِّقُ الْمُشْتَرِي فِيهَا
 عَلَيْهِ دُونَ التَّغْيِيرِ وَلَوْ أَنَّ الْعَبْدَانِ بَيْنَهُمَا عَتَقَا
 بِقِيَمَتِهِمَا لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ التَّضْمِينُ لِانْكَارِ الْعِتْقِ وَالْإِسْكَالِ
 لِزَعْمِ الْفَسَادِ فَاشْتَبَهَ إِسْلَامُ أُمٍّ وَلَدِ الْكَافِرِ وَعَنْدَهُمَا
 يَسَارُ الْمَشْهُورِ عَلَيْهِ فَيَسْعَى مَخْلُوفُ الْمُؤَسَّرِ
 لِحَالِفَةِ حَسْبٍ وَمَخْلُوفُ الْمُخْسِرِ لَهَا وَلَوْ حَلَفَ
 بِعِتْقِهِ إِنْ كَانَ أَشْتَرِي شَقِصُ الشَّرِيكِ وَالشَّرِيكِ
 رَبِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَائِعٌ فَالْمُعْتَقُ مُنْكَرُ الْبَشَرَاءِ إِنْ قَامَتْ
 الْبَيِّنَةُ وَالنَّأْجِلُ إِنْ لَمْ تَقُمْ وَإِنْ حَلَفَ سَعَى مُنْكَرُ الْبَشَرَاءِ
 حَلْفًا

مَنْعُ الشَّاهِدِ لَاسْتِعْآءٍ
 وَمَنْعُ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ

كَمَا فِي الشَّهَادَةِ دُونَ مُدْعِيَةٍ لِدَعْوَى الْقَضِ وَقِيلَ يَسْعَى
 لَهُ لِأَنَّهُ قَبْلَ النَّدَى كَالْمَرْهُونِ لَشُدُودِ الرِّوَايَةِ بِالْبَطْلَانِ
 الْقَضِ إِذَا لَمْ يَأْتِ ضَمْنُهُ وَفِي عِلْسِهِ إِنْ قَامَتْ
 الْبَيِّنَةُ لَمْ يَعْتَقْ إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُنْكَرِ وَإِنْ تَكَلَّمَ سَعَى لِلاُخَرِ
 دُونَهُ وَإِنْ حَلَفَ فَقَدْ شَرِهَ عَلَى الْمُدْعَى بِالْعِتْقِ
 وَقَدْ عُرِفَ وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَشْتَرِي
 نَصِيْبِكَ فَهُوَ خَرٌّ وَأَقَامًا أَوْ نَكْلًا أَوْ أَحَدَهُمَا لَمْ يَعْتَقْ لِحَالِ
 فِي غَيْرِ الْمَلِكِ وَإِنْ حَلَفَ سَعَى لَهَا لِزَعْمِ كُلِّ وَاحِدٍ فَمَهْمَا
 الْفَسَادُ بِزَعْمِ الْآخَرِ لَا بِالْإِعْتِقَاقِ لِهَذَا لَا يَسْعَى بِالْيَسَارِ
 عَنْدَهَا لِزَعْمِهَا إِعْتِقَاقَ مُشْتَرِي مُنْكَرِ الْبَشَرَاءِ
بِالْعِتْقِ وَالتَّضْمِينِ
 فَالْمُدْعَى بِزَعْمِ أَحَدٍ كَمَا مَذْبُورٌ وَالْآخَرُ خَرٌّ
 عَتَقَ الْقَضِ لِلتَّعَيِّنِ بَعْدَ الْخَيْرِ كَذَا لَوْ عُلِسَ إِلَى يَوْمٍ

ضَمْنُهُ

بِالْعِتْقِ وَالتَّضْمِينِ

مَوْلَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِدَعْوَى حَقِّ الْعَبْدِ
 لَا الْحَقَّ الْمَشْهُورَ

وَالْمَدْبَرُ فِي ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ مِائَةً وَخَمْسِينَ
وَيُضَفُّ إِذَا الْحَقُوقُ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ
بَابُ الْعَتَقِ إِلَى أَجَلٍ
عَلَّقَ عَتَقَ أَحَدُهَا يُعَدُّ فَبَاعَ أَحَدُهَا أَوْ عَتَقَ
أَوْ مَاتَ عَتَقَ الْآخَرُ غَدًا لِأَنَّهُ يَنْزِلُ عَامِلًا أَعْمَلَهُ
وَقْتُ التَّكَلُّمِ حَذَانٌ مَزِيدٌ التَّغْيِيرُ حَتَّى يَنْزِلَ بَعْدَ
الْجَنُونِ وَلِحَى بَدِ الْبَيِّنِ لَا يَلْزَمُ أَحَدُكُمَا ابْنِي
إِذَا الْمَوْتُ يَنْفِي الْأَنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ فَبَقِيَ الْمَزَاجُ
مَتَى هَاهُنَا كَذَا لَوْ بَاعَ بَعْضُهُ تَرْجِيحًا لِلْحَقِيقَةِ
وَلَوْ بَاعَ بَعْضُهُمَا تَخْيِيرًا وَلَا تَرْجِيحًا بِالْكَثَرِ لِأَنَّهُ
مَجَازٌ فِيهِمَا ثُمَّ هَذَا بَقَاءٌ وَفِي أَنْ مَلَكَتْ أَيْتَادُ وَأَعْتَبِرْ
بِالنِّسَاءِ فِي لَا أَدْخَلَ مِثْلَهَا هَذَانِ أَوْ هَذَانِ وَالْبَعْثُ
قَبْلَ الْعَدْلِ لَعَوَ لَحَلُّوْا الْحُلَّ وَلِأَنَّهُ تَغْيِيرُ كُنْيَةِ الْكِفَانَةِ

الْبَيِّنُ

ثَلَاثَةٌ وَإِذَا صَارَ ثَلَاثًا الرَّقَبَةُ سَبْعَةٌ فَالْتَامَ بَعْدَ
التَّضْعِيفِ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ وَسَعَى الْمَدْبَرُ فِي سِتَّةٍ
وَكُلُّ عَبْدٍ فِي أَحَدٍ عَشَرَ خِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَوْضِعِ
لِأَنَّ الْكُلَّ وَصِيَّةٌ فَكُلُّ عَبْدٍ كَسَهَا مِائَةً ثَلَاثَةً عَشَرَ فَلَمَاتَ
الْمَدْبَرُ بَعْدَهُ سَعَى كُلُّ عَبْدٍ فِي ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ مِنْ أَحَدٍ
وَحَمْسِينَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِذَا الْبَلَاءُ يُقْسَمُ عَلَى قَدْرِ حَقِّهَا سِتَّةً
وَحَقُّ الْوَارِثِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرِينَ حَذَانُ الْخَيْفِ فَثَلَاثًا
وَقَبَةُ سَبْعَةٌ عَشَرَ فَالْتَامَ بَعْدَ التَّضْعِيفِ وَاحِدٌ
وَحَمْسُونَ خِلَافٍ مَا لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ حَيْثُ سَعَى
فِي ثَلَاثَةٍ فِي قَوْلِ الصَّحَّةِ وَالْإِثْنَيْنِ لِأَنَّهُمَا قَاسِمَا الْمَوْجِبِ
إِذَا رَأَى الْمَزَاجُ جَمًّا وَإِنْ مَاتَا سَعَى الْمَدْبَرُ فِي ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ
مِنْ رُبْعَةٍ وَخَمْسِينَ إِذَا الْحَيُّ فِي ثَلَاثِي رَقَبَةٍ سِتَّةً
وِثْلَيْنِ وَإِنْ مَاتَ عَبْدٌ سَعَى الْآخَرُ فِي ثَلَاثَةٍ وَثْلَيْنِ

أَحَدٌ

يَسْعَى

حَقِّهَا

أَحَدٌ

تَسْمَا

الْمَزَاجُ

سِتَّةً وَثَلَاثُونَ

اسم بعض العبد

فَاعْتَبِرْ

جواب عن سؤال

في شرا من علق عتقة به
باب لا يلا فاحديهما
 لو قال الله لا اقرب احديكما بانك اخذتهما لاربعة
 اشهر وخير ما عرف ولا خير لمثلها مذبان
 لا ولي لتعتينها كمالا او محلا ^{تقدم في باب الايلاء} اذ لا حق للاولى
 ليصير اللفظ طلاقا بالمنع فان تزوجها عاد الاخر
 كذلك لبقاء الملك في اليدين كلما بانك واحدة بذات
 اخرى جدار الجمع في وقت واحد لان اخذ
 لا يعم والتحول للعتق ^{في المهر} لا للتعدد الا ان يمتلي الملك
 في اخديهما بموت او طلاق ^{جواب عما هو في} فتعتين الاخرى حين
 التزوج لان مدة الميتة بطلت من الاصل فلا جمع
 كذا لو كانت اخديهما امه وعتقت في الشهرين
 لان ما يصفى الرق يحمله العتق بل اولى بدليل
 كالعدة

منذ

المبثوثة فان لم تعتق بانك تمام شهرين لسبق
 مذبتها ولا تتعتين قبله لجواز العتق والموت
 ولانه تغير كالتصدي ^{الامه} والحرمة لاربعة مذبان
 لما حردت ان المبانة بالايلاء لا تطلق بالايلاء ولا
 لطلقت الامه للسبق ولو اشترىها في الشهرين
 بانك الحرمة لاربعة مذ حلف لما مر في الموت
 كذا لو اعتقها وتزوجها وطلق الحرمة بانك الحرمة
 لاربعة اشهر مذ حلف للسبق اذ المدة تبقى في العتق
 ان كانت لا تستألف فيها ^{الايلاء} البائت يلحق البائت بالعتق
 السابق رعاية لحال التلفظ وقدمت بخلاف التخيير
 لتعدد الخلوص كذا ان قريت احديكما فاحديكما
 او فواحدة منك او فتي طالق او على كظفرا مي
 في الجمع ولو قال فالأخرى على كظفرا مي فكما بانك

منذ

و

يعلم

الجمع

اخذها بطل الايلاء لفوات الجزاء اذ لا ظفرا
 في المبانة ولا بالتعليق السابق لتعذر توقف
 المحرمة بخلاف الطلاق لانها محل ما بقيت العدة فلم
 يفت المنع ولو قال ان قويت واحدة منك طالق
 كان مؤليا منهما تطلق بالبر ككتاها وبالجنب اخيهما
 لان النكوة في الشرط نعم وفي الجزاء تخص كهي
 في النفي والاثبات ولو قال نفى طالق طلقا بانها
 لانها كناية عن الداخلة تحت الشرط نعمت بعمومه
 ولو قال لزوجه وامته والله لا اقرب اخديكما
 كان يمينا لا ايلا كما في الزوجه والاجنية اذ التردد
 بالتراخي والتعني بالتعني للجنب كضمومة
 الجذر وعنده وفي واحدة من ايلاء من الزوجتين
 بالتكثير واعتبر بالزوجتين ولو قال للمدخولتين

توقفت

فواحدة منكما

بقرص

في الجمل والمحرمة
 وراة كناية للفظ
 يكون

كلما جاء عد فاجدي كما طالق تكرر الطلاق والخييار
 بتكرر اليوم وله الجمع والتفريق الى ان ينهي الملك
 اخيهما فتعني الاخرى ولو قال ان تيسرت جارية
 فهي حرة نزل في القائمة دون الحادثة لانه التحسين
 والجماع او غيرها وترك العزل كراي ابي يوسف والحق
 لا ينبغي عزل ملك وهو انما يضم مقتضى الوجود
 لا الجمل علس راى رفو رحمه الله حتى لم يتضمنه انت
 حر من الجاني او ان جمعت لا يلزم ان تطلق للاجنية
 لقيام الملك ولا لا يعتق ولا كل ثوب البسة فغزلك
 فهو هدي اذ القطن له عادة والافلاضل اولى بالذلل
 ولا عادة في التسوي بل العرب تلحق بلاملك

باب الاستثناء على الجنيح او البغض

يا زانية ان تحلل الشرط والجزاء او الاجابة والاستثناء

استطلق يا زانية ان شاء الله

لم يكن قد فاني لا يصح وإن تقدم أو تأخر كان قد فاني
 لأنه لا شخضار عرفاً ولا ثبات الضقة وضعا
 فلا تم من وجه دون وجه فعلق خللاً ونحو طرقات
 عملاً بما ليا طالق وقد يعلق الخبر للنفي كالانقارار
 لا يلزم تكوينا الجور والتكث عند الإلغاء ولا على
 الف فاشهد وإن شاء الله لمباينة الآخر الجبر
 نظماً كالتلليل ويزانية حلاً ثم شيناً لهذا ذلك
 يفضل بين لا يجاب والعدد وهذا لأن التلذذ
 تبع الخطاب فلا يفضل كلاً ثابواً أو البتة
 كذا يازانية بنت الزانية في الجميع لما حرو وبتدا
 بالجد ليسقط اللعان كتنقاذ الزوجين
 باب — الشهادة في الإيمان
 بالرجوع يضمن شهود اليمين لزعم الإتيان دون

ع. ابراهيم المباينة والموافقة

شهود الشريط والتفويض وإن أقردوا لأن الميت
 ما وضع له وعليته بالذات لا بالشروط كشي
 من حل قيده لهذا ضمن الشريك الجالف دون
 مباشر الشرط وشهود البيع دون الاختيار بخلاف
 الموكي عنه لأن العلية بالحرلية إذ لا شهادة للعبد
 فأشبهه شئاً لثب وقطع العلاقة بخلاف الإحصان
 لأنه مانع العلة حتى يثبت بالشهوة والعلم ويعزى
 للزوج أول وارثه في الرجوع بعد الموت ما غرم لها
 لثباتهم العلة ونفى الفقرة من جهة والاستقط
 الكل لعود البضع سليماً ولهذا لم يغرموا في المدخلة
 وهو الحرف لا التاكيد فإن قاتلها لا يغرم وإن الد
 ولا غرم لها بالتفويض بالخالص خلافاً للمحمد عليه
 وأصله الحلل والأرض باطناً بخلاف الشهادة بعد الموت

ابن عبد القنديل
الاصحاح
شهود العن

شهود العن

والصحيح راجع إلى العلة بتأويل المذكور

لأنه ناكه ظاهرًا فغرموها النصف والأثر
باب طلاق السنة وغيرها
طالق السنة يقع في وقتها والدخول أو المشية
يتجزأ من الائم للاختصاص فقيده بالأيام
والتعليل وأعدل الطلاق وأحسنه كالأول ضرورة
لأن الائم للتعليل ار طلاق يعدل
المبالغة وسنية عندك حصة يتجزأ لقيام
الصفة شرعية أو مذهبا ومعرفة فلا ضرورة وسنية
عذلة بآئنة في دخولك بتعلق لانه وصف الطلاق
وهو غائب فأعبر ولم يفصل وحسنة في دخولك طريقة
في تقابل تجيز لانه صفة المرأة وهي لغو في الحاضر
ففضل كذا معتدلة في قيامك قوية في بطلان إلا ان
يقربا بالتطليقة فيتعلق بهذه الأفعال في الجمع
صرفا لها إلى التطليقة للعرف وقيل يفرق بين الرفح
للصفة للفرقة للتجيز

يتجزأ

فعلق

والنصيب وتعتبر نيته إلا أن يتم فبره قضاء
باب اليمين تقع على جميع ما حلف أو بعضه
حلف لا يأكل من شجرة فحشاه بالخارج دون العين
وعكسه من شاة أولبن والمرعى الحقيقة فإن هجرت
فمسبت منسوب عما في القدر والتزور ولا يحنث
بالناطف والجنت والديس والتبذ لانقطاع الشبهة
بالصنع كالمالك ولا بالعصير والزبيب المصنوعين
بخلاف الغرل والديقت لا تمناع الأكل والبس وغير المصنوع
واعتبر بشرب البئيد في يمينه لا يشرب القمر
أو لا يد وقه ولا بالقمر المخوف على رطبه لقوت
جزء أو أليم وإن بقي آخر فاعتبر ببقاء الوكالة
والوصية والزوادون ابتداء الجنت بخلاف المصبي
إذا الفأيت صفة لأجر تقول رجل شاب ولا تقول

حاسبه
أي كأنه قطع كل المال باطرا
الفاصل هذه الأشياء

مَرْزُوطُ بَابُ الْيَمِينِ تَعَعِيلُ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ
 لِلْإِبِلِ وَالْبَعِيرِ وَالْجَمَلِ وَالْجَزُورِ وَالْحَيْلِ وَالْبَقْلِ
 وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذَّجَاجِ لِلْجَنَسِ كَذَا الْبَغْلَةُ وَالْبَقَرُ
 وَالشَّاةُ وَالْمَاءُ لِلْإِفْرَادِ كَمَا فِي الْحَيَّةِ وَالْحَمَامَةِ وَقِيلَ
 لَا يَجْنُسُ بِالْمَعْرِ وَالْجَامُوسِ وَالضَّمُّ فِي الزَّكَاةِ لِلْإِجْتِبَاطِ
 وَالتَّوَرُّ وَالْكَبْشُ وَالدِّيكُ لِلذَّكَرِ وَالنَّاقَةُ لِلْإِثْمَانَةِ
 وَالتَّعْجَةُ وَالذَّجَاجَةُ لِلْأُنْثَى وَالْفَرْسُ لِلْعَرَبِيِّ
 وَقِيلَ يَغْنَمُ عَرُفًا كَمَا يَخْصُ الدَّابَّةُ بِمَا يَرْكَبُ غَالِبًا
 فِي يَمِينِ الزَّكَاةِ **بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ** لَوْ قَالَ
 لَا أَكَلِمَ أَحَدًا إِلَّا فُلَانًا أَوْ فُلَانًا فَالْمُسْتَثْنَى كُلَاهُمَا
 لَتَنَاوُلَاهَا نَكْرَةً فِي التَّنْفِي فَإِنَّ التَّنْفِي بِالْوَضْعِ تَثْبِيثٌ
 بِمُضَادَّةِ الصَّدْرِ وَمَا بِالذَّاتِ أَوْلى وَلِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ
 مِنَ الْخَطَرِ إِبَاحَةٌ وَأَوْفَرُهَا تَعْمُّ وَإِلَّا الْأَسْتِثْنَاءُ إِنْشَاءٌ

لَا تَقْرَأُ

نَصَرَفَ أَصْلُهُ كَمَا لِبَعُولَتِهِنَّ فِي الْمَرْجُلِ كَوْنِيًّا وَلَا
 أَزْكَبُ إِلَّا بَعْلًا مُسْتَثْنَى كُلِّ رَجُلٍ بِمَا وَكَلَّ الْبَعْلُ بِإِنْ الْوَضْعُ
 يُلْحَقُ النِّكَاحُ بِالْجَنَسِ بِخِلَافِ مَا كَلَّمْتُ الْمَرْجُلَ كَوْنِيًّا
 لَا اسْتِثْنَاءَ الْعُمُومِ بَقِي خَاصًّا وَفِيهِ أَحَدُهُمَا مُسْتَثْنَى
 أَحَدُهُمَا تَوْجِيهُ النَّصِّ كُلًّا وَاحِدًا قَبْلَ الْآخَرِ وَفِيهِ إِنْ كُنْتُ
 أَقُولُ يَقْبَلُ فِي الْكَلِّ لِلْإِنْكَارِ أَصْلًا وَلَوْ قَالَ زَوْجُ الْمَعْرُوفَةِ
 قَدْ طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي أَوْ كَانَتْ لِي أَوْ قَالَ امْرَأَةٌ تَزَوَّجْتُهَا
 أَوْ كُنْتُ طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي لَمْ يَصْدَقْ فِي الصَّرْفِ عَنْهَا
 وَفِي كُنْتُ طَلَّقْتُ امْرَأَةً كَانَتْ لِي أَوْ تَزَوَّجْتُهَا صَدِيقٌ
 كَذَا كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَطَلَّقْتُهَا الْعَطْفُ عَلَى الْخَبَرِ بِخِلَافِ
 طَلَّقْتُهَا فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ خَبَرًا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ
 كَانَ إِنْشَاءً بِدَلِيلِ الْعِدَّةِ فَيُسْتَدْعَى مَحَلًّا وَالظَّاهِرُ
 الْمَعْرُوفَةُ فَيَقَعُ الصَّرْفُ إِبْطَالًا وَعَلَى هَذَا الْعَقْدُ

الوجه الاول
 الوجه الثاني
 الوجه الرابع
 الوجه الخامس

باب اليمين فيما يوجب على نفسه
 ان كان في يدي دَراهمُ الاثنته او غير ثلثة فالكل
 صدقة لا يجب فيما دون ستة وفي من دَراهم يجب
 ان زاد على ثلثة لانه شرط بعد الثمانية دَراهم
 وفي بعضها والخالفها بالوضع فان عمت جملة
 بعضها اذ في الجمع فلو قلب الوضع انقلب الحكم
 كذا دَراهم الاثر من ثلثة وعكسها اذ يوصف بدادي
 زيادة ولو قال ان بعث فالثمن صدقة صح النذر للزيادة
 الى سبب الملك كما في الشراء لذا ان تزوجت فمهر
 صدقة فلو اعترض محرمية او فسح او طلاق ففي
 البذل العين لا يجب شيء لاستحقاق عينه وفي الدين
 كالنقد المشار والمثلي الموصوف كذلك قبل القبض
 لغو للثمن وبغية يجب لعدم التعيين للرد

وَقَدْ مَرَّ فِي الزَّكَاةِ وَالْعَرَضِ الْمَنْهُورِ فِي الذِّمَّةِ عَيْنُهُ
 كَالْعَيْنِ وَفِي مَنَّتِهِ كَالَّذِينَ إِذَا اخْتَارَ كَالْمَسْمِيِّ فِي الرِّدَّةِ
 لَا يَجِبُ بِحَالٍ لَتَعْدُدِ الْبَقَاءَ مَعَ الْمُنَافِي وَفِي الْإِقَالَةِ لَا يَسْقُطُ
 حَتَّى يَحَالَ لَهُ عَقْدٌ فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ بَعْتُ بِذَلِكَ
 وَذَلِكَ الْإِلْفِ لَعَدِمَ تَعْيِينُهَا حَتَّى أَعْلَسَ الْحُكْمُ التَّغْلِيظَ بِالشَّيْءِ
 لِلْمَلِكِ فِي الدَّرَاهِمِ وَعَدَمُهُ فِي التُّرُوسِ شَرَطُ الْإِصَافَةِ
 وَقَاءٌ بِالْمَلِكِ كَالْمَعْلُوقِ بِنِكَاحِ الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ قَالَ
 إِنْ كُنْتُ ضَرْبَتُهُ الشُّوْطَيْنِ إِلَّا فِي الدَّارِ وَقَدْ ضَرَبَ
 أَحَدَهُمَا فِيهَا وَالْآخَرَ فِي غَيْرِهَا لَمْ يَحْنُثْ وَفِي إِنْ لَمْ أَكُنْ ضَرْبَتُهُ
 الشُّوْطَيْنِ فِي الدَّارِ يَحْنُثُ لِأَنَّ الْبَرْتَمَةَ بَعْدَ الْجَمْعِ
 فِي غَيْرِهَا وَهَذَا بِالْجَمْعِ فِيهَا وَالْحَنْثُ بِمَا يَفُوتُ الْبَرْتَمَةَ وَاعْتَبِرْ
 بِمَعْنَاهُ لَا يُكَلِّمُهَا أَوْ لِيَكَلِّمَهَا **بَابُ لَا يَلَا فِي الْغَايَةِ**
 وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ حَتَّى أَغْتَفِرَ أَوْ أَطْلُقَ لِشَرِّهَا لَعَدَمِ

الى يوسف لان كان القربان في المدة بلا جزاء بتقديم الغاية
 وقالا ايلا لانه لا يحصى عن الغاية او الكفاية فاشبه
 الحلف باحدهما وحتى ياذن او يقدم فلان واقتله
 ليس بايلا لانه لا يحلف به فاستمع الخاف به
 واعتبر بتعليق نذرهما بالقربان الى ان يموت فيصير
 مؤليا الان عنده اعتبارا بالابتداء وعندهما تبطل
 اليمين كيلا يخالف البقاء بالابتداء بخلاف لما يشبه
 ابتداء لان ما ينهي الخطر ينهي النكاح فاشبه المنع
 المطلق بخلاف اشتراك اذ لا يلزمه الزوال وحتى
 اقتل او فلا ليس بايلا لان كان القربان في المدة
 يقتله الا ان يموت فيصير مؤليا الان لتعين قتلها
 غاية مثله من مسألة الكوز رد بينهما ولاحا في احدها
 او اهرقت كذا حتى يموت او يموت لكن يموت تنهي اليمين

ذكرها كالطلاق حتى
 املاك او اموت او تنهي
 ايلا لانه

والله اعلم بالصواب
 الغاية اصل

يلزمه الشراء وقال ملك النكاح بان يشترى امرأته بالخيار

لتحقيق الغاية بخلاف الاولى وحتى ادخل هذه اوهذه
 كالثانية ان دخل احدهما وكالاو حتى اتخذ شيئا وحتى
 اصوم الشهر الثاني ليس بايلا لان كان القربان في المدة
 بلا حنث عنده بان يصوم وبلا لازم عندهما بان يفطر
 بخلاف شهر او الشهر الخامس فلا يلحق بالمضوم
 فلوا فطروا صار مؤليا الان عنده وعندهما تسقط
 اليمين وعن محرراته مؤلي من حين حلف وليس يثبت
 بل فوت الغاية كرامة الماء في لا شرب في الموقته بخلاف
 المطلقة لان العجز ثمة طارئ كما في لا تسن السماء وفي
 الموقته معارن اذ لا تعقلا باخر الوقت حتى
 سقطت يموت الحالف قبله فالمغنية بما يرفع النكاح
 اذ لا يوجد في المدة ايلا وبغيرها ان كانت مما يخلف
 به ويجوز تأخيرها عن المدة كانت ايلا والا فلا

ان

يثبت
 ليس يثبت

باب الفسخ في الأيالة

مريض إلى فقهاء أن يقول فيك أو اجعلك
 لأن العا جزم عن الفعل ظلمه بالقول فكذا توثيقه وفي
 تدفع عتوبة الطلاق إن لم ترفع اليمين فلو صح بعد
 فابانت وتزوجها في المرض فكذا عند أبي يوسف
 للعجز شرعا وإن القذرة خارج المدة لا تغير
 قيا قبلها فكذا فيا بعدها وقال فقهاء الجماعة إن
 المانع في المدة واحد حتى عاد مؤليا بعودها بعد
 جنونه فكنية الأصل في بعضها يسطل الحلف فيما بقي
 كذا في التيمم والجرمة لازمة لليمين صونا عن الضل
 فلو عدت عذرا انسخ الفسخ بالجماع وعلى هذا لو ألى
 في الصلحة وعادت في المرض إلى وهو محرم بخلاف
 فالوعلق إلى الأيالة بشرط ووجد في المرض لعدم القدر

كأن في التيمم كأن التيمم

بعد الأنعقاد فإن إلى ثانيا بعد عشر وبانت بالأولى
 ففقيه الجماعة إن صح في العشر والقول إن لم يصح خلافه
 في شرح العتايي فهو لأن مدة الثانية قائمة بخلاف
 مجرد العدة إذ المدة لا تستأنف على المبانة في الصح
 والقول لرفع المدة واعتبار قدرة خارجة للتغليظ
 وهذا تخفيف وإن فاء في مدة الأولى وصح في عشر
 بعد هاليتين بالأولى وتعين الجماع الثانية
 لما سئل لو حلف بعثتها إن قرب فباع فبذل ثم
 اشتواه وباع الآخر فامدة من جنين الشراء بشرط
 اتحاد المانع في المدة لهذا لو حلف على شهرين
 ثم على شهرين لم يضر مؤليا وفي الحلف بعث
 أحدهما حين حلف لأن المانع لم يقبل قبل كذا
 عند ذفرها ساء في الأولى لدوام المنع أصليا في الفسخ موصف
 عن العبد

ثم صرح باب الايلاء في وقت لا يندري

اَنْ طَلَّقَ قَبْلَ اَنْ اقْرُبَكَ بِشَهْرٍ اَيْلَاءً بَعْدَ شَهْرٍ لِقِيَامِ
 الْمَلَكَةِ قَبْلَهُ لَئِنْ بَرَدَفَ اِنْ قَرُبْتُكَ لَئِنْ لِلْاَوَّلِ اِذَا الْمَعْنَى
 اِنْ لَمْ اقْرُبْ شَهْرًا فَطَلَّقَ اِنْ قَرُبْتُ فَلَا يُغَيِّرُ بِاشْتِرَاطِ
 الْقُرْبَانِ لِلْاَيْلَاءِ بِخِلَافِ لَمْ اقْرُبْ اِنْ قَرُبْتُ لَئِنْ قَبْلَ اَنْ اقْرُبَكَ
 بِشَهْرٍ لِمَا سَرَّ وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ اِحْدَاهُمَا لِقَوْبِ الشَّرْطِ
 وَيَقْرَبَانِهَا فِي الشَّهْرِ لِقَوْبِ الْوَصْفِ وَلَوْ قَرَبَهَا بَعْدَ الشَّهْرِ
 بَعِي مَوْلَا مَرَّةٍ اُخْرَى لِلْمَعْنَى اِلَى الْاَوَّلَى وَلَوْ لَمْ يَوْقِفْ
 حُجْرَ الطَّلَاقِ لَئِنْ قَبْلَ اِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا بَعْدَهُ دَلِيلُهُ مِنْ قَبْلِ
 اَنْ يَتَمَاسَا بِخِلَافِ قَبْلَ لَئِنْ لِلزَّمَانِ الْمُتَّصِلِ فَيَصِيرُ مَوْلَا
 لِهَذَا الْوَعْدِ طَلَاقُهُمَا بِنِكَاحِهِمَا كَذَلِكَ تَطْلُقُ الْاَوَّلَى
 حَالُ عَقْدِهَا فِي قَبْلِ وَحَالُ عَقْدِ الْاُخْرَى مَوْصُولًا بِعَقْدِ
 الْاَوَّلَى فِي قَبْلِ وَحَالُهَا مَوْصُولًا بِالْوَقْتِ فِي الْمَوْقِفِ وَلَا تَطْلُقُ

تفسير

فلا يتغير

بمعنى ان تزوجت زينة قبل عدة
 فاما طالق فمزوج زينة ثم عدة
 بعدها شهر طلاق زينة

بمعنى ان تزوجت زينة قبل عدة
 فاما طالق فمزوج زينة ثم عدة
 بعدها شهر طلاق زينة

الْاُخْرَى لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ فِي الْاَوَّلَى اِذَا الْقَبْلُ الْمَطْلُوقُ

لَمْ يَقْتَضِ مَا بَعْدَهُ وَالْقُرْآنُ فِي الْاُخْرَى لَئِنْ مَعْرُوفٌ

بِخِلَافِ بَعْدٍ وَعَلَى لِقَتَضَائِهِمَا مَا قَبْلَهُمَا

باب الطلاق الذي فيه الخيار

طَلَّقَ اِخْدَى مُعْتَدَّةً لَهَا وَلَمْ يَبَيِّنْ حَتَّى مَضَتْ

عِدَّةُ اِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ الْاُخْرَى لِلثَّلَاثِ اِنْ مَضَتْ

عِدَّتُهُمَا فَلَا بَيَانَ لَئِنْ اِنْشَاءً فِي حَقِّ الْمَعْنَى اِذَا الْمَعْنَى

يُنَالُ حَقِّ الْجَمْعِ رَضَاعًا فَاعْتَبِرَ الْاُخْطُوفُ وَالْاُظْهَارُ

وَالْاِنْشَاءُ لَا مَحْضَ اَحَدُهُمَا قَبْلَ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ الثَّلَاثِينَ

فِي الْمَرَضِ بَعْدَ الْعَتَقِ حُرْمَتُ وَصَارَ فَارًا وَتَعَدَّدُ

بِابْعَدِ الْاَجَلَيْنِ وَيَتَرَوَّحُ بِخَامِسَةٍ غَيْرِ الْمَدْخُولَاتِ

وَوْنِ الْمَدْخُولَاتِ وَاعْتَدَّتْ مِنْ وَقْتِ الْبَيَانِ وَقِيلَ

فِي حَقِّ الرَّجْعَةِ مِنْ وَقْتِ الْإِهْمَامِ فَإِنْ تَزَوَّجَ اِحْدَاهُمَا

بمعنى ان تزوجت زينة قبل عدة
 فاما طالق فمزوج زينة ثم عدة
 بعدها شهر طلاق زينة

بأنشاء

تَعَيَّنَتِ الْآخَرَى كَالْوُطْئِ بَعْدَ الشَّرَى وَالصَّلَوةِ فِي أَحَدِ
تَوْبَتَيْنِ عَنْ تَحْرِيقِ خِلَافِ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى الْمُحَرَّمَةِ

وَالنِّكَاحِ لَا خِلَافَ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ لِأَنَّ التَّعَيَّنَ لَتَعَيُّنِهَا ^{الدَّاءُ الْبَاقِيَةُ}
مَحَلًّا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَحْرِجْ لِحُرْمَةِ إِحْدَيْهِمَا وَتَعَدُّ لِلْجِلِّ
^{أَمْرُ الطَّلَاقِ}

فِي الْمَجْهُولِ خِلَافَ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ يُفِيدُ شُمُولَ الْمَنْعِ
إِلَى مَسْبُوقَاتِ نِكَاحِ إِحْدَيْهِمَا زَوْجًا غَيْرَهُ صَرَفًا لَهُ إِلَى
^{لِيلِ النِّكَاحِ}

مَا يَرْفَعُ الْحُرْمَةَ لِلْحَاجَةِ كَمَا فِي الْقَلْبِ وَإِنَّمَا لِلْأَصْلِ
^{بِالرَّأْيِ} بَعْدَ الشَّكِّ فِي بَقَاءِ الْمُعَارِضِ كَغَسَلِ جَانِبٍ بَعْدَ مَا تَجَسَّسَ

جَانِبٌ لَا يَفُوتُ لَهُ
بَابُ الْحَلْفِ بِعَتَقِ الْإِمَاءِ

^{إِمَاءٌ} لَوْ قَالَ لَا زُبْعٌ كَلَّمَا جَامَعْتُ وَاحِدَةً مِنْكُنِ فَوَاحِدَةٌ
مِنْكُنِ جُرَّةٌ فَعِنْدَهُمَا إِنْ جَامَعَ ثَلَاثِينَ عَتَقْتُ ثَلَاثَ

الثَّانِيَةِ لِأَنَّ حَظَّهُمَا مِنَ الثَّانِي حَسَبِ الْمَزَاجِ ثَلَاثَانِ
^{لِلْإِجَابِ الثَّانِي}

لِعَتَقِ وَاحِدَةٍ بِالْأَوَّلِ وَخَمْسَةَ أَشْخَاحِ الْبَاقِيَاتِ
^{بِالْإِجَابِ الْأَوَّلِ} لِأَنَّ بَيْنَهُنَّ عَتَقًا وَثَلَاثِينَ وَكُلُّ رَقَبَةٍ تَسْعَةُ لِلْحَاجَةِ

لِلْثَلَاثِ الثَّلَاثِينَ وَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا عَتَقَ سَبْعَةَ
أَشْخَاحِ الْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةَ وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الثَّانِيَةِ وَنُصْفَ

الثَّالِثَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَيْنَ الْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةِ وَالثَّانِي
^{الْإِجَابِ الثَّانِي} بَيْنَ إِحْدَيْهِمَا وَالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ بَيْنَ الثَّالِثَةِ وَآخِرَى

أَمَّا الثَّانِيَةُ أَوْ إِحْدَى الْبَاقِيَتَيْنِ إِذَا كَلَّمَ عَتَقَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثِينَ
^{لِلْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةِ} قَبْلَهُ وَلَمْ تَوْطَأْ بَعْدَهُ وَإِنْ جَامَعَ الْكُلَّ عَتَقَ كُلَّ وَاحِدَةٍ

أَرْبَاعَهَا وَعِنْدَهُ الْوُطْئُ لَيْسَ بِبَيَانٍ فَالْأَوَّلُ بَيْنَهُنَّ
سَوَاءٌ كَمَا فِي كَلِمَاتِهِ وَلَوْ قَالَ فَوَاحِدَةً سِوَاهَا

فَعِنْدَهَا عَتَقَ نِصْفَ الْأَوَّلَى وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ غَيْرِهَا
^{الْمَوْطُوبَةِ} فَتَوَطَّأَتَيْنِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَيْنَ غَيْرِ تَوْبَتَيْنِ

وَالثَّانِي بَيْنَ إِحْدَيْهِمَا وَالْأَوَّلَى وَالْكَلِّ الْإِلَافَةُ الْمَسْئَلَةُ
^{لِلْإِجَابِ الْأَوَّلِ} ^{الْثَّانِي وَالرَّابِعَةِ} ^{أَمْرُ يَعْتَقُ}

الثانية لتعين الرابعة للاول والاولى للثانية والثانية
 للثالث وعند تعاقب الملة الاولى ثلثة اسباع
 الاولى وثلث الثانية واربعة اسباع الباقيتين وثلث
 سابع لان الاول بين ثلث سوى الاولى والثاني بين
 ثلث سوى الثانية تضرب الاولى فيه بكلها والباقيتان
 بثلثيهما فاجعل كل ثلث سهما فاضرب المجموع في ثلثة
 وكل امة احدى وعشرون ويجماع الثلاثة نزل اربعين
 الباقيات بقدر حقرهن لتجزي العتق وحق الزوج في اثني
 عشر والثانية في اربعة عشر والرابعة في ثمانية
 وهن متوافقة بالنصف والجملة بعد الوق سبعة
 عشر اضربه في احدى وعشرين فالمبلغ كل امة ثمانين
 يضرب النصف في احدى وعشرين في سبعة عشر
 وعكسها وان جامع الكل عتق لكن عندهما بطريق

في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون
 في كل امة احدى وعشرون

او مع الثانية والرابعة

التعتين فحجب عتق الرابعة لعتقها بالاول وعند
 بطريق التكميل كما مر فلا يجب شيء وان كان الوطى
 في المرض اجعل الثلث عدد سهام العتق والسعاية
 ضعفها وكل امة ربع المبلغ **باب**
طلاق آخر امرأة لو قال آخر امرأة اتزوها
 طالق فتزوج زينب ثم عمرة ثم زينب بعد طلاقها
 وماتت طلقت عمرة لانها هي الاخيرة لذا لو زاد منكها
 لکن هنا كما تزوج لتقرر الوصف وثمة عند الموت
 لعرضه الزوال باخرى ويستند عنده بان الموت
 مقرر لا معروف كالثلث في ان حضت فلا اثر
 ويجب مهر آخر بالدخول ولو قال آخر تزوج
 اتزوجة فالتى اتزوج طالق طلقت زينب لان
 الاخرها صفة للفعل فاوليته لا تضاد اخيرة

مِثْلُهُ وَتَمَّ صِفَةُ الْمَرْأَةِ وَفِي لَا تَكُونُ أَوَّلًا وَآخِرًا
 وَأَعْتَبِرْ بِاجْتِمَاعِ الْيَمِينِ لَدَا لَوْدَا مِنْكُمْ وَيَتَوَقَّفُ
 عَلَى الْمَوْتِ لَوْحَمِ التَّكْرُرِ قَبْلَهُ لَدَا لَوْفَعْلَ ذَلِكَ ثُمَّ
 تَدْبُرُ الْكَلَامَ وَيَتَجَرَّرُ لِقَرُّرِ الْوَصْفِ لَدَا آخِرُكُمْ
 تَوَزَّجَ أَخُو وَأَخُو تَوَزَّجَ يَكُونُ أَحَدُهُمْ فَصَاحِبُهُ
 خَوْلاً لَا نَظَرَ لِمَوْتِ الْمَوْتِ لَوْحَمِ التَّجَدُّدِ بَعْلُهُ
 بَابُ الْإِيمَانِ الَّتِي تَجِبُ الصَّدَقَةُ
 لَوْ قَالَ كَلِمَةً يَوْمًا فَلِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدَرَاهِمِ
 يَوْمَيْنِ فَبِدَرَاهِمَيْنِ ثَلَاثَةً فَبِثَلَاثَةِ أَرْبَعَةٍ فَبِأَرْبَعَةٍ
 خَمْسَةٍ فَبِخَمْسَةٍ فَلِلَّهِ فِي الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ تَصَدَّقَ
 بِثَلَاثِينَ لِأَنَّ كَلِمَةَ تَعْمُ الْفِعْلُ وَتَرْتَمِ الْمَقْرُونُ بِهِ بِدَلِيلِ
 كَلِمًا تَزَوَّجَتْ أَمْرًا أَوْ كَلِمَتِ رَجُلًا كَوَفِيًا فَيُخْتَنُ
 مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ الْإِيمَانِ لَامَةً فِي الرَّابِعَةِ وَمَرَّتَيْنِ

فِي الْخَامِسَةِ حَسْبُ لَوْحَمِ عَلَى الرَّابِعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَدَّةَ
 أَمْدٌ لِلْإِيمَانِ تَنْتَهِي بِانْقِضَائِهَا فَإِنَّهُ مَرْدٌ وَدَّ بِمَا مَرْدٌ
 مِنْ مَحْمُومِ الْإِيَّامِ لِهَذَا فِي كَلِمَةٍ يَوْمٌ خَمْسِينَ تَعَدُّ
 الْخَمْسِينَ تَعَدُّ الْكَلَامَ فِي الْخَامِسَةِ وَالْخَمْسِينَ الْوَاحِدَ وَلَوْ قَالَ
 كُلُّ يَوْمٍ أَكَلْتُ تَصَدَّقَ فِيهِ بِأَتْنَيْنِ وَعِشْرِينَ لِأَنَّ كَلِمًا
 تَعْمُ الْمَادَّةَ وَارْدُونَ الْأَفْعَالِ فَيُخْتَنُ بِالْأَوَّلِ فِي الْكَلِمَةِ وَالثَّانِي
 فِي كُلِّ دَوْرٍ جَدِيدٍ وَالْيَوْمِ الْخَامِسِ دَوْرٌ خَامِسٌ فِي الْأَوَّلِ
 وَبَدَأُ الثَّلَاثِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّانِي مِنَ الرَّابِعَةِ وَلَمْ يُخْتَنِ
 فِيهِنَّ فَيُخْتَنُ وَهُوَ تَمَامُ الْأَوَّلِ مِنَ الْخَامِسَةِ وَبِأَتْنَيْنِ
 مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَدْ خْتَنَ فِيهِمَا مَرَّةً فَلَا يُخْتَنُ فَرِيقُهُ
 بِعَشْرٍ بِأَتْنَيْنِ عَشْرًا فَيُخْتَنُ عَلَى أَنْ تُعْطَى كُلُّ يَوْمٍ دَرَاهِمًا
 وَكُلُّ يَوْمَيْنِ دَرَاهِمَيْنِ أَعْطَى فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ فَرْدٍ هَا
 وَفِي كُلِّ زَوْجٍ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ قَالَ يَكْفِي الْخَطَابِ وَسَكَتِ

رَيْتُ
 مَحْنَتِ

الدور الثاني

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

اليوم

الدور

بعد خمسة تصدق في كل ما بعشرين لحته في كل يومين
 بعد ما بعدها وفي كل عشرة لحته في كل يومين
 يتلوها حسب ثم رزقي كلما بكل كلام اجزية لايمان
 وفي كل يلزمه بالكلام في اليوم الثاني ايضا ستة
 وفي اليوم الثالث ثلثة وفي الرابع اربعة وفي الخامس
 سبعة والخرف دوران الحنث مع تجدد الادوار
 ولو حلف ليكلمه يوما ولا يومين فكله في الثالث
 لم يحنث لان الحلف معاد مع التقي وفاء بالاستبداد
 اصله لا اكل خبزا ولا شرا في اليوم الاول معتد منها
 كما تقدم وفي يومين يحنث لان الثاني
 اذ لم يستقل عطف فلا تدخل باب
اجارة الطلاق لو طلق نفسه فجاز
 الزوج طلق اعتبارا باثشاء كذا ابنت اذ انويا
 الزوج والمراة

توقف

ولو ثلثا بخلاف الاول كذا حنث وبدون النية
 ايلاء لانه يمين وفي اخيرت لا يقع اذ لا وضع اصلا
 ولا عرف الاجوابا كذا جعلت الخيار الي او اخري
 بيدي فطلقت لان الفاء للتفسير فاعتبر المفسر ولما
 لفقد التملك سابقا بخلاف الواو لانه لا ابتداء يقع
 رجعية وتخير اذ يوقفت مالة انشاء وهو
 التخيير دون الاختيار ولم يستند لانه سب عند الاجارة
 للتعليق بقا حتى اعتبر المجلس بعدها ولم يعتد بوجوه
 الشرط قبلها في تعليق الفضي بخلاف البيع لانه
 لا يقبل التعليق فاعتبر سببا حال العقد كذا جعلت
 امس احري بيدي وفي قلت امس احري بيدي ليوم
 لا خيار لها لان الوقت ثمة لا يجوز والمجلس بعد الاجارة
 ومعا الامر فانه مضية ولو قال تزوجتك على انك طالق فقلت
 لا امر

لم يقع لسبقه الملك اذ هو بالقول دل ان محجونه لانشاء
 لا يتوقف ولو بدأت فقبل وقع لسبق الملك لذا التفضل
 في الامر باليد وهي الحيلة في التحليل **باب**
الامان التي فيها التخيير لوقا والله لا دخل
 هذه او لا ادخل هذه فدخل اخذها خت ووقا
 لا دخلت برلان المراد نكرة فتخص في الاثبات
 وتعم الافراد في نفى دليله اثما او كفورا واية
 التكفير ووقا لا ادخل هذه ابدا او لا دخلت هذه
 اليوم بر دخول الثانية في اليوم وخت بقوته
 او دخول الاولى وفاء بالشرط وتخل بالخت مرة
 لا تحل الاسم لذا المبدوء بالاثبات ولو لم يوقت
 اصلا خت بدخول الاولى الثانية وترعكسها
 حملا على الغاية لقوله تعالى لو لم يؤمنوا لكانوا
 قتلوا

او ادخل والغاية دخول اخذى لآخرين وتركها
 في الموقت للنص ولو نوى التخيير صدق وقيل طريقة
 اضمأز النفي سيما في غير المعاد باللام والنون حتى لوقا والله
 افعل لم يحش التركة اثره هل الخت بدخول الثانية ام
 بالموقت لا عن دخول وتخالف الغاية **كتاب**
النكاح باب **الامر به عند تزوج**
 فيه فاذن له فاجاز جاز لان المقصود الحكم والاجازة
 في حقه كالانشاء لا يلزم البيع لان المذنب لم يتناول
 مال المولى بدليل الانشاء ولا الشر التعداد والتفريق
 كما توقف ولا العتق لانه زال المانع وهو الرق
 فنقد غير اجازة بخلاف البلوغ لان قول الصبي
 غير ملزم فلا بد من التنفيذ كذا اجازة الوارث
 والمشتري ما لم يطرا اجل بات ووقا لا تزوج على قبيلك
 غير موقوف
 غير موقوف
 غير موقوف

جاز إلا في الحرّة لقران المنافع والمكاتب لأن
 حق الملك يمنع إن لم يرفع كالعدة فإن دخل بها يباع
 في الأقل من قيمته ومهر المثل وقال لا يتبع به بعد العتق
 وفي معروفة كذا لو لم يسبق ذن وأجاز قبل الدخول
 يباع في الأقل للرضا بالتعلق وإن أجاز بعده يتبع
 إذا عتق لعدم النفاذ ولا استناد في الغائب ^{العقد} ^{أرض النكاح الغائب} ثم يهر
 ضمان القول لولاة خذ ولو كان الزوج مدبراً صح بقيقته
 في رقبته لأنه لا يملك وكذا المكاتب ولا يضمن الفسخ لأنه
 أبطل ولو لم يقل على رقبته صح في الجميع وتسمية الرقبة
 للتقدير كما في عبد الغير وعندها إذا كان فيه غيب فاحش
 لا يصح النكاح وهي فريضة التوكيل بالتزويج ولو خلع ^{خالع}
 على رقبته فإن كان خراً لا يصح لقران المنافع وتبين لأن
 المال نأيت فكان أولى بالرد من الطلاق كما في خلع المبانة

لا يجوز بيع
 الرقبة

أما النكاح لم يشرع بغير مال والتسمية تنفي مهر المثل
 والمنافاة القيمة وكذا لو طلقها على رقبتهما وتقع رجعة
 لأنه صريح ولو كان رقيقاً صح بالمسمى لما حرر ولو خالعهما ^{المولى}
 على رقبة إحداهما بعينها صح في البذل بحقتها من رقبة
 البذل إذا قسمت على مفرقهما المسمى ولا يقع على الأخرى
 طلاق للملك ولو خلع كل واحد على رقبة الأخرى
 طلقنا بغير شيء لقران المنافع ولو تزوجت بآن عم
 وأختعت في عرضها بمهرها وثبت في العدة عنه وعن ^{الزوج}
 أخيه فالمهر بينهما بالعصوبة إذ العوض وصية
 للوارث فبطل وبانت باللفظ وإن طلقها فله
 ثلثة أرباع إن الواقع رجعي وهذا يقر ما تقدم ^{المولى}
باب من نكح العبد وخلعه تزويج
 المأذون أمه على رقبته بإذن المولى صح والمرة أسوة

خلعهما

غير

المستين

يتضمن الفسخ

خالع

الْغُرْمَ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَخْتَصُّ بِالمَالِيَّةِ وَالْمَرْحُومِ جَبْرًا
 مِنَ الشَّرْعِ حَتَّى يَجِبُ عَلَى النَّاسِ بِعَقْدٍ لَا يَلِي الْمَالَ فَاشْتَبَهَ
 دَيْنُ الْأَسْتِهْلَاكِ وَإِنْ قَتَلَ فَصَاحِ الْمَوْلَى عَلَى رَقَبَتِهِ سَقَطَ
 الْقِصَاصُ كَمَا فِي الْمُسْتَحْقَّةِ وَلَا شَيْءَ لِلْوَلِيِّ مَالٍ يَفْرُغُ مِنَ الدِّينِ
 لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا بِالصِّلَحِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوَاقَرَتْ عَلَيْهِ بِهِ فَإِنْ
 أَبْرَأَ الْغُرْمَاءُ سَلِمَتِ الرُّقْبَةُ لِلْوَلِيِّ لِرُؤَايِ الْمَانِعِ كَالْوَبَاعَةِ
 فَأَبْرَأَهُ الْغُرْمُ وَلَوْ خَالَعَ أُمَّتَهُ عَلَى عَبْدٍ فِي يَدِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ لِبَطْلِ
 الْخُلُوعِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى لِعَدَمِ الْإِلْتِمَامِ
 وَتُبَاعُ الْأُمَّةُ فِي قِيمَةِ الْبَدَلِ لِعَوْدِ الْمَنْفَعَةِ إِلَيْهَا فَإِنْ كَانَ
 عَلَيْهَا دَيْنٌ بَدَأَ بِهِ كَمَا فِي الصِّلَحِ وَيَتَّبِعُ الْأُمَّةُ بِقِيمَةِ
 الْبَدَلِ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّ لَهَا فِيهِ مَنْفَعَةً فَكَانَ إِجْبَابُ الْمَوْلَى
 كَأَجْبَابِهَا كَالزَّوْجِ عَبْدُهُ كَرَهًا بِأَكْثَرِ قِيمَتِهِ بِخِلَافِ
 الْإِقْتَارِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مُحْضٌ فَيَصِحُّ بِقَدْرِ مَالِهِ فِيهِ ^{مَالِيَّةٌ}
 الْمَوْلَى الْعَبْدُ

صَالِحٌ
 الصِّلَحُ فِي الْخِيَارِ
 بِنَاحَةِ الدِّينِ
 بَعْدَ؟

وَشَبَّ الْأُمَّةُ

وَلَوْ ضَمِنَ الْمَوْلَى اتَّبَعَ هَوَاهُ لِأَنَّهُ أَهْلٌ وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ
 قَبُولُهَا إِذَا ضَمِنَ الْقَضَعِيُّ وَلَا يَرْجَعُ عَلَيْهَا لَهَا وَقَعَتْ
 غَيْرَ مُوجِبَةٍ كَمَا قُلْنَا فِي الْكِفَالَةِ وَكَذَا لَوْ خُلِعَ عَلَى رَقَبَتِهَا
 فِي جَمِيعِ ذَلِكَ **بَابُ مِنْ جَنَائِذِ الْعَبْدِ**
 مَا ذُوْنُ فَقَا عَيْنٍ مِثْلَهُ يُعْتَبَرُ رِضَا الْمَوْلَى وَالْغُرْمَاءُ
 فِي الدَّفْعِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْفَارِغِ مُطَوَّعٌ لِأَنَّ الْمَوْلَى طَقَّرَ
 مِلْكَهُ وَالْغُرْمُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ لِأَنَّهُ بِنَاعٍ بَدِينَةٍ بَعْدَ الدَّفْعِ
 بِخِلَافِ الْمَوْصِي لَهُ بِالْخِدْمَةِ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ وَمُعْتَبَرٌ بِرِضَا
 لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ وَالتَّارِخُ لِيُفْعَلَ فِي ضَمَانِ الْمُتَرْتِبِ كَمَا فِي الْعَبْدِ
 وَإِذَا دَفَعَ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ بَصْفُ مَا فِي الْمَفْقُودِ فَإِذَا بَيَعَ يَبْدَأُ
 بِدِينِهِ لِأَنَّهُ أَكْذَرُ حَتَّى يُطَالَبَ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ دُونَ الْآخَرِ
 وَأَخْيَانُ الدَّفْعِ لَا يَسْقُطُ أَجَقُّهُ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ إِذْ لَوْ
 اِمْتَنَعَ يَنْفِرُ الْمَوْلَى بِالدَّفْعِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ يُضْرَفُ

خَالِعًا
 الْعَبْدُ

لَا يَرْجَعُ عَلَيْهَا

بَابُ مِنْ جَنَائِذِ الْعَبْدِ

اسم الفاعل

العبد

الفاقة

الفاقة

الفاقة

الغرم

الغرم

الغرم

لِقَبُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَلَحَ أَصِيلًا فِيمَا يُقَابِلُ الثَّبُوتَ
 كَالزَّيْلَةِ فِي الثَّمَنِ فَرُجِحَ بِقُدْرَةِ التَّسْلِيمِ حَيْثُ لَا خَطَأَ
 مِنْهَا لِأَنَّهُ مَدَارُ النِّفْعِ وَإِنْ خَاطَبَهُ وَكَيْلُهَا مُضَيِّفًا
 لِلْمَلِكَةِ أَوْ ضَمَانِهِ فَالْمَطْلُوبُ هُوَ دَوْنُهَا عَكْسًا يُرْسَلُ
 وَالْمُضَافُ إِلَى ثَالِثٍ نَقْدًا أَوْ عَرْضًا هَلَكَ أَوْ لَا لَوَجُوبِهِ
 حُكْمًا لِلْمَوْكَلِّ بِهِ وَيَرْجِعُ وَلَا يُمْرُغُ التَّوَكُّلُ إِذْ صَلَحَ أَصِيلًا
 إِذْ ضَمِنَ لِهَذَا يَرْجِعُ قَبْلَ الْأَدَاءِ خِلَافَ التَّوَكُّلِ بِالنَّكَاحِ
 لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَصِيلًا فِيمَا يُقَابِلُ الثَّبُوتَ فَتَعَيَّنَتِ الْكِفَالَةُ
 لِهَذَا تَخَيَّرَتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهَا آخِرُ وَلَا قَبْلُ الْأَدَاءِ
 وَلَا يَلْزَمُ الْمُضَافُ إِلَى التَّقْدِيرِ لِعَدَمِ التَّعَيُّنِ وَالْإِصَالَةِ
 وَلَا غَرْمُ الْعَرْضِ إِذْ التَّبَعُ لَا يَعْدُ وَالْعَيْنُ وَالصَّلَاحُ
 عَنْ عَمْدٍ كَالخَلْعِ فِي الْجَمِيعِ **بَابُ**
فِرْكَاحِ الْمَكْتُبَةِ وَالْمَلَاعِنَةِ نَقَى الْوَلَدُ ثُمَّ ادَّعَا

أم

لَزْمَهُ وَلَا يَسْتَعِجُ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفِذْ بَاطِنًا وَلَا لَتَنًا
 لِحِفَاءِ الْحَالِ كَالْبَايِعِ أَوْ لَا تَعْدَامِ حَقِّ الْغَيْرِ كَمَا لَوْ نَفَى الْمَلِكُ
 عَمَّا فِي يَدِهِ وَحَدَّ لِبَطْلَانِ الشَّهَادَةِ وَلَا خِلَافَ الْمُتَصَوِّدِ
 وَلِهَذَا لَوْ قَذَفَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ قَذَفَ وَلَوْ عَنْ ثُمَّ طَالَبَتْ
 بِالْحَدِّ يُحَدُّ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْ آخِرِ فَنَفَاهُ يَلَا عَيْنَ
 ثُمَّ إِنْ كَانَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْأَكْذَابِ يَنْتَفِي بِأَن
 الشَّكَّ فِي الْمَعَارِضِ إِذِ اللَّعَانُ مُوجِبٌ خِلَافَ مَا لَوْ قَالَ
 لَنْ حَصِلَتْ وَالرَّجْعَةُ وَالْبَيَانُ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْمَوْجِبِ
 وَإِنْ جَاءَتْ بِأَقْلٍ لَا يَنْتَفِي لِلثَّمَةِ عِنْدَ الْعُلُوفِ خِلَافَ اللَّعَانِ
 فَإِنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ زَيْنْتُ فِي الْكُفْرِ أَوْ خَذَارَ
 سَنَةً وَلَهَا عَشْرُونَ يَلَا عَيْنَ وَلَوْ تَزَوَّجَ مَكْتُبَةً عَلَى أَمَةٍ
 فَزَوَّجَهَا مِنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَطَلَّقَهَا طَلَقًا لَأَنَّ الْمَلِكَ يُعْقِبُ الطَّلَاقَ
 بِخِلَافِ الْخَالِعِ وَلَهَا نِصْفُ الْأَمَةِ وَرُبْعُ مَهْرِهَا لِأَنَّ الْخَالِعَ
 حَادَثٌ

يَحْتَمِلُ

بَيِّنَةٌ

لِلْمَرْأَةِ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الطَّلَاقِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الطَّلَاقِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الطَّلَاقِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الطَّلَاقِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الزَّوْجِ

الْمَلِكِ

بَعْدَ

الطَّلَاقِ

ارغدا في حيف

قَبْلَ التَّقَرُّدِ كَالْمُقَارِنِ فَيَنْتَصِفُ كَالْوَلَدِ خِلَافَ الْكَسْبِ
وَلِهَذَا يَنْتَصِفُ الْمُشْتَرَى بِالْكَسْبِ دُونَ الْوَلَدِ كَذَا
لَوْ طَلَّقَ الْأُمَّةُ ثُمَّ الْمَكْتُبَةُ وَفِي الْعَكْسِ لَا تَطْلُقُ الْأُمَّةُ
لِلْمَلِكِ خِلَافَ مَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِأَنَّهَا لَا تَعُودُ لِابْتِغَاءِ
أَوْ رِضَا ^{أَوْ رِضَا} وَتَقْطَعُ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفَسْخِ
كَأَنَّمَا بَاعَتْ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُمَّةِ فَمَهْرُهَا يَنْتَهِي
وَيَأْخُذُ الزَّوْجُ نِصْفَ الْأُمَّةِ أَوْ قِيمَتَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَلَدَ
أَضْيَفَ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ التَّعْيِيبُ كَالْقَتْلِ وَالزَّوْجُ أَنْتَقَلَ إِلَى
الْمَكْرَهَةِ فِي حَقِّ الْأَتْلَافِ دُونَ الْأَمِّ وَالْحِلِّ فَلَوْ لَدَتْ
فَلَوْلَدَ لَهَا لِأَنَّ التَّنْصِفَ حَكْمُ الْفَرْضِ خِلَافَ مَا قَبْلَ
الْقَبْضِ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ تَقْدِيرًا لَوُرُودِ الْقَبْضِ الْمَشْبُوهِ
بِالْعَقْدِ وَكَذَا الْوَرُودُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَالْمَهْرُ لَهَا
وَعَلَيْهَا نِصْفُ الْقِيمَةِ وَلَا يَخْتَارُ لِأَنَّ الْأَمْتِنَاعَ لِحَقِّ الشَّرْحِ

أَوْ رِضَا
مصدر

مال الزمخشري كسر الصاد
انضم كراهة العاقبة

أو امتناع تنصف المهر

وَلَوْ طَلَّقَ ثُمَّ تَزَوَّجَ لَمْ يَصَحَّ لِحَقِّ الْمَلِكِ نَظِيرُهُ التَّزْوِجُ
بِمَكْتُبَةٍ أَيْ فِيهِ وَبِجَارِيَةٍ مَكْتُبَةٍ وَبِالَّتِي بَاعَهَا وَهَلَكَ
الْعَوْضُ وَالْكَفَالَةُ لِأَنَّ مَوْلَاهُ فِي حَيَوَاتِهِ الْأَيَّ وَبَعْدَ
مَوْتِهِ خِلَافَ الْمَوْضُوعَةِ وَجَارِيَةِ الْإِنِّ وَالضَّارِبُ

بَابُ قِيَامِ سَبَبِ الْمَلِكِ بِأَبِ
الصَّدَاقِ يَنْتَقِضُ لِفَيْزِيدٍ تَزَوَّجَ

عَلَى تَوْبِ قِيمَتِهِ عَشْرَةَ فَتَرَا جَعِ سَعْرُهُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ
فَلَمَّا التَّوْبُ لَا غَيْرُ وَفِي عَكْسِهِ لَهَا التَّوْبُ وَدَرَاهِمُ
أَعْتَبَارًا لِلْحَالَةِ الْعَقْدِ وَلَوْ عَفِنَ فَصَارَ سَاوِيَّ خَشَّةٍ
أَخَذَتْ التَّوْبَ أَوْ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْعَقْدِ لِلْعَيْبِ الْفَاحِشِ
خِلَافَ الْيَسِيرِ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفِيهِ وَالْقِيمَةُ سَوَاءٌ
لِدُخُولِهِ تَحْتَ التَّقْوِيمِ فَلَا يُفِيدُ حَتَّى لَوْ كَانَ مِثْلِيًّا
يُرَدُّ لِغَايَةِ الرُّجُوعِ بِالتَّسْلِيمِ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَضْمِنَ

أي قيمة السليم والمجيب السير سواء
لدخوله تحت تقويم المقومين

النقصان لأن الوصف لا يضمن بالعقد بخلاف
 تعين المخرج والزوج وما لو طلقها ثم تعين في يد لها
 لأنه يضمن بالقبض ولا يلاف ولو قبضت ثم طلقها
 والثوب هالك ردت نصف القيمة يوم القبض
 ولو اختلفا في قيمة المهر بعد الضياع أو ذرعانه
 أو وزنه وهو ما يضره التبعض فالقول قوله لأن
 غيره صفات إذ المعوق قائم بالحملة ولو اختلفا فيه
 أو عينه أو قدره وهو ما لا يضره التبعض بخلاف
 وحكمه من المثل وكذا صفة الدين بأن قالت بفضاء
 فقال بل سوداء لأنها أضل في الدين ولهذا اختلفا
 في صفة المسلم فيه بخلاف حكم المتعة بعد المطلق
 إن كانت تضر حكما باب
في الفقة بالجيب والعنة

وجدت زوجها الصغير مجنونا جاعلا وليه حفا
 وفرق لأنه لا فائدة في التأخير بخلاف ما وجدته
 عتينا ويكون طلاقا لتقرر السبب كما لو ملك قربة
 ولو كانت صغيرة لا يفرق لئلا ياجتال الرضا
 بعد البلوغ بخلاف الرد بالعيب لأنه حتى لو لم
 ولو كان في التأخير إبطال له ولو أنسلت يؤخر إلى
 أن يعقل فيأتي لعدم الموجب قبله بخلاف ما كان
 معنوها حيث يعرض على أحد ابويه فإن أتيا
 يفرق لأنه ليس لزواله غاية تنظر بخلاف الصبا
 نظيرتها الزرع مع الشجر بعد انقضاء مدة الإجارة
 ولو تلاقعا ثم جنى أو غاب أو وكل يفرق لأن الحزمة
 قد ثبتت وهو الموجب بخلاف ما قبل الفراغ وجنون
 الشاهد قبل القضاء لعدم الحجة بخلاف ما لو زنت

والمنزلة والعدة دون الزوج فإن ولدته ^{سنتين}
 من حين اقرب بطل نكاح الحاضرة لأن النسب ^{يسند}
 ومن ضرورية الفرائض ولا لذلك النفقة والعدة
 وكذلك لو أقامت على نكاح ابنتها ولو أقامت
 على اقتراب ^{الزوج} حومت الحاضرة ^{لأنه} لأنه يحتمل الفساد فيمنع
 الشهادة دون الاقرار كالمحالة ولو قال لزوجتي
 طلق فلان ثم تزوجت فانكروا الطلاق ^{فمنع}
 فإن حضروا المقول وانكروا الطلاق فالقول له ولا يقو بها
 في العدة وإن اقترع ^{الزوج العاقب بالنكاح والطلاق} الساعة وبطل نكاح الثاني إلا
 أن تصدقه في ^{الزوج} لا سني لأن الحق لا يعدوهم وإن أنكرت
 نكاح الأول فالقول لها وإن اقترع ^{الزوج} بالجهول فالقول للزوج
 وعندها لا تخلف ما لم ينكح الزوج وهكذا في كل موضع
 يدعي نكاح امرأة لها زوج ولو تزوج امرأة على أنها

وكذا

المجهول

حنفت
في نقل

فأستحق فاستشراه ^{أجبر} على التسليم لقاء الموجب
 بخلاف البيع وما بعد القضاء بالقيمة ^{لكن} لا يعتق
 قبل القبض أو القضاء ^{لأن} لأن المالك عن العقد خلا
 ما إذا لم ينسحق **باب**
نكاح المخاطبة فضوت زوج
 غائبة من غائب فأجاز ^{أجاز} الأيجوز خلا فلا في يوسف
 رحمه الله وكذا لو تزوج غائبة فأجازت ^{لأنه} لأنه شرط فلا
 يتوقف على ما وراء المجلس بخلاف الوكيل والوكيل
 لأنه أقيم مقام عبادتين وكذا لو وكلت بالتزوج ^{فمنع}
 لما مر إذا المعترف لا يدخل تحت المنكر ^{لأنه} لأنه متمم
 ولهذا لا يزوجه من ابنه ولو زوج ^{أخته} أخته برضاها
 وقبل فضولي فاعتقت فلها النقص ^{لأنه} لأنه لم يجز وإذا أجاز
 فلا خيار لها للرضا وعدم ^{أزد} أزد ياد الملك لأنها ^{أنشأ}
 الجازة

حَتَّى كَانَ الْمَرْءُ لَهَا وَلَهُنَّ الْعِتْقُ مَعَ النِّكَاحِ لَوْ تَقَارَنَا إِجَانَةً
 لَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ مِنْهُنَّ أَوْ لَوْ كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ رِضَاهَا
 لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِإِجَازٍ مَّا وَكَذَلِكَ ابْنَتُهُ إِذَا أُمِّحَ الزَّوْجُ حَتَّى
 بَلَغَتْ وَعِذَا لَمْ يَمُتْ الْمُعْتَرِضُ حَالَةَ التَّوَقُّفِ كَالْمُقَارِنِ
 دَلِيلُهُ الْعِدَّةُ وَالْعَلَّالُ وَكَذَا لَوْ بَاعَ مَالَهُ وَلَدَهُ بِشَرِّ الْخِيَارِ
 قَبْلَ غِيَابِ الْمُدَّةِ تَوَقَّفَ أَنَّهُ يَتِمُّ كَمَا فِي الْمَوْتِ وَالْفَرْقُ
 أَنَّ هُنَا الْخِيَارَ قَائِمٌ لِكُنْهٍ عَجَزَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَوْتِ
 سَاقِطٌ لِفَوْتِ الْإِخْتِيَارِ وَلِهَذَا يَمُوتُ الْوَكِيلُ يُلْزَمُ
 وَبِعَزْلِهِ يَتَحَوَّلُ وَلَوْ زَوْجٌ مَكَاتِبَتُهُ الصَّغِيرَةُ فَلَا إِجَانَةَ
 إِلَيْهَا مَا دَامَتْ مَكَاتِبَتُهُ لَا نَهَى كَالْبَالِغَةِ وَلِهَذَا يَنْصَرَفُ
 بِقَطْعِ الْيَدِ الْخَافِظَةِ عَنْهَا وَإِلَى الْمَوْتِ بَعْدَ الْعِتْقِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ أَقْرَبٍ مِنْهُ لِتَجَدُّدِ الْوِلَايَةِ كَالشَّرِيكِ
 زَوْجِ الْعَبْدِ ثُمَّ مَلَكَ الْبَايَ وَمَنْ أَخَذَ لِعَبْدٍ ابْنَتَهُ

على إجازة الولد لما ذكرنا
 وقيل لا يتوقف بالثلث
 وإن إلى يوسف

يحتاج إلى إجازة جديدة
 يحتاج إلى إجازة جديدة

أَوْ زَوْجٌ نَافِلَتُهُ ثُمَّ مَاتَ لِابْنِ الْخِلَافِ الرَّاهِنِ وَمَوْتِي
 الْمَأْذُونِ بَاعًا ثُمَّ سَقَطَ الدَّيْنُ حَيْثُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَانَةِ
 لِأَنَّ النِّقَاحَ بِالْوِلَايَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَإِنْ عَجَزَتْ بَطُلَ
 اِتِّمَالُهَا لِتَعَدُّرِ التَّنْفِيدِ كَمَا تَوَقَّفَ بِخِلَافِ الْعِتْقِ
 لِعَدَمِ التَّغْيِيرِ إِذِ الْمَوْتُ نَائِبٌ أَوْ لَطْرِيَانِ لِلْحُلِّ
 الْبَاقِ كَالْأَمَةِ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَمَلَكَهَا
 مِنْ تَحْلُلِ لَيْسَ حَتَّى أَنْ فِي الْعَبْدِ لَا يَسْطُلُ لَكِنْ لَا يَدَّ مِنْ
 إِجَانَةِ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ رَضِيَ بِتَعَلُّقِ الْمَوْنِ بِكُسْبِ الْمَكَاتِبِ
 لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ وَلَوْ أَجَازَتْ ثُمَّ عَتَقَتْ فَلَهَا خِيَارُ
 الْعِتْقِ بَعْدَ الْأَذْنِ كَالزَّوْجَةِ وَلَيْسَ لَهَا خِيَارُ
 الْبُلُوغِ لِكَمَالِ الْوِلَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَازَ الْمَوْتُ
 بَعْدَ الْعِتْقِ لِقُصُورِ وَِلَايَتِهِ **بَابُ**
مِنْ الْوَكَالَةِ وَالنَّقْضِ مِنَ الْوَكِيلِ زَوْجُ الْوَكِيلِ

بغير أثرها ثم نقض صح كنقضه ينع الخيار
ولا يشترط العلم ^{لأنه عدم في حقها لعدم الرضا}
بالتسبب بخلاف بيع الخيار وكذا لوزوجه اختها ^{المراة الاولى}
بغير اذنها لقيام مقام الموكل بخلاف لو كان ^{الموكل}
معها اخرى ^{لأنه فضيحت ثم نقض لأنه ابطال}
حق الغير بخلاف البيع ^{لأنه يفر من العهدة وكذا}
لوزوجه اختها ^{لأنه لا يظهر في حق الزوج وتوقفا}
كالبيع مع العتيق وكذا لو وكله فنقض ^{لأنه اخت}
عن العقد وإنما يملك الاجانة لكونها انشاء ولو ^{العقد}
زوجها اختها ينتقض ضمنا وكذا في المعينة إلا ^{الوكيل}
أنه لا ينتقض بنكاح اختها لكونه فضوليًا ولو ^{الوكيل الزوج الاولى}
جدد بطل الاول وفايدته في الاجانة ولو تخا ^{نكاح الاولى}
فضوليان ثم جدد اتوقفا ولو خاطبت توقف ^{العقد على المراة الاولى}

لان المحرم في حق الجمع

الثاني لانها ردت الاول ولوزوجه وكيل
مستتبك امرأة ومثله اختها بطلا كما لو باشر
بنفسه وكذا لو رضيت احدهما لمن جمع بين
حرة وأمة بغير رضا الحرة بطل نكاح الأمة
بخلاف ما لو كانت ذات زوج ^{لأنه لا يصح لو انفرد}
إذ لا ضم دون استواء مكنته التنفيذ لهذا لوزوجه ^{العقد}
فضولي تخمس حرائر وأربع أماء دفعة وقف
نكاح الأماء ولغا نكاح الحرائر ولو كانا فضوليتين
توقفا إلا إذا كانا في عقة وإن قال الرجل زوجناك ^{الزوجان}
انفسنا فقبل في احدهما جاز لأن المحرم ^{اختان}
ولم يوجد وفي عكسه لا يجوز للمجم ^{لأنه لا يجمع في حق}
الحسن لو جمع بين ابنته وأمتها وقبل في الأمة ^{الزوج}
لانها ليست محل حالة الضم لا الحرة ولو تخا طب

ولو عقد فضولي

فَضُولِيَّانِ ثُمَّ جَدَّدَ لِهِنَّ آخَرَ فَأَجَازَ أَحَدَهُمَا ^{أَحَدَهُمَا}
بَطَلَ الْآخَرَ لِتَنَافُيهِ فِي الْمَسْتَعِ وَلَا يَرْتَدُّ الْأَوَّلُ بِإِجَازَةِ ^{أَوْ لَا يَبْطُلُ}
الْآخَرِ بَعْلَةً لِأَنَّ الْفَسْخَ فِي ضَمَنِ الثَّبُوتِ وَلَوْ أَجَازَ
كُلَّ وَاحِدٍ نِكَاحًا مَحَارِبًا لِأَنَّ الْفَسْخَ أَقْوَى لِأَنَّهُ يَرْتَدُّ ^{الْعَقْدَانِ}
عَلَى الْإِجَازَةِ وَلَا عَكْسَ وَإِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَاجْتَمَعَا ^{فَالْإِجَازَةُ}
عَلَى إِجَازَةِ أَحَدِهِمَا لَا يَجُوزُ لِحُوزِ آتِيَةِ الْمُرْدُودِ وَإِنْ
عَيَّنَاهُ جَازَ لِأَنَّهُ لَا مَكْذِبَ بَيِّنَا نَظِيرُهُ نِسِي الْمَطْلُوقَةِ ^{أَمْرُ النِّكَاحِ وَالتَّقْدِيمُ}
وَلَوْ أَجَازَتْهُمَا مَعًا بِحُزْنٍ أَيْ شَاءَ لِأَنَّ الْعَبْسَةَ لِلصَّخْرِ ^{عَلَى الْمَرْأَةِ الْعَقْدَيْنِ}
مُخْلَافَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِكَلَامِ الْغَيْرِ وَمُخْلَافَ
مَا لَوْ زَوَّجَا مَرَّتَيْنِ لِلتَّذَافُعِ فِي الْمَوْجِبِ وَلَوْ أَجَازَتْهُمَا ^{الزَّوْجِيَّ}
أَيْضًا أَوْ بَدَأَ هُوَ وَأَجَازَتْ أَحَدُهُمَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ^{الْحَكْمُ وَهُوَ لِلزَّوْجِ}
بَيْنَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ عِنْدَهُ كَمَا فِي الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ فَإِنْ
قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ أَجَازَتْ أَحَدَهُمَا وَتَقَارَرَا فَهُوَ مَوْثُوقٌ ^{عَلَى الزَّوْجِ}
الْعَقْدِ

مُتَدَلِّ

وَلَيْهَا الْاجْتِمَاعُ عَلَى أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَا الْمُرَادُ ^{الزَّوْجِيَّ}
نَفَذَ وَإِنْ تَعَدَّدَ بَطُلًا وَفِيهِ شَكٌّ وَإِنْ تَعَاقَبَا ^{أَمَّا أَحَدُ النِّكَاحَيْنِ}
نَفَذَ عِنْدَهُ وَيَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَوْثُوقِ ^{السُّطْلَانِ}
وَالْمَقْسُوعِ فَتَعَيَّنَ الْمَحَلُّ نَظِيرُهُ عَبْدِي أَوْ حَارِي
خَرٌّ وَكَذَا لَوْ قَالَتْ أَجَازْتُ مَا أَجَازَ مُخْلَافًا إِذَا ^{الزَّوْجِ}
تَقَارَرَا لِأَنَّ الْكُلَّ مَحَلٌّ وَلَوْ زَوَّجَ أَحَدُ وَكَيْلَيْهِ بِالذَّهَبِ ^{الزَّوْجِ}
وَالْآخَرُ بِالذَّنَانِيرِ مَعًا وَقِيلَ وَكَيْلَاهَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ^{الْمَرْأَةِ}
وَإِنْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْلَمْ فَعَلَيْهِ نَصْفُ الْمَهْرَيْنِ ^{الْعَقْدَيْنِ}
لِأَنَّ الثَّابِتَ مَحْرُورٌ فِي مَوْثُوقٍ مُخْلَافَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ التَّزَامُ ^{أَحَدَ الْعَقْدَيْنِ}
يَمْنَعُ مِنَ الثَّبُوتِ وَإِنْ ائْتَفَقَا فِيهِ يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ
وَلَوْ زَوَّجَ فَضُولَى عَبْدًا أَمْرًا يَنْتِ ثُمَّ عَمَى يَحْزِرُ فِي اثْنَتَيْنِ
كَيْفَ شَاءَ مُخْلَافَ مَا لَوْ بَاشَرَ الْعَبْدَ حَيْثُ يَحْزِرُ فِي الْآخَرِ
لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ كَمَا أَنَّ الْحَرَّ لَوْ زَوَّجَ أَرْبَعًا ثُمَّ ائْتَفَقَا ^{لَا يَحْزِرُ}
لَا يَحْزِرُ ^{لَا يَحْزِرُ}

ثُمَّ أَمْرَيْنِ

رَدٌّ

مُتَدَلِّ

امره من توقف في الأخيرين أو تزل الباقى بخلاف البيع
 لأن التفريق ضرر فاعتبر بالتفريق في القبول فإن
 أجاز في الثلث بطل عقد هين لأن الجمع إجازة كالمجمع
 حالة العقد ويجوز في الرابعة وكذا الزوج حواله
 امرأة أو بعا في عقود فائت امرأة لا يجوز إلا في الثلث
 وإن كان في عقد يلغو كما للزوج حة اختها أو تزوج
 مكاتبته ثم عتقت وإنما يتوقف ماله مجيز حالة العقد
 وإن أسلم الحر مع عشر حمة تعينت أربع
 للبقاء إن سبق عقد من تزوجها بالنفاذ المطلق
 وإلفساك الكل لتعذر الترجيح كحرية تحت بعلين
 أسلموا وإن سبى مع أربع تحتته فسد الكل بكل
 حال في الأولى بكل حال وقد عرفت باب
 خيار العتق هو بثبث للأمة دون العبد دفعا

للاستواء ابتداء ومجرر
 خير من اثنين ههنا
 وفي أربع

للزيادة وساعداها كالسابع لهما ولقد اختلفت طلقه
 ثلثا على ألف وهو لا يملك إلا الثالثة استحق ألف وإن
 المحلثة تدور معهما ويتقد بالجلس لأنه جواب
 التملك وقيل في الثيب لا يتقيد به ولا يتوقف على القضاء
 بخلاف خيار البلوغ لأن الملك ثابت بحال فاعتبر دفعا
 كالرد بالعتق لا أن لا يلزم فلا يكون طلاقا ولقد
 لو اختار الفرقة قبل الدخول لا يجب شيء وينتقل سلق
 البكر للرضا دالة فلو لم تعلم بالخيار حين عتقت توقف
 على مجلس علمها لأنها لا تتفرغ للعلم فعذرت بخلاف
 الصغيرة وبخلاف سائر الأحكام لأن الشيوع أقيم مقام
 العلم كما في النبد والتنفيل والحجر ولا يبطل بالارتداد إلا
 إذا قضى بالحق للموت وكذا الحرية اعتقت فلها
 الخيار معناه إذا تالك بالخلية أو حكم الملك وكذا الوطء

للتعلم

خيار العتق

عَلَيْهِمَا الرِّقُّ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ لَمْ تَرْضَ بِهَا وَكَذَا
 عَلَيَّ الْمَعْتَقَةُ ^{الطَّلَاقُ الْمَلَاءَةُ} خُصَّامُ الْعَتَقِ
 يَكْرَهُ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ بَيْنَ اخْتَارَتْ رُوجَهَا فَازْدَتَا ثُمَّ
 سُبِيًّا فَأُعْتِقَتْ بِخِلَافِ خِيَارِ الْبُلُوغِ حَيْثُ لَا يَبْقَى بَعْدَ
 السُّبْيِ وَإِنْ أَدْرَكَتْ بَعْدَ الْعَتَقِ لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي نِكَاحٍ
 وَاحِدٍ بَيْنَ اخْتَارَتْ رُوجَهَا فَازْدَتَا ثُمَّ سُبِيًّا فَأُعْتِقَتْ
 بِخِلَافِ خِيَارِ الْبُلُوغِ حَيْثُ لَا يَبْقَى بَعْدَ السُّبْيِ وَإِنْ أَدْرَكَتْ
 بَعْدَ الْعَتَقِ لِأَنَّهُ شُرِعَ فِي نِكَاحٍ هُوَ حَقٌّ وَقَدْ صَاحِقًا
 لِلسَّائِلِ فَإِنَّ الرِّقَّ الطَّارِئُ كَالْمُقَارِنِ **بَابُ**
مِنْ الْأَخْتِلَافِ فِي الْمَهْرِ تَزْوِجَ عَلَى الْفِ حَالَةٍ أَوَّلًا
 سَنَةِ فَلَهَا الْمُؤَجَّلَةُ عِنْدَهَا لَهَا أَقْلٌ وَلِهَا لَا يَجُوزُ
 الشُّرَى قَبْلَ التَّقْدِيرِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ مَوْجِبًا وَكَذَا عِنْدَهُ إِنْ كَانَ
 مَهْرًا أَقْلًا مِنَ الْفِ وَإِلَّا فَالْحَالَةُ وَيُحْكَمُ الْمُوجِبُ
 الْأَصْلِي لِرَفْعِ الْجَمَالَةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَصْبَحَ بِذَرْمٍ أَوْ جَدْمَيْنِ

يُحْكَمُ مَا زَادَ الصَّبْغُ فِيهِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
 مُوجِبٌ أَصْلِيٌّ فَجِبُّ الْفِ كَمَا فِي الرِّقَابِ وَالْوَصِيَّةِ وَخِلَافِ
 مَا لَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارَ التَّقِينِ لَا يَقْطَعُ الْمُنَازَعَةَ الْمَانِعَةَ
 مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّكْلِمْ وَإِنْ قَالَ أَوْ الْفَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا
 الْخِيَارُ لَهُ وَكَذَا عِنْدَهُ إِنْ كَانَ مَهْرًا أَقْلًا مِنَ الْفِ وَإِنْ كَانَ
 الشُّرَى الْفَيْنِ فَلِخِيَارِ لَهَا لِأَنَّ هَذَا أَدْفَعُ لِلضَّرَرِ
بَابُ **الْأَجَانَةِ بِزِيَادَةِ صِلَاكِ**
 قَالَ الْمَوْلَى اجْزَيْتَ إِنْ زِدْتَ فِي الْمَهْرِ فَمَا يَفِي بِهِ الزَّوْجُ عَنِ الزِّيَادَةِ
 عَلَى حَالِهِ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنِ الزِّيَادَةِ فَيَقْتَصِرُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا
 كَذَا لَوْ قَالَ لَا أَجِيزُ حَتَّى تَزِيدَ إِذَا الْمَغْنَى التَّوَقُّفُ
 لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي مُمْتَدٌّ وَيَنْتَهِي بِالرَّدِّ وَكَذَا لَوْ قَالَ لَا زِيَادَةَ
 لِأَنَّهُ تَكْلِمٌ بِالْبَيَانِ وَإِنْ قِيلَ نَقَذَ وَالزِّيَادَةُ كَمَهْرٍ مِثْلِ
 حَتَّى تَسْقُطَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ قَالَ لَا أَجِيزُ

أَحَارَ نَقْدَ وَيَطْلُ الْمَخْرُ كَيْلًا يَلْزَمُ إِذَا خَالَ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ
 أَوْ الْإِبْطَالَ بَعْدَ الصِّحَّةِ لِأَنَّ النِّفَادَ يَسْتَتِدُّ وَرَعَانَ
 التَّوَقُّفِ كَحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَوْ أَحَارَ هَا بَطْلَ نِكَاحِ الْمُعْتَقَةِ
 أَخِيرًا وَنِكَاحِ الْمُخْتَبَيْنِ فَإِذَا الْجَمْعُ بِاتِّحَادِ الْعَاقِدِ الْوَلِيِّ
 أَوْ بِاتِّحَادِ الْخَطَّابِ أَجَانَةً أَوْ إِنْسَاءً وَلَوْ رُوجَهُ اخْتَبَيْنِ
 فِي عَقْدَتَيْنِ فَقَالَ أَخْرُوتُ نِكَاحَ هَذِهِ وَهَذِهِ بَطْلًا لِأَنَّهُ
 يَتَغَيَّرُ بِآخِرِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ أَخْرُوتُهُمَا
 بِخِلَافِ الْأَمْتَيْنِ وَقِيلَ هُنَا لَا يَفْرَدُ كُلُّ وَاحِدٍ خَبَرًا
 فَيَتَوَقَّفُ وَهُنَا لَا أَفْرَدَ حَيْثُ قَالَ هَذِهِ خَرَّةٌ وَهِيَ
 خَرَّةٌ حَتَّى لَوْ أَفْرَدَ هُنَا صَحَّ نِكَاحُ الْأُولَى وَلَوْ لَمْ يَفْرَدِ الْأَمْتَيْنِ
 ثَمَّةً يُخَيَّرُ فِيهِمَا بَابٌ **مِنْ الْفُرْقَةِ فِي الْمَرْصُ**
 مَرْيُضَةٍ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَعَثَتْ أَوْ بَلَّوْغَ أَوْ أَرَاتَتْ
 أَوْ قَبَلَتْ ابْنِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتُهَا

لَا تِلْ الْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِهَا وَلَوْ فُرِقَ بَيْنَهُمَا الْعِدَّةُ أَوْ حَتَّى
 بِأَنَّ بَانَتْ فَجَبَتْ فَتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ عَلِمَتْ لَمْ يَرْثُهَا
 لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِهِ وَلِهَذَا كَانَ طَلَاً وَلَوْ كَانَ الْمَرْصُ
 هُوَ الزَّوْجُ لَا يَرِثُ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّعَانِ لِرِضَاهَا وَلَوْ عَلَنَ
 بِفَعْلِهَا وَلَهَا حِنَّةٌ بَدَّ فَلِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَدْوَتْ
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ صَدْرَهُ لَا يَرِثُ إِذَا كَانَ التَّغْلِيْقُ فِي الصِّحَّةِ
 لِعَدَمِ التَّمَتُّعِ الْأَيْ تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَقَّتْ بَعْدَ
 الْإِبَانَةِ لَا يَرِثُ فَصَارَ كَالْإِنْدَاءِ وَالتَّغْلِيْقُ بِفَعْلِ
 الْأَخْنَبِيِّ وَلَهُمَا أَنْ فَعَلَهَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ فَصَارَ
 كَالْمُعَلَّقِ بِفَعْلِ نَفْسِهِ وَكَمَا لَوْ أَلَا كَرِهَهَا يَنْ تَطْلُقُ نَفْسُهَا
 الْأَيْ تَرَى لَوْ أَمْرًا بَنَةً أَنْ يَكْرِهَهَا عَلَى الْجَمَاعِ وَرَثَتْ لِأَنَّهُ
 يَمْلِكُ الْفُرْقَةَ فَصَحَّ الْأَمْرُ فِي حَقِّهَا فَأَنْتَقَلَ الْفِعْلُ فِي حَقِّ
 الْفُرْقَةِ إِلَى الْإِبْنِ كَأَنَّهُ أَبَانَهَا كَذَا هُنَا وَاللَّعَانُ فُرِيعَتُهَا بِفَعْلِ الْإِبْنِ لَهَا سَهْلٌ

لأنهما مضطرة اليه لتعينه دافعا للعار بخلاف البيع
والعنة لأن الموت مخلص فلا ضرورة كتاب الدعوى
من دعوى النسب مبيعة ولدت
فادعاه أب^{الولد} البائع لم تصح لأنه يدعي ملكا سابقا
على العلوق والمشتري يكذب فصار كما لو قال اشتريتها
قبل خلاف لبائع لأن العلوق في الملك أوجب
حق الاستحقاق فلا يبطل بما يقبل النقص بخلاف ما
لو اعتقه المشتري لأن الملك الموكك بالحرية أيضا
لا يقبل النقص وقد ترجح بالشعوب فان صدقه
المشتري فالولد حر وأمه أم ولد لا قراره ولا يسطر
التمن ولا غير على الأب لتكذيب البائع وإن
صدقه بطل البيع وغرم الأب قيمتها بخلاف
ما لو علق في غير ملكه للرجل على النكاح كما في دعوى
الأب وهو البائع

الاستيلاء

ولو باع أحد التومنين ثم ادعى الأب وكذا ثبتت
نسبهما والجارية أم ولد الذي في يد حر ولا يبطل
البيع في الآخر لأن الصحة بولاية الملك وقد ثابت
في المبيع في حقه كأنه اعتق القائم بخلاف النسب
لأنه لا طريق له إلا الاستيلاء وقد علق أم^{بالوصف} واحد
وبخلاف البائع لأن العلوق في الملك شاهد له فتظهر
الحرية في حق الكل حتى لو لم يكن العلوق في ملكه يبطل
البيع واعتبر تجزيرا كما لو أعتقه المشتري ولو كان
باع الأم أيضا لم تصح الدعوة عند محمد رحمه الله لعدم
تملكها كما لو كانت مدبرة وعند يوسف رحمه الله تصح
لأن الولد أصل والاختمال ثابت ولهذا تصح دعوة البائع
وإن ماتت الأم بخلاف ولد المدبرة لأنه لا يقبل
النقل وتجب قيمة القائم لعدم وجوب قيمة الأم كما

لو ادعى ولد مدبرة بينهما فان صدقه المشتري فعند محمد
 بعد ائنه عتق الذي في يده بالتصديق والآخر بالقرابة
 لا تهما لا يتفاضلان نسباً ولهذا لو ملك الأب احدتهما
 والابن الاخر فائمهما ادعى عتق الاخر وعندنا يوسف
 يجب قيمة القائم لما مر وان صدقه البائع عتق الذي
 في يده بالقرابة والآخران رقيقان ولو ادعى الجد فان
 كان الأب حياً لم تضح لعدم الولاية وان كان ميتاً
 او كافراً او رقيقاً او معنوها صحت وان كان مرتد افعى حوى الجد
 موقوفة وقلاً باطلة وان ادعاه المرتد فهي موقوفة وقلاً
 نافذة لانها تصرف في مال نفسه لا في مال ولده اذ الولاية
 لخاصته ولهذا لا تزول بالبلوغ ولو باع ثم اشتراها اورد
 بخيار او فساد او بيعت بقضاء ثم جات به لقل فريضة
 اشهر لم تصح دعوة واحد منهما وكذا في الموتى لانه اخبر
 الولد

عن مالك مستند فتشترط الولاية في جميع المدة فان
 صدقه صحت ولا يبطل البيع بخلاف البائع لما مر
 وان ادعاه المعتنق بعد افاقته تصح لانه لم يستغرق
 المدة فالجى بالاعمال كما في العبادات
باب المدعي عليه باليد والمالك

ادعى وصول العين الى يده بسبب لا يفيد ملك العين
 واقام بينة تندفع الخصومة لانه حول مباح
 خصماً باعتباريه وهو اليد بخلاف ما لو اقام على ملك
 الغائب لا غير لان الحاجة تندفع بدونه فلا ينصب
 خصماً وان قال ادعاه رجل اعرفه بوجهه دون نسبه
 وشهدا كذلك لا تندفع عند محمد رحمه الله لانه اطال
 وحقه في التجويل وقلاً تندفع لانه ثبت ان اللودع
 غير وان عترف هو وابنه الشهود او بالعكس لا تندفع
 وهو المقصود

الولد
 الاب او الجد
 اول الباب

او ادعى من اعرفه

الاندفاع

الاندفاع

باليد

لَقَدْ اُتِيَ الْمُطَابَقَةُ وَإِنْ أَقَرَّ الْمُدْعَى أَنَّ رَجُلًا دَفَعَهَا إِلَيْهِ ^{أو المدعى والشهود}
أَوْ شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِذَلِكَ تَنْدَفِعُ لِحُجُورِ الْإِقْرَارِ بِالْمَجْهُولِ ^{المدعى}
بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ وَلَوْ أَذَى عَلَيْهِ فَعَلًا مِنْ غَضَبٍ أَوْ إِدْعَاءِ ^{أو شهادة المجهول مضمومة}
أَوْ اعْتِقَادٍ وَهُوَ أَقَامَ عَلَى الْوُصُولِ مِنَ الْغَيْرِ لَا تَنْدَفِعُ لِأَنَّهُ ^{أو الداعي}
يَصَحُّ عَلَى غَيْرِ ذِي الْيَدِ بِخِلَافِ الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ وَبِخِلَافِ ^{أو ماله أو الباب}
مَا لَمْ يَسْمَعْ فاعِلُهُ لَفَسَادِهَا مَعَ الْجَهَالَةِ بِخِلَافِ السَّرِقَةِ ^{أو غصب متى}
لِأَنَّ التَّجَمُّلَ لِلشُّرَاوِ لِلدُّرِّ كَيْلًا يَعْينُ فَيُقَطَّعُ فَلَوْ قُضِيَ ^{أو المدعى}
عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَ الْمُقَرَّلُ وَأَقَامَ عَلَى الْمَلِكِ يُقْبَلُ إِلَّا فِي الْعَتَقِ ^{أو الداعي}
لِأَنَّ الرِّقَّ لَا يَجْعَلُ قِبْلَتَ يَنْطَلُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ الْمَلِكِ ^{أو بالعق}
وَبِفَضْلِ الْمُقَارَنَةِ يَتَضَحَّى الْفَرْقُ وَلَوْ قَالَ أَعْتَقَنِي ^{أو الداعي}
الَّذِي تَدْعِي الْوُصُولَ مِنْ جِهَتِهِ يُقْبَلُ فِي قَضَائِهِ ^{أو الداعي}
فَيُجَالُ بَيْنَهُمَا بِكَفِيلٍ دُونَ الْعَتَقِ وَقَدْ مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ ^{أو الداعي}
لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ بِالرِّقِّ بِخِلَافِ خِيَرَةِ الْأَصْلِ وَإِنْ ^{أو الداعي}

أَقَامَ عَلَى الْمَلِكِ وَالْعَبْدُ عَلَى الْحُرِّيَةِ قُضِيَ بِالرِّقِّ وَبِخِلَافِ ^{أو الداعي}
بَيْنَهُمَا وَإِذَا حَضَرَ تَعَادُ بَيِّنَةُ الْحُرِّيَةِ لِأَنَّ الْمُدْعَى ^{أو الداعي}
خَصَّمُ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ دُونَ الْعَتَقِ تَحْقِيقًا لِلْحِفْظِ ^{أو الداعي}
وَلَوْ أَقَامَ عَلَى الْإِدْعَاءِ فَحَسِبَ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّ الْحُرَّ قَدْ يُدْعَى ^{أو الداعي}
بِخِلَافِ الرُّقْنِ وَبِخِلَافِ الثُّبُوتِ لِلتَّيَقُّنِ بِالْمَلِكِ ^{أو الداعي}
وَرَدُّ الْأَلَةِ التَّصَرُّفِ عَلَى الْمَلِكِ وَلَوْ أَذَى الشُّرَاءُ ^{أو الداعي}
مِنْهُ لَا تَنْدَفِعُ بِأَحَالَةِ الْبَدَلِ مَا سَرَّ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ عَمْرٍ ^{أو الداعي}
الْقَبْضَ لَا يَحْكُمُ الْفَعْلُ يَنْتَهِي بِهِ فَكَانَتْ لِمُرِيدِهِ ^{أو الداعي}
فَعَلًا إِلَّا أَنْ ذَكَرَ السَّبَبَ يَنْفِي أَوْلِيَّةَ الْمَلِكِ فَلِهَذَا ^{أو الداعي}
لَا يَسْتَحِقُّ الرُّوَادُ بِخِلَافِ لِاجَابَةِ الرُّقْنِ لِأَنَّ الْمُتَمَّيَّ ^{أو الداعي}
فِيهِمَا دَوَامَ الْقَبْضِ لَا نَفْسِهِ فَإِنْ حَضَرَ الْمُقَرَّلُ قَبْلَ ^{أو الداعي}
التَّزْكِيَةِ أَوْ بَعْدَ شَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ دَفَعَ إِلَيْهِ وَيَقْضَى ^{أو الداعي}
الْمُدْعَى لِأَنَّ الْإِقْرَارَ صَحَّ فِيمَالَهُ لَا فِيمَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقُمَ الْمُقَرَّلُ ^{أو الداعي}

أو الداعي

أو الداعي

أو الداعي

على المالك لأنه ظاهر أنها قامت على غير خصم والدافعة

أولى كما لو أقام أنهم عييد وروى أنه يقضى به

بينهما لأن اليد المقر أو اقترانه عديم

بينة المقر له عليه فكانا كالحارحين إلا أن يعيد

المشتري لبينة على المقر له لأنه اقترض عن الأول

فتقررت يد المقر له لأن القضا وقع عليه أو على تابعه

وإن كان المشتري إنما أقام بعد حضور المقر له

وقضى له لا تقبل بعد ذلك بينة المقر له لأن

صح نطقا لعراية عن حق المدعي فخرج المقر

من أن يكون خصما ووقع القضا على المقر له

بخلاف الأول وإن ادعاه أثنان فاقربه أحدهما

بعد ما شهد لكل واحد واحد أو قبل التوكية

دفع إليه ويقضى به بينهما إذا زكيت لما عر

والخارج أولى بخلاف
مالو أعاد بعد القضا للمقر له
المشتري
البينة

بخلاف ما لو أقام كل واحد على البينة لأن التصف

ينطل البينة للشروع حتى لو كان فيما لا يقسم يقضى

ولا تسمع بينة أحدهما على الآخر لأن إبطال

البينة لا ينزل عن إبطال اليد بخلاف المقضي

عليه بالمقاوضة يقيم على عاين في يده أنه ميراث

أو حصة لأن المناصفة بظاهر الحال إذا شهدوا لم

يتعرضوا لها فهو كالمقضي عليه بالزهر والداريقم

على البناء والشجر بخلاف ما لو أقام على الشراء

من صاحبه لأن القضا لا يمنع التلقي من المقضيه

فإن أعاد غير المقر له قبل القضا يقضى بالكلية

لما عر بخلاف المقر له إذا أعاد لأنها لا تصح إنشاء

لعدم اليد لصاحبه ولا دفعا لحضور المقر له فإن

قضى لأحدهما أقام المقر له يقضيه لأن بينة صاحبه

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

بينة المدعي وهو

قُلْتُ عَلَى الْمُقَرَّلَةِ بِخِلَافِ مَا سُرَّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ الْأَوَّلُ
 عَلَى الْمُقَرَّلَةِ فَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بَعَثَ لِفُلَانٍ وَقَبَضَ
 ثُمَّ أَوْدَعَنِي وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَا تُنْذِرُ لِي أَنْ سَبَيْتُهُ
 عَلَى أَعْتَابِ الْبَقَاءِ فَإِنْ قُبِضَ ثُمَّ أَقَامَ الْمُقَرَّلَةُ عَلَى الشِّرَاءِ
 لَا تُقْبَلُ لِلتَّلَاقِي مِنَ الْمُقَضِيِّ عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ تُقْبَلُ
 لَا تَعَادُ أَفْعَةً إِلَّا أَنْ يُعِيدَ عَلَيْهِ الْمُدَّعِي وَإِنْ عَلِمَ الْقَاضِي
 بِالْبَيْعِ أَوْ صَدَقَهُ الْمُدَّعِي أَنْدَفَعَتْ لِشُبُوتِ يَدِ الْوَدْعَةِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعٌ بَعْدَ مَاعِدَةٍ شَاهِدَةٍ فَلَا تُنْذِرُ
 حَالٍ لِأَنَّ الْمَجْلَّ صَارَ مُحْتَقًا فَلَا يَنْغُذُ تَصَرُّفُهُ
 بِخِلَافِ مَا قَبِلَ التَّعْدِيلُ **بَابُ**
الْمُدَّعِي يُقِيمُ عَلَيْهِ يَوْمَ الدَّعَى أَوْ الشِّرَاءِ أَوْ الْقَبْلِ
 إِذَا دَعَى الشِّرَاءَ أَوْ الْأَرْثَ وَشَهِدَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ لَهُمْ
 شَهِدُوا بِمِلْكِ الْأَصْلِ وَقَدْ كَذَبَهُمْ فِيمَا قَبْلَ السَّبَبِ فَصَارَ
 الْمُدَّعِي كَلَامَ الشَّاهِدِ

كَمَا لَوْ رَأَى فِي التَّارِيخِ وَلِهَذَا لَوَادَّعَى أَنَّهُ لَهُ وَأَقَامَ
 دَوَائِدَ أَنَّهُ أَدَّعَى قَبْلَ ذَلِكَ مِلْكًا بِسَبَبٍ أَنْدَفَعَ
 وَلَوَادَّعَى أَنَّهُ لَهُ وَشَهِدُوا بِالشِّرَاءِ أَوْ الْأَرْثِ تَقْبَلُ
 لِأَنَّهُ بَعْضُ مَا أَدَّعَى كَمَا لَوْ قَالَ مِلْكِي مِنْذُ سَنَةٍ وَقُلْتُ
 شَهِدُوا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالشِّرَاءِ وَالْآخَرُ بِالْمِلْكِ الْمَطْلُوقِ
 لَا تُقْبَلُ لِاخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّعْلِيْقِ
 أَوْ الشَّرْطِ أَوْ لَفْظِ الْكَايَةِ أَوْ جَسِ الْمُسْتَهْلِكِ وَكَذَا
 لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَوْرَثِ أَوْ فِي سَبَبِ الْمِلْكِ لِأَنَّهُ كَذِبُ
 أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ تَعَدُّدَ الْمِلْكِ بِالسَّبَبَيْنِ وَيُشِيرَ
 أَحَدُهُمَا شَاهِدَيْنِ وَإِنْ قُبِضَ لَهُ وَلَمْ يَبْرُحْ حَتَّى أَقْرَبَهُ
 بِأَخْوَصِّ الْأَقْرَارِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِجَمْعِ التَّلَاقِي مِنْ جِهَتِهِ
 وَلِهَذَا لَوَاقَعَتِ الْمُشْتَرِي لِلْمُسْتَحَقِّ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَلَمَّا
 أَرَادَ الرَّجُوعَ قَالَ تَلَقَّاهُ مِنْكَ قَبْلَ قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا قَبِلَ

أَرَادَ الرَّجُوعَ

الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ إِلَّا أَنْ يَقُولَ بَعْثُهُ مِنْهُ لِتَصَالِ
 الْمُخْتَارِ وَإِنْ قَالَ مَا كَانَ لِي قَطْرٌ فَصَدَّقَهُ الْمُقَرَّلَةُ بِوَدِّ
 عَلَى الْمُقَضِّي عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ كَذَبَ شُهُودِي وَكَمَا لَوْ قُبِلَ
 لَهُ بِالْإِثْبَاتِ ثُمَّ أَقْرَبَ بَيْعَ الْمُوَدِّتِ بِخِلَافِ الْمُقَرَّرَةِ لَهُ إِذَا
 قَالَ هُوَ لِفُلَانٍ مَا كَانَ لِي قَطْرٌ لَنْ تَمُوتَ لِمَنْ نَارُ عِلَالِ الثَّالِثِ
 فَيُسَلَّمُ لَهُ وَهَذَا الْمُقَضِّي عَلَيْهِ يَنْزَعُهُ وَإِنْ كَذَبَهُ فِي الْبَيْعِ
 وَأَدَّى الْقَلْبَ عَلَيْهِ فَالْعَيْنُ لِلْمُقَرَّرَةِ وَعَلَى الْمُقَرَّرَةِ أَنْ يَضَعَ
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ زَعَمَ مَطْلَانَ الْقَضَاءِ فَأَعْتَبِرْ فِي حَقِّهِ دُونَ
 غَيْرِهِ لَدَى الْوَبْدَاءِ بِالْبَيْعِ لَدَى مُؤَخَّرِ حَقِّ صُرُوفِ صَحَّةِ
 الْمُقَرَّرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ أَنْتَ وَأَبْنِي وَلَوْ أَدَّى الْإِثْبَاتِ
 وَأَقَامَ أَنْتَ إِذَا أَيْبَهُ مَاتَ فِيهَا أَوْ كَانَتْ لِي فِيهِ
 مَاتَ فِيهَا لَمْ يَقْبَلْ مَا يَقُولُوا وَتَرَكَهَا حِينَئِذٍ لَمْ تَقْبَلْ
 يَمْلِكُ غُوفَ زَوَالِهِ مَدَّيْ الشَّيْءِ يَقِيمُ أَنْتَ كَانَتْ لِي فِيهِ
 الْمَشْرُوعُ

بِخِلَافِ الْقَبُولِ بِالْمُخْتَارِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ كَانَتْ لِي فِيهِ
 أَعَارَها مِنْ ذِي الْيَدَيْنِ يَدُهُ فَمَا تَقَبَّلَ الْقَوَامَاتِ
 وَفِي يَدِهِ وَلَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ يَمْلِكُهَا يَقْبَلُ لِلْجَوْرِ
 دَلَالَةً وَكَذَا لَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ سَاكِنٌ فِيهَا
 بِأَنَّهُ يَبْتَدِئُ عَلَى الْيَدِ وَالْيَدُ عِنْدَ الْمُوَدِّتِ مِلْكٌ وَكَذَا
 الْجَمَلُ وَاللَّبْسُ وَالرُّكُوبُ بِخِلَافِ الْجُلُوسِ وَالنُّومِ وَالْقُعُودِ
 وَلِهَذَا لَوْ قَالَ كُنْتُ سَاكِنًا يَأْخُذُهَا لَوْ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا
 لَا يَأْخُذُ وَلَوْ شَهِدَ وَأَنَّهُ كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى رَأْسِهِ لَمْ يَقْبَلْ
 وَلَوْ قَالَ سَواكَ وَأَضَعَا يَقْبَلُ وَلَوْ كَانَ قَاعِدَيْنِ وَأَحَدُهَا
 عَلَى سِجَاطٍ فَهُوَ يَتِيمُهُمَا لَا تَنْفَاءً يَدُ غَيْرِهَا بِخِلَافِ الدَّارِ لَأَنْتَ
 لَا يَعْلَمُ أَنْتَ يَدُ الْغَيْرِ لِحُجُوزِ ثَبُوتِهِ بِالْإِخْطَاطِ وَلِهَذَا
 لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْعِقَارِ مَا يَقِيمُ بَيِّنَةً أَنَّهُ فِي يَدِهِ

بَابُ الدَّعْوَى تَقْتَضِيهَا وَتَشْعَلُهَا

أَقَامَ اجْنَبِيٌّ اَنْهَادَهُ ^{المدعي} وَرَثَاهَا مِنْ بَيْنِهِ ^{المدعي} وَاجْتَبَى
اَنْهَالَهَا وَرَثَاهَا مِنْ بَيْنِهِمَا فَالرَّبْعُ لِلَاخِ وَالْبَاقِي لِلْاجْنَبِيِّ
لَا تَهَابُتَنِ الْمَوْرَثَتَيْنِ لَكُنِيهَا خَارِجَتَيْنِ غَيْرَاتٍ ذَا الْيَدَانِ لَكَ
^{وهو باب الاجنبى و باب الاخ} التَّلَقِّي فَسَلِمَ نَصِيبُهُ لِلْاجْنَبِيِّ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ اِنْهَادَيْنِ
يُبَاعُ النِّصْفُ فِيهِ وَكَذَا لَوْ صَدَّقَ ذَا الْيَدِ اخَاؤُهُ بَعْدَ
مَا أَقَامَا لِلتَّهْمَةِ ^{الاجنبى و الاخ} لَا يَطَالُ وَلَا يُشَارِكُ اخَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ
^{ذو اليد} بِحَسَبِ الْحِجَّةِ فَلَا يَعْدُ وَذَا الْيَدِ مُسْلِمٌ بَاعَ فَأَسْتَحَقَّ شِرْكَهُ
الْكُفَّارُ وَإِنْ صَدَّقَ قَبْلَ إِقَامَةِ الْاجْنَبِيِّ فَالْكُلُّ لِلْاجْنَبِيِّ
^{ذو اليد و الاخ} لِأَنَّهُ خَارِجٌ هُوَ أَذْيَدُ الْمُقَرَّبِ الْمَوْرَثِ وَإِنْ قُضِيَ
لِلْاجْنَبِيِّ ثُمَّ أَقَامَ لِأَخٍ يَقْضَى لَهُ بِالنِّصْفِ لِأَنَّهُ مَوْرَثٌ ^{ذو اليد} لَرَاخُودِ الْيَدِ
أَسْتَحَقَّ الْكُلَّ حَتَّى يُبَاعَ الْجَمِيعُ فِي ذَيْنِهِ غَيْرَاتٍ
ذَا الْيَدِ أَنْكَرَ التَّلَقِّي مِنْهُ وَإِنْ أَقَرَّ ذَا الْيَدِ بِالْإِثْبَاتِ
قَبْلَ إِقَامَةِ الْاجْنَبِيِّ لَا تَسْمَعُ بَيِّنَةُ لَرَاخٍ بِمَا لَانَ الْقَضَاءُ

من أهل الوقت وفي الآخر رجلين كوفي أو بصرى المستثنى كل رطلها لأن الغاية
 بالتفسير فالغرة له وهو خاص به عام هنا ولو قال يرث إلى من كل حق الأكرام أو
 دناير أو أحد المائتين دراهم أو دناير أو ما في هذا الصلح وهذا الصلح له أن يرثها
 وفي الآخر حديث لم يدعيها والمغني ما تقدم **باب** الأيمان في
 الطلاق لو قال كذا امرأة لي وكذا امرأة تزوجها إلى وقت كذا فني طالق إن دخلت تزوج
 أخرى وطلقتها وتزوجها في المدة فدخل طلقت القدية بين الملك وأحدة وبالترج
 أخرى والجديدة بالتزوج وأحدة لأن كل لا يتم الفحل حتى لو كانت بكلاً يقع ثمان لتكر
 التزوج ولو دخل ثم تزوجها طلقت القدية دون الأخرى لأن ما انعقدت قبل الدخول
 انحلت به لا إلى جزاء لعدم المحلية وانعقدت به لغير التزوج على القدية حسب لما مر
 حتى لو كانت بكلاً طلقت بالتزوج الثاني لأنها تقع الفعل والغاية الوقت لا الشرط
 ترجحاً للنقص ولو قال كلاً تزوجت فني طالق إن دخلت تزوجها ثالثاً بعد ما بان
 مرتين بالزوجة طلقت ثلاثاً لا لخلال الأيمان بشرط وأحدة لأنه علم كالطهارة ولو قال دخلت
 يقع بكلاً دخلة وأحدة إذا انعقاد بينهما فالتكرار شكراً لها فطهره كذا أكلت ثرة وجوزة
 وفي كل يقع وأحدة في الكلام لعدم القم **باب** الأيمان يقع فيها
 الأيمان لو قال إن أبداً أنك بكلام أو تزوج أو طلقك قبل أن تكلمني فكذا ما أو تزوجاً معاً
 لم يثبت أبداً الاستحالة السابق في القرآن وفي الآن أو حتى لحنت لإعدام غاية الخطر
 ولو طلق بطلاق أول امرأة ثم قال للمعروفة تزوجت معك أخرى قبل إنكار الشرط وإن
 قال قبل لم يثبت في الصرف عنها لنفسها له ظاهر الآية أو تصديقها بالتأصيل
 حتمها كما في أصل النكاح وطلقت تلك بقراره كذا إن تزوجت أحدكما قبل الأخرى مع
 بعد قوله كلاً واحداً

وقع على الميت فتعذر التلقيح جنة والقضاء عياداً واث
 قضاء على الباقي وإن غاب عياداً الموصي لهم
 الأمت تجدد الإرث ^{أما الورثة الوصل الباقي} لأنكار النياية أو فقد اليد
 لأنها شرط حتى ^{في نصيبها لأنها تفل إذا المتزوجة على ملك الميت}
 العقب فلو سألوا ^{الغائب} قبلها بدليل الزوال بخلاف الملك المطلق والمتزوي
 القسمة لم يجب ^{الزواج} في رواية بل وزانه إذا سمي البايع إلا في العوض جاز
 على الإرث ^{القاضي ما لم يفتوا} التوى واعتبرت بقسمة المودع والبيع على الغائب
 ولو مات أحد الشركاء فقام رجل أخوه ووارثه ^{مع القاضي}
 وقضي له بثلاث الدار ثم أقر الشريكان لا خير
 بالبنوة ليس له أن يشار كهما لأنها أقر له بما
 في يد لاج كما لو أقر أبينع الميت جنة بخلاف ما
 بعد القسمة لزعمها أن ثلثي النصيب في يدها لأنها ^{القسمة}
 مباد له حتى يثبت فيه خيار الزوينة والشرط لا ينفرد ^{القسمة}

أَحَدُهُمَا بِمَا وَلَا يَنْبَغُهُ مَرَاخَةٌ بَعْدَ خِلَافٍ الْمَثَلِي
 الشَّرَائِينَ بِالْقِسْمَةِ ٣
 لَأَنَّهُمَا إِفْرَازٌ بِدَلِيلٍ عَكْسٍ لِأَحْكَامٍ فَمَا لِلْمَقِيتِ فِي يَدِ الْأَخِ
 الْقِسْمَةِ ٣
 وَخِلَافٌ مَالُو أَخَذَ الْأَخُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ لِأَنَّ
 أَمْرَهُ عَدُو الْمَثَلِ ٤
 تَعْيِينَ النَّصِيبِ لِتَحَرِّيِ الصَّحَّةِ وَلِأَنَّ الْعُضْبَ
 أَمْرُ صَحَّةِ الْقَضَاءِ بِالْقِسْمَةِ
 لَا يَخْتَصُّ فَالْثَّانِي وَالْبَاقِي يَنْبَغُهُمْ وَلَوْ أَنَّ الْأَخَ بَاعَ
 نَصِيبَهُ غَيْرَ مَقْسُومٍ وَالْمَثَرِي أَوْ دَعَا وَغَابَ
 الْمَبِيعُ الْبَايَعُ
 ثُمَّ أَقَامَ آخَرَ عَلَى الْبُنُوَّةِ قَضَى بِهَا لِأَنَّ الشَّرْطَ
 ٢ أَثْبَاتُ النَّسَبِ
 دَعْوَى الْمَالِ لَا ثُبُوتَهُ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ وَالْوَصَايَةِ
 أَمَّا الْوَصِي
 ثُمَّ إِنْ كَانَ الْقَاضِي هُوَ الْأَوَّلُ قَضَى بِالْمَالِ لِعِلَّةِ
 بِالْخَطَا وَالْعُضْبِ إِنْ كَانَ غَيْرَهُ لَأَحَقُّ بِحَضَرِ الْغَائِبِ
 الْقَاضِي الْأَوَّلُ
 وَيُعَيَّنُ بَيِّنَةُ الْمَالِ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الشَّرَكِيِّينَ لِمَا عُرِفَ
 ١٢٠
 وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِوَصِيَّةٍ عِنْدَ يَدِ الْثَلَاثِ
 ٤ الْقِسْمَةِ
 وَجَحَدَ الْوَارِثُ وَأَقَرَّ بِوَصِيَّةٍ مِثْلَهُ لِأَخَرٍ قَضَى
 ١٢٠

بِالْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُمَا أَقْوَى وَلَا شَيْءَ لِمَقْرُلِهِ لِمُسْتَحَقِّ
 مَحَلِّهَا فَلَوْ عَادَ الْمُقْضَى إِلَى الْوَارِثِ بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ
 الْعَبْدُ الْأَوَّلُ
 أَخَذَ الْمُقْرُلُ عَبْدَهُ لِأَنَّهُ مِيرَاثٌ فِي زَعْمِهِ وَمِنْ بَصِيرَةِ
 الْمُقْرُ الْمَقْرُ
 مُكْذَبًا بِالْعَدَمِ النَّفَادِ بَاطِنًا وَإِنْ قَايَضَ بِهِ أَخَذَ
 الْوَارِثُ بِالْعَبْدِ
 الْمُقْرُلُ قِيمَتَهُ لِلتَّقْوِيَةِ وَلَوْ أَقَامَ عَلَى دَيْنٍ مُسْتَعْرِفٍ
 لِلتَّقْوِيَةِ الْوَارِثُ
 وَالْوَارِثُ يُقَرُّ بِوَصِيَّةٍ لِأَخَرٍ وَبَاعَهُ الْقَاضِي أَوْ
 بَوَصِيَّتُهُ
 جَعَلَهُ لَهُ يَدِيهِ ثُمَّ مَلَكَ ثُمَّ أَخَذَهُ لَهُ لِأَنَّ لَهُ بَيْعَ
 لَصَاحِبِ الدِّينِ الْوَارِثُ الْعَبْدُ الْعَبْدُ
 الْمُوصِي بِهِ لِلْحِفْظِ فَتَقَدَّرَ حُطْلًا لِمَا تَرَى أَنَّهُ
 الْقَضَاءُ أَوْ غَطَا هَوَا بَاطِلًا الدِّينُ
 لَوْ لَمْ يَسْتَعْرِفْ لَكِنْ فِي الشَّرَكِيِّينَ لَا يَنْتَظِرُ الْعَرَمُ
 أَوْ الدِّينُ التَّوَكُّلُ
 خُرُوجَهُ يُبَيِّحُ الْمُوصِي بِهِ تَقْدِيمًا لِلَّذِينَ مِنَ الْأَيْسَرِ
 الدِّينُ الْعَرَمُ هُوَ الْعَبْدُ عَلَى الْوَصِي
 وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْمَلِكُ وَيَرْجِعْ الْمُوصِي لَهُ بِالْمَنْ إِذَا
 الدِّينُ الْقَلِيلُ
 خَرَجَ الدِّينُ لِلْإِضْطِرَارِ كَالْمَذْيُونِ وَالْوَارِثِ
 ١٢٠
 وَإِنْ كَانَ ضَعْفُ الْقِيَمَةِ لِيَحْوِلَ الْحَقُّ إِلَى الْبَدَلِ أَمَا النَّسَبُ
 ١٢٠
 ١٢٠

وَضَعُ خَطَرَهَا
مَحَالًا

الحمد لله

باب في الدعوى

تصدق
كواصح ال 21

على صاحبه فالنصف بينهما والنصف للاجنبي ^{لانه يصدق}

دعواه بغصب كل واحد ما في يده فلا يزاو وقد تساونا ^{على النصف}

في هذا ودعوى الغصب على صاحب اليد لا يكون ^{دعوى الغصب}

دعوى خلاف مالو ادعى احد باب دعوى النسب

اقام بينة انه اخوه لا تسمع لانه على الغائب وليس ^{المدعى عليه}

بما يورث حتى يقوم مقامه ^{لاب} الا اذا ادعى جقا كالأثر ^{لا يسمع}

والحصانة وامتناع الرجوع في الهبة لانه سببه ولو اقام ^{ببوت الحق}

انه ابوه او ابنه تسمع لانه الحق معني حاجته الى النسب ^{المدعى عليه}

والنسل وكذا الزوجية نفسها حتى مقصود وكذا الاوان ^{بنوع}

من الطرفين لانه كالنسب لانه يدعي فعله ولهذا لا اقار ^{المدعى}

بغيره دون الاخ وكذا لو اقام انه معتق لانه لان الولاء ^{المدعى}

لا يختلف بالواحدة فليقت ولهم المومات عن اثنين ^{المدعى}

ثم مات احدهما عن ابن والاخر عن عشرة قسم على الرأس

فيما يورث حتى يقوم مقامه الا اذا ادعى جقا كالأثر لا يسمع

منه فندرجه في باب دعوى النسب

بجلاف الجدد والنافلة لان القوابة تختلف بها فاعتبرت ^{السمع}

فكانت على الغائب ولو اقامت انه ابنها ثقيل مخناه اذ لم ^{البينة}

تغير رجلا لانها قد تكون اصلا في النسب كولد الملاعة ^{المرأة}

والزنا باب ما يدفع الخصومة باقرار الغير

اذا قال هؤلاءك او دعني فلان او بداء بالوديعة ^{دو اليد المدعى}

فان اقام بينة او علم القاضي بالبداع تدفع لان ^{دو اليد}

للمستعير ان يؤدع وكذا المودع اذا اعجز فلا ^{ارعى لفظ الجوف}

مناقاة وان لم يقيم اخذه ولذا اذا علم القاضي بغصب ^{بين الكلامين}

الغائب لانه حجة في حقوق العباد واذا اجتمعا ^{علم القاضي}

فهم للمبدؤ فيه لان الثاني على الغير ولهذا لو قال ^{المدعى والغائب}

هو حر بل هو لفلان ثم ملكه عتق وفي عكسه ياخذ ^{لاقرار}

فلان ولو قال او دعني الذي تدعي الشراعية فلا ^{المقتد}

خصومة لان الظاهر الوصول من جهة فكانت ^{دو اليد}

المدعى

لا تندفع لما عثر وإن طلب المدفوع تندفع كالأول
 وإن قطعت يده فلا خصومة بينهما لأن الأرض كالطرف
 لا يفرد بالملك لا يلزم المكاتب لأنه كماله لا طوافه
 ولو ماتت عن ولد تندفع في الولد دون الأم لأنه قد
 يفرد بالملك كما في الوصية **باب**
ما يكون خصما بغير معاينة القبض أقام
 المدعى عليه أن فلانا أسكنها أياه وسلم أندفعت
 الخصومة لما مر وكذا لو قالوا أشهدنا على إشكان
 وكانت الدار في يد هذا أولا ندري في يد من كانت
 إجمالة للحكم إلى سببه وتخليها للحال وهو اليد القائمة
 فإن قالوا كانت في يد ثالث لا تندفع لأنه لا يصح
 من غير قبض بخلاف ما لو أقام المدعي بأنها لأقبل
 على إثبات اليد المنقضية أتاها هذا المقصود إثبات

بلغ ما به ما أصل ما به
 ما أصل ما به ما أصل ما به
 ما أصل ما به ما أصل ما به

شهادتنا

الإنسان نظير ما قبل لا ورد الشهادته على القيمة
ما يكون خصما في العذر والذاتة وغيرها أو يكون
 أقام على رجل أنه فقاه عني بزدون له غائب أو تور
 أو جزور يقضى عليه ببيع القيمة لا بالنقص للأثر
 ولأن المقصود النفع لا اللحم وعكس الشاة
 وذلك به وبغير خلاف ما لو أقام أنه قطع
 يده بأنه ضد لأولي والآخرى إثبات وتضمن
 القيمة مشروطة بالتسليم فلو أخضع
 رجل وطلب لأرض لم يلتفت إليه ما لم يقيم على الملك
 يوم الحناية إذ الحال لا يحكم للاستحقاق كما في موانع
 لإرث وإن أقام المقضي له بالأرض أولى لأنه
 خارج فيما هو أصل كساة صوفها وولدها في بداخر
 ولا تأخذ بغير يمينه كما وقع في بعض الشيخ إذ دخله

وما
 لا بد من العلم على القيمة
 لا بد من العلم على القيمة
 لا بد من العلم على القيمة

البرذون

تحت القضاء بالارث ضروري فلا يظهر في نقص اليد
 القائمة وان اقام عليه انه فقار عين عبده الغائب
 او تزوج امه له غايبة لم تقبل لان الدعوى على الغائب
 اصالة اذ المادى ضد الغير من اجل الاشتقاق
 على انه لا يثبت الحاضر ودونها لا يصير خصما الا ان يكون
 صغيرين او مبتلين او يقربه الحاضر فيخلص دعوى
 المالك عليه عن دعوى الرق على الغائب كما خلص دعوى
 اثنين النكاح والرقن في المالك عن الشركة في البضع
 والجنس بعد موتها عكس الجيوع كذا لو اقام عليه انه استقر
 من عبده الغائب لقا واشترى به او انه غصبه او
 استودع منه ذبا لانه على الغائب اذ ظهرت يده في الوديع
 وحقه بنسبة السبب اليه لا يرى انه لو اقر الخصم
 لا يقضى مما اقر ان ذاك كمل الغائب يقبض ويغته

قوله ضد غيرهما الغير وهو
 الشريء الخصم الوحيد
 الى سائر هذا الباب للتجسس

ولو حضر الغائب فالحضم مفودون المولى عكس الارش
 والمهر اذ الرق سلب يده عن نفسه وطرفة غير عايد
 بالاذن المطلق ضد غيرها حتى صالح المادون
 عن دم عبده لادم نفسه كذا لو تصادقا على انه مال
 المدعي اخذ عبده الغائب واودع او غصب منه اخذ
 بزعمهما في اظهار يد الغائب ون الابطال ضد التصادق
 على اخذ عبده ذي اليد واذا عده له لتخضه اقرارا
 على نفسه كما لو اقر بالانكاح اذ المولى فيما اخذه من
 نفسه عكس عبد الغير مال لا نأيت حق لا يتعلق
 به الدين واذا حضر الغائب وانكر الرق فله التعزيم
 دون الاسترداد اذ لفقد التنافي عكس الارش والمهر
 بفقد التفاضل وان تكاذبا في ملك المدعي لم يسمع
 بينة لما مر انه على الغائب ويحلف فيما يقضى بالاقرار
 في المدعي والمدعي عليه

على

وَهُوَ الْمَرْشُ وَالْمَهْرُ وَالْقَرْضُ وَالْمُتْلَفُ دُونَ مَا لَمْ يَنْقُضْ
 وَهُوَ الْعَيْنُ لِقَائِمٍ وَالْمَنْ صَوَّبَ الْفَائِدَةَ الْكُلَّ الْكُلَّ
 أَنْ مَنَّا أَخَاهُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ حَلَفَ عَلَى الْمَالِ دُونَ
 النَّسَبِ وَأَنْ تَكَادِبَ فِي الْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ فَالْقَوْلُ لِلْمَدْعَى
 عَالِمٌ يَقُومُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ لِمَا عُرِفَ فِي
 أَجَالَةِ الْمَدْعَى ثُمَّ دَعَوَى الْوُصُولِ مِنَ الْغَائِبِ أَنْ سَبَقَ
 الْمَقْرَأُ لِلْمَدْعَى اسْتِرْدَ الْغَائِبِ عِنْدَ حِجْرِ الرَّقِّ عَالِمٌ
 يَقُومُ الْمَدْعَى وَإِنْ نَعَكَسَ لَا يَسْتَرْدُ الْغَائِبِ عَالِمٌ يَقُومُ كَمَا هُوَ
 الدَّابُّ فِي الْأَقْرَارِ لِيُغَائِبَ ثُمَّ لِحَاضِرٍ وَالْعَكْسُ لَا يَغْنَمُ الْمَقْرَأُ
 لِلْمَدْعَى فِي الْمَوْتِ وَيَغْنَمُ لِلْغَائِبِ فِي الْأَخْرِى تَفْرِيعًا
 عَلَى أَنْ مَنَّا قَرَّبَ بَعْضَ الشَّخْصِ بِلَا خَرٍ وَسَلَّمْ إِلَى أَحَدِهِمَا
 لَا يَغْنَمُ لِلْآخِرِ شَيْئًا وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمَا مِنْ شَخْصٍ ثُمَّ
 مَنَّا خَرٍ وَسَلَّمْ إِلَى أَحَدِهِمَا ضَمِنَ لِلْآخِرِ أَخَذًا بِرِغْمِ الْقَضَائِ

كَذَا الْوَدِيعَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَحَمْدِهِ لِلتَّفَرُّطِ بِالْمَقَرِّ خِلَافًا
 لِمَا يُوسِفُهُ أَنْ دَفَعَتْ نَحْمَ لِعَدَدِ الْجَبْرِ فَإِنْ قَالَتْ غَضِبْتُ
 مِنْهُ أَوْ هُوَ مَالٌ ذَا أَوْ عَكْسٍ وَسَلَّمْ إِلَى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ
 يَضْمَنُ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ بِمَا عَكْسٍ لِمَا عُرِفَ فَإِنْ قَالَتْ غَضِبْتُ
 ذَا مِنَ الْغَائِبِ وَهُوَ عَدَدٌ فَإِنْ صَدَقَهُ ذَا الْيَدِ فِي الْكُلِّ
 كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا مَوْتِي
 قِيمًا يَأْخُذُ مِنْ عَمَلٍ نَفْسِهِ مَالِكٌ لَا نَائِبٌ وَإِنَّمَا لَا يَرُدُّ مَنَّا
 أَشْتَرَى عَمَلُهُ بِالْغَيْبِ لِأَنَّ الرَّدَّ عَكْسُ الرُّجُوعِ مِنْ حَقِّقٍ
 الْعَقْدُ لَا الْمَالُ حَتَّى كَانَ الْوَكِيلُ خَصْمًا فِي الرَّدِّ دُونَ الرُّجُوعِ
 وَإِنْ أَنْكَرَ رَقِّ الْغَائِبِ كَانَ خَصْمًا فِي الْحَلْفِ دُونَ الْقِيَامَةِ
 لِأَنَّهُ عَلَى الْغَائِبِ وَالْكُلُّ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ الْهَبَةَ
 كَانَ خَصْمًا فِيهَا لِأَنَّهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ الْغَائِبُ إِذَا أَحْجَدَ الرَّقِّ
 فَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ هَا كَا ضَمِنَ الْقَائِضُ أَوْ الدَّافِعُ لِلتَّعَدِي
 أَوْ دُونَ الْيَدِ

جواب عن سؤال مقدر

أربعة من حقوق المالك للعقد

يرجع إلى الغايض ورغم

أو المدعى

في القبض والرفع غير راجح احدهما على الآخر بالخزم
 للملك او دغم الحق وان كانت قائمة استردتها
 موجبا حتى الرجوع الواهب الى ان يكون اردا في
 بدنها اذ بان بطلان الرجوع والحادث بعدة كالمثلث
 قبله وان غاب المولى وآب العبد والموهوب
 في يد خاتمة الواهب في الرجوع بشرط كونه عادونا
 لانه عكس المحور فيما في يد المصيل لا يابى بدليل البيع
 والدعوى وان تنازعا الاذن فالقول للواهب مع يمين
 العلم بحجة كما لو انكر الرفع اذ الاذن وان كان
 عارضا الا أصلا فالمقصود بقاء حق الرجوع لا أخيره
 الى حضور المولى عكس المحور واعتبر بالتنازع في موانع
 الرجوع من التعويض والمحورية والزيادة ولا تقبل بينة
 العبد على المحور لانها للتفي او اجالة اليد في دعوى الفعل

الملك او دغم الحق وان كانت قائمة استردتها
 موجبا حتى الرجوع الواهب الى ان يكون اردا في
 بدنها اذ بان بطلان الرجوع والحادث بعدة كالمثلث
 قبله وان غاب المولى وآب العبد والموهوب
 في يد خاتمة الواهب في الرجوع بشرط كونه عادونا
 لانه عكس المحور فيما في يد المصيل لا يابى بدليل البيع
 والدعوى وان تنازعا الاذن فالقول للواهب مع يمين
 العلم بحجة كما لو انكر الرفع اذ الاذن وان كان
 عارضا الا أصلا فالمقصود بقاء حق الرجوع لا أخيره
 الى حضور المولى عكس المحور واعتبر بالتنازع في موانع
 الرجوع من التعويض والمحورية والزيادة ولا تقبل بينة
 العبد على المحور لانها للتفي او اجالة اليد في دعوى الفعل

الا ان يقيم على اقرار الواهب للاقرار عن الخصومة بخلاف
 ما لو تنازعا الاذن بعد التبايع حيث لا تقبل بينة
 العبد على الاقرار بالمحور كما لا يقبل على المحور دار السبع
 في نقصان ما به **باب**
 الميراث يقضى به للذين في يد

أقام كل واحد الله له ورثة من بينه مات المدعي عليه
 وهو غم أحدهما ثم تركت البتة قضى بينهما لان
 سبب الاستخفاف يمنع الاثبات كالذين في يد خارجا
 بخلاف ما قبل الإقامة لان مجرد الدعوى لا توجب حقا
 وبخلاف بينة ذوي اليد في العبد الجاني وبعد إقامة
 الخارج لان حق المالك يدفع ولا يرفع وأما سبق
 بالتعديل وقضى له بطلت بينة الآخر ضرورة
 استحقاق الحل الا ان يعيد فتقبل باختلاف المشهور

الشروط

عليه كالمردود شهادة لثمة بشهادة قضية اخرى
 وان اقام الاجنبي قبل الموت ابن الاخ بعهده ثم علم ان
 بينهما وكذا روى ابن سماعه في نظائرها التي موت وهو
 الصحيح وفي عكسه يفتى الاجنبي بان تحت الوارث قبضت
 اليد وان اقام الشهود فان كمل افضى بينهما لان النقل
 ابطال اذ هو لا يتم خلافا للعم وان استأنفا اثنتين للاجنبي قضى
 لانه قال المانع بالاعراض فثبت اليد باب

جناية المتقضي بحرية بعضه

ادعى انه عبده وهو ينكر الورق فشهدوا له بنصفه
 تقبل لانه بعض ما ادعى وتوقف الباقي لعدم المستحق
 فلو قتل رجلا فان اقر الولي بحريته لم يجب شي لانه صح
 في حق الابناء دون الزام الا ان يقيم بيته فيقضي
 بحريته كما في التعارض بالدية على العاقلة وان التذرع

لا ينع الارث

وان التذرع
 القليل من حريته

النصف او مذى له ان له ان يبيع وهذا لان القضاء
 تضمن ثبوت الورق لانه شرط الملك وانه لا يجوز
 وانما الجمالة في الملك ولو جني عليه اخذ نصف الارش
 وتوقف الباع ولا تقبل شهادة ولا يكمل حقه لما مر
 وكذا لو لم يقيم لان الظاهر لا يكفي للانزاع

كتاب اقرار ارباب الشركاء

كيس فيه الف في يد رجلين قال اخذها فلان نصفه
 وسكت او قال والباقي بيننا وكذا به الآخر فله المقرلة
 ثلثا النصف لان المقر به ضعف ما المقر فيقتبر
 زعمه فيما في يده وان قال ولي نصفه فيما في يده بينهما
 لزعم المساواة فلو قال الآخر بل الثلث له والثلثان
 لي وكذبة المقر له اخذ منه خمس ما في يده وقال ابو
 يوسف رحمه الله ثلث ما في يده كما لو انقردها ان المقر له

في معنى الزام من الجاني
 الزايد على قيمة العبد

في معنى الزام من الجاني
 الزايد على قيمة العبد

أَقْرَلَهُ بِعَشْرَةٍ وَقَدْ حَمَلَ الشَّرِيكَ أَرْبَعَةً وَنِصْفًا بَقِيَتْ حَقُّهُ الْمَقْرَلُ
 لِسَاكُ ^{صاحب الربع}
 فِي خَمْسَةٍ وَنِصْفٍ وَحَقُّ الْمَقْرَلِ فِي سَهْمَيْنِ يُطْرَحُ ثَلَاثُ هَذَا سَبْعَةٌ وَنِصْفٌ
 وَالْبَاقِي أَخْمَاسٌ وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ يَرْفَعُ مِمَّا فِي يَدَيْهِمَا وَثَلَاثًا
^{صاحب الربع}
 بِأَنَّهُ أَرْبَعَةٌ فِي يَدِ الْمَقْرَلِ فِي خَمْسَةٍ عَشْرًا ثَلَاثًا فِي يَدِ
 فَكُلُهُ بَعْدَ التَّضْعِيفِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ لِلْمَقْرَلِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ
 الثَّلَاثِينَ وَذَلِكَ خُمُسًا الْجُمْلَةِ فَصَارَ فِي يَدَيْهِ جَائِدَةٌ وَخَمْسَةٌ يَرْفَعُ
^{ممن ثلثون}
 الْآخَرَ مِمَّا فِي يَدَيْهِ مِثْلَ غَنِيٍّ هَذَا أَحَدًا وَعِشْرِينَ بَقِيَ
^{المقرل بالسداس}
 فِي يَدَيْهِ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ لِلْمَقْرَلِ خَمْسَةُ أَسْدَاسَةٍ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ
^{المقرل بالسداس}
 وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ مَا فِي يَدَيْهِ وَلَوْ أَقْرَلَ أَحَدُهُمْ لِأَخِي ثَلَاثَةَ
^{الليس من ثلثة ط}
 وَلَا أَخَذَ بِنِصْفِهِ وَالثَّلَاثُ ثَلَاثِيَهُ أَخَذَ مِنْ الْأَوَّلِ سَبْعَ
^{المقرل بالثلث}
 مَا فِي يَدَيْهِ لَأَنَّ شَرِيكَهُ حَمَلَ ثَلَاثِي سَهْمٍ بَقِيَ حَقُّهُ فِي ثَلَاثِ
 سَهْمٍ وَحَقُّ الْمَقْرَلِ فِي سَهْمَيْنِ وَيُضَمُّ إِلَى الْآخَرِينَ لِتَقَارُبِهِمْ
^{للمقرل بالثلث}
 عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فَيُضْعَفُ فَيَصِيرُ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسَةٌ
^{وهو السبع}

لأنه شريكه الربع بقي حقه في سهمين
 وثلث سهمين وحق المقرل في سهمين
 ونصف السبع جعل كل سهم
 ستة وثلثي المقرل في سهمين
 وحق المقرل في المقرل الرابع

حصة أشباع ما في يده
 وما ضم إليه من نصف السبع

عَشْرًا وَيَأْخُذُ مِنَ الثَّلَاثِ ثُلُثَ الْجُمْلَةِ فِي يَدَيْهِ لِتَقَرُّبِ الثَّلَاثَةِ
^{الاجنبة المقرل بالنصف}
 نِصْفَ مَا أَقْرَلَ وَمِنَ الثَّلَاثِ خَمْسَةَ أَشْبَاعٍ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا أَخَذَ
^{حصة أشباع خمسة وعشرون}
 مِنَ الثَّلَاثِ يَضُمُّ إِلَى الثَّلَاثِ فَيَصِيرُ عِشْرِينَ يُقَسَّمُ ثَلَاثًا
^{الاجنبة السهم}
 فَالْكَسْرُ فَضْرَيْنَا ثَلَاثَةً فِي اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِمَّا بَلَغَ سِتِّمِ
 كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يَضْمَ أَخَذَ مِنَ الثَّلَاثِ سَبْعِي مَا فِي يَدَيْهِ
^{الاجنبة إلى الآخرين المقرل بالنصف}
 وَمِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةَ أَشْبَاعٍ وَثَلَاثِي سَبْعٍ لِأَنَّ الثَّلَاثِي يَرْفَعُ
^{المقرل بالنصف}
 مِمَّا فِي يَدَيْهِ سَبْعًا يَا زَاءُ السَّبْعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لِلْمَقْرَلِ
^{للمقرل بالثلث}
 ثَلَاثُ الْبَاقِي وَالثَّلَاثُ يَرْفَعُ سَبْعًا وَنِصْفَ سَبْعٍ
 ثُمَّ لِلْمَقْرَلِ ثَلَاثُ الْبَاقِي وَلَوْ قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ
^{الاجنبة}
 وَيَسْتَلْكَ وَدَفَعَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ ثُمَّ قَالَ لِأَخِي ذَلِكَ
^{في يد الكيس}
 فَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ لِاتِّلَافٍ وَإِنْ دَفَعَ بِقَضَاءٍ فَالْبَاقِي
^{ذو اليد}
 بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْأَقْرَالَ نَفْسٌ لِنَفْسٍ بِاتِّلَافٍ وَلِهَذَا يُضْمَنُ
^{ذو اليد المقرل الثاني}
 قَبْلَ الدَّفْعِ وَهُوَ فِي الدَّفْعِ مَجْبُورٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَوَيَّ النَّفْسُ
^{ذو اليد}

الاجنبة من سهمين وثلثي ربعين
 والثلثي من سهمين وثلثي ربعين والربعين
 من سهمين وثلثي ربعين

المقرل بالثلث

المقرل بالثلث

^{حيث} بخلاف الشاهد لأنه الجاء القاضى حتى ياتى بالتأخير
^{أراد أرحم الشاهد بعد القضاء بضم} فانتقل فعله اليه ولا الجاء في الإقرار ولا تأييد لأن الحق
^{أراد فعل القاضى} ثابت والمقر أنه أن يأخذ وإذا امتنع فالقاضى عامل
^{أريد الإقرار بغير قضاء} للمقر له دون المقر وإن قال يديننا والدفع بقضاء
^{أريد المقر الثاني وهو وليد} فذلك وإن كان بغير قضاء فله الثلث كاملاً فلو
^{الثاني} قضى بذلك ثم أقر بتأليته وتكاد بوافيه فله السدس
^{وهو الثلث} وثلاثة لأن الثاني ونصيبه ساقط للقضاء بقي الثلثان
^{أريد نصف} بين ثلاثة وإن تكاد بوا في الثاني فعنده الثلث نصف الباقي
^{المجموع} لما عير وقالاً لثلاثة ويضمه إلى الأول ثم يقاسمه لأن
^{أريد ربع الكيس} الربع شائع والمصدق يحمل نصفه وإن أخذ الثاني
^{معاً} بغير قضاء فالمضموم ثمن الجميع عنده لأن الثلث مضمون
^{المقر وهو وليد المجموع} وسدس في يده فله ربع ذلك وقال أخمس يكون حقه
^{المجموع} في نصف ربع وحى المقر في ربع وكذا الثاني أضله أقرأجد
^{أراد ربع}

فللمضمون

بأخوين

أحداً ابنتين بأخوين ومحمد الأخ أحدهما أخذ المتفق
 ربع نصيب المقر قال أحمد وضمة إلى الجاحد وقاسمه
^{أراد القسم بالأطع} وبما بقي في يد المقر كان يئنه وبين الجاحد باب
من الإقرار إذا قال أخذت الفاضل والفائدة
^{دو اليد} فهلك الوديعة وقال المالك بل المفضولة هي التي
 هلكت فالقول له لأن سبب الضمان وهو أخذ شامل
^{أراد أخذ} فيرجع إلى المالك في بيان الساقط كما في أصل المسقط
^{أراد أخذ} وصار كما لو قال كاتب لي عليه أو عنده لا يلزم أخذه
^{أراد أخذ} غارية فقال بل يبيعاً للاتفاق على المسقط ولو قال أودعني
^{أراد أخذ} فالقول للمقر إنكاره الضمان إلا فيما عتبه وكذا لو أجاز
 دأبتين إلى مكانين فنفتا خديهما بعد ما جاز إلى البعد
 وأدعى المالك أن المملوكة هي التي خالف فيها لأن الحمل
 والركوب سبب الضمان البراءة بعارض الإذن فيقتصر على ما عتبه
^{المالك}

من أخذ ما لا يملكه من غير الإذن فهو كمن أخذ من المالك
 ما لا يملكه من غير الإذن

باب إقرار المريض لو ارث أو غيره

في إقرار المريض لو ارث أو غيره

بأنه إلى أجل من المقرض ثم مضى فحل وقعت المقاصة
لزوالم مانع إذا الأجل كالوداة فإن مات المقرض أو
استوفى المقرض لا يستوفى في السبب وتخرج الحق للشيخ
كما في الشفعة بخلاف لو كانا في المرض لأنه نقل إلى
ما بعده بخلاف الجرة والمهر ولو كان البني
سابقا فالمقرض أحق بما عليه لأن آخر الدينين
قضاء ولو لمهما فالمريض يقتضيه وهذا لو أنسلم استقر
وقعت المقاصة وعكسه لا ولو استقرض منهما
ثم باع من أحدهما عزم المشتري حصته شريكه
وعكسه لا ولو أقر المريض بأثلاث ديعة معروفة
للوارث صح لعدم التهمة إذ لو لم يجب بالتجهيل
وصار لتصدق الوارث في تسليم الوديعة والديون التي
أبديعة الوارث

وكل فيها فلو قال بعد ذلك رددت تمام يبرأ للتناقض
أر لا باب لا إقرار بالأثلاث

وعكسه لا يجب شيء لأن التجهيل أن دفع بالاول والتجهيل
لرجاء التبرك كما في دعواه الهبة فكان الثاني إشارا
إلى براءة المريض من المرض لا إقرار بالأثلاث

باب إقرار المريض بالتقاضي

من الوارث والإختي

دين يطالب به الوارث والإقرار بالوديعة له أو لغيره
بأصله لأنه إقرار للوارث أو محتمل ذلك ببيع الدين
أو مقاصة بالضمان أو تأخير عنه لأن الغريم لا يقضي
للوارث قبل قضاء ما على الميت إذ لا يبرأ قبله
وشبهة المغيظة كافية كالأقوال بكاتب القابل والوارث
وكذا الخيال بالدين لا من كفيله على أن يستأجر
فهو غير لأنه لا يجب براءة الوارث بخلاف
فإن لم يكن له مال طواب الوارث بالكل أو المجل عليه

بالثالث واللفيل بالباقي لأنه لا ينزل عن التأجيل في كونه
 معروفًا فاعتبر من الثالث وإتمام ملكها الأب والمكاتب
 والوصي لحاجتهم إلى التجارة وإقراره باستيفاء دين
 الأصبي صحيح لأنه إقرار بالدين إذ القضاء بالمثل ولزم
 غرماء الصحة لظهور شبهة وهو المعاملة لأنها توجب
 حقًا لمن عليه بعد المرض كما بعد الحجر وكذا إقراره
 بوديعة درهم مثل الدين فأجود ويصير قصاصًا
 وإن كانت أزدى أو جنسًا أخذ فالدين على حاله
 والمقر به تركه لأن الصحة من حيث الاستيفاء خاصة
 وقد تعدد للمحابة والمخالفة واحتمال التجانس
 لا يعارض الحجر الظاهر وإن قال أخذته قضاء
 المحقق أو شراء وصدقه فالرد يكمل للمقر له لأن له
 المعاوضة فثبت ملك المقر له اقتضاء وبقي بعض

لعدم الضرورة وكذا في مختلفي الجنس إن لم يرفع المحابة
 بخلاف التلذذ منه لما ثبت المتضمن بقي إقرارًا
 بالعين فلا يلزم غرماء الصحة كما في الوديعة
باب إقرار المريض باستيفاء
الأرض أقدر باستيفاء أرض وجب في المرض عليه
 دين الصحة صحيح لأنه مقابل بأدائه ولقد وجبت
 القسامة والكفارة لا يلزم بقاء البيع والحول لأن أحتمال
 القابلة يكفي للبقاء كما في العمد ولا يكفي لنقض الإقرار
 فتعلق حتى الغرماء بالدين ابتداء وقد نقله إلى
 مثله بما مر وكذا لو صالح في العمد على الأقل بخلاف
 الخطأ لأنه إبراء وبخلاف عبد الصغير لأنه مقيد
 بالاجئين وكذا لو أقرت باستيفاء المهر ثم طلقت قبل
 الدخول ولا يضارب الزوج الغرماء لأنه لا يقبل إبطال
 الإقرار

لأن الإقرار لا يثبت بغيره

طلق

حَقَّقْتُمْ عَنِ الْعَيْنِ وَإِنْ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ بَطُلَ فِي الرَّجْعِيِّ ^{لأنه الرجعي}
 وَادَّيْتُ ^{أقرار المرأة بين} وَكَذَا فِي الْبَائِنِ فِي قَدَرِ دَيْنِ الصَّحَّةِ لِلتَّهْمَةِ ^{أقرار المداينة}
 ثُمَّ يُعْتَبَرُ الْأَقْلُ مِنَ الْمَهْرِ وَالْمِيرَاثِ وَنَحْوِ فَرْعِيَةٍ ^{المسألة}
 مَا لَوْ أَنَّهَا تَمَّ أَقْرَ لَهَا وَلَوْ قُضِيَ بِضَمَانِ الْغَضَبِ ^{بشواها}
 صَحَّ الْأَقْوَارُ وَلَوْ كَانَ الْغَضَبُ فِي الْمَرْضِ كَمَا يَصْخَرُ ^{الغمان} لِأَنَّهُ
 كَالْمَيِّتِ وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّضْمِينُ وَجَدَهُ فِي الْمَرْضِ وَعَادَ لِابْنِ
 ابْنِ الْمَلِكِ إِنْ مَا يَتَقَوَّرُ بِالتَّضْمِينِ وَلِهَذَا لَا يَحِلُّ الْعَقْدُ ^{الغاصب}
 وَالْوَلَدُ قَبْلَهُ بِخِلَافِ الْكَسْبِ فَيُنْظَرُ إِلَيْهِ إِنْ طَالَ قَبْرُهُ ^{التضمين خشو}
 الْعَبْدُ أَوْ الْقِيَمَةُ بِخِلَافِ عَادَةِ أَلَمْ يُعَدَّ لَتَعْنِي ^{الاستناد} الْأَسْتِنَادُ
 وَلَوْ بَاعَ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ وَأَقْرَبَ بِالْأَسْتِنَادِ صَحَّ فِي الزِّيَادَةِ عِنْدَ ^{المريض}
 مَجْمُوعِ صَدَاقِهِ خُلُقِهِ عَنْ مَقَابِلَةِ الْمَالِ وَقَلَّ لَا يَصْخَرُ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَا ^{الزائد}
 لَفَسَدَ لِلزَّيْدِ أَوْ لَوْ رَضِيَ دَلَّ عَلَيْهِ الْجَبَسُ وَالشَّفْعَةُ وَالْمَرْحَةُ ^{الزائد}
 نَظِيرَتُهَا التَّاجِيلُ وَالْكِتَابَةُ وَيُفْسَخُ أَوْ يُؤَدَّى بِاخْتِلَالِ ^{البيع}

فلو

الرِّضَا وَلَا حَتَّى لِلْعُرْمَاءِ فِي وَصْفِ الْكُرُومِ ثُمَّ الصُّورُ بِاخْتِيَارِ ^{مرواها}

الْقَسْبِ فَإِنْ ضَمِنَ بِخِلَافِ الْقَالَةِ وَكَذَا لَوْ قَالَ يَعْشُ ^{أمره لا ضمنا بالاتفاق المرفوض}

فِي الصَّحَّةِ وَأُسْتُوفِيَتْ لِأَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَالِ فَكَانَ إِبْطَالًا ^{العبد}

أَلَا إِذَا عُلِمَ هَلَاكُهُ قَبْلَ الْمَرْضِ لِنَعْدْوِ الْاِقْتِصَارِ أَوْ جَعَلَ ^{أمره في القول وهو بيع العبد واستيفاء منه}

الْمَحَلُّ لَأَنَّ حَقَّهُمْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَلَوْ بَاعَ فِي الصَّحَّةِ وَأَقْرَ ^{البيع وهو العبد}

بِالْأَسْتِنَادِ الثَّمَنِ فِي الْمَرْضِ ثُمَّ دُرِيَ بِالْعَيْبِ بِقَضَائِهِ لَا يُضَارِبُ ^{أمره}

الْعُرْمَاءُ فِي غَيْرِ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ مُقَرَّبٌ فِي الْمَرْضِ وَجَبَسُ ^{العبد بالثمن}

فَلَوْ سَلِمَ ضَارِبُهُ الْعُرْمَاءُ فِيهِ كَالْمَرْثِي إِذَا رَدَّ وَلَوْ ^{الرهن على الواهب أو وصية}

أَسْنَدَ الْهَبَةِ بَطُلَ فِي الْوَجْهِ وَجَبَّ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ^{المريض}

أَنْشَاءَهُ بِخِلَافِ الْأَسْتِنَادِ وَبِالْوَصِيِّ وَالْمَادُونِ يَتَضَرَّ ^{أمره}

الْفَرْقُ وَلَوْ قَالَ كَاتِبْتُ هَذَا فِي صَحَّتِي وَأُسْتُوفِيَتْ سَحِي ^{المريض}

فِي الدَّيْنِ وَالْأَعْتَقَ مِنَ الثَّلَبِ لِأَنَّهُ اِغْتَنَاتُ حَتَّى لَغَا مِنَ الْإِبْ ^{أمره أن لم يكن عليه دين يسع في ثلث قيمته}

وَالْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَّقَ وَلَوْ عَرَفَ كَوْنَهَا ^{الكتابة}

بين الكتابة والاستيفاء

في الصَّحَةِ عَتَقَ بِالسَّعَايَةِ لِأَنَّهُ لَوْ حَقَّ فِي الْمُبْدَلِ فَتَعَلَّقَ
لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالْمَانُ

الحقّ بالدين ابتداءً باب

الأقرار للوارث وقوله الغير

مَرِيضٌ قَالَ هَذَا إِنِّي فَقَالَ الْمُقَرَّرُ لَيْسَ لَكِنَّهُ لِقُلَانِ الْعَبْدِ الْعَبْدِ

فَهُوَ لِفَالٍ وَضُمُّ الْإِثْنِ نَصِيبُ اخْوَتِهِ لِأَنَّ الْإِقْدَارَ صَحِيحٌ

لِلْحَالِ لِقِيَامِ الْمَطْلُوقِ وَلَمْ يَرْتَدْ لِاحْتِمَالِ التَّلَقُّي مِنْهُ فَإِذَا

مَا تَبْقَى مِنْهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ وَفِيهِ حَيَاةٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ

نَظِيْرُهُ اَقْرَبُ بِالشَّمْسِ ثُمَّ هَلَكَ الْبَدَلُ فِي يَدِهِ وَكَذَا اِنْ كَانَ الْفُلُ

وَأَرِثْنَا الْعَدَمَ التَّمَتُّعَ بَيْنَهُمَا وَتَرْفِيعَ حَصَّتِهِمَا لِزَعْمِ الْبَرَاءَةِ

الْمُشْغُولِ بِالدِّينِ لِأَنَّهُمْ لَا يُصَدِّقَانِ عَلَى الْغُرَمِ وَكَذَا

لَوْ وَهَبَ لَوِ آيَاتٍ وَهُوَ آخِرُ وَلَا يَرْفَعُ حِصَّةُ الثَّانِي

المريض
المريض

لا تفاقم على تملك الميت بخلاف الأقرارم بعقد سلفه

العَيْنِ لَمَّا اخْتَلَفَ الْمُتَحَقِّقُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوَائِقُ

وهو الاب الموروث
دليلان الواضح

طَلَّقَتْ؟ الزَّوْجَ ثُمَّ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدَّخُولِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَتْ مِنْهُ
الْعَقْدَ الزَّوْجَ

رَجَعَ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الْمُشْتَقَّ مَجَانًا قَبْلَهُمَا هَبَّةُ الْمُؤَلِّ
الزَّوْجِ الْمُشْتَقَّ بِالْمُتَيْنِ
في الطلاق قلب سلة الهبة من الدار في قلب سلة الميراث من الزوج

من المريض وَتَحْلُلُ الثَّالِثَ فِيهِ بِهَبَةِ الْمَهْرِ وَجَمَعَ بَيْنَ الْعَيْنِ

وَبَدَلِهِ لَمَّا تَعَدَّدَ السَّبَبُ كَمَا لَوْ اخَذْتَ قِيَمَةَ الْمُرَرِّ

وَالْحَقُّ ذُرِّيَّتُهُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ الْغَايِبِ وَلَوْ قَالِ
 الْمُرُوءَةُ الْعَبْدُ

المَوْحُوبُ لَهُ وَصَبَّ لِقَرَابَتِي وَصَدَّقَ رِذْهُ أَوْ قِيَمَتُهُ

ان عَدْلَ يَقِيَامٍ حَتَّى النَقْضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَذَّبَهُ فِي التَّلَاقِ

وَأَيْنَ شَيْءٍ أَضْمَمُوا الْأَوَّلَ لِلثَّانِي ^{فِي} وَمَا جُوعَ بِمَا ^{فِي} الثَّانِي

بَبْضُ الْفَقْرِهْ وَالْأَوَّلُ مَظْلُومٌ فِي رِغْمِهَا وَمِثْلُهُ لَا يَمْلِكُ

مَا لَذِي كَرِهَ أَنْ يَقْضِيَ حَيْثُ لَغَيْرِ أَوْ يُضْمَنَ غَضْبَهُ بِخِلَافِ

الملكوت يضمن للبائس والواهب لأنه ضمن حتى فيما رزقنا
المترة المبداء بالضم

ضِيَّ بِالْقَلَمِ مِنْ جِهَتِهِ وَيَرْجِعُ بِخِلَافِ الْغَايَةِ يَبِيعُ
الْمَكُونَةُ الْمَكُونَةُ عَلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَهُ

يُضْمَرُ وَلَئِنْ كَانَ لِأَوَّلِ مَقُولِهِ قَبْضٌ أَوْ لَا لَأَنَّ نَفْسَهُ

مع يقض تنفيذ قراره

مَوْجِبٌ فَيَتَحَقَّقُ التَّلَفُ بِإِقْرَارِهِ وَتَرْفَعُ عَنْهُ حَصَّتُهُمَا ^{المقوله الاول} ^{المقوله الاول} ^{المقوله الثاني}

وَعَنِ الثَّانِي حَصَّتُهُ وَكَذَا كُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُتَوَسِّطِ لِقِيَامِ ^{المقوله الثاني} ^{الاقرار والهيبة} **بَابُ الْاِقْرَارِ بِاَيُّهَا**

قَالَ اَوْدَعْتَنِي هَذِهِ الْاَلْفَ فَقَالَ لَا بَلَّيْ اَلْفٌ قَرْضٌ فَقَدْ رَدَّ ^{المقوله} ^{المقوله} لَآنَ الْعَيْنَ غَيْرَ الدِّينِ اِلَّا اَنَ يَتَصَادَقَا لَآنَ الْمُصَرَّكَ بِالْمُتَدَرِّجِ ^{في الوديعة}

وَلَوْ قَالَ اقْرَضْتَنِي اَلْفًا اَخَذَ اَلْفًا لَآنَ التَّكَادُبِ فِي الزَّوَالِ وَلَوْ ^{المقوله} ^{الالف} ^{او زوال هذا المقوله} قَالَ غَضِبْتُكَ اَلْفًا اَخَذَ اَلْفًا لَآنَ مُوجِبِهِ الضَّمَانُ فَاتَّقَاعًا عَلَى ^{المقوله} ^{وقال للمقوله بالالف قرض} ^{الغضب}

الدِّينِ وَاخْتِلَافًا فِي الْهَيْئَةِ فَلَعِنَتْ وَكَذَا لَوْ اقْرَأَ بِالْقَرْضِ وَهُوَ ^{المقوله} ادَّعَى الثَّمَنَ لَا يَلْزَمُ زَوْجَتُكَ بِكَذَا لَا بَلَّيْ يَعْنِي لَآنَ السَّبَبِ مُقْصُورٌ ^{السكاح ومعا الرقبة}

لِتَبَايُنِ الْخَلْتَيْنِ وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ الْاِقْرَارُ بِمُطْلَقَةٍ بخلاف ^{حل الوطى} **بَابُ مَنْ اَقْرَأَ**

لَوْ قَالَ لِي عَلَيَّ اَلْفٌ فَقَالَ الْحَقُّ وَالصِّدْقُ ^{معا} ^{معا} ^{هو القول الحق} اَوْ الْيَقِينُ ^{معا} ففَوَاقِرًا لَآنَهُ لِلتَّصْدِيقِ عُرْفًا وَكَذَا لَوْ نَكَرَ لَآنَ الْمُصَدِّقِ ^{معا}

^{او معا او نفسا او صدقا}

يَدُلُّ عَلَى فَعْلِهِ فَكَانَ اَوْلى بِالضَّمَارِ وَكَذَا لَوْ كُرِّرَ لَآنَهُ التَّكْرِيرُ ^{المقوله} ^{او حقت حقا} ^{الفعل} وَلَوْ قَالَ الْحَقُّ حَقٌّ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا لِأَنَّهُ مُتَقَلِّبٌ بِنَفْسِهِ ^{الحق الحق} فَلَوْ جُعِلَ جَوَابًا سَقَطَ الْخَبَرُ بخلاف لَآنَهُ يُطِيرُهَا ^{معا} اَتَرَبُّهَا وَاتَرَبُّ وَلَوْ قَالَ اَلْبُرْمُ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا لِأَنَّهُ اَعْدَمُ الْعَرَفِ ^{معا} وَلَوْ قَالَ اَلْبُرْمُ الْحَقُّ ففَوَاقِرًا حَمَلًا لِلْمُجْمَلِ عَلَى الْمَقْصَرِ ^{معا} كَقَوْلِهِ صَبَّ سَلْنِي بخلاف المرفوع لَآنَهُ جُمْلَةٌ تَامَةٌ وَلَوْ قَالَ ^{معا} ^{معا} ^{معا} الْحَقُّ الصَّلَاحُ لَمْ يَكُنْ اِقْرَارًا لِأَنَّهُ مُخَلَّمٌ فِي الرَّدِّ اِذَا الْقَوْلُ ^{معا} ^{معا} ^{معا}

لَا يُوصَفُ بِهِ فَعَمِلَ سَائِرُهُ عَلَيْهِ **بَابُ** **الْاِقْرَارِ فِي الْبَيْعِ فِي فَيْسَلٍ اَوْ غَيْرِهِ**

شَهْدُ كُلِّ وَاحِدٍ بِحَرِيَّةِ عَبْدٍ اِخْرَامٌ تَقَابُضًا عَقْدًا ^{معا} ^{معا} ^{معا} يَنْفُسُ الْعَقْدُ لَآنَ الْمَوَاجِدَةَ بِالزَّمْعِ حَلْمُ الْمَلِكِ فَتَأَخَّرَتْ ^{معا} عَنْهُ وَغَيْرُ كُلِّ وَاحِدٍ قِيَمَةٌ مَا اشْتَرَى كَمَا لَوْ اَعْتَقَ اَقْرَأَ ^{معا} بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَكَذَا التَّكْذِيبُ لَآنَ يَعْرِفُ بِمَوْتِ بَايَعِهِ ^{العبد}

وفي الكتابة يشترط غوى العبدتين فان اقاما او نكل

المشايحان بطل البيع وان خلفا جاز لانه يجوز ^{عمر العبد} اذا

الى المشتري فانفسخت والمشتري لا يدعيه لنفسه ^{الكتابة}

فلا يقوم مقام بايعه بخلاف شهود الكتابة اذا رجعوا ^{العبد}

ولو شهد كل واحد انه لفلان فالعين للمقر له ولا يقوم ^{العبد}

لبايعه لان كونه للغير لا يقسه ولا للمشتري لان ^{العبد}

اقراره لا يقدفه ولو شهد احدهما بالتدبير والاخر ^{المقر وهو كل واحد منهما}

بالكتابة او انه لفلان جاز البيع لان احدهما يدعي ^{العبد}

الصحة فكان القول له وحكم كل فرد مامرا ^{المدعي الصحة}

باب من اقرار بالعيب

ادعى العيب واقام ان البائع كان قال لها يا زانية ^{المشتري}

او فخذ الزانية فعليت كذا لم يرد لانه للاستحسان ^{المشتري البيع}

والسبب من تحقيق المعنى وهذا لو قال يا ابني او يا كافرة لا يعتي

مداد جعوا حيث يصوب
ان اقراره على الكتاب
ببطل الكتابة اذا ضمنوا
شهود الكتابة اذا ضمنوا
القيمة للموكل لقيامهم
والولاة للموكل وان عجز
دفع في الوقت ورد الموكل
عليهم ما اخذ منهم

مداد البائع فثبت
بالباعه والواو فثبت
ان خلف البائع وان نكل
للعبد بینه فصح البيع

ان اقراره لا يبرأه ما كلفه
في كفارة العيب

ولا تبين لا يلزم يا حري يا مولاي لان اعتبرنا الحقيقة

فيما يمكن ثبوته من جهة والعرف فيما يتعذر ^{العتق}

ولا الحد لان الحقيقة تنافيه فتعلق باللفظ ^{القابل} ولا ذلك

الرد ولو قال هذه الزانية او نون يرد لانه جملة خبرية ^{القول}

فيفيد الخبر ^{القول}

اقرار الوارث بالعتق

اذا قال عتق ابني في مرضه هذا وهذا او في امثال

لاما غيرهم عتق ثلثهم لانه يتغير باخرا ^{العبد}

فتوقف عليه وتثبت جملة لقوله اعتقهم لا يلزم طالق ^{الكلام}

وطالق لعدم التعير ولا ابني وابن لفساد الاخير ^{الكلام}

فان مات واحد سعى الباقيان في ثلثة ارباعهما وان بقى ^{الكلام}

واحد سعى في ستة ارباعه لان كل واحد يضرب ^{الكلام}

بحقه الوارث ستة وكل حي بينهم والميت استوفى ^{الكلام}

فيفيد الخبر

في كفارة العيب

تغير
 مثله لو تغير القسم لا يعتدل الظاهر منها اوصى به لثلاثة
 الذي اذا اوصى بالعتق بالعتق بالعتق
 فاستهلك خدم عبده وغائب وانكر خلف على العلم بشرط
 المستهلك
 الطلقت فربعا على شرط الدعوى فان نكل في دعوى كل واحد
 او دعوى العبد لابن
 وقضي معا فاعتق الاول محجنا والآخران بالسعاية
 لان الاول استحق منهم الوصية على الكل وان غابوا الاتحاد
 المتعلق منه وما لا في غيره مودود معنى كما في المشغول
 او بالسعاية وهو الابن
 بالدين غير مضمون على التارك اذ نزل بالحكم لا قبله دليل
 نظير
 الخلف عكس الاقرار لا يلزم قيام البينة حيث سوغ في
 فانه يحتمل بفساد قبل القضاء
 الثلثين لانها تظهر الخطأ أصالة لا ضرورة عكس القول
 او فصل الخصومة او رفع الخصومة
 ولا حكم المحكم اذ لم يسعوا أصلا لانه ضد المقلد لا يعتدل الى
 او لا يلزم
 اظهروا المزاج وان قال لكل واحد يعتقل أي ثم قال اعتقلوا
 عكس عتقوا محجنا لسلامة الضعيف جرما قبل الاقرار الثاني
 وهو العبد الثاني والثالث
 حكما بعده اذ المحم السابق يعتبر في حق الغرم دون
 الاقرار الثاني

صم بالرمح حاله
 المعابد ما صدر البرهان
 صورة العقب

في جواز العتق بالدين
 وهو العبد الثاني والثالث

النفق والوقا اعتق ذ الابل ذ الابل ذ افان قال اعتقكم
 ان ينفق العتق ان
 ثم قال لم يعتقكم او عكس عتق ثلثهم استجبا اذ لعا
 ان يجاننا
 المحم لتعارض في مذهب لوله ضد المروي على ان لفظ
 الكل لا يتعرض للجزء والاعلى لشيئا وان قال اعتقكم
 ثم قال لم يعتق ذ او عكس عتق ثلث المحم ونصف الآخرين
 وان زاد ولا اعتق الثالث لانه خص بغير المحم ما
 ان
 عنهم وان اقر بعتقهم مفعلا عتق كل الاول ونصف الثاني
 وهو عتق العبد
 وثلث الثالث لانه اقر الموصى له او لا ثم ثلث وثلاثة
 او مفعول اقر
 معتبر في حق الغرم دون النفق بخلاف الميراث اذ الثلث
 او سواه العبد نفق العتق
 اظهر مغيرا بلائمة ولا يتغير بموت المورث لعدم التوك
 وهو الفعل الماضي
 ولا يموت الاخير لانه محم وان مات الاوسط سعى
 الثالث
 الاخير في ستة اشباع مضموما اليه سدس الاوسط
 حال
 وثلث الاول اذ المتكف كالقائم والساقط تسعة ما حر
 ان في اول الباب في قوله
 وان بقى واحد في ستة اشباع

بغيره اساس

في جواز العتق بالدين
 وهو العبد الثاني والثالث

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْتٌ لَكِنْ حُدَّ عَتَقُهُمْ مَفْضُولًا فِي الْبِدَايَةِ
 مِنَ الْوَلِ أَوْ مِنَ الثَّانِي أَوْ دَادَ الثَّالِثُ سِدْسًا إِنْ كَانَ
 ثَانِيًا وَثَلَاثِينَ إِنْ كَانَ إِذَا الْجَاهِدُ يَنْعَمُهُ مَخْصُوصًا بِالْوَصِيَّةِ
 فِي الْأَخْرَبِ شَرِيكًا فِي الْأَوَّلَى وَقِيلَ إِنْ تَنَى بِالثَّانِي عَتَقَ إِذَا حُدَّ
 الْأَوَّلِ أَزَالَ رِجَاعَهُ الْمَنْصُفَ وَتَلْعَوَ الْبِدَايَةَ مِنَ الثَّالِثِ
 لِقَضَاؤِهِ تَعَارُضَ كُلِّ حُدٍّ إِقْرَارُ أَنْ الْمَوْصِي لَهُ غَيْرٌ لَمْ
 يَحْدُ قَبْلَ تَأْخُودٍ فِيمَا عَلَيْهِ لَالَهُ **بَابُ**
الْإِقْرَارِ بِنَسَبِ الْمَيِّتِ قَالَ الْعَبْدُ وَأَبْنَةُ وَجَاهِدُهُ
 أَحَدُكُمْ أَيْبَى وَمَاتَ عَتَقَ رُبْعَ الْجَدِّ وَثُلُثَ الْأَبِّ وَثُلُثَةَ
 أَرْبَاعِ الْخَافِذِينَ لَأَنَّ النِّسْبَ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ لَكِنْ أَعْتَبِرَ
 أَحْوَالَهُ لِلْعَتَقِ فَالْأَوَّلُ يَعْتَقُ إِذَا عَنَاهُ وَالثَّانِي إِذَا عَنَاهُ
 أَوْ أَبَاهُ لَكِنْ لَا تَعْدُدُ فِي إِرْصَابِهِ وَأَحَدُ الْخَافِذِينَ حُرٌّ
 لَا مَحَالَةَ وَكَذَا الْآخِرُ إِلَّا إِذَا عَنَى الْآخَ لَا خِلَافَ الْبَطْنِ

العبد الثالث محوطا ثانيا

العبد

العبد

العبد

العبد

العبد

العبد

العبد

العبد

وإن

من اثني عشر

صوابه
أو أصليه

فَيَنْزِلُ عَتَقٌ وَنِصْفٌ بَيْنَهُمَا وَلَا يَلْزَمُ عَلَى أَصْلِهِ أَوْ لِأَمَةٍ
 لَأَنَّ الْأَحْوَالَ مُتَنَافِيَةٌ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ فِي الْحَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَبَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ إِنْ أُرِيدَ غَيْرُهُ فَلَعَنَ وَبَقِيَ
 عَتَقٌ مِثْلَهُمْ وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرْضِ الْجَدِّ فِي الثَّلَاثِ ثَلَاثَةً
 وَالْأَبُّ بِأَرْبَعَةٍ وَكُلُّ خَافِذٍ بِسَعَةِ لِأَنَّ مَخْرَجَ الثَّلَاثِ
 وَالرُّبْعِ أَثْنَا عَشَرَ فَيَبْلُغُ سَهَامُ الْوَصِيَّةِ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ
 وَالسَّعَايَةِ ضَعْفَهَا وَإِنْ كَانَ لِلْجَدِّ ابْنَانِ عَتَقَ خَمْسَ
 الْجَدِّ وَرُبْعَ الْبُتُونِ وَثُلُثَا الْخَافِذِينَ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا
 صَوَّبَ الْجَدُّ فِي الثَّلَاثِ بِأَثْنَيْ عَشَرَ وَكُلُّ أَبٍ بِخَمْسَةٍ
 وَكُلُّ خَافِذٍ بِأَرْبَعِينَ لِأَنَّ الْمَخْرَجَ سِتُّونَ وَإِنْ كَانَ لِلْجَدِّ
 خَافِذٌ وَابْنٌ عَتَقَ سَبْعَ الْجَدِّ وَسُدُسَ كُلِّ أَبٍ وَخَمْسَ
 كُلِّ خَافِذٍ لِأَنَّهُ يَعْتَقُ إِذَا عَنَاهُ أَوْ أَصُولُهُ وَيَرِقُّ إِذَا عَنَى
 الْبَاقِيَيْنِ وَخَمْسَةَ أَثْمَانِ الْآخَرَيْنِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا حُرٌّ يَبْقَى
 أَوْ خَافِذٌ لِحَالِهِ

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

الولد المعلن

ولا آخر يعتق إذا عناه أو أصوله ويوق إذا عناه الآخر
 أو العم أو أب العم فنزل عتق ورع بينهما وتصح بضو
 الخارج بعضها في بعض بعد رد الثمانية إلى النصف
 وهو يبلغ الثلث فالصحة والمرض سواء إلا أن تحيط الدين
باب إقرار بالاستيلاء المبرم
 أقرا بالاستيلاء أحدهما وليس معها ولد ومات أحدهما
 سئل متى كما قبل الموت دون الوارث لا تمنع الخلافه
 فيها ينقل أو عتق ضد البيع المبرم فيقرم نصفها
 أن عني نفسه للقلد ونعتق محانا أن عني الميت إذا الغرم
 دين أو العتق برعته إلا أن يقول الوارث أقراحي
 في المرض كاذبا فتسعي في الثلثين بعد غرم النصف
 التمهة اظهرت عتقا بلا حاجة كما في الحاق ما اشتري في المرض
 وإن كان معها ولد لغرم نصف العقر أيضا إن عني نفسه

صوابه
 آباءه أو جدّه

كراهه المقابلة
 بلع معايله على أصل
 أو كراهه أن تصح

أي غرمه أم ولد نصف قيمه نفسها للشريك

الأول

للقلم عند العلوق ضد المؤدى في قول للشك فيه فلا تسعي
 بحال إن عني الميت لظهور الصدق الحاجة بالولد القائم
 ضد المؤدى واعتبر بدعوى استيلاء ملك الأب وثبت
 النسب إن صدقه الوارث تحقيقا للخلافه في التفسير
 بمن يزاج وقيل يشترط العبد دون اللفظ كما قيل
 في المتزوج والمزني لأنه بين رجل وتفسير وقيل بشرطان
 عند النزاع ومحمدان عند الوفاق
باب من الإقرار ببيع يرد أولا
 باع فاسدا وجاء يسترد فأقام المشتري على البيع أو الغبة
 من فلان وإيداعه لم يقبل للغيبة وعدم الوضع والزوج
 فإن نفه ليس بسبب والبقاء تبع إلا أن يقيم على إقرار
 البائع حذو الإقامة لدفع الرد بالعيب وتأخذ البائع
 إن كذب ثم الغائب إذا صدق لأن الإقرار بعوضه

ولا

في وجه العقر

أو الوارث في الميراث

أو تفريق قول الأب

المبيع

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

المشتري

لا يزاد فلا يتغير به الثابت كحيث الواجب الرجوع
 ارغضية الرد ^{الحق الثابت للبائع}
 فاذا اذالت بالتصديق ظهر الملك من حيث اقر
 العوضه ^{الغائب} ^{فلان} ^{المشتري}
 وبطلت تصرفات البائع نظيره اقر لغائب ثم
^{المشتري} ^{فلان} ^{المشتري}
 لحاضر بخلاف مالوقال بعته واعتق حيث لا يخله
 البائع لانا يتقنا بالمنطوق اذ العتق ضد الكتابة
 لا يرفع بالتكذيب ومخلاف مالوقال بعته ولم
^{المشتري} ^{المشتري} ^{المشتري}
 يزاد حيث لا يؤخذ من لبائع اصلا اذ اقرار المجهول
 فاسد وتعيينه اقرار مبتدأ على الغير وانما كانت
 القايمة على اقرار المشتري به دفعا للرد بالعيب
 من البائع ^{البيته}
 لانه وان جعل فقد نفى الملك عن نفسه وذلك من المدي
^{المشتري} ^{وذلك}
 يبطل الدعوى من المدي عليه لا لاجالة وكذا بينه
 الوكيل المشتري على الموكل والشفيع والمولى القديم
 غير ان الغائب لا يأخذ المشفوع والمأثور لانه

لانه لا يفيد والقرن عدم التسلط وكذا الوادع على
^{رجل ما}
 عبده ديننا واقام المولى على البيع لم تقبل وتخير فان
 بيع لا يأخذ الغائب لانفساخ بيعه وان سعى اخذه
 الغائب
 لانه لا منافاة والكسب يبيع الرقبة بشرط الفراغ
^{لا امر} ^{اربعين كون الكسب لشخص والرقبة لآخر}
 وكذا الوادع جناية واقام المولى على البيع لم تقبل
^{رجل ما}
 فبأخذه الغائب لان الموجب على البائع وان اقام
^{الدفع والفداء}
 انه وديعة فلان ان دفعته لانه يثبت انه ليس بخضم
^{العبد} ^{المضومة في اليد}
 وفي الاول اقر بكونه خضا فاما يخرج ضمن التملك الغائب
^{المولى} ^{المولى}
 ولا خضم عنه ولا يثبت التملك ليرتب حقه فاشبهه
^{الغائب} ^{المولى} ^{المولى}
 واقامته انه للغائب لتفرض النفقة وان لم يقم بخير
^{الرجل المالك} ^{حيث لا تقبل}
 فان فدى اخذه الغائب بخانا لعدم الضرورة وان دفع
^{المولى}
 اخذه بالفداء لان داليد والوكيل بالخضومة يسحق البيته ولا يغير
 دفعه باب **اقرار العتق بالث**
^{العبد}

في اليد وهو المولى
 في اليد وهو المولى
 في اليد وهو المولى

مجهول النسب أقرب بالرق وعتيقة ^{قط} ^{بالحال} ^{في حق} ^{الافتقار}

لتبديل الظاهرية كما في الحدوث وعتيقة للتكذيب ^{الحرية بالافتقار} ^{أو تكذيب العتيق}

ألا ترى أنه لا يبطل تدبيره وكتابته فاشبهه ^{مجهول الحال} ^{مجهول معروف الحال}

والجلود مائة بخلاف لو صدق ^{العتيق} ^{بأن المنع لحقه} ^{إذ الأول}

يقبل البطلان بدليل العتيقة ^{أو بطلان الأول} ^{تزدق} ^{وتركته} ^{لورثته}

وسم الأول للمقر له ^{فلان} ^{حيوة} ^{المقر} ^{وإعصبة} ^{المقر} ^{موتية} ^{عتق}

المقر أو لأن زعمه ^{المقر} ^{معتبر} ^{في حق} ^{مردود} ^{في حق} ^{غيره}

وزانه أقربا في يد العترة ورثة ^{المقر} ^{دفع} ^{وإن ورثة} ^{الأبن}

لأن جنى لم يفعل ^{العتيق} ^{لأن الظاهر لا يلحق} ^{بالإلزام} ^{ومحبة} ^{الهم}

بغير تصديق ^{العتيق} ^{في الحرية} ^{لأنه} ^{لثوق} ^{كيت} ^{أخوه} ^{مفقود}

وعنه لا ولان المقر رقيق ^{العتيق} ^{المقر} ^{له} ^{إليه} ^{فأشبهه}

المعائب ^{العتيق} ^{لأنه} ^{يسعى} ^{في الدية} ^{لزعمه} ^{الحرية} ^{بخلاف} ^{مالوحي}

عليه لأنه على الغير باب ^{العتيق} ^{فعل} ^{الحناية}

فله تصديق أو تصديق

14
الإقرار بالشرك والولي والغير

مريض أقرا أنه اشترى داره من أخيه وأحد بنيته

ولم ينقد لم يصح ^{الأقرار} ^{لتممة} ^{الأنفاق} ^{وأخذ} ^{الشفيع} ^{نصيب}

الأبن المقر له ^{أصل الأبن} ^{لزعمه} ^{دون} ^{الباقين} ^{للضرب} ^{بخلاف}

تلك ^{أصل الأبن} ^{المشترى} ^{وتضار} ^{بألف} ^{فما} ^{يرث} ^{لتقدم}

الدين وقال محمد رحمه الله إن أنكر لأخيه حتى ^{أصل الأبن} ^{لأبن}

صح في النصف ^{أصل الأبن} ^{ويأخذ} ^{أيضا} ^{لأن} ^{الأنفاق} ^{بالمشاركة} ^{وقد}

أنكرها ^{أصل الأبن} ^{ولها} ^{أن} ^{عرضه} ^{الإلزام} ^{فلما} ^{ألا} ^{يصدق} ^{فه}

المقر بخلاف ^{أصل الأبن} ^{الإقرار} ^{لأحد} ^{رجلين} ^{لأنه} ^{فقد} ^{لمعنى}

في المقر له ^{أصل الأبن} ^{فيقول} ^{بتعيينهما} ^{وهذا} ^{لمعنى} ^{في} ^{المقر} ^{والأول}

للغير عليه وإن صدق ^{أصل الأبن} ^{الأبن} ^{الأخيه} ^{فالشفيع} ^{النصف} ^{وعندهما}

نصف نصيب ^{أصل الأبن} ^{الأبن} ^{للشيع}

باب إقرار المأمة بالرق

بمريض لا يقع من مكان
النام أقرا للمريض بالدار
ملغا أنكار الأجنبي

بمريض لا يقع من مكان
النام أقرا للمريض بالدار
ملغا أنكار الأجنبي

بمريض لا يقع من مكان
النام أقرا للمريض بالدار
ملغا أنكار الأجنبي

تَوَدَّجَتْ ثُمَّ اقْرَأَتْ بِالرَّقِّ لَوْلَا خُرُوجُ الْبَاحِ لَا زَمَّ وَإِنْ
 عَقَّتْ لِمَا مَرَّ لَا يَلْزَمُ الْعَكْسُ لِلرِّضَا وَلَا الْمُسَبِّتَةُ
 لِعَدَمِ التَّمَنُّةِ وَلَا اقْرَأَ التَّوَمَّةُ بِأَبَوَّةِ أَبِي زَوْجِ لَأَخْتِ
 لِعَدَمِ التَّفَاضُلِ وَلِهَذَا جُعِلَتْ تَمَانِيُهَا تَنْقِضُ بِنَيْحِ الْأَخْتِ
 دُونَ الْأُمِّ وَتُفِيدُ نَسَبًا لِمَتِّ دُونَ زَيْدٍ وَقَالَ ابْنُ يُوَيْسٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَوْلُودُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ رَقِيقٌ لِأَنَّهُ يَنْدَفِعُ
 بِالْعَزْلِ فَيَنْتَزِلُ رَاضِيًا وَالْأَصْلُ سِرَاطِيَّةُ الصِّفَةِ إِذَا لَمْ يَضَافْ
 إِلَى الْأَقْرَبِ فَلَمَّا أَجْمَلَ السَّبْقَ وَلَوْ كَمُلَ شَهْرَانِ
 أَوْ قَرَأَ أَوْ طَلَقَتَانِ ثُمَّ اقْرَأَتْ مَلِكُ الْفَيْءِ وَالرَّجْعَةُ
 لِعَظْمِ التَّدَارُكِ وَفِي عَكْسِهِ لَا لِأَنَّ كَانَهُ وَمَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَرَكَ هَذَا فِي الْوَلَدِ لِقَوْلِهِ بَيْنَ الْعَزْلِ وَالْقَوْلِ هَذَا
 إِذَا عَلِمَ بِالْأَقْرَارِ إِذَا جُمِلَ بِالرِّضَا إِخْلَالًا لِي بِالْتَّعْدِي
 فِي أَرْضَاعِ الْجَاهِلَةِ بِالْفَسَادِ وَكَذَا تَطْلِيْقُ الْوَكِيلِ إِنْ أَمْلَنَهُ
 جِ ارْحَمَهُمُ

أَوْ لَوْ قَرَأَ بَيْنَ مَوْتِ إِمَّا أَنْ لَا يَطَاءُ أَصْلًا أَوْ يَطَاءُ وَيَعْمَلُ لِحَدِّ الْأَعْمَى بِقَوْلِهِ

الْعَزْلُ لِأَنَّهُ مَسْنُونٌ يَنْبَغِي أَنْ يَصَارَ فَإِنْ اِخْتَلَفَ بَيْنَهُ
 الْعَبْدُ الْجَانِي لِأَنَّهُ أَصِيلٌ حَتَّى لَا يَحْتَبَ فَلَمْ يَصِرْ مَحْتَارًا وَلَا
 لَوْ عَلَّقَ بِفَعْلِهِ وَعَلِمَ وَلَوْ عَلَّقَ بِوَقْتِ أَوْ فَعَلَ الْمَرْأَةُ أَوْ لَأَخْتِ
 أَوْ مَشِيئَةِ أَحَدٍ مِمَّا شَهَرَ لَا تَحْرُمُ لِعَتْبَارِهَا خَرَفَةً فِيمَا
 لَا مَدْفَعَ لَهُ مِنْهَا لِأَقْرَارِ مَنَّةِ الطَّلَاقِ فَيَرْجَحُ بِالْشَّرْطِ

لَا يَلْزَمُ امْرَأَةَ الْفَارِ بِأَخِي
 اقْرَأَ الْمَرِيضَ الْمَطْلُوقَةَ أَبَانَ فِي الْمَرْضَى

ثُمَّ اقْرَأَ لَهَا وَمَاتَ بَعْدَ الْإِنْقِضَاءِ صَحَّ لِأَنَّ الْحَاجِزَ
 إِنَّمَا يَعْرِفُ بِالْمَوْتِ فَشَرْطُ قِيَامِ السَّبَبِ عَنْهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 وَصَارَ كَحَدَثِ الْحَاجِبِ وَمَوْتِهَا قَبْلَهُ وَلَا تَنَاهَى
 بِالْحَبْلِ لَأَنَّهَا مَسْلُطَةٌ وَإِنْ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ أَخَذَ
 الْمَقْلُ مِنَ الْأَرْثِ وَالْأَقْرَارُ لِأَنَّ سَبَبَ الْأَرْثِ قَائِمٌ فَلَا يَبْذُلُ
 الْحَجْرُ شَيْئًا فِيهِ تَمَنُّةٌ خِلَافَ الْفَيْءِ لَمْ تَسْتَوْفِ الْمَرْأَةُ لَهَا

أَوْ مَسْأَلُ الْمَرْأَةِ

بالنكاح لو لا الإقرار فلا تامة ولو أقر لا جنى أيضا وأولى الأمر
 بديك بدنيه ثم بوصيته ثم بأقل الأمرين منقوصا بالتوكيد
 غير متعلق بالعين والخوف تنزيله على الأمر من حكي
 الآزب والذين أخذوا باليقين باب
اختلاف الأمر المأمور
 الوكيل بشر العينة أو في الخلاف والبايع والأمر الوفاق والعين
 للأمر لا تكرار البايع تليل غيره كما في مدعي الشراء والعقصة
 عليه إقامة المنتفع مقام المباشرة كما في التوكيد المحجور
 وإن التصديق كالإشهاد ولا يخلف البايع لعدم القابلية
 ضمانا ومثلا كالمقتر لا أحد الخصمين ويخلف الأمر على
 العلم لأنه لو أقر يلزمه فإن حلف يخلف الوكيل لا تكرار
 العقدة كما لو أقر الشراء وإن نكل سلم للوكيل بعقدته
 لزوال المنايع كالعتق والإفاقة ويأخذ الأمر بما تقدم خلاف
 وهو لا يجوز لنفسه

الكثرة لأنه محبور كما في دين المؤثر دون خلاف الجنس
 لأنه لم يؤد عليه ويقي على الأمر إلا أن يصدق البايع
 لأنه لا يؤخذ ما بقي العقد وإن المصير كالمشقة في الأمر
 لا يخلف إلا أن يطلب القيمة عما لو أعتى المدعي فإن نكل
 غيرم للائلاف ويوقع عنه ما نقد إلا في خلاف الجنس
 كما أمر وإن كان البايع قبض الثمن لم يلتفت إلى تصديقه
 كما في الشفعة لأنه على الغير إذا سبق له حق فالعين للوكيل
 بظاهر المصالة ولو لم يكن الثمن مقطوعا فالقابلان
 الخلاف في الثمن دون المالك والأمر كالمكثري من الوكيل
 إلا في الحج عندهما للخلافة ولو صدق البايع الوكيل
 قبل الاستيفاء أخذه بذلك ويخلف الوكيل والأمر
 وفي الجامع الصغير هذا عن لما تروى في رحمة الله خلاف
 ما لو قدر ودفع بانه دعوى الضمان فلم يتمخص خلافا

في الثمن ليسمى النص ولهمذا الوقت نأين التميز في
 المذکور ارض الخالف
 اخبر من هذا لم يخالف لانه خلاف في المقبوض
 القول البائع
باب اقرار الخلف في المطلق
 ادعى المالك فشهد واحد انه اقر انه اشترى او اتعب
 خادج طالب اليد
 او غضب من المدعي و اخبر انه اقر بملك المدعي ورهنه
 داليد
 او ايداعه او ايجاره او سؤم العقود تقبل لانها اتفاقا على
 البينة
 الاقرار بالملك له لزوم النفاذ والاصالة ظاهرة ولهذا كان
 للمدعي
 دعوى البراءة والطلاق اقرار بالدين والنكاح واختلعا
 ارضع ذي اليد
 فيما لا يقضي به لو اتفقا اذ لا مدعي له وبه خرج الالف
 بالدين والشرا وسمو
 واللاقان غير منقوض بالصيغة كالطلاق البائن والدرام
 حاله فاعل خارج
 البين لان الجزء يبدل الذات فاختلف مشهود والصيغة
 كما لعطف لا يلزم الدفع لانه دليل اليد حسب والمعاين
 ذواليد
 اقوى ولهذا باثباته لا يشترط لجواز انه المالك اما
 العين
 او باثبات المدعي الدفع

الغضب باجابه الجار كليل الملك ولا انكاف احد الاقرارين
 ميثاق الغضب فاعل ايجاب
 لتكذيب الشاهد كما لو ترك او واحد ذكر الاقرار ولا انه
 امر الشاهدان
 لو اشترى وعاد لا يأخذه البائع ضد الصريح لانه ضمني
 المدعي بالمدعي
 لكن المبطل القضاء لا عديمه وان قال ذواليد كان للمدعي
 امبطل الاقرار
 ولكن وصلني به وشهد واحد على اقرار المدعي بالصحة
 امر الله بغير عرض
 واخر على اقراره بالصدق لا تقبل لان السبب مقصود بالقضاء
 لتوقف النقل عليه وقد تعدد للتفرج فدعوى المطلق
 امر نقل الملك
 او المعين تكذيب كحلية بخلاف العمد والتمحي للاتحاد
 الشاهدان او واحد
 معوق كالكيل والحري ولذا لو قال اشتريته واختلفا
 جهة من جري
 في جنس الثمن المقبوض او قدره لتنوع العقد بخلاف
 الاجل والخيار واعتبر بالتخالف وخلاف السلوك
 عن البيان لان احتمال التنوع والتكذيب لا يؤثر وجمالة
 امر بيان الثمن
باب من اقرار المكاتب
 المقبوض لا يضر باب من اقرار المكاتب
 امر في القضاء

كُتِبَ بِالْفِ اقْرَأَ لِلْمَوْلَى بِالْفِ وَالْأَجْنِبِي بِالْفِ فَرَضَ

وَقَضَى الْمَوْلَى كِتَابَتَهُ وَمَاتَ مُفْلِسًا عَقَّ لَأَنَّهُ مَلَكَ

مَا فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَدَلُهُ كَالْمَشْتَرِي بِالْمُتَبَحِّثِ وَالْأَجْنِبِي

الثَّلَاثُ لَنْ لِحَاجَتِهِ أَفْسَدَ الْإِثَارَ حَسَبَ فَبَقِيَ لِلْمَوْلَى

مُتَاكِدًا وَلَوْ قَضَاهُ الْإِقْرَارَ قَالَهُ لِلْأَجْنِبِي لَزَوَّارَ الْمَنَاحِمِ

بِالْعَجْزِ إِذَا الْمُنَاقِشَةُ عِنْدَ الْعَوْدِ كَهَوَّابٍ بَنَدَ آخِ الْخِلَافِ

مَا لَوْ قَضَاهُ عَمَّا أَقْرَضَهُ فِي الْمَرَضِ لَأَنَّهُ أَعَادَ فَيَسْمُ لَهُ لِلْمَوْلَى

وَالْمَنَاقَاةُ فِي اسْتِجَابِ الدِّينِ ذَوْنُ اسْتِرْدَادِ الْعَيْنِ

وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ مِنْهُ وَسَلَّمْ بَطَلَ التَّمَنُّ الدِّينِ ذَوْنُ الْعَيْنِ وَلَوْ

أَشْتَرَى يَرُدُّ بِالْعَيْنِ فِي الثَّانِي ذَوْنُ الْأَوَّلِ وَالْأَيْلَافِ

التَّعِينُ لَأَنَّهُ ابْطَالُ أَيْضًا كَمَا فِي الْأَكْوَارِ وَالسَّيْفِ الْمُحَلِّي

وَقِيَا يَضُرُّهُ الْخِلَافُ تَعِينُ الْجَانِبِ لَا أَصْلَ الْمَقَابِلَةِ

إِذَا هُمَا كَالوَاحِدِ فَاشْبَهَ التَّقْنِيدَ وَلَوْ لَمْ يُوَدَّ وَمَاتَ

عَنِ الْفَيْنِ أَوْ عَمَّنْ يَسْعَى بِدِي بِالْأَجْنِبِي وَإِنْ أَقْرَأَ لِلْمَوْلَى

فِي الصَّحَةِ أَوْ بَوْدِيَعَةٍ قَائِمَةٍ لَأَنَّهُ أَقْوَى لِقِرَانِ الْمُنَاقِ

لِلْأَخْرِ وَعَرْضِيَّةِ السَّقُوطِ وَالتَّرْجِيحِ بِالذَّاتِ أَوْ لِي مِنْهُ

بِالْحَالِ لَأَنَّهُ يَتَسَلَّطُ ثُمَّ بِالْكِتَابَةِ لَأَنَّهُ فِي الْبِدَايَةِ بِالذِّنِّ

إِبْطَالُهُ بِالْعَجْزِ وَالْقَرْضِ إِعَارَةً لِّئِنْ مِنْ وَجْهِهِ وَالشَّلْ

هَذَا فِي الثَّبُوتِ وَثَمَّةٌ فِي النُّقْضِ إِذَا نَفَذَ وَلَوْ كَانَ

مَكَانَ الْأَجْنِبِي أَيْنُهُ فَمَّا لِلْمَوْلَى لَأَنَّهُ فِي الْبِدَايَةِ مِنَ الْإِنِّ

إِبْطَالُهُ لَأَنَّهُ مَمُوتٌ خَوَّافَتَيْنِ أَنَّهُ أَقْرَأَ لِلْوَارِثِ

وَلَوْ تَرَكَ أَقْلَ مِنَ الْفَيْنِ بِدِي بِالْإِنِّ لَأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ

مَا فِي كِتَابَتِهِ فَالْوَارِثُ الْمَوْلَى وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ اقْرَأَهُ

بِالْأَسْتِيفَةِ مِنْهُ **كِتَابُ التَّشْبَاهَاتِ**

قَالَ هَذَا لِفُلَانٍ ثُمَّ أَقَامَ عَلَى الشَّرَاوُكِ يَوْسُو تَقْبِلُ أَحَالَهَ إِلَى

لِلْأَقْرَبِ حَتَّى لَمْ يَتَّبِعْ الْوَلَدَ لِإِمَّاكِ التَّوْفِيقِ خِلَافَ الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ

مَا أَعَارَهُ

الْمَلْفُ

التَّعِينُ

مِنْ جِهَةِ الْإِسْمِ

مِنْ جِهَةِ الْإِسْمِ

السُّبْقُ وَالْجِدَّةُ
الْمَطْلُوقُ الْأَغْنَاءُ
الْمَطْلُوقُ الْأَغْنَاءُ

لا متناع تكذبه وإن وقتوا وقتا قبل الإقرار لا تقبل ^{الشهود} التناقض
 إلا أن يصل الدعوى بالإقرار تجوزا ^{في} يد عن الماضي ^{في} كناية الكلام
 مغير فشرط الوصل كالشرط ولو قال كان فلان
^{في الطلاق يصح موصولا المفضول} تقبل في الحال لأن قيامه للحال ليس باللفظ فلا مانع ^{أي التوفيق}
 واعتبره بنية القضاء إلا أن يزيق ^{في} لا حتى ^{في} فيه فلا تقبل
 ما لم يوقتوا وقتا بعد الإقرار ^{في} إن علم ^{في} حتى يناقض ثبوته
 ومثل البائع يؤكد الشراء منه فالشك هنا في زوال المناقضة
 وثمة في ثبوتها وكذا لو قال لا حتى ^{في} قبل فلان ثم ادعى
 دينا أو غضبا ولو قال جميع ما في يدي فلان ثم ادعى
 حدوثا لمالك في عين القول له لأنه منكروا ^{المقرر} إلى ما
 لم يحكم للاستحقاق وفي الإقرار القول لمن ينكر الحدوث
 لأن التبدل والمنافضة لا يزال بالشك فلا فرق ولو شهدا
 بالعق فحدث فتوكل أحدهما وباع الآخر جاز وعق
^{الشاهد بغير المولى}

هنا

لما حصر ويوقف الولد ^{أو لزوم المشتري} لثبوتها ويؤى المشتري خلافا
 لأنه يوسف حمد الله أصله الإقرار ^{أو كمال المشتري} القين ^{أي من القين} للأمر ^{أي الاستدلال على قول يوسف}
 الوكيل عدم الوجوب ^{أي وجوب القين} للوكيل لعدم السقوط وكذا
 لو باع لثالث وصديق قبل النقد ^{أي الثالث البائع} وهذا في الدين لأن
 المطالبة حقه ^{أي الوكيل} وفي الزك ^{أي غير العين} دون العين والمنقود
 لملاقاته ملك الأمر قصد ^{أي الإبراء} ويضمن الوكيل للإتلاف
 الساقط على الأمر والمنقود ^{أي العن لاقط} على المشتري بخلاف التذنب
 لا ينداد الإبراء ^{أي العن} لذا لو ملكه والفرع المرذوذ والأصل
 الجاحد ^{أي أصله} مع الشهادة ^{أي أصله} الشريك بالعق ^{أي أصله} ويشع حسب
 ما عرفت ثمة بخلاف ما لو ملكه أخذها أو الفرع ثم لأصل
 يفقد الزعم ^{أي أصله} حاكيا ^{أي أصله} وحلييا ^{أي أصله} بخلاف العكس ^{أي أصله} لم يعمد
 البائع لهذا لا يشع **باب بطلان الشهادة**
 أخذ الدية ثم جاء المشهود بقتله ^{أي أصح} حي أصح ^{أي أصح} أولى القرض

على ان لا يوجب على من
على ان لا يوجب على من
على ان لا يوجب على من

ظاناً ولا يوجب لسلامة بدله أو الشاهد للآية مكره
المكره ويوجب بما اخذ الوحي للآية ذلك وكذا لو اقتضت لكن
لا يوجب عنه اذ ليس للدم ماله في تلك بخلاف المبدع
ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العفو لا
ولو شهد على الاقرار أو الشهادة ضمن الوحي لما مر
دون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا يتنافى بخلاف الاول
ولهذا لو ثبت الاقرار ضمن شاهد الدين دون الاقرار
ولو قال ان كان له علي حث في الاول دون الثاني وصار
كما لو وجد المشهود بنكاحها اما او الشاهد عبد أو مجلودا
في قذف وكذا لو كذب الاصل الفرع لانه كعكسه على الغير
او كذب نفسه خلافاً للمحمد رحمه الله لان القضاء بشهادة الفرع
اخي الصادقة في مجلسه ولا الحاء للغير في الطرفين في العمل والاداء
ولو وجع ضمن الفرع وعنده مخير ولا قصاص لانه مسبب
لاصل والفرع

شهدوا

لبقاء الخيرة بخلاف مكره ولهذا جرم شهودون الشاهد
والمجور لا يلزم شهود الرجم لان القضاء شبهة فيها
يبيحها وهو القتل دون القذف **باب**
من الدين والشهادة عليه ضمن لشريكه
نصيبه لم يجز ويسترد ان ادى له مع الشراكة لنفسه بخلاف
ضمان الاجرة وبذو نصيبه والدين لا يقبل ما فقد
التمييز واعتبر بتعين جانب الصبرة بلا قبض لهذا وقت
الامام تأجيل احدهما واما الله السلم ولوم يضمن وادى حاز
اذ تمام التبوع بالقبض بخلاف الكفالة وهو تميز كالانابة
لا اختيار ولا يشارك في حال حذر السعي في نقص ما اوجب وعن
هذا يكتف في خارج اجد الودعة انه صالح من العين وعجل
نصيبه من الدين فان اداه العزم شاذ لانه الاحكام بصرف الثالث
لانه غير الدين حساً وعينه حكماً وان كان اجود اوردى دليل
المأخوذة الوصل المقبوض

منه
في
الدين
الذي
هو
الدين
الذي
هو
الدين

الضرب والسلم فملكه القايض مشغولاً عن الآخر شغلاً يزول
 بالبناء الموصوف
 انجحت الغيرة اذا توجب بالمثل واتباع الغريم وما للغير لا اعتبار
 وهو الثالث مما لا يترك
 يبيع المجاني وتركه فيها دين ومقتضى يقر ان لا دين بخلاف
 ان غير مستوفى معنى الاخذ
 الشفعة لا يملكها لا تعد والعين فمن المأذون اذا لم يفت
 بالدين
 فالسعاية لا تعد وملك الاذن فلا جاز ولا تسلط الا ان يسلم
 ار الشريك
 للاعتياض بما على الغريم فينفسخ بالتوى كالحالة ويخرج
 بمثل المقبوض اذا التقود لا يتعين في الفساد العارض كانه مؤب
 لئلا ان كان قابلاً
 المبيع ضد الاصل ولو باع عبداً بكذا دين ورد بقضاء او
 المشتري بالعبد
 خيار رد مثل المقبوض كان اجود اواردى اذ سقوط المقابل
 او خيار روية او خيار شرط
 بالفسخ لا ينقض عن فقد التسمية وهو القرض لا يلزم غير الموصوف
 لوجوب نقض القبض فعلى الفساد ولا المشار له انه مبيع
 ولو قال رد مثل المشروط لانها يبيع باليمن لا قبل فحق
 المتبايعان العقد
 الغير مطلقاً وفي حقهما فيما لم يستحق بالعقد ولهذا لو باع بملكه
 المتبايعين
 او بالدين

7

وهو مؤجل فيه كغير عاد الاجل والكفالة في الرد بقضاء
 دون الكفالة ولو اسلمه فيه رد المقبوض في جميع
 المهور العقد البائع
 جدار الاستينال وثمرته من لهذا بعد الموت ههنا يقال
 ان بعد موت العبد
 وثمرته لا يلزم مقابل النقد اذ النقد ثمن ذائب والكفيلة
 الباء والذاتي اولى عن هذا جاز يبيع ذال البر بكذا دون عكسه
 ولم يجز يبيع ذال القراهم بكذا وعكسه لانه يبيع المعذور لاسما
 كذا لو باعه بثوب ويحب لوصف والاجل اذ دينه انما
 يجوز العبد
 المالك اسماً كما في الضلع والاحرة لا قبض لعبد لانه يبيع
 اعم طريق السلم
 لثنية الثوب يحرف الباء راعي السلم في الثوب والبيع العبد
 ترجيحاً للماضي عند التعارض وفي الظلم اما المثل يبيد بنا
 ارسلة الظلم
 بلا سلم فافتراً يوضحه انها في الطلاق ترد نصف المقبوض
 العرف
 في الثوب ونصف مثله في الكرو لو شهد انه اقرب ولذا
 المدعى عليه
 لم تقبل لانها بنفسه او قسمة الدين كما مر كذا ان زاد لم يكن لي شيء
 الشاهد
 الشاهد قوله لم يكن لي شيء
 الدين لا يقبل بالفضل التمييز
 اول الباء

وَصَدَقَهُ الْمَدْعَى خِلَافًا لِحُجَّتِهِ الْقَبُولُ وَالْإِقْرَارُ
(صدقه المدعى لا تقبل أيضا عدما)
 لِوَارِثٍ وَغَيْرِهِ حَذْوُهَا لِتَهْمَةِ الْإِنْفَاعِ وَلا تَنْفَعُ عَنْدهَا
أو صدقه المله لا يردى في القول ولذا لم تقبل
 الْحُجَّةُ الْغَيْرُ شَرْكَتُهُ لِأَنَّهُ عَلَى الْغَيْرِ فَإِنْ قَبِلَ الْوَارِثُ تَسَاوَى الْوَارِثُ وَالْأَجَنِيُّ
الاجنبي
 حَيْثُ لَا وَارِثَ سِوَاهُ وَمَحْمُودٌ هُوَ الْقَدَمُ الْجَائِدُ
بَابُ الشَّاهِدَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ

لَوْ قَالَ فِي غَيْرِ حَدِّ وَقِيلَ أَشْهَدُ بِكَذَا فَاشْهَدْ عَلَى شَهَادَةٍ فِي غَابِ
 أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ قَبِلَتْ مِنَ الْفَرْعِ ضُرُورَةٌ كَالْكَتَابِ وَقَوْلُ
 الْإِنْتِخَانِ قَالَ فَاشْهَدْ عَلَى بَذَلِكَ أَوْ أَشْهَدُ أَشْهَدُ
أصله
 أَوْ بِمَا شَهِدْتُ أَوْ عَلَى مَا شَهِدْتُ أَوْ أَشْهَدُ كُلُّهُ شَهَادَةٌ فِي
 لَمْ يَقْبَلْ لِجَوَازِ أَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْغَرِيمِ أَوْ عَلَيْهِ بِالْمَالِ
الأصل
 أَوْ الشَّهَادَةِ أَوْ وَعَدُهَا عَلَى شَهَادَتِهِ وَهُوَ شَرْطٌ لِأَنَّهُ وَلِيْلٌ
أصله
 فِي نَفْسِهَا حَتَّى أَبْطَلَهُ الْحُجْدُ وَالتَّهْمَةُ الْعَمَى وَالْحَوْسُ وَلَمْ
أصله
 يَسْمَعْ لِسَامِعِ الشَّهَادَةِ الْغَيْرِ خِلَافَ سَامِعِ الشَّهَادَةِ الْقَائِنِ
أصله

فِي الْأَظْهَرِ دُونَ الْأَحْوَطِ لِحَيَاتِنِ الْمُتْلِزِمِ كَالْبَيْعِ وَالْغَضَبِ وَاعْتَبِرْ
 بِعَارِضِ الْحَبُونِ وَالرَّوْدَةِ فِيهِمَا بَابُ
الشَّهَادَةِ فِي الْجَنَائِيَةِ أَقَامَ كُلُّ ابْنٍ عَلَى الْآخَرِ
 يَقْتُلُ الْآبَ نَعْنَدُهَا تَمَاتُ تَرَا لِقَدْ تَكَرَّرَ وَالتَّوَجُّعُ وَعَدَهُ
القتل
 يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِدِيَةٍ وَتَقَاصَاتُ الْعَدِّ يُعَيِّرُ بِالْمُتَنَبِّعِ
الابن
 عَنْ حِكْمَةِ حَذْوِ اللَّغْوِ كَالْقَائِمِينَ يَنْكَاحُ مَيْتَةً أَوْ تَنَاجٍ
الحكم وهو الدية
 تِلْكَ مِنْ هَذِهِ وَهِيَ فَرِيعَةٌ دَعْوَةٌ أَمْوِيَّةٌ وَلَدًا وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا
الشاة المسلة
 وَالْحَقُّ لِلْمَيْتِ فَوَازِنُ إِقَامَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الشَّرَاءِ وَاحِدٍ
 لَمْ يَنْتَهِ الْأَخْرَجُ خِلَافَ مَا لَوَقَّامَ الْإِبْنُ عَلَى الْإِخِ وَهُوَ عَلَيْهِ حَيْثُ
 يَقْضَى عَلَى الْإِخِ إِذَا الْحَبُوبُ كَالْحَرُومِ لَيْسَ يَخْضَمُ وَإِنْ أَقَامَ الثَّانِي
 عَلَى غَرِيبٍ نَعْنَدُهَا قَوْدًا أَوْ مَالًا تَرَجَّحَ بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ الْجَوَانُ هُوَ
أصله
 كَخَارِجٍ يُقِيمُ عَلَى مِثْلِهِ بِالْغَضَبِ وَعِنْدَهُ يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِالْأَدِيَةِ
أصله
 لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ مَجَازٌ عَنِ الْحُكْمِ كَمَا فِي الْغَرِيبِينَ لَكِنْ تَكْلِيْفُ الْإِخِ
أصله

يُقَضَى عَلَى الْإِبْنِ
 دُونَ الْغَرِيبِ

حِكْمَةٌ

مَعْرِفَةُ الْعَدِّ

كَعَفْوِهِ يَسْقُطُ النِّصْفُ وَالْحَرْثَانِ وَالْقَوْدُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْقَائِلَةُ
 عَلَى الْغَيْرِ تَنْقِصُهَا لِمُتَنَاعِ التَّكْوِينِ بِخِلَافِ الْغَضَبِ وَعَيْنُ الْحَرْثِ
 وَالْإِرْضَاعُ فِي وَقْتٍ يُطْلَقُ صَافَهُ الْقَتْلُ وَالتَّجَاجُ إِلَى الثَّانِي ^{مطلق}
 لَا إِلَى مَكَلَةٍ وَالْكَوْفَةُ عَلَى أَنَّ فِي التَّوَادِدِ يَقْبَلُ فِيهَا ابْنُ أَخَا
 أَخُو الْقَتْلِ وَأَنَّ أَقَامَ الثَّانِي عَلَى ثَالِثٍ وَهُوَ عَلَى بَرٍّ أَوْ فُلٍّ
 وَاحِدٍ عَلَى خَصْمَةٍ نِصْفُ الدِّيَةِ عِنْدَهَا إِذَا لَمْ تَأْتِ حَيْثُ لَتَعَارُضُ
 غَيْرَ أَنْ مَدَّ عِيَالُ الْغَيْرِ أَوْ الْغَيْرُ وَثَلَّثَ الدِّيَةُ عِنْدَهُ كَمَا فِي
 الْعَوْبَاءِ إِذَا لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَةِ مَحْ إِتْحَادِ الْمُتَلَفِ لَا يُلْزَمُ
 بِالْأَطْرَافِ لِلتَّعَدُّدِ وَلَا قَوْلُهُ الْوَلِيُّ ذَا إِذَا الثَّانِي بَدَلُ
 الدِّيَةِ لَا النَّفْسَ وَلَا أَقَامَةَ الثَّالِثِ عَلَى غَرِيبٍ حَيْثُ
 لَا شَيْءَ لَهُ عِنْدَهَا إِذَا مَثَبَتْ الْجُرْمَانِ أَقْوَى وَالْمَرْجُوحُ عَدَمُ
 لَكِنْ تَلْذِثُ أَخِي كَعَفْوِهِ تَمْنِيعُ الْقَوْدِ وَأَنَّ أَقَامَ الْأَوَّلَانِ عَلَى
 الثَّلَاثِ وَهُوَ عَلَيْهِمَا تَأْتِ عِنْدَهَا لِلتَّعَارُضِ وَعِنْدَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ

وَلَا أَزْبَ لَهُ وَالنِّصْفُ لَهَا لِأَنَّهُ بَيْنَ مَحْرُومٍ وَغَيْرِهِ فَغَيْرُهُ
 الدَّعْوَى كَذَا يَدْعِيهَا قَوْدٌ وَمَتْنِي بِخِلَافِ مَقُولِ الْقَدِّ
 الْحَرْثَانِ أَوْ التَّغَاوُثِ وَإِنْ أَقَامَ الثَّانِي عَلَى الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثُ
 عَلَى الثَّانِي فَلِكُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ يَدْعِي النِّصْفَ وَيُصِيبُ
 فِي حَالٍ وَلِلْأَوَّلِ النِّصْفُ إِنْ صَدَّقَ قَرْدًا لِأَنَّهُ يَدْعِي الْمَلِكَ
 وَيُصِيبُ بِحُجَّةِ الْمُصَدِّقِ بِخِلَافِ تَصْدِيقِ الْإِخِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 لِأَنَّهُ كَالدَّعْوَى لِقَوْلِهِ مِنَ الْحُجُوبِ كَذَا الْأَزْبُ وَيُقَاسِمُهُ الْمُصَدِّقُ
 لِيَزْعِمَ التَّسَاوِيَّ وَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا الْقَوْدُ وَالْأَزْبُ
 أَثَلَاثُ كَذَا إِنْ صَدَّقَ قَرْدًا إِذَا التَّكْذِيبُ فِي التَّقْوَدِ تَقْسِيقُ
 لَكِنْ لَهُ نِصْفُ الْمَيِّتِ لِلتَّضَادِقِ فِيهِ وَعِنْدَهَا يَقْضَى
 فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَلْذِبِ قَوْدًا أَوْ لَا تَرْجِيحًا لِمَثَبَتِ الْجُرْمَانِ
 وَتَهَاتَرَتِ فِي الْأَخَرَيْنِ لِلتَّعَارُضِ **بَابُ**
شَهَادَةِ النَّضْرَانِي كَأَفْرَاطٍ عَنْ طَائِفَةٍ

في قوله لا إلى مكلة
 في قوله لا إلى مكلة
 في قوله لا إلى مكلة

فَأَقَامَ مُسْلِمٌ كَافِرَيْنِ بِمَائَةٍ وَأَقَامَ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ كَذَلِكَ
 فَمَثَلًا لِلْمُنْفَرِدِ وَالثَلَاثِ لِلشَّرِيكَيْنِ عَكْسًا مَالُوكَانَ
 الْمُنْفَرِدُ كَافِرًا أَوْ شَاهِدًا الشَّرِيكَيْنِ مُسْلِمًا لِمَا فِي شَهَادَةِ الْكَافِرِ
 حُجَّةٌ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهِ فَضَرَبَ كُلُّ مُسْلِمٍ فِيهَا بِقَدْرِ حَقِّهِ
 أَوْ لَا وَكُلُّ كَافِرٍ فِي الْبَاقِي كَمَا فِي ذَيْنِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ قَاسِمٌ
 الشَّرِيكَ شَرِيكُهُ لِمَا فِي حُجَّةِ الزَّعْمِ دُونَ الشَّهَادَةِ فَإِنْ دَفَعَ
 الْإِقْرَارُ لِلْوَارِثِ وَالْغَيْرِ لِاتِّحَادِ الْحُجَّةِ وَالْقَائِمَةِ بَعْدَ
 إِسْلَامِ أَحَدِ الْبَنَيْنِ حَيْثُ لَا يَشَارِكُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ أَخَاهُ
 لِفَقْدِهِمَا فِي حَقِّهِ وَلَوْ كَانَ شَاهِدًا الْكَافِرَ الْمُنْفَرِدَ مُسْلِمًا فَالْتَفَتَ

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِقْرَارِ

شَهِدَ الْمُؤَدَّعُ بِالْوَدِيعَةِ لِلْغَيْرِ جَائِزٌ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ الْأَعْتِمَاءِ
 وَالْقَبُولُ دُونَ الْإِقْرَارِ يَنْفِي مِلْكَهُ دُونَ الْغَيْرِ فِيهِ الْوَضْعُ
 الشَّاهِدُ

فَلَا يُعَارِضُ قَائِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمَنْطِقِ وَشَهَادَتِهَا بِالْمَوْجِدِ
 عَلَى الْمَدْعَى بِحُجَّتِهِ دَفْعُ الْغَرَمِ أَوْ حِفْظُ الْيَدِ لَهَا بِمَنْطِقِهَا
 جَازَتْ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ عَلَى الْيَتِيمِ لَا لِمَا فِي الْمِيرَاثَةِ أَوْ الْعَيْنِ
 أَمَانَةٍ وَلَا لَزُومٍ فِي حَقِّهِ لِيَتِمَّ بِالسَّعْيِ فِي النِّقْضِ خِلَافَ الرَّحْمَنِ
 أَلَا بَعْدَ التَّلَفِ لِهَيْمَةِ تَحْوِيلِ الْغَرَمِ وَلَوْ شَهِدَ الْغَاصِبُ بِالْمَغْضُوبِ
 لِلْغَيْرِ بِحُجَّتِهِ أَلَمْ يَرُدَّ لِتَحْوِيلِ الْغَرَمِ إِذْ نَفْسُهُ مُوجِبٌ كَذَا الْمَشْتَرِكِ
 فَاسْتَأْذَنَ وَيَأْخُذُ الْمَدْعَى الْعَيْنَ وَالْمَالِكُ الْقِيَمَةَ عَكْسًا فَالْغَرَمُ الْمُدْعَى
 فِي الْمَلِكِ كَذَا الْمُسْتَقْرَضِ وَإِنْ رَدَّ لِلتَّسْعِي فِي النِّقْضِ خِلَافَ الْوَقْفِ
 بَعْدَ رَدِّ الْعَيْنِ إِذَا مَلَكَ عِنْدَهُ بِالتَّلَفِ كَذَا الْمَشْتَرِكِ صَحِيحًا
 بَعْدَ الْإِقَالَةِ بِإِيمَانِهِ وَتَعَمُّدِ النِّقْضِ كَهَيْمَةِ التَّائِيدِ بِالْبَيْعِ
 وَالْعَتَقِ دُونَ الرَّدِّ بِقَضَاءٍ أَوْ خِيَارٍ لِرُؤُوسِهَا بِالْفَسْخِ الْإِلَافِ
 الْمَجْبُوسِ بِالْعَرَضِ الْإِخْوَانِ وَالْمُرْدُودِ خِيَارُ الْبَائِعِ لِهَيْمَةِ التَّحْوِيلِ
 مَا دَامَ الْيَدُ حَيْثُ يَهْلِكُ بِالْقِيَمَةِ أَمَّا الْمَجْبُوسُ بِالتَّقْدِيرِ وَقِيَمَةُ
 الشَّاهِدِ بِهِ الْمَشْتَرِكِ

فأختل الإيحاء والإسقاط كالإبراء وفي العكس ^{نشا} الله ^{المدعى هو المدعى عليه}

فأيد فشرط التوفيق كما في ألف ^{اللفظ} والفين ^و جازت ^{في السهام}
 لو شهدك بالهبة أو أخواتها أو تقاسماها لا اتحاد المعنى
 كالنكاح والتزوج إلا الهبة والصدقة ^{الصدقة} إذا التملك من الله
 يضاد التملك من العبد فلا توفيق بخلاف الإبراء وأحد ^{الصدقة والهبة}
 فأنزع طعن أبي حازم ولو أدي الهبة فشهدت بأختها
 أو بالعكس أو تقاسماها جازت ^{السهام} إلا الصدقة لما حذر
باب ما يكون الذاب للشهود أولا
 ادعى شرا للدار من بينه ثم أقام أنه ورثها منه ^{المدعى}
 أو أنه مات وفي يده تقبل ^{اللاب} بلا عكس فربما على أن ملكته
 التوفيق تنفي التناقض ^{مفعول} وعلم ما يثبت إذا المشتري
 يورث ^{المدعى عليه} فسخ أو شرا ولا يتعكس وإن أقام الخصم
 على مدعى الشرا من الأب أنه كان ^{المدعى} ادعى الإرث منه قبل ذلك ^{باب الشرا}

أن يزيد أن

أعتبر دفعا ولا يتعكس لما مر كذا لو أقام على إقرار المدعى ^{كلام الخصم}
 أو الأب أن الدار ليست له كان دفعا ^{كلام الخصم} لتعذر التوفيق كما لو
 أقام على إقرار الوكيل أو الموكل ^{المدعى} إلا أن يزيد بأنه ومعهما
 أو بأعما مني لما مر من ملكة التوفيق ولو ادعى أن الدار كانت
 وديعة عند أبيه ^{جمهور} وأقام أن أباه مات وفي يده
 لم تقبل حذر نقض اليد بالشك لجواز أنه المودع أو أنهم شهدوا
 بالكثر إذا الموت يقبل يد التجهيل ملكا ^{المدعى} إلا أن يزيد وأن
 ذلك اليد أخذها أو يدعى ^{المدعى} لا رث بعد جحد الأيداع لأن
 الأخذ المطلق موجب للتو ^{المدعى} الأثرى أنه لو أقام ذو اليد على
 أن الأب أقر أن الدار ليست له وأقام الابن على أن اليد
 أخذها من الأب فبني بها الابن والإقرار بإيداع المجهول
 لا يوجب حقا لأنه ضد المعلوم لا يصلح مستحقا ^{المدعى} الأثرى
 أنه لو قال مالي بالري أو على أحد ثم ادعى بها حقا قبل ^{المدعى}

بِالرَّجُلِ فِي الْمَوْتِ اخْذًا بِنِصْفِ النَّفْسِ قَبْلَ رُجُوعِ الثَّلَاثِ

وَيُثَبِّتُهَا بَعْدَ رِعَايَةِ لِعِدَّةِ الْجَنَاحِ دُونَ الْجَنَاحَاتِ

والعاقلة في ظهور عبداً بالنصف ومهما بالنصف

لَا تَسْبِيحَ عَالَمٍ يَنْضَمُّ فَإِنْدَمَعَ تَقْلِيْتُ أَبِي خَارِمْ لَا تَهْمَا

لَوَاحِدٍ فِي حَقِّ الْغَيْرِ دُونََهَا حَتَّى إِنَّ فِي مَوْتِ الْمَجْلُودِ

مِنْ جُزْءِ الشَّيَاطِ وَالْغَيْرِ عَمَّ الْغَيْرُ نَصْفًا وَبِمَا يَرَى يُعْرِفُ الْبُزْ

مِنْ أَحَدِهِمَا يَأْتِي شَهَادَةً لِّدَا الْمَلَأَنَّهُ

شَهَادَةٌ وَلِيَا مَلَأْنَاهُ لِلنَّافِي وَأَيْنَهُ وَالْعَلَمُ بِالْجَلَّةِ

لشبهة الولاد حكماً للفراس حتى لم يغيرها ان ملك

وَلَعَنَ دَعْوَةَ الْغَيْرِ ذُنُوبُهُ وَلَوْ فِي حَافِدٍ حَافِدٍ فَاعْتَمَدَتْ

فِي الشَّهَادَةِ وَالزَّكَاةِ وَالنِّكَاحِ وَالْعَتَقِ حُزْنُ الْإِثْمِ وَالنَّفَقَةِ

أَخْذًا بِالْأَخْطِ وَأَعْتَصِمُوا بِالْكَفِّ وَالرَّوِّ وَوَلَدَ النَّكَالَةَ

۱۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or Hindi. The page is aged and shows signs of wear, including discoloration and some fading of the ink.

أَنْكَرَ الدُّخُولَ وَمَنْعَ الشَّطِيرِ الشَّهْرَةَ الْحُكْمَ النَّسْعَ عَلَى

أَنْتُمْ ضَمَنْ عَلَى النِّجَاحِ لَا يَمْنَعُ النَّفْسَ لِهَذَا يَنْفَعُ بَعْدَ النِّفْقَةِ

دُونَ الْعَقْلِ وَمَوْلُودٌ حَوْلَيْنِ مِنْ كَانَ رَحْمَةً لَكَ كَانُوا بَنَانًا

ففي رواية أبي حنيفة عن عطاء بن رباح عن أبي حنيفة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث كذا ولذا لم يولد للمراش وإن ضعف عن الحديث واللغة

ولو باع أحدنا أي القنّة فشهرك له بعد العتق حازت

لَقَدْ الشُّبُهَةُ فَلَوْ أَدْعَى أَخَاهُ بَيَّتَ نَفْسَهُ وَلَوْ أَلْفَا النَّوْ

وَالْعَتَقُ وَالْقَضَاءُ وَرَدُّ الْمَشْهُودِ أَوْ غَرْمُهُ فِي الْعَلَقِ

المسلمين عبد الوهاب

نَّ الْحَطَّاءِ عُرِفَ بِالذَّعْوَةِ فَأَتَمُّهُنَّ فِي حَيَاةِ الْعَاقِلَةِ وَالْخَلْفِ

فَوَلِّ بَنَاتَكَ لِعَدَّتِ الْتَفَاصِلُ وَلَوْ لَمْ عَنْتِ مَا ذَاتُ وَآلِ

مَاتَ أَحَدُهُمَا فَأَلَارَتْ اِثْنَاتَ فَرَضًا وَرَدَّ اَوْفَقًا

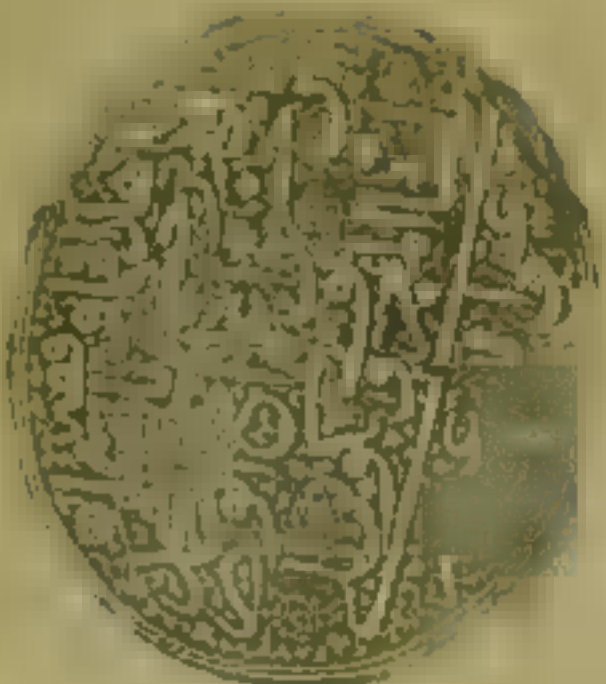
تَيْنِ أَقْطَاعِ النَّسْفَةِ الْإِزْقِيَّتِ لِمَكَ الْبَاقِ عَصَبُهُ

فَوَلَدَ النَّبَا وَمِنْ الشَّهَادَةِ فِي الْحَدِيثِ شِدَّةُ

• • • • •

محمد بالرفع معلى

بسم الله الرحمن الرحيم



يَسْقُطُ الْكُلُّ لِشُبُهَةِ الزِّيَادَةِ وَالْإِمْضَاءِ مِنَ الْقَضَاءِ فِي الدَّرَجَةِ

بَابُ مِنَ شَهَادَةِ الْمُتَمِّمِ

شَهِدَ الْإِبْنُ أَنَّهُ نَكَحَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ أَوْ خَالَجَ أَوْ اعْتَنَقَ مَالِ هَوَاوُ

مُسْتَبْرِهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَدَّعَى الْآبُ بِأَنَّهُ الْمَلِكُ زَالَهُ بِالزَّعْمِ فَكَانَتْ لَابِدِ

بِالْمَالِ أَوْ الْبَرَاءَةِ يَتِمُّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حَيْثُ رَدَّ بِحُجَّةٍ الْبُذُوقِ

فِي إِنْ كَلَّمَ أَبُوهُ وَتَوَفَّجَ الْبَالِغَةُ وَجَازَتْ إِنْ حُجِدَ إِذَا زَوَّاهُ

شَابَ الْمَالُ وَالْمَحْجُودُ الْمَشْتَرَبُ عَلَيْهِ لَالَهُ كَمَا فِي الْبَيْعِ بِالضَّعِيفِ

وَيُسْتَرْطَةُ الْإِمِّ حُجِدَ بِهَا أَنْصَا وَغِنْدَةٌ فِي عَيْنِ الْعَبْدِ حَقْرَاهُ بِمَا عُرِفَ

وَتَبَتِ الشَّيْرُ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْحَقِّ كَمَا فِي الشَّفِيعِ وَالْمَالُ لِرَدِّ الظُّفْرِ

الزَّعْمُ كَذَا لَوْ شَهِدَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ ذَاكَ وَذَلِكَ مِنْ ذَاكَ تَبَتِ

إِنْ أَدَّعَى الْآبُ وَالْعَيْنُ لِلْخَصْمِ وَجَازَتْ إِنْ حُجِدَ وَتَبَتِ الْبَيْعَانِ

لِمَا حَرَّ وَتَحْبِيسُ بَاقِلِ الثَّمَنِ سَحْسَانَا الْحَقَّ لِلْمُسْتَمِّ بِالْبَائِعِ

صُرُونٌ بِخِلَافٍ مَا لَوْ تَبَتِ قَبْضُ الثَّانِي أَوْ اخْتَلَفَا لَفَقْدِ الْحَقِّ وَاتِّفَاقِ

أَوْ قَبْضُ الثَّانِي وَالثَّانِي فِي الْإِبْنِ وَالْإِبْنُ فِي الْإِبْنِ

كَذَا الْمُقَرَّرُ بِشَرْطِ الْغَيْرِ قَبْلَهُ بِالْقَبْضِ نَحْبِسُ بِأَقْلِ الثَّمَنِ أَنْ تَجَاسَا

تَفْلَاحُ الْبَائِعِ الْمَكْذِبِ إِلَى الْمُقَرَّرِ قَضَاءً أَوْ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِبَيْعِ

أَوْ نِكَاحٍ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ مَعَ قَبْضِ تَأْخِيلِ صَمِيمَا الْقِيَمَةِ بِالرُّجُوعِ

إِذَا الْقَضَاءُ لَمْ يَكُنْ دُونَ الْبَدَلِ لِقَرَانِ الْمَقْشُوطِ كَالْوَشْدِ

عَلَى الْمُقْضِي عَلَيْهِ بِالْإِبْرَاءِ الْعَامِّ أَنَّهُ بَاعَ الْعَيْنَ قَبْلَ الْإِبْرَاءِ وَلِذَا لَمْ

يُسْتَرْطُ عِلْمٌ قَدْ رَدَّ الْمَقْبُوضَ لَكِنَّهُ فِي التَّأْخِيلِ تَبَعًا لِلْمُسْتَرْطِ

بِالْمُسْتَمِّ فِي أَجَلِهِ لِلْمَلِكِ صَمِيمَا الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَخْرِيجِ الدَّيْنَ قَضَاءً

كَالْمَغْضُوبِ ابْنُ أَوْ تَحْتَرُ أَوْ كَانَ مُدْبِرًا فَقَتَلَ وَتَصَدَّقَا الشَّاهِدَانِ

بِالْفَضْلِ لِلْخُبَرِ وَلَوْ قَضَى بِالْعَقْدِ ثُمَّ يَمَّا صَمِيمَا الْمُسْمَى أَنَّهُ انْتَقَلَ

أَصْلًا أَوْ يَدًا دُونَ الْعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَ بِالْقَضَاءِ وَلَوْ زَعَمْتَ فَسَادًا

لِرِضَاعٍ أَوْ فَقْدِ شَهْوَةٍ فَالْقَوْلُ لَهُ لِتَأْيِيدِ الظَّاهِرِ لَا يَكْتُمُ

الْإِسْنَادُ لِلصَّبَا إِذَا عَقِدَ بِصِغَةٍ لِأَهْلِهِ وَلَا زَعْمُ رَبِّ لَا يَرْضَى

وَالْمَالُ شَرْطُ الشُّطْرِ لَا كَذَا لِأَنَّهُ فَاسِدٌ هَاهُنَا وَبَيَانُ التَّوَعُّ

الْمُتَاذِعَةُ وَالْمُضَابِيحَةُ

١٤٨

إلى المالك إذا أظهر بظاهر الصفة دون الأصل ولا يحل
التكليف والأزك عند محمد رحمه الله وعندنا إن كانت محلاً

وقت القضاء بإنيه إن شاء حتى لم ينفذ بلا شهود في الظاهر
ولا مع الفتن الفاحش أصل المسائل شهود الزور بخلاف ما لو
زعمت بانه لأنه إنقاؤا لا أن يرجع قبل الموت لتهمة
الجربعة لئلا لم يحزر رجوع الملاء عن بعد موت الولد
وقيل الحيوة شرط الإمام أصلة تصديق بعد موتها فلا

باب
الإشهاد في الحائط المائل

ملك يهدم ما مال نحوه فلم يهدم عن مكنته ضمن ما تلف
الحائط المائل التفرغ بالسفيل عندنا كملقاة الزنج كذا المائل
نحو الطريق ويكني مطلق الأمر للجسبة ويلغوا أخيراً
والغير بأن التفاد بعللة النظر دون الحق إذا لا يظهر في الشك

عند مالك
في دعوى النكاح
في دعوى النكاح

باب
الشهادة في الوكالة والصيغة

أقام أن ذيله وطه بالخصومة في كل حق لم تقبل للغيبة

المبطل دعوى عت لينوب عنه المدعي عليه في الإنكار

حكما لا اتحاد السبب بشرط كفرة عند كفر الشهود تكرر ما مفعوله

للمسلم دون من غلة لفقد القصد لذا جازت شهادة

كافر على كافر مؤلف أو مؤلف مسلم بلا عكس وإطلاقة تشمل

المخبر وإن أي قوم ثم لا تعاد على الوكالة وإن حدث

حتى لشوئها عامة صناديق الشهادة كذا الواقام على أحدهما الغريمين

أنه وكيل بقض دين عليهما لم تعد على الثاني كذا الواقام

أحدهما أنه وكلها لم بعد الثاني لا اتحاد السبب إن لم ينفذ

بقول ولا قبض لهذا لم يشهد له بعد الغزل كذا الواقام

والنسب ولا يشترط كفر المتقاضية كالعاقلة إذا لمسلم

في الأشياء بشرط كفرة

الغيبه المفضلة وهو المالك

عليه

لا يحضرونهم ويكافهم بخلاف حاد في السجن والملاعب ^{ارطاعب الصبيان}
 والحمام لأن قطع أسبابه ممكن فلا حرج ولا تخصص ^{في النساء}
 عنه إلا في نصيب القاضي كولاية ولا دين وعلم القاضي ^{بعضه}
 يقع عن الإثبات لأنه حجة فيما لا يدرك إلا أن يحتمل المشتبه ^{اسم الفاعل وهو المولى}
 لفقد الميز فيرى تعريفه بإقامة النائب ذونه ولو عظم ^{من استغناء}
 لفقد الحزم في النسب والحاجة في غيره وفي المولى يكتب القاضي ^{القاله والوصد والنسب}
 إلى القاضي لو ما ينقل في المختار لأنه نقل الشهادة دون الحكم ^{الوصل}
 حجة كتب الشطر وشطره للحاجة العامة وتقدير الشهادة ^{الساحد فرع}
 من المجلس كفى العدة ونفى الرسول كتاب ^{التمتع النفس الاول}
 الرجوع عن الشهادات باب الرجوع
 عن الشهادة بالنسب ^{الامة} شهيد بدعوة ابنها
 قريب وبدعوة ابن أخيه قريب ^{ساحدان} ورجعوا عزم كل قريب
 للمولى مشهوده ونقص أمه ورجح به في إثباتها إن تصادقا ^{الابن}

الولدان في شهادتهما

وفي إثبات مشهوده إن تجاهد الزعم ^{الولدان} الشاهد المشتبه
 والمشهود التخرم عذوانا والإقرار ضمن النسب ^{اروقوا الولد بالماء فلا يتردد}
 أو الرجوع بين كذب وجمل فلا يتردد ^{الشاعدين} والمشهود الآخر نصف
 أم المشهود ناقصا إن مات ^{معتوب على غريم كل فريق للمولى} وتجاهد إذا العتق
 حكم الدعوة والدعوى البراءة ^{الركعة الابن} وإن رجعوا بعد الموت وتصادقا ^{ابن}
 فلا عزم وإن تجاهد اغرم كل فريق ^{نصف} للمشهود الآخر
 مشهوده وأمه قنا للتلف على المورث والبرائة بالدعوى ^{ابن البرائة المشهود}
 دون ما ورث وإن كاتب الشهادة بعد الموت عزم ^{وكذا الرجوع بعد الموت}
 كل فريق لمشهود الآخر مشهوده وأمه إذا لولاها جازها ^{الابن والام}
 بفريقه كذا ما ورث لأنه بالنسب لا بالموت ^{الميراث} على الماضي
 ترجح الآخر وصفي القلة وفي الخلافه جازة ^{الموت والنسب} مبدل القريب
 والمن الأخير والقدر المستكن أو الواقع على الجائر حتى لا يغرم ^{في السفينة}
 الولد والتمز والكسب لو شهد بهما فريق ^{الابن} العزم هنا الأقرب

ولم يضمنوا قيمة الولد لانهم موجودا
 المالك وغيره رجعا ضمن قتلها
 بعينها خرج من الثلث فادارها

في الرجوع بعد الموت

بَعْدَهَا يَجُوزُ لَوَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْفَرِيقَيْنِ لِلْفَوْتِ بِالْأَخْرِشَةِ الْمُقَرَّبَةِ

يُسْتَحَقُّ بَيِّنَةٌ وَبَيِّنَةٌ كَمَا مَرَّ إِذَا التَّكْذِيبُ فِيمَا عَلَيْهِ لِيَمْنَعُ قَبُولُ السَّهْوِ
بِدَلِيلِ الشَّاهِدِ بِالذِّينِ وَالتَّاجِيلِ وَلَهُ وَعَلَيْهِ
لِلْمَدْعَى وَالْبَدِيلِ الشَّاهِدِ بِالذِّينِ
لِلْمَدْعَى عَلَى أَخِيهَا وَأَقَامَ الْحَقَّ
فَقَبِلَ الْقَضَاءُ أَدْعَى الْمَدْعَى
عَلَى الْمَدْعَى بِتَدْيِينِ رَوَانِكُو
الْمَدْعَى فِي شَهَادَةِ شَاهِدَةٍ
يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا فِي الْمَالِ

بَابُ الرُّجُوعِ عَنِ شَهَادَةِ الْمَوَارِيثِ

قَضَى الْعَمُّ قَالَاخُ فَاَلَا بَنَ بِالْأَرْثِ غَرِمَ بِالرُّجُوعِ شَهُودُ الْإِبْنِ

لِلْأَخِ يَجُوزُ لَوَاحِدَةٍ لَوَاحِدَةٌ مِنَ الْبَاقِينَ لِلْفَوْتِ بِشَهَادَةِ الْإِبْنِ
لَوَاحِدَةٍ وَكَذَا لَوْ قَضَى بِمَعْنَى لَا تَمْنَعُ فِي السَّبَبِ وَحُجُومِ الْحَقِّ
كَافٍ وَلَوْ قَضَى لِزَيْدٍ فَعَمْرُو فَبَكَرٍ بِوَصِيَّةِ الثَّلَاثِ غَرِمَ كُلُّ فَرِيقٍ

شَرَكٌ مَشْهُودٌ ثَلَاثُ الثَّلَاثِ لِشَرِكَيْهِ يَجُوزُ لَوَاحِدَةٌ مِنَ الْبَاقِينَ
لَوَاحِدَةٍ لِلْفَوْتِ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالْأَخَرَيْنِ فَأَنْدَفَعَ الْمَلِكُ فِي
الْمُطْلَقِ إِذَا لَفُوتَ عَلَيْهِ لَوَاحِدَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ قَضَى الْقَضَاءُ عَلَى ذِي

الْيَدِ لِذَا لَوْ ظَهَرَ قَ فَرِيقٌ كَانَ لِلْبَاقِينَ مَعْنَى وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ
ثُمَّ وَلَوْ زَادَ الْفَرِيقُ الثَّانِي فِي الثَّلَاثِ الرُّجُوعُ عَنِ الْأَوَّلَى وَالْوَسْطَى

هَذَا
مَنْعَةٌ

غَرِمَ شَهُودُ الثَّلَاثِ الثَّلَاثِ لِلثَّانِي يَجُوزُ بِلَا مَزَاجٍ لَوَاحِدَةٍ

وَشَهُودُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ نَصْفُهُ لِأَنَّهُ يُقَاسَمُ الثَّلَاثُ لَوَاحِدَةٍ إِذَا
مَجْتَمَعَةً لَا تَعْدُو الثَّانِي وَلَوْلَمْ يَقْضَ شَيْءٌ حَتَّى أَقَامَ الثَّلَاثُ

غَرِمَ شَهُودُ الثَّلَاثِ لِلْوَارِثِ إِذَا التَّلَفُ عَلَيْهِ لَعَلَّ الثَّانِي

أَنْ يُعِيدَ الْحُجَّةَ لِفَسَادِ الْأَوَّلَى بِشَهَادَةِ الرُّجُوعِ لِهَذَا الْوَقْفِيِّ

بِالْإِبْرَاءِ دُونَ الدِّينِ وَرَجَعُوا لَمْ يَقْضَ بِالذِّينِ مَا لَمْ يُعَدَّ

كَذَا لَا يَغْدُمُ شَهُودُ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يُعِيدَ الْأَوَّلُ فَيُصِيرُ

الْحَالُ كَمَا مَرَّ وَبَرْدُ الْوَارِثِ الْغَرَمُ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّ التَّلَفَ

عَلَيْهِمَا دُونَهُ كَمَا بَرَدَ الْمُقَرَّلَةُ بَعْدَ غَرَمِ الْمُقَرَّبِ بِاقَامَةِ

الْغَيْرِ وَإِنْ شَرَّكَ بِالرُّجُوعِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْغَيْرِ وَرَجَعَا عَنْهُمَا السَّهَادَتَيْنِ

غَرِمَا فِي تَعَاقُبِ الْقَضَاءِ لِلأَوَّلِ وَالْوَارِثِ لِنُكُورِ الْفَوْتِ

بِتَحْلِيلِ الْعَوْدِ وَفِي قِرَائِنِهِ لِلأَوَّلِ حَسْبُ إِذَا حَقَّ الْغَرَمُ

الْعَوْدُ إِلَى الْوَارِثِ وَأَعْتَبِرْ بِشَهَادَتِهِ وَإِنْ رَجَعَا عَنِ الْوَصِيَّةِ

ثُمَّ

وَمِنْهَا

ثم عن الرجوع بعد تغريم الوارث غرما للاول ^{أي الموصل له} أيضا ^{أي الموصل له} أخذ الوارث ^{أي الموصل له} بوزن المراجع
 في التغريم دون التعيين بخلاف ما قبله إذ لا حكم للرجوع ^{أي التغريم} عن السهام
 قبل الحكم به حتى لغت دعواه فلم يغرم للوارث وفي عكسه
 غرما للنصف الاول والاخر ^{أي الباقي} ثانيا وان قضيت ^{أي قضيت}
 عند تغريم كل فريق نصف مشهورة ^{أي الموصل له} للآخر ^{أي الموصل له}
 ان عدل كل عبد ثلثا كما في الثلث والفرد عكس النصف الثاني ^{أي العبد الفرد}
 واعتبر بالمؤرخ وكله عكسا ^{أي الموصل له} ان عدله ^{أي الموصل له} حسب الفوت ^{أي الموصل له} والنصف ^{أي الموصل له}
 للوارث والربع للآخر ^{أي الموصل له} ان فاقه ربعا ^{أي الموصل له} اذ لم يفت ذاقا ^{أي الموصل له} بعد
 ربعا حظ ذلك ^{أي الموصل له} وان زاد الفريق الثاني الرجوع غرما للاول ^{أي الموصل له}
 الاول في الكل والوارث الثاني في الوسطى للفوت ^{أي الموصل له} بلا جبر الاول ^{أي الموصل له}
 للعود ضمن الحكم بالرجوع ونصفه في الآخر ^{أي الموصل له} كما قد
 ما يقف الفوت على عوجه ^{أي الموصل له} كذا لو فاقه ثلثا ^{أي الموصل له} والثاني ضعف ^{أي الموصل له}
 بخلاف عكس لعود الضعف ^{أي الموصل له} ويشهد بان يدين عدل ^{أي الموصل له} موصل ^{أي الموصل له}
 بالاعادة

بعينه لفقيد التهمة ^{أي الموصل له} الا في جبر الفضل ^{أي الموصل له} ببيعته ^{أي الموصل له} اذ لا يباح ^{أي الموصل له}
 العتق فأن دفع ^{أي الموصل له} الموصل ^{أي الموصل له} به فيعتق ^{أي الموصل له} ثلثه ^{أي الموصل له} ويسعى ^{أي الموصل له} للغير ^{أي الموصل له} في ثلثيه ^{أي الموصل له}
رجوع الفرج ^{أي الموصل له}
 شريدا فريعا أصليا وفريعا أصليا ^{أي الموصل له} ورجع ^{أي الموصل له} شطر الفريقين ^{أي الموصل له}
 غرما ثلثه اثمان ^{أي الموصل له} اذ صان ^{أي الموصل له} باقي ^{أي الموصل له} الاول ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} أحسب ^{أي الموصل له} الحجة ^{أي الموصل له} وباقي ^{أي الموصل له}
 الآخر ربع الباقي ^{أي الموصل له} اذ الفرد على المثنى ^{أي الموصل له} وعكسه ^{أي الموصل له} كرجل ^{أي الموصل له} وأمرأتين ^{أي الموصل له}
 لكن اثلاثا ^{أي الموصل له} اذ الاول ^{أي الموصل له} ضعف ^{أي الموصل له} كما لو رجع ^{أي الموصل له} الكل ^{أي الموصل له} وقيل غرم ^{أي الموصل له} الكل ^{أي الموصل له} أربع ^{أي الموصل له}
 اذ فأت ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} بالفريق ^{أي الموصل له} الاول ^{أي الموصل له} وشرط ^{أي الموصل له} بالكل ^{أي الموصل له} وان رجح ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له}
 الاول غرم ^{أي الموصل له} ربعا ^{أي الموصل له} اذ صان ^{أي الموصل له} باقي ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} او الفريق ^{أي الموصل له} الثاني ^{أي الموصل له}
 ربعا ^{أي الموصل له} لشيوع ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} اثبتة ^{أي الموصل له} في باقي ^{أي الموصل له} وفأيت ^{أي الموصل له} بالفريق ^{أي الموصل له}
 الاول ^{أي الموصل له} ولو رجح ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} الفريقين ^{أي الموصل له} ولا صل ^{أي الموصل له} مثنى ^{أي الموصل له} مثنى ^{أي الموصل له}
 غرما ^{أي الموصل له} مثنى ^{أي الموصل له} ونصف ^{أي الموصل له} الاصح ^{أي الموصل له} اذ يبقى ^{أي الموصل له} بفرد ^{أي الموصل له} شطر ^{أي الموصل له} وبالمزاد ^{أي الموصل له}
 مثنى ^{أي الموصل له} لو كان ^{أي الموصل له} فردا ^{أي الموصل له} على فرد ^{أي الموصل له} وربع ^{أي الموصل له} لو كان ^{أي الموصل له} مثنى ^{أي الموصل له} على فرد ^{أي الموصل له} كما هو ^{أي الموصل له} والعكس ^{أي الموصل له}
 في المسئلة الاولى

ذَوْنِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ بِضَمِّ أَصْلٍ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمِّ مِثْلِهِ
 فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النِّصْفِ الْحَقَّاقَا
 بِالزَّيْنِ إِذَا فَرَّدَ الْأَرْبَعَ وَلَمْ يَذْكُرْ رُجُوعَ الْفَرْدِ إِذَا لَمْ يَغْيَرْ
 الْحُجَّةُ وَهِيَ الْعُتْبَةُ وَلَوْ شَهِدَ فَرْعٌ فَرْعِي ثَلَاثَةً وَفَرْعٌ أَحَدٌ
 فَرَعِيْنِمْ وَفَرْعٌ أَحَدُهُمْ لَمْ يَقْضِ بِضَمِّ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ فِي الْوَسْطِ

رِغَابَةٌ لِلْعَدَّةِ فِي الثَّانِي كَالْأَوَّلِ **بَابُ**
الرَّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الْمَالِكِ

وَرَجَعَ فَرْدٌ عَنْ ذَرِيَّتِهِ وَالثَّانِي عَنْ اثْنَيْنِ وَالثَّلَاثُ عَنْ ثَلَاثَةٍ غُرْمُوا سَهْوًا نَدْلَهُ
 نِصْفَ ذَرِيَّتِهِمْ لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَشْطَرُكَ فِي ذَرِيَّتِهِمْ إِذْ تَبَيَّنَ الْأَوَّلُ عَلَى الثَّلَاثِ
 وَالْأَرْبَعِ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ رَجَعَ يَهْوَانِ غُرْمُوا ذَرِيَّتَهُ وَنِصْفًا سُدُّ شَهَادَةِ
 عَلَى الْأَوَّلِ إِذَا تَبَيَّنَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالثَّانِي عَلَى ذَرِيَّتِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ وَاهْلَكَا
 لَمْ يَقْضِ عِنْدَهُمَا مَعْرُوفٌ وَعِنْدَهَا يَقْضَى ثَلَاثَةً أَعْلَاهَا بِالرَّابِعِ وَالثَّلَاثُ
 وَالْوَسْطَى بِمَا وَبِالثَّانِي وَالْأَدْنَى بِالْحَالِ وَقِيلَ بِخُتْمَةٍ أَنْ اخْتَلَفَ مَجْلِسُ

حُجَّةٌ بِضَمِّ أَصْلٍ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمِّ مِثْلِهِ
 فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النِّصْفِ الْحَقَّاقَا

الرِّغَابَةُ لِلْعَدَّةِ فِي الثَّانِي كَالْأَوَّلِ
 الرَّجُوعُ عَنْ شَهَادَةِ الْمَالِكِ
 ذَوْنِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ بِضَمِّ أَصْلٍ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمِّ مِثْلِهِ
 فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النِّصْفِ الْحَقَّاقَا

الْأَقْدَارُ الْمَشْهُودُ لِعَدَّةِ الْمَالِكِ ثَلَاثَةً بِالرَّابِعِ وَالثَّانِي وَذَرِيَّتُهُمُ الْأَوَّلُ وَذَرِيَّتُهُمُ الثَّانِي

بَابُ الرَّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الْجَنَائِيَةِ

قُضِيَ الْقَتْلُ ثُمَّ بِالْعَقْرِ وَرَجَعُوا غُرْمَ شَهْوٍ الْقَتْلُ قِيَمَةُ وَشَهْوٍ
 الْعَقْرِ دِيَّةٌ إِذَا تَبَيَّنَ مِنْ بَدَلِ النَّفْسِ قَدْ رَجَعَ الْعَبْدُ بِالْأَوَّلِ وَالْمَالِكُ
 مَعَ الْعَبْدِ بِالثَّانِي وَمِثْلُهُ الْقَضَاءُ بِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ بِشَهْوٍ
 وَعُكْسُهُ الْعَكْسُ إِذَا تَبَيَّنَ الْعَبْدُ بِالْقَضَاءِ الْأَوَّلِ وَالْوَيْلُ بِالثَّانِي
 لِأَنَّهُ آخِرُ وَصْفِي لِحَالَةٍ ثُبُوتًا وَلَوْ قُضِيَ بِالْعَقْرِ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ
 ثُمَّ بِالْقَبْضِ أَوْ الطَّلَاقِ عَنْ وَطْئٍ وَرَجَعُوا فَالْحَالُ عَلَى شَهْوٍ الطَّلَاقِ
 وَالْقَبْضِ الْأَصَحُّ إِذَا لَفُوتَ لَوْلَا نَحْمُ لِلْفَيْسِ مَعْنَى لَكِنْ لَهُ أَحَدٌ
 النِّصْفُ مِنْ شَهْوٍ الْعَقْدِ لِلتَّخْوِينِ عَنْ بَاقِيَةِ بِشَرْطِ الرَّدِّ أَمَّا الزَّوْجُ
 مِمَّا يَغْرُمُ شَهْوٍ الطَّلَاقِ لِمَا حَرَّمَ وَقِيلَ يَتَّبِعُونَ نَحْمُ لَكِنْ
 مَضَى الضَّمَانُ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَرْأَةُ مُوتِيَةً وَالْمَيْسُ هَالِكًا عِنْدَ الْقَضَاءِ

الرِّغَابَةُ لِلْعَدَّةِ فِي الثَّانِي كَالْأَوَّلِ
 الرَّجُوعُ عَنْ شَهَادَةِ الْمَالِكِ
 ذَوْنِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ بِضَمِّ أَصْلٍ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمِّ مِثْلِهِ
 فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النِّصْفِ الْحَقَّاقَا

الرِّغَابَةُ لِلْعَدَّةِ فِي الثَّانِي كَالْأَوَّلِ
 الرَّجُوعُ عَنْ شَهَادَةِ الْمَالِكِ
 ذَوْنِ الْبَيْتِ حُجَّةٌ بِضَمِّ أَصْلٍ فَوْقَ الْأُولَى حُجَّةٌ بِضَمِّ مِثْلِهِ
 فَشَطْرُ مَنَا وَتَوْصِيْفُهَا وَرَدَّ الْقَوْلُ بِغُرْمِ النِّصْفِ الْحَقَّاقَا

بالعقد لقول المسقط كذا لو قضى بها معار عاية للثبوت الشرعي
 كما في الدين والتوكيل وفي العكس غرم شهود القبض والحق
 القيمة وشهود العقد ما زاد إذا لا تسمية وقت لقضاء القبض
 والطلاق بعد لا يسقط والعبرة بالقضاء حتى اعتبر قيمة
 يومه دون الأداة والتوكية **كتاب الطلاق باليمين**
 لو قال في البنيح والطلاق امرأتي بيد الله ويديك أو بما شاء الله
 وشئت تنفرد المخاطب لمن ذكر الله للتبرك والتبشير عرفا
 والباء للعرض فالتثنية دون الأصل مثل كيف شئت عنده للحنيفة
 بخلاف إن شاء الله أو بما شاء الله إذا بطل الأصل أو علق بمجهول لا يعرف
 حسب التأشير إن شاء الله أنت طالق فلما العطف وهنا
 أخبر عن واقع وإن قال يدي ويديك أو شئت وشئت تنفرد المخاطب
 خلا على التعليق إذا تعدد التملك **باب الطلاق في الوقت**
 طالق كل تطليقة ثلاث خلاف المعرف إذا غم أجزاءه وأراد المنكر
 فكل تطليقة

شبه كذا أو وكل أركذا طالق تطليقة مع كل تطليقة وعكسها
 لقول الفرد الكل إلا أن ينوي الفرد فيكون للتخصيص كذا
 بعد كل تطليقة وقبلها كل تطليقة لسبق لكل الفرد إذا قالها
 وصف الأخت ودونه وصف السابق لهذا كان فردا قبل الأول
 في عكسها للعكس تعلق في طالق بعد يوم الأصح ونحو
 في قبل وقبلها ومعها إذا ضافة الوقت قلب الشرع المقدر
 فلغت وبقي الذات بلا قيد كطالق طلاقا لا يقع لأغدا
 أو بالدخول بخلاف إلا بآئنا إذ غير محرم ربه الله يلحق الوقت
 ولو أقرب مال هكذا لزم فرد في الأولى مشي في الباقي مجهول
 الزائد وأعتبر بأجزائه كل شهر إلا في قبل للصدق بالفرد
 وعشرون في على درهم مع كل درهم من الدراهم عنده وستة
 عندهما أصله تعريف الجمع واحد عشر فضم المشار عنده
 وأربعة عندهما لا يتناع التعدد في المشار حتى تعدد عليها في أنت
 الطلاق

طالِقٌ مَعَ كُلِّ رَوْحَةٍ بِأَبْنَيْكَ الطَّلَاقُ قَبْلَ النِّكَاحِ

إِذَا تَزَوَّجْتَ فَانْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَنْ تَخْلُقَ لَعْنُ خِلَافِ الْإِنْفِاقِ
 رَجْعُهُ لَمْ يَكُنْ أَمَّا لَانَّهُ وَصَفُ الْوَاقِعِ إِذَا مُغِيرٌ بَعْدَهُ وَطَالِقٌ قَبْلَهُ
 أَنْ تَزُوجَ أَوْ تَخْلُقَ إِذَا تَزَوَّجْتَ تَخْلُقُ لَانَّهُ وَصَفُ الْإِنْفِاقِ
 كَمَا اقْتَضَى الصَّدْرُ فَاشْبَهَ طَالِقُ السَّاعَةِ إِذَا تَزَوَّجْتَ
 عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ يَنْشُخُ الْوَقْتُ قَبْلَهُ لِلتَّنَاقُضِ كَطَالِقُ غَدَا
 إِنْ دَخَلْتَ كَذَا تَوْسِيطُ الشَّرْطِ فِي الْأَطْهَرِ حَذَرُ التَّغْيِيرِ

بَابُ الطَّلَاقِ يَكُونُ فِي أَحَدِ الْأَوْقَاتِ أَوْ ثَلَاثًا

طَالِقٌ وَكَظَهَرَ أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ أَبَدًا فَرْدٌ لَا تَنْتَهِي كَافٍ لِلْوَصْفِ
 الْآنَ يَزِيدُ مَضْرُوبًا أَوْ حَرْفَ شَرْطٍ أَوْ طَرَفًا فَتَعَدُّ
 إِذَا دَوَّمَ الْعَمَلُ بِتَجَدُّدِ الْمَثَلِ خِلَافِ الْوَصْفِ وَالْمُرْسَلِ
 غَيْرُ الْمُعْلَقِ وَالْأَفْرَادُ بِالطَّرَفِ لِلتَّعْدِيدِ حَتَّى خَرَجَ بِدَلِيلِ الْوَصْفِ بِالطَّلَاقِ لَانَّهُ يَمْتَدُّ

هَذَا تَعْيِيلٌ لِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ

عَنْ إِبْنِ وَصَّارٍ الْفَعْلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ شَرْطًا وَلَنْ الْوَقْتُ يَكُونَ لِلْوَاقِعِ
 وَالْوَقْتُ فَتَبَيَّنَ الْأَدْنَى بِالْأَدْنَى أَخَذًا بِالْيَقِينِ وَالْأَعْلَى بِالْإِغْلَى

حَذَرُ الْإِنْفِاقِ وَبَيَّنَّ هَهُنَا كُلَّ يَوْمٍ بِالْعُرُوبِ لِلتَّوَقُّفِ دَلِيلُهُ
 كَظَهَرَ أَنَّي إِلَى الْقَدِيمِ بِخِلَافِ كَلِمَا جَاءَ يَوْمٌ إِذَا الْوَقْتُ لِلْإِنْشَاءِ

دُونَ الْإِنْفِاقِ فَالْكَفَاءُ بَعْدَ الْأَيَّامِ شَبَهَ الْمُرْسَلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ
 كَذَا طَالِقُ الْيَوْمِ وَرَأْسُ الشَّهْرِ فِي الْأَصَحِّ لِمَا مَرَّ بِخِلَافِ التَّخْيِيرِ

لَا يَأْتِي الْأَوَّلُ أَنْتَهَى بِالْعُرُوبِ كَالظَّاهِرِ إِذَا الْوَقْتُ كَالْمَجْلِسِ فَقَدَّرَ
 الصَّدْرُ مَعَادًا إِذَا دَا لَعْنُ كَذَا يَوْمًا وَيَوْمًا لِأَنَّ لَعْنُ

إِلَّا أَنْ يَزِيدَ أَبَدًا تَرْجِيحًا لِلتَّعْدِيدِ عَلَى النَّفْيِ بِالْعُرُوبِ عَكْسُ
 الْأَوَّلِ فَيَقَعُ ثَلَاثُ آخِرُضْنَ فِي الْخَامِسِ فِي سُخْطَةِ السَّادِسِ

بَدَأَ مِنَ الثَّانِي إِذَا أَضَافَ إِلَى أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ وَالْأَطْهَرُ
 الْبِدَايَةُ مِنَ الْأَوَّلِ كَالْوَلَمِ يَزِيدُ وَلَهُ النِّيَّةُ إِلَّا أَنْ تَمَّ فَيُرْقَضُ

بَابُ الطَّلَاقِ فِي الْخِيَارِ لَوْ قَالَ اخْتَارَ اخْتَارَ

اخْتَارَ

طَهَارَتُ لَيْسَ بِطَهَارَةٍ
 تَعْدِلُ بِمَقُولِهِ التَّوَقُّفُ وَمَا طَالِقٌ

يُسَبِّتُ
 التَّوَقُّفُ
 كَلَامُ الزَّوْجِ
 كَلَامُ الزَّوْجِ

بِأَلْفٍ أَوْ عَشْرٍ فَقَالَتْ أَلَيْسَ لِي بِأُفٍّ لَكَ
فَلَمَّا بَلَغَ ثَلَاثًا بَلَغَ ثَلَاثًا بَلَغَ ثَلَاثًا

لِجَوَابِ كَيْفَ تَزَوَّجُ أَنْوَاعَ مُلْكٍ وَالْعَدَدُ خَاصٌّ بِالطَّلَاقِ

فَأَعْنَى عَنْ ذِكْرِ النَّفْسِ وَالْبَيْتِ لَمَّا أَخْتَرْتُ بِوَاحِدَةٍ

أَوْ وَاحِدَةٍ جَزَاءَ التَّعْيِيرِ بِالشَّكْلِ إِذْ يُنْعَبُ بِهَا الدَّفْعَةُ

وَالْإِخْتِيَانَةُ وَفِي أَخْتَرْتُ بِطَلْقَةٍ لَا يَقَعُ فِي الْعُطْفِ لِأَنَّهَا

لِلْمَقْرَدِ وَهُوَ بَعْضُ أَلْفٍ ضَرَرَتْ بِخِلَافِ جَانِبِهَا وَبِحُلَّةِ

إِيجَابِ الْجَوَابِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ إِذْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ الْجَوَابِ

وَفِي غَيْرِهِ يَقَعُ وَلَا مَالَ مَا لَمْ تَعْنِ الثَّلَاثَةَ لِحُضُورِهَا كَلَامًا

أَخْتَرْتُ الْأَوَّلَى عِنْدَهَا إِذَا ضَمُرَ الْأُفُّ حِفْظُ النَّعْتِ

وَعِنْدَهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ إِذَا ضَمُرَ الْإِخْتِيَانَةُ حِفْظُ الْأَصْلِ

بِتَطْيِينِ الْجَوَابِ وَالضَّرَرِ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَ لِسْتِ

بِأَلْفٍ فَالْقَبُولُ فِي الْمَجْلِسِ كَالْمُضَافِ وَيَقَعُ الْأَوَّلَى بِالثَّلَاثِ

قَبْلَ الدُّخُولِ لِلْحَالِ وَبَعْدَهُ فِي طَهْرٍ خَالٍ وَطَلْقٍ كَيْ يَنْجَلَ إِلَى الْحَاجَةِ

خَالٍ

كَلَامُهُ

الثَّلَاثُ

الْمَقْرَدُ

وَيُؤْتَقَدُ

دُونَ الْقُتُورِ وَالثَّلَاثُ فِي الْمَلِكِ كَالْقُلُوبِ لِمَا سَرَفَ الْعَدَّةُ مَحَانٌ

لِفَسْخِ الْمَالِ حُكْمًا لِقَوْلِ الْخَطِّ كَخَلْعِ الْمُبَانَةِ كَذَا الثَّلَاثَةُ

وَفِي الْمَأْمُورِ لَا يَقَعُ الثَّلَاثُ مَا لَمْ يَلْفُظْ فِي وَقْتِهِ لِأَنَّ لَهَا

الْإِرْسَالَ دُونَ الْإِضَافَةِ كَيُطْلَقُ غَدًا وَصَحَّ لِأَوَّلِ عِنْدِهِ أَيْضًا

لِلْوَفَاءِ لَفْظًا كَيُطْلَقَ لَهَا وَبَعْدَ الْعَقْدِ إِذْ قَرِيبَةُ الْمَالِ تَعْمَدُ

الْحَادِثُ إِنْ لَمْ يَخْصُصْ وَلَوْ سَأَلَتْ فَرَدًا بِأَلْفٍ فَأَتَى ثَلَاثًا

بِأَلْفٍ نَزَلَ عِنْدَهَا بِأَلْفٍ وَقِيلَ بِثَلَاثَةِ حَمَلٍ عَلَى الْخَطِّ وَتُرَدُّ فِيهِ

فَقَدْ رَضِيَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِمَنْ يَنْتِ الرُّجُوعُ وَالْبَاقِي بِشَرْطِ الْقَبُولِ

وَإِنْ كَانَ مَحَانًا لِصُورَةِ التَّغْلِيكِ كَمَا فِي الْحَرْوِ وَالْمُبَانَةِ وَالصَّغِيرَةِ

وَيُؤْتَقَدُ أَنَّهَا إِذَا عَادَتْ الْجَوَابَ مُتَدِيرٍ أَمْلَهُ طَلْقٌ فَرَدًا

فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا **بَابُ طَلَاقِ الثَّلَاثِ ثَرْتَانِ أَوَّلًا**

مَرِيضٌ قَالَ طَلَقَا أَنْفُسَكُمَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ كُلُّ فَرَدٍ طَلَّقَتْ نَفْسِي

فَفِي التَّعَاقُبِ ثَرْتٌ الْآخَرَى دُونَ الْأَوَّلَى عَكْسَ الْمُرَدِّفِ

أَوَّلُ حَرْفٍ ثَلَاثًا

لان الفرقه هنا الاولى وثمة بالآخرى اذ جاز الانفراق في المطلق
 كالأداء والوطاء دون الغير كالبيع والقبض في القرآن لم تراث
 واحدة اذ العامل في كل فرد فعلها كذا يوقف ما تم على ما لا يغير
 لم يلزم ما لو عكست اذ العامل الآخرى كما بعد القيام لهما وكيل
 في الضرر فتقدر لهما اعراض ولا ان يشما اذ لطلاق ما تشا
 كل فرد طلاقهما في المجلس تعيينا بالمذكور والحزمان بفعل
 ما به الفرقه كذا قبلها او بعد ما لهذا لوطقت فاجاز
 او طلق فمكتب ابنه ورثت وامر كذا بيد كذا كان شتما
 لكن لهما طلاق الفرد رعاية لا طلاق التاميل فيما عدا ضم
 الراي كنيحاً هذين وطلقا باللف كامن كذا بيد كذا
 رجاء الزيادة بضم الراي لكن لا ارث اذ الفرقه بفعلها
 قبولاً او ثباتاً حيث ينط بزوجهما وقيامها دون الزوج
 لان منها المال ومنه الطلاق فاعتبر بيعاً في حقها بمنزلة حقها
 المرأة الزوج الطلاق المرأة الزوج

بدليل الاضافة والتعليق باب الطلاق بحث
 ان يغير حش لو قال ان طلق زينة فعمرة
 طالق وان طلق عمرة فحادة طالق وان طلق حادة
 فزينة طالق وطلق الاولى لم تطلق الاخرى في الوسطى
 لم تطلق الاولى اذ الاخرى طلق بلفظ سبق بمنزلة الاولى
 كما في الخط بخلاف ان وقع طلاق في الشرط الوقوع قد
 تاخر وتاخر ان اوقعت او لفظت وان طلق الاخرى طلق
 الوسطى لتاخر طلاق الاولى عن بمنزلة الوسطى ولو كان قال
 طالق وطلق حادة تطلق بشيرة بشيرة طلق الاخرى
 والحرف ما امر لهذا لوجعل زينة جزاء لعمرة ثم علس
 زينة مشي ان طلقها وقدر ان طلق عمرة ولو طلق احد
 ومات قبل الدخول والبيان في التام لعمرة نصف مهر الاثر

في السبب في
 في الاحد في
 في الاثنين في
 في حادة في
 في زينة في
 في حادة في
 في زينة في
 في حادة في

للطلاق قطعا ولها مهر وربع ^{في حال فتره نصف مهر} اذ تطلق فرد في حال فتره نصف مهر
 جزما وفي الاربع عشرة ^{او اربع سنين} خمسة اثمان مهر لانها تطلق في احوال
 دون حال والباقيات مهران ^{ذئبت وجاهة وبشيرة} وربع اعتبارا للحال في فرد
 بعد افراد فرد للطلاق ^{نصف مهر} واخرى ^{اربع واحد} للنكاح ^{انما باعتبار الحال في كل فرد} لانه كل فرد
 كزعم عيسى رحمه الله وان زاد به ربعا اذ لا حاجة مع الجزم ^{الوصول}
 ولغيره ممن ارب اذ طلقت في احوال ^{ثلاثة} وراحت في حال ولما
 ثلثة اثمان اعتبارا للحال في نصف لم تنارغها الاولى وفي ^{دليل الاول}
 نصف نارغت ^{اربعه} ولان ثلثا الك دون احوال والنصف في حال دون ^{دليل الثاني}
 احوال فاخذت ربعها والباقي للآخرين
كتاب المناسك باب من الجناية على الصيد
 حلال جرح صيد الحرم ^{في قيمته} غريم في قيمة الصيغ يوم الموت ^{في حال}
 زاد عينا او سعرا والجرح ان تقص ^{في قيمته} ترجحا لا حوطا ^{في قيمته}
 القصر والاستاد الاجزاء ^{في قيمته} فان بالغ في فقد الفعل واليد ^{في قيمته}
^{الغريم} ^{المجروح} ^{او بالجاني الغير}

ذلت ان ضرب العبد ليس باخذ فلا يضمن بالاباق بخلاف ^{الاستحلام}
 كذا لو رمى من الحرم صيد الحبل اذ الحظر للمثل وهو بالفاعل
 كل محل لكن لا يغرم الزيادة بعد التكفير ^{الصمد وهو الحرم} ضد الاول ^{يضمن صيد الحرم} للمالك بالغرم
 اعتبارا لموضع الصيد ^{وهو في الحبل} لهذا لو باع في الحرم صيدا في حله
 جاز بلا عكس ولانها تتبع الاصل بخلاف الغصب احتياط
 بالفعل وقد محاه التكفير او اثره في الحبل فتعذر القهر ^{الزيادة} ^{الاعل الفعل}
 والانساذ بخلاف الاول وبالحرف يغرم من الحرم الزيادة ^{الزيادة}
 بعد التكفير لان تحذف في الحبل بعد الحبل كذا لو اخرجته ^{الزيادة}
 الى الحبل ومات قبل العود ^{الصيد} الحاقا لم يربل العاصم ^{الحرام} يربل
 يد الحفظ وله البيع والاكل للملك بالاحراز ^{الحرم} اذ الحوت
 والخبث لا ينقيه كالزكوة والفساد ^{حق الم} ويكره سد الدريعة ^{البيع}
 ويغرم ما زاد قبل التكفير ^{الصيد} بعينه لما حتر قبل البيع ^{المشرك} بعينه
 للتشليل ^{المشرك} لهذا جاز بيع الهدي وغرم ما ولد قبل تعين ^{الظيمة}
^{المخرج الحلال}

لا بعله وإن أخذ المحرم فدى ولم يرسل حتى مات أو قتل
 فدى أيضا الحائك للدوام بالإبتداء بخلاف الخرج إذا لم يد
 حقيقة ولا غرم دونها كالذي في البيت ويقتل القاتل أيضا
 إذا القاتل به غير ما بالآخذ كقتل المقطوع بشرط العقل
 والإسلام لأنه عبادة حتى لم يهدر بالملك ومحمم دله
 على الصيد أو طريقه أو آلة الرمي للشرط كموذج دل
 السارق أو ترك الزأني لفتح الجابة خلاف الحلال
 وقيل إن د لصيبا يقدح دار الهدر ويرجع الآخذ
 على القاتل بالآقل للشرط وإن كان صيبا لأنه
 حتى العبد كذا المالك وأعني بالذية والكفارة لهذا
 لو أحرم الغاصب يغرم له معلما لا زائدا إن أرسل
 وللفقيه عكسه إن رد بأجانية الرجلين
 حلالا لأن جريحا صيد المحرم متعاقبا ولم يغوتا طرفا

أي أفراد الخرج
 أي أفراد الخرج لا يرش ثلثه لصان النقصان وإنه لا يجوز
 أي أفراد الخرج لا يرش ثلثه لصان النقصان وإنه لا يجوز

غرم كل واحد نقص جرحه الحال ونصف قيمة الباقي إن
 مات جدار الخيف فيما تفرد أو شارك بخلاف الجرح إذا دية
 لا تنقص بفوت الجرح فافتراده تكثير وإن قويا ففي جنسين يغرم
 كل فرد قيمته حال الجرح مات أم لا لأن تفويت المنفعة قتل
 معصية غرم بأخذى قوائم الدابة كلها ونفس بالبصر غيرهما
 بالرجل والريش فتعد التلغ وفي جنس يغرم الأول قيمة
 للحال والثاني نقص الخرج للحال ونصف قيمة الباقي
 إذا مات لما مر إذا لامع عند الثاني بتلك الجهة والأول
 أزاله دون الجزمة احتياطا كالبيض والفرج كذا الوقت الأول
 دون الثاني وفي العكس يغرم الثاني للحال قيمة الجرح والأول
 نقص الجرح ونصف قيمته وبه جرحان إذا مات لما مر
 ولذا المحرمان للثمن الشطور ثم جرحا للجزء على البدل الأول
 كالقود والكفارة حتى جاز الصوم ثم ضيعت في القارن لتعدد الجاني

أي أفراد الخرج
 أي أفراد الخرج لا يرش ثلثه لصان النقصان وإنه لا يجوز
 أي أفراد الخرج لا يرش ثلثه لصان النقصان وإنه لا يجوز

نفع

أحمد المبت

[illegible]

بِالتَّقْلِيدِ أَوْ لَى إِذَا غَمَضَ لِأَنَّهُ الْعَبْدُ وَالصَّبِي لَمْ يَنْجَحْ كَمَا
فَلَا تَحَقُّقُ الْإِجَانَةُ بِإِبْرَائِيلَ ضَحَّ فِي يَدِ الْعَدْلِ

شَرِّدَ عَدْلٌ أَوْ مَسْتَوْطِنٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ جَالٍ بَيْنَهُمَا الْقَاضِي
بَعْدَ لَوْ مَدَّةَ السُّوَالِ صَوْنًا لِلْفَرْجِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا لِلْإِسْتِجَابَةِ

خِلَافَ الْمُقَرَّرِ وَرَفْعًا فِي بَيْتِ أَمَالٍ لِلْحُسْبَةِ وَلَا نَفَقَةَ لَهَا قَبْلَ
الدُّخُولِ لِلْمَتَّحِ أَوْ الطَّلَاقِ كَذَا بَعْدَهُ إِلَّا فِي قَدْرِ الْعَدَةِ لِلشَّيْءِ

فِي الْمُسْقِطِ وَتَرَدُّ أَنْ لَمْ تَزَلْ لِقَوْبِ الْجَنَسِ كَمَنْ قَبْلَهُ لِهَذَا
لَوْ عَصِيَتْ أَوْ حَبِطَتْ أَوْ حَبَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ الرُّوْحُ فِي الْعَقْدِ أَوْ الْعَدَةِ

أَوْ شَرَّتْ لَمْ يَحْتَاجْ غَيْرُ السَّكْنَى مَا لَمْ تَعُدْ كَذَا لَوْ أَرْتَدَّتْ وَلَا تَعُدُّ
إِلَّا فِي رِدَّةِ الْعَدَةِ كَفَاءً بِالْقَاصِرِ فِي حَقِّ الْعَوْدِ دُونَ الْبَدْلِ بِالنَّيْزَانَةِ

لَمْ يَلْزَمْ الْمَرْضُ إِذَا لَا يَخْلُو عَنْهُ كُلَّ حَيْضٍ فِي شَهْرِي الْكَفَانَةِ عَلَى
أَنْ النَّفْعُ بَاقٍ فِيهَا عَدَا الْوُطْئِ كَمَا فِي الْقُرْنِ وَكَهْ التَّفْوِيقُ بِالْحَبِّ

وَالْعَتَقُ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ مِنْهُ كَمَا لَوْ حَبِطَ أَوْ مَانَعَتْ لِقَبْضِ الْمَرْءِ وَاعْتَبِرَ
أَوْ خِيَارَ الْقُرْنِ

بِخِلَافِ الْمُسْقِطِ
بِخِلَافِ الْعَوْدِ إِلَى الْأَسْلَمِ
بِخِلَافِ الْإِسْلَامِ

بِصَغَرِهَا وَصَغَرِهِ وَلَوْ شَرَّدَ وَاعْتَقَهَا وَضَعَتْ فِي يَدِ
الْعَدْلِ مِلْكَةً الْإِخْرَاجَ وَالْيَدِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَالنَّفَقَةِ

كَمَا كَانَتْ لِلْمَلِكِ وَتَرَدُّ أَنْ تَمُتَ لِلْخَطَاءِ كَمَا لَوْ بَانَ الرُّوْحُ
أَخَالًا مَا أُعْطِيَ عَنْ صُلَا لِلْإِبَاحَةِ كَذَا لَوْ شَرَّدَ وَاعْتَقَهَا وَضَعَتْ

فِيهَا عِنْدَهُمَا أَنْ تَمُتَ وَتَقْدِرَ عِنْدَهُ إِذَا لَوْ رَجَعَ لِرَجْعِ لَائِنَةٍ
فِيهَا عِنْدَهُمَا أَنْ تَمُتَ وَتَقْدِرَ عِنْدَهُ إِذَا لَوْ رَجَعَ لِرَجْعِ لَائِنَةٍ

أَنْ أُنِيَ ذُو الْيَدِ تَكْفِيلُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَوَكِيلَاوُ الْمُدَّعِي النَّزْمُ
وَحَيْفُ الْإِتْلَافِ وَفَاءً بِالنَّظَرِ كَعَبْدٍ خَيْفُ الْفُجُورِ لَمْ يَسْطُرْ

إِنْفَاقُ الْمُدَّعِي عَلَى اللَّائِنَةِ إِذَا لَا جَبْرَ ظَاهِرًا مِلْكَةً الْإِتْلَافِ
وَقَدْ خَصَّصَتْ بِخِلَافِ الْعَبْدِ حَيْثُ جَبْرٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ

أَوْ الْبَيْعِ أَنْ لَمْ يَحْتَثِفْ إِذَا الْبَدْلُ جَبْرُ الْقَوْتِ بِخِلَافِ الرُّوْحِ
كِتَابُ الْفُضَائِلِ بِإِبْرَائِيلَ يَكُونُ قَرْضًا لَوْ خَصَّ

فِي الْهَبَةِ لَوْ غَيْرَهَا لَوْ قَالَ أَعْطَا الْقَاعِلَ أُنِيَ ضَامِنٌ
يَعْنِي

بِخِلَافِ الْعَوْدِ إِلَى الْأَسْلَمِ
بِخِلَافِ الْإِسْلَامِ
بِخِلَافِ الْعَوْدِ إِلَى الْأَسْلَمِ

وَقَدْ دُرِيَ

أو أَدْفَعُ فالأمر مستقرض والقابض وكيل جدار الجبر
 أو تكفيل الأمانة وفي ضمان عنه القابض مستقرض والأمر
 كقيل لاقتضائه مضمونا على المضاف كما قرئ كذا لو قال
 القابض نعم إذ السؤال معاد حكما والدفع بعينه إقرار وقيله
 إيداع جملا على الأذن كذا لو زاد أعطني على أنه ضمان توجيها
 بالقرب والإصالة وإن قال قبض على أي ضمان فهو مستقرض
 في الكل والمأمور وكيل في الهبة اقتضاء جدار ضمان للوفاة
 وإن لم تذكر ضمانا ففي الخليفة والشرط والعيال كذلك
 للمواضعة لفظا أو عرفا وفي غيرهم لا شيء على الأمر لا شاف
 إن لم يقل عني مستوصف إن قال ليحانس الضميمة القصدية
 أو لا يفتوة لهذا يعبر المستأجرو لا يوجر المتعير
 كذا إن كان ما في أطعم عن طهاري في الملك بعد القبض فناب
 الفقير فيه خلاف أعني لفتوة القبض في ما في خلاص قاصر
 الذي
 الذي
 الذي

أو
 أو
 أو

يكفي البيع دون الهبة كما في المشاع كذا عرض عني إذ الجمل
 فيما لا في ملكه قصدا وفي المضمون كما ذاب بخلاف
 الوكيل لا يلزم أقض أن قد عني أعط ما على أن الجناس
 في القرض على أنه وكيل بالشر إذا القضاء بالمثل والأمر
 ختم عن القابض في الكل لأنه سبب من المأمور وضعا
بأيما يكون خصما في الكفالة ضمان ذاب
 أقام أنه كلفت عن زيد بالقبض يقضى عليه دون زيد الكفالة
 بزعم الكفيل كما لو أقر على الأصيل وإن زاد الأمر يقضى عليها
 لأن الكفيل يباعني إقرار بخلاف المطلق فناب عن لغا حفظ
 للطباق حكم في الشر بخلاف لزيد أو دعني إذ الدفع لا يثبت
 وإن قال بما لي عليه وهو الف يقضى عليهما في الكل لأن اللفظ
 للتعلين أو نالكين أنفي كما في السوي دون الإقرار الجمل
 بخلاف الأول والحكم على الأصيل معرفت فيقف عليه الجمل
 الأول

أو
 أو
 أو

الذي
 الذي
 الذي

لا المعزوف أصله الذي في الدار حرة وسمى أوله وفي حيلة الأمانات
 على الغائب والحالة جذا وكذا كما في قصي في عليه أو ذاب
 أولهم وقد قضى فلان بكذا لأنه لا يؤم إذا شبه السبب
 كالذكر ومائل الشجة لهذا جار تعليلها بالأجل كالشجرة
 دون الصوب والمطر ولوث المديون وقد وجه دون
 ثم التفتب والفرق علم أو وجوب حسب التأثير
 فيما يقر الأصيل لكن بعد الكفالة لا قبلها عكس الأولى
 للتعليل كذا بما يبيح أو دأبت خلاف بايعة أحد
 إذ يعنى جعل من عليه في المثل دون المضاف وجعل القدر
 دون من له أصله كقلت لأحيد كما أو عن أحد كما ويوم
 الأقراد بالوصف لعموم ما خلاف متى ولو عرف بقول
 المطلوب للتسلط أو مكنة الإنشاء ويخرج المأمور بالتكليف
 شرعا كالمستعري مع الشفيع كذا كقلت عنك لزيد وأدب

الدار حرة
 كذا في الأصل
 كذا في الأصل
 كذا في الأصل

أو جازم
 أو جازم
 أو جازم

لأنه سبب شئ الحاضر فنياب عنه جذا والفوت كالأوام
 على عتق التي ماتت أو نسها في دعوى الجدا وعلى التقار ونسبه
 إلى جذا الميت في دعوى الميراث أو على أن الغائب أو عتق
 المديون في دعوى الكفالة المعلقة به لأنه سبب الضمان
 فكان من كتاب الوديعة
 باب من ابتاع الغاصب والمودع

عبد غصب وناول عبدا فضاخ فأختار المقتضو
 منه تميمين الأول بوي الثاني وإن لم يكن حكم أرضنا
 في الأصح جذا رخص الملك ضد الكفالة صونا لمعنى الضم
 ويذبح المولى أو يفدي لظهور الشغل بشهادة في وجهه
 ولا يرجع على الثاني ما لم يعترف وإن استند الملك كذا لا يسترد
 الثاني للتشبيب بالاستعمال وبعد العتق بأن استعمال
 الجدر برفع المانع عما يخص الإنسان كذا في إقرار الكفالة ولا يرجع الثاني

على العبد الثاني
 على العبد الأول

أو جازم
 أو جازم
 أو جازم

لِلْحَالِ بَلْ بَعْدَ الْعِتْقِ لَنْ عَمَلُهُ الصُّرُورُ كَالْكَفَالَةِ لِأَنَّ أَخَارَ
 تَضَمَّنَ الثَّانِي وَيَرْجِعُ مَوْلَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ لِلتَّسْبِيحِ ثُمَّ أَصْحَحَ
 كَمَا لَوْ تَدَابَهَ لِقَبَارِ الْعُرْمِ عَلَيْهِ وَأَعْلَسَ فِي الْأَخْرِ بِالْقَبْضِ
 إِذَا الْحَجْرُ يَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لِهَذَا الْوَمَاتِ الصَّبِيحِ
 السَّيْفِ غَرَمَ الْمُنَاوِلَ لِلْحَالِ وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلُ جَرَّ رَجَعَ عَلَيْهِ الثَّانِي إِنْ ضَمَّنَ التَّسْبِيحَ بِالْمُنَاوِلَةِ
 وَالتَّعَرُّوْنَ بِالْأَمْرِ بِالْأَعْلَسِ لَا سِتْنَادَ الْمَلِكِ عُلَسَ مَا لَوْ كَانَ الثَّانِي
 خَرًّا وَإِنْ أَوْدَعَ الثَّانِي أَيْضًا إِنْ ضَمَّنَ الْأَوَّلَ رَجَعَ الثَّانِي لِلْأَمْرِ
 مِنْ رُجُوعِهِ إِذَا الْمُنَاوِلُ مُتَلَفٌ وَالْأَمْرُ يَمْحُو الْأَثَرُ الْأَصَحُّ
 فَإِنْ ضَمَّنَ الثَّانِي رَجَعَ مَوْلَاهُ عَلَى الثَّالِثِ الْمَأْمُورُ لِلْحَالِ الْمُنَاوِلِ
 بَعْدَ الْعِتْقِ عُلَسَ مَا لَوْ ضَمَّنَ الثَّالِثَ وَإِنْ أَوْدَعَ مَالَهُ عَبْدًا
 وَهُوَ عَبْدٌ أَضَاعَ لَمْ يَضْمَنْ لِلْحَالِ خِلَافًا لِأَنَّهُ يَوْسُفُ دَعَا
 حَذَرَ تَغْرِيمِ الْمُسْلَطِ وَلَا الْيَنَانِي وَإِنْ عَتَقَ عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ
 الْأَوَّلُ
 وَالْثَّانِي
 وَالْثَّالِثُ

الْمَوْدُوعُ وَيَعْرَمُ الْأَوَّلُ إِنْ عَتَقَ إِنْ لَا اسْتِحْقَاقَ الْمَعَارِضِ
 لِتَحْوِيلِ الْيَدِ صَحَّ حَقُّهُ تَحْتَ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ عَبْدًا
 غَرَمَ الثَّانِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَرَحْمَةِ اللَّهِ لَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِرِضَا الْمَوْلَى أَوْ فِي
 الرَّقَبَةِ دُونَ الْمَأْخُودِ لِأَنَّهُ كَالْأَصْلِ كَسْبُ مَوْلَى لَا كَسْبُهُ وَهُوَ
 جَرَفُ الْحَلْفِ الْمَغْضُوبِ مِنَ الْمَوْلَى وَإِنْ أَوْدَعَ هُوَ أَيْضًا فَاوِيَتْ
 خَيْرَ وَالْإِمَامُ عَيْنُ الْأَوْسَطِ لِلتَّعَدِّيِّ وَمُحَمَّدٌ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
 فَإِنْ ضَمَّنَ الْأَوْسَطُ رَجَعَ مَوْلَاهُ عَلَى الثَّالِثِ بَعْدَ الْعِتْقِ
 يَرْجِعُ قَبْلَهُ وَالثَّالِثُ عَلَى الثَّانِي بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ ضَمَّنَ الْآخِرُ
 رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَى الْأَوْسَطِ ثُمَّ كَمَا لَوْ بَدَأَ بِهَاجَرُفٍ مَرَّتَ
 بِأَنْ تَحْمِلَ الْوَدْعَ
 اسْتَوْدَعَ فِي حَالِ الصَّبِيِّ أَوْ الْعَتَمَةِ وَمَا تَقَبَّلَ الْأَذْنَ وَالْأَذْنَ
 أَوْ بَعْدَهَا وَلَمْ يُعْلَمْ قِيَامُ الْمَالِ عِنْدَهَا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ لِقَبْلِ الْإِتْرَامِ
 أَوْ شَلَّ فِيهِ إِذْ ضَمَّنَهُ قَوْلِي يُلْغُو خَالَ الْحَجْرَ كَالْكَفَالَةِ وَلِهَذَا يَضْمَنُ

أَوْ الْمَوْدُوعُ الْأَوَّلُ
 الْأَخْلَافُ وَالْعَاطِفُ
 الرِّضَا لِلْمَلِكِ بِرِضَا الْمَوْلَى
 أَهْلُ الْقَوْلِ
 مِنْ مَالِ الْمَوْلَى
 أَوْ الثَّانِي
 أَوْ الثَّالِثِ
 أَوْ الْآخِرِ
 أَوْ الْوَدْعَ
 أَوْ الْوَدْعَ
 أَوْ الْوَدْعَ

الْإِتْرَامُ

عَلَى الشَّرِّ إِشْبَاتُ الْمَلِكِ فِيمَا يَشْفَعُ بِهِ الْأَعْلَى لِقَرَارِ الْبَائِعِ
 لِلاَقْتِصَادِ وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهَا بَانَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ لِانْكَارِ الْمَوْجِبِ
 إِذَا الْأَصْلُ لَا يَكْفِي لِلْإِخْلَافِ بِخِلَافِ بَانَتْ بَعْدَهُ لِدَعْوَى
 التَّزْوِيلِ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْمُقْرَلَةُ الْمَعْرُوفُ وَيُنْكَرَ الطَّلَاقُ فَجُشِدَ
 يَرُدُّ لَانِ النِّكَاحَ وَأَنْ ظَهَرَ يَقُولُهَا لَكِنِ الْمُشْتَرَى مُضْطَرٌّ خَشِيَ
 الرُّدَّ وَالْمُنْعَةَ وَالْبَائِعُ لَا كَذَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ زَوْجَهَا خَالَ الْبَيْعِ
 غَيْرُ هَذَا فَالْقَوْلُ لَهُ لِلتَّكَادُبِ فِي الْمَدْعَى كَمَا لَوْ جَاءَ بِهِ
 أَيْضُ الْيُسْرَى فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ بِالْيَمْنَى فَزَالَ وَحْدَهُ
 بِالْيُسْرَى عَنْكَ فَصَارَ كَالِإِخْلَافِ فِي الْجَنَسِ وَالْقَوْلُ
 مَعَ الْأَرْضِ وَالْعَدِيَّةِ مَعَ الدِّينِ

بَابُ مِنَ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ غَيْرِهِ

غَضِبَ ثُمَّ اشْتَرَى كَيْلَهُ أَوْ هُوَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرُهُ صَارَ قَارِضًا
 لِلتَّجَارِسِ إِذَا الْقِيَمَةُ أَصْلٌ تَخْلَفُ الْمُسْتَعْمِلَ كَظَرِ الْجَمْعَةِ بِالْعَلَسِ

بِدَلِيلِ الْفَسَادِ وَالْكُسَادِ كَذَا لَوْ أَرْتَضَى ثُمَّ انْتَهَبَ أَوْ قَالَ الْغَضَبُ

ثُمَّ انْتَهَبَ لَنْ أَصْلَ الْقَبْضِ يَكْفِي لِلْهَبَةِ فَزَالَ الرِّفْقُ خُمُ نَقْلُ

الْمَلِكِ ضِدُّ الْأَدَاءِ وَرَهْنٌ غَيْرُهُ مَكَانُهُ وَهُوَ حَاجِزُ الْإِقَالَةِ بِدَلِيلِ

هَبَ لِي ذَنْبِي وَأَقْلِي عَشْرًا فَكَيْفَ تَنْفِيهَا مَعَ الْجَمْعَةِ

لَكِنِ صَيَّرَ إِلَيْهِ فِي هَبَةِ الْمَيْعِ مِنَ الْبَائِعِ كَيْلًا يَقُوتُ الْقَبْضُ

الْمُسْتَعْمِلُ بِأَنَّهُ ضِدُّ الْأَجْنَبِيِّ يَصْلُحُ نَائِبًا دُونَ بَيْعِهِ مِنْهُ

إِذَا الْغَاةُ التَّزْوِيلُ لِهَذَا بَرَى الْمَكَاتِبُ بِاعْتِقَابِ الْوَارِثِ

يَبْعِدُ كَذَا لَوْ تَقَالَى الْبَيْعُ خَالَ خِيَارِ الْبَائِعِ أَوْ الْمَقَابِضَةِ

خَالَ قِيَامِ الْعَقِيدِ ثُمَّ اشْتَرَى إِذَا الْأَوَّلَى ضِدُّ خِيَارٍ آخَرُ مَقْضُودٌ

بِالْقِيَمَةِ وَالْآخَرَى شَبِيهَةٌ بِمَا حَيْثُ لَا يَعُودُ الثَّمَرُ بَعْدَ

هَلَاكِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ دَفَعَ الْمُقَالُ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِهِمَا كَذَا لَوْ

فَارَقَ قَبْلَ تَقْدِيرِ الْقَبْضِ فِي الصَّرْفِ ثُمَّ اشْتَرَى وَتَقَدَّرَ

لِمَا عَرَّ إِذَا الْفَسَادُ الطَّارِئُ كَالْمُقَارِنِ وَلَوْ اشْتَرَوْهُ أَوْ اسْتَعَارَ

بِغَضَبِهِ التَّجَارِسِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

بِغَضَبِهِ

ثم اشترى ثم يصير قابضاً لأن يد الأمانة دون يد الضمان فلم
 رد ^{بأنه} يثبت عنه كذا لو ارتفع ثم اشترى إذا الدين ليس بدل الرهن
 ولا أخذ وفي الجناية ما أخذ معنوه كالدية ولم يجز في القس
 والسلم كذا لو قال في غير المتعاضد أو في القسوف ^{اشترى}
 قبل الرد لأن الإقالة وإن أجازت عقده دون الغير لما عرفت
 فهي تبطل بالتلف والتمن الأول عدم في حق العقد الثاني
 لا خلف كذا لو باع عبده الغائب من ابنه الصغير ^{البائع} فقد
 الضمان فإن بلغ قبل الحضور فالقبض له دون الأب ^{لأن}
 رسولاً وكيل عكس ببيع الأجنبي جدار التنافي كذا لو وهبه
 منه بعد جحد الغاصب ^{أريد المودع} فقد اليد أصلاً ضد ما قبله وإن كان
 آبقاً للبقاء بالدار حتى لو وهب الأب من المودع أو ابنه ^{أريد المالك}
 أو يتيم في حجره صار قابضاً باب
ما يمنع الزيادة والرد بالعيب ما لا يمنع

في البيع ما لا يمنع الزيادة والرد بالعيب ما لا يمنع

الزيادة في الثمن تلحق العقد مغيراً وصفه أصله
 جدار اللغو كالحيار حتى لو زاد نقداً في الصنف أو عرضاً
 في غيره فسد قسطه بالامتناع ^{الزيادة} والتلف وجازت بعد
 ما زاد لأصل ولذا وأزاد غفراً ولا تمنع من رد المردود
 بقضاء على بائعه ضد ما لو جدد بالكثر أو أقل للإقالة ضمناً
 كأن المشتري الثاني باع من المشتري الأول ثم اشترى ولو
 في البعض كذا لا تفرق صفقة البائع الأول بشرط قيام البيع
 في الظاهر ليتمكن إسناد التغيير بخلاف الخط بملئمة الإبداء
 فاقصروا كما في خط الحول وأعتبروها في ثمن الحمر بعد الإسلام ^{الزيادة والخط}
 الخلع والدم والعين وفروعه يمنع الزيادة لغوات المخلية
 كذا الموت والقتل إذ القيمة لا تليق بإسناد التغيير كذا إطفاء
 كذا البيع والبيعة والغزاة والنسج والطنج والتأريض للتبدل
 ضوياً أو معنوي ضد الرهن والإيجار والذبح والطبخ والحيطة والتخليل
^{المحور}

في البيع ما لا يمنع الزيادة والرد بالعيب ما لا يمنع

لِعَقْدٍ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَخْذًا وَجَدَ الْمُسْتَعْدُّ مَذْبُوحًا أَوْ مَطْبُوعًا
 أَوْ مَخْطُوطًا أَوْ خَلَادُونَ مَاعْدَاهُ وَالشَّيْءُ فِي تَمْلِكِ الْمُخْصُوصِ
 وَمَنْعُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ لِلتَّيْدِيلِ أَوْ حَذَرِ الْهَدَرِ إِذَا الصَّنْعَةُ لَمْ تَنْفُذْ
 بِالضَّمَنِ فَإِنْ دَفَعَ الصَّبْغُ وَإِنَّمَا يَسْتَتِجُ بِذَلِكَ السَّارِفِ لِمَنْزِلَةِ الْعَضْمَةِ
 كَمَا صَبَّحَ وَخَطَّ وَالْمُشْتَرِي وَالشَّرْطُ أَوْ لَى بِالضَّمَنِ وَإِنْ
 نَادَى بَعْدَ مَوْتِ الْبَعْضِ جَارِ قَسْرِطِ الْبَائِي مِنْ قِيَمَةِ يَوْمِ الْعَقْدِ
 لَوْ أَنَّ الْأَسْتِجَادَ يَدْفَعُ ضَمَّ الْمَيْتَةِ وَالْبَيْعُ بِالْحَصَةِ ابْتِدَاءً
 حَتَّى يَقِيلَ لَا تَقْضَى الزِّيَادَةُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ
بَابُ الْبَيْعِ وَلِغَضَبٍ فِي ضَمَانِ الْقِيَمَةِ
 غَضَبَ عَبْدًا وَآخَرَ مِنْ آخَرٍ جَارِيَةٍ وَتَبَايَعًا فَاجِيرًا
 نَقْدًا وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ لِيَاغِيَابِ الْآخَرِ لَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مُشْتَرٍ
 وَالشَّرْطُ لَا يَتَوَقَّفُ إِذَا وَجِدَ نَفَادًا عَلَى الْعَاقِلِ وَلِغَضَبٍ
 لَوْ قَبِضَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ مَلَكُهُ لِأَنَّهُ صَارَ قَاضِيًا لِلْبَدَلِ مِنْ قَالِ

من العبد والجارية
 أراحتهم من العبد والجارية
 فانه لا يكون نفاذ البيع لهم

غَيْرُهُ قَتَوْقَ لِقَضَاءٍ فَإِذَا أَجَازَ فَكَانَ قَالَهُ شَرَّ عَبْدًا بِجَارِيَةٍ
 فَيَصِيرُ مَمْلُوكًا مَا غَضَبَ بِقِيَمَتِهِ ضَمَّنًا كَمَا فِي امْتِدَارِ الْجَارِيَةِ
 وَالصَّلَاحُ عَلَى الْوَدِيعَةِ وَالطَّارِئِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُنَافِيًا لِمُقْتَضَى الْمَوْقِفِ
 لَمْ يَنْطَلِقْ كَمَا لَوُورِثَ الْأَمَّةِ مِنْ لَا تَحِلُّ لَهُ فَإِذَا كَانَ مُقَرَّرًا
 أَوْ لَى بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّخَذَ الْمَالِكُ لِنَفْسِهِ قَارَنَةً يَأْتِي بِمَعْنَى الْأَنْقَادِ
 وَهُوَ مُبَادَلَةٌ مَلِكُهُ بِمَلِكِهِ فَلْيُخَوِّا الْإِجَارَةَ وَالْأَقْرَاضَ مِنْهَا غِلَافٌ
 النَّدَى لَنْ الْعَقْدِ تَعَلَّقَ بِالْمَثَلِ فِي ذِمَّةِ الْعَاقِلِينَ فَضَرْ الْإِجَارَةِ
 تَسْبُحُ النَّدَى حَتَّى لَوْ كَانَتْ قَبْلَ النَّدَى لَغَتَ لَهُ الْإِسْتِزَادُ
 وَيُطْلَقُ لَصَرْفَ لَنَفْسِهِ ظَهَرَ لِأَفْتَرَاكَ لَا عَنْ قَبْضٍ لَوْ غَضَبَ
 مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةٍ وَآخَرُ مِنْهُ دَانِيَةً فَاشْتَرَاهَا بِهَا وَقَدْ
 ثُمَّ أَجَازَ بَعْدَ هَذَا لَنْ الْقَيْنِ جَارٍ وَصَارَ مُقْرَضًا لِلدَّانِيَةِ فَيُجَرِّجُ
 مِمَّا يَحْتَلُّهَا وَإِنْ أَجَازَ ثُمَّ نَقْدَ يَضْمَنُ أَيُّهَا شَاءَ لَنْ الْإِجَارَةِ أَقْبَضَ
 عَلَى الْبَيْعِ فَإِنْ ضَمَّنَ الْبَائِي رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيُسَلِّمُ طَعْنُ عَيْبِهِ

من قول المخصوص منه مقدر المقتضى
 المحذوف يكون أو لا بعد ابطال

كذا
 أو على الجارية دون النقد
 للمضنون
 الموجه به للبيع

عن الزاوية الفاصلة

وقال يكون لمولى الجارية لأن الثمن هو الثاني كما لو اشترى العين

قلنا قرار الضمان على المشتري فيملكه من حين الغصب فيظهر

باب الاختلاف في المراجعة

اشترى ثوبا قيمته عشرة بعشرة وخرج اليه آخر ثوبا

اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليسع له مع ثوبه فقال

للهما قاما بعشرين فابتاع بريح عشرة فاشتراهما وجد

بثوب الامر غيبا فقال اشتراهما صفقة وانقسم الربح

على القيمة اثلاثا فازد به ثلثي الثمن وقال البائع عن كل ثوب

عشرة فانقسم الربح على الثمين فيرد بنصفه فالقول

للمشتري مع الثمن بخلافه مزيدا حدث بخلاف ما لم

يدع غيبا لفقد الجذوى كدعوى الكفالة بالذرك والذوب

دونها ولا يخالف اذ الخلاف في عقد الغير بخلاف شراء

في الامر

لم يتايله باصل قول على
اصل قول في المراجعة

اشترى ثوبا قيمته عشرة بعشرة وخرج اليه آخر ثوبا

اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليسع له مع ثوبه فقال

للهما قاما بعشرين فابتاع بريح عشرة فاشتراهما وجد

بثوب الامر غيبا فقال اشتراهما صفقة وانقسم الربح

على القيمة اثلاثا فازد به ثلثي الثمن وقال البائع عن كل ثوب

عن الزاوية الفاصلة

وقال يكون لمولى الجارية لأن الثمن هو الثاني كما لو اشترى العين

قلنا قرار الضمان على المشتري فيملكه من حين الغصب فيظهر

باب الاختلاف في المراجعة

اشترى ثوبا قيمته عشرة بعشرة وخرج اليه آخر ثوبا

اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليسع له مع ثوبه فقال

للهما قاما بعشرين فابتاع بريح عشرة فاشتراهما وجد

بثوب الامر غيبا فقال اشتراهما صفقة وانقسم الربح

على القيمة اثلاثا فازد به ثلثي الثمن وقال البائع عن كل ثوب

عشرة فانقسم الربح على الثمين فيرد بنصفه فالقول

للمشتري مع الثمن بخلافه مزيدا حدث بخلاف ما لم

يدع غيبا لفقد الجذوى كدعوى الكفالة بالذرك والذوب

دونها ولا يخالف اذ الخلاف في عقد الغير بخلاف شراء

في الامر

اشترى ثوبا قيمته عشرة بعشرة وخرج اليه آخر ثوبا

اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليسع له مع ثوبه فقال

للهما قاما بعشرين فابتاع بريح عشرة فاشتراهما وجد

بثوب الامر غيبا فقال اشتراهما صفقة وانقسم الربح

بما ادعى وزيادة ولا حاجة الى البيينة باب الاستحقاق في البيع والغصب

اشترى وعصب ثوبا في اية او حنطة فطح او شاة او لحما فاشترى
ثم استحق عليه الحادث لم يرجع بالثمن ولم يبرأ الغاصب لانه

استحق بسبب حادث اذ العوارض ضد القطع والذبح يمنع
لاخذ ملك قبل ما بخلاف ما لو اقام ان تلك الاشياء كانت له

وصمن لان الاصل الملك من الاصل وعدم الحادث كذا لو اقام
شخص ان الرأس والكم له واخر ان الذخير يص والجلد له

للجزم بسبب بعد الذبح والقطع بخلاف ما لو اقام واحد
بذلك كله لان كان ملك الاصل لهذا لو اقام ذوا اليد انما شاة

نقص البيع من العيب والمرضى

ما تش عن عيب وعليه ثمنه ودين الغير فردة الوصي يعيب

جار كالبيع وحصة الغير على الباقي رعاية العدل ذوق

الوصي لفقد التعدي اذ لا يصنع في القصاص كايذاء

الجنس بخلاف الاداء وان خاصم ان علم القاضي بدين الغير

لم يقض شي اذ المأخر اشارة يعود قد الملك وفوته ليعف

في غير المبيع يمنع الارش كالتوفيق وان لم يعلم ردة ويرد الباقي

ان ظهر دين او يغرم للجبر ويتعين الغرم بالتلف والعين

للتدليس او ذوال المراج كذا المريض لكن يقضه اصل العين

كالبيع من الوارث والموتى لانه وصية المذيون حتى عدا

في الثلث فساد الايزول بالرفع بخلاف البيع اذ الزيادة

لا تلحق الفسخ ويرد القاض مع العلم اذ الجور بالموت وعنده

باب الاستحقاق في الصرف وغيره

اشترى ابريقا وفارق عن قبضه وتقد نصف او عبدا

نصفه الى العطاء لم يشع الفساد لانه طار في الاولى كالتلف

المسلو لاولى

غير ثابت في الاخرى اذ زال بالتجديد بخلاف المشيئة المحيية
لان ما لا يفرد بالبقاء كالابتداء فلو اقيمت عليه بطل النصف

لا يخلص
في النصفين

تقبل ليد الملك في الكل وشاع المستحق في النصف للاطلاق فيرد المشتري

دفع الايونين للفساد ويسترد ربع الثمن للاستحقاق كذا لو اشترى

النصف والنصف والمستحق هو الثاني بقيدا للبيع بالملك

للبيع حذار اللغو خلاف الاقرار ولو دفعه للدعوى الا ان يكون

المودع غير البايع فتقبل في الربع اذ شاع حكما لتعذر الترجيح

كذا لو اشترى عيشة او دم لفقد الملك بخلاف ما لو اشترى

نحو هذا صار المأذون محجورا بالقبض في القابضة دون الاولي

باب بيع الاثنين من واحد

اقام كل فرد بالبيع منه او زاد الملك والنتاج يقضى لكل فرد

بالثمن ان كان العين في يد الخصم لان الدعوى في الثمن اذ اليد اغنى

المتن

المتن

عن الملك ويعدده التواف والزم بخلاف الكتاب لانهما

منوعة او قياس او لا تواف والخصم يرد بالعيب على المشتري

للتصادق عليهما حذار الشقيص ويأخذ من كل فرد

ارشان حدث عيب للزعم الا ان يقبله فرد فيبرأ

الاخر للخصم بالقليل كذا لو حدث ارض او غنم او زاد

اذا لا صنع في بيع الشرع لهذا لم يبطل بالبيع عن علم

وبنصفه لو كان العين في يدها ان ايد كذا التسليم للخصم

في النصف بقوة وخير كما في دعوى الشراء في اليد

اذا الملك مقصود ضرورة النقل كذا لو ارخا للزعم العيب

على الاخر لبرائة الاول بالزوال وانما لغت في الاصل فحل المقله

باب شراء الطرف بما فيه ولطعام والغنم

اشترى زق زيت بما فيه على انها مائة رطل فاذا الرق نقل

من المعتاد خير للتغير ولو كان عشرين حط من ما حصى

الوقت المعتاد

المتن

المتن

الزَّيْتُ إِنْ كَانَ سَبْعِينَ بَعْدَ قِسْمَةِ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَةِ الزَّيْتِ
 وَقِيَمَةِ ثَمَانِينَ رُطْلَ زَيْتٍ وَالتَّخْيِيرُ وَرَدَ عَشْرِينَ زَيْتًا كَانَ ^{وَجِبَتْ وَرَدَ}
 مِائَةٌ صَرَفًا لِلنَّقْصِ الْفَضْلُ إِلَى الزَّيْتِ إِذَا الْقَدْرُ أَصْلُ فِيهِ
 دُونَ الزَّيْتِ كَأَنَّهُ قَالَ فَإِذَا زَيْتٌ مَا وَجَدَ وَالزَّيْتُ تَكْمِلَةُ الْمِائَةِ
 وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الزَّيْتِ سِتُّونَ حُطًّا ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ مَا خَصَصَهُ وَرَدَ
 سَبْعِي الزَّيْتِ بَعْدَ قِسْمَةِ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَةِ خَمْسِينَ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ
 لَمَّا الْقَدْرُ أَصْلُ فِيهِمَا مَا قَسَّمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ بِأَلْفٍ مِثْقَالٍ خَبِثَ
 وَفِضَّةً وَلَوْ كَانَ الزَّيْتُ مِائَةً وَالزَّيْتُ خَمْسِينَ فَسَدَ لِلْجَهْلِ الثَّمَنِ
 أَوْ شَرَطَ الْمَعْدُومَ إِذَا لَا تَشْقِصُ فِي الزَّيْتِ وَلَا عَقْدٌ فِي غَيْرِهِ
 وَلَوْ أَكْتَرَى الْأَغْنَامُ الْعَشْرَ وَالْقَفْرَانِ الْعَشْرَةَ عَلَى أَنْ كُلَّ
 شَاةٍ وَقَفِيرٌ يَزِيدُ رُحْمًا فَإِذَا الْقَفْرَانِ تِسْعَةٌ رَدَّ الْكُلَّ إِذَا لَمْ يَبْعَ
 الصَّفَقَةُ أَوْ حُطَّ عَشْرَ قِسْطِ الطَّعَامِ بَعْدَ قِسْمَةِ كُلِّ دَرْهَمٍ عَلَى
 شَاةٍ وَقَفِيرٍ وَانْقَضَى لِرَوَالِ الْجَهْلِ بِفَرْضِ التَّسَاوِي وَلَوْ كَانَتْ
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ وَلَا خِيَارَ فِي الْغَنَمِ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ لَا الْأَغْنَامُ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ لَا الْأَغْنَامُ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}

الْأَغْنَامُ تِسْعَةٌ فَسَدَ فِي قَفِيرٍ عِنْدَهَا وَالْجَهْلُ عِنْدَ الْكُلِّ
 الرُّبُوعُ إِذَا لَمْ يُقَابَلْ قِسْطُ مَا فَاتَ مَا لَا أَصْلَهُ ضَرْمٌ وَالْجَهْلُ
 وَمُتَعَدِّكَ التَّسْمِيَةِ وَالْجُوزِ الْخَاوِي وَالْبَيْضِ الْمَذْبُوحِ وَالْإِسْلَامِ
 الْمَلَكُ وَالْمَوْذُونُ لَكِنَّ مَعْنَى لَفْظًا فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا مَرَّةً إِلَّا ظَهَرَ
 حَذَرٌ وَنَقْصٌ ثِيَابِ الْعُدْلِ ضِدَّ الْفَضْلِ لِلْجَهْلِ ضَمِّنَ الْمَرْدُودَ
 وَلَا فِي ضَمِيمٍ غَيْرِ الْمَقْبُوضِ وَالْمُشْتَرَى بِأَقْلٍ مِمَّا يَبِيعُ وَالْمَكَاتِبُ وَاقْتِصَافُ
 لِلْمَالِ أَوْ ضَعْفُ الْمُسَدِّ بِالْإِجْتِهَادِ وَاعْتِبَارُ بَيْعٍ بِعَدَمِ عِلْمِهِ
 وَخَرَابٍ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْقَفْرَانِ ثِيَابٌ فَسَدَ الْبَيْعُ لَمَّا
 حِصَّةُ الْأَقْرَابِ تَخْتَلِفُ بِالضَّمِّ فَقَاتِ الْعِلْمُ خَلَّةً وَنَقْصًا
 بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لِهَذَا جَاءَ كُلُّ شَاةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ بِكُلِّ شَاةٍ
 وَخِلَافٍ مَالُ كَانَ كُلُّ قَفِيرٍ مِنْ نَوْعٍ لَمَّا الْمَضْمُونُ عَشْرُ قَفِيرٍ
 لَا الْخَالِصُ إِنِّ تَارَ لِلْقَصَّةِ أَمَّا التَّوْبُ لَا يَقْضَى وَالْإِسْمُ الْكَامِلُ
 دُونَ الْجُزْءِ وَبِالْخَوَفِ يُعْرَفُ تَوْبٌ مِنْ عِدَّةٍ قَوْفِي دُونَ أَرْبَعٍ
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ لَا الْأَغْنَامُ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ لَا الْأَغْنَامُ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}
^{أَوْ كَلَّ الْقَفْرَانِ لَا الْأَغْنَامُ}
^{مِثْقَالِ الثَّمَنِ}

وَقَفِيزٌ مِنْ صَبُوتٍ مِلْجٍ وَتَمْرٍ بِأَضْمَانِ الْقِمَّةِ

لِلْغَاصِبِ وَالْمَوْدِعِ تَضْمِينُ غَاصِبِهَا الْقِمَّةَ يَوْمَ غَضَبِ الْحَاجَّةِ
الْخَلَّاصِ وَالْحَفْظِ كَالْقَطْعِ وَالْمَوْلَى يَأْخُذُ الْعَيْنَ إِنْ عَادَتْ
إِذَا الْحَاجَّةُ لَا تَعْدُو إِلَى الْقَلِيلِ قَصْدًا وَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَأْخُذَ أَوْ
مِثْلَهُ إِنْ فَاتَتْ لِقَوْتِ الْغَرَضِ الْمَوْدِعِ يَرْجِعُ عَلَى الْمَوْلَى
لِخُجُوتِ ضَمْنِ الْأَمْتَالِ إِلَّا أَنْ يَكْذِبَهُ فِي التَّضْمِينِ لِلتَّمَةِ
كَالْوَكِيلِ وَالْغَاصِبِ إِذَا الْخُطَّ لَهُ كَالْمُسْتَعِيرِ أَوْ يَأْخُذَ الْمَأْخُذَ
لِلْغَاصِبِ

تَنْقِذًا لِلْمَوْقُوفِ فَإِنْ فَاتَتْ إِذْ الْقِمَّةُ كَالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَوْتِ
وَالْقَنْ قَبْلَهُ حَتَّى صَارَ خُتْمًا لِلْفِدَاءِ فِي الْأَخْيَرِ دُونَ الْأَوَّلِ
وَأَنْ يَغْرُمَ الْغَاصِبُ الْأَوَّلَ جَبْرًا لِمَا قَوَّتْ دُونَ الثَّانِي لِلْبَرَاءَةِ
بِنَسْخِ الْقَوْلِ كَوَدْعِ رَدِّ فَاسْتَحَقَّتْ بِخِلَافِ عِيَالِ الْمَوْلَى وَنَائِبِ

الْغَاصِبِ إِذَا لَمْ يَعُدَّ مَا أَزَالَ كَوَدْعِ الْعَبْدِ يَرُدُّ عَلَى الْمَوْلَى إِلَّا أَنْ
يَكْذِبَهُ فِي التَّضْمِينِ لِلتَّمَةِ بِخِلَافِ الْمَوْدِعِ لِلتَّسْلِيَةِ مَعَهُ لِلْقِمَّةِ الْغَضَبِ
وَأَخَذَ الْقِمَّةَ صَفْطًا مَعْنَى

وَأَخَذَ الْقِمَّةَ صَفْطًا مَعْنَى

حِينَ غَضِبَ لِقَيْدِ الْمَلَكَةِ فِي الْحَادِثِ وَالْغُرْمُ دُونَ تَقْوِيَّتِهَا

وَالْمَأْخُذُ لِلأَوَّلِ إِذَا مَلَكَ كُلُّ فَرَجٍ مُسْتَفِيدًا إِلَى غَضَبِهِ فَهُوَ
لِلْغَاصِبِ الْأَوَّلِ

كَيْفَ مَا اشْتَرَى الْعَلَسَ وَتَصَدَّقَ بِمَا بَيْنَ الْغُرْمِ خِلَافًا
لِلْغَاصِبِ الْأَوَّلِ

لِأَيُّ يَوْسَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَشَبْرَةِ الْأَقْتِصَارِ لَكِنَّمَا تَقْصُرُ الْبَدَلُ
فَلَا يَغْرُمُ لَوْ أَتَلَفَ كَمَا فِي كَسْبِ الْمَخْصُوبِ وَمَا لَمْ يَقْبُضْ وَالْعَيْنُ

لِلثَّانِي لَكِنْ بَعْدَ الْأَخْيَارِ فَيَلْعَوُ الْأَسْتَبْرَاءَ قَبْلَهُ لِسَبْقِهِ
إِلَى الْحَلِّ كَمَا قَبِلَ الْقَبْضُ وَالْوَلَدُ عِنْدَ لِقَائِ الْمَلِكِ وَالْعُرْوُ إِذَا خُتِمَ

الْغُرْمُ لَا يَعْدُ الْيَدَ وَالنَّسَبَ كَمَا فِي الْمَادُونِ وَالْمَتَابِ
لِذَا الْعَيْنِ فَوَإِي حَذْوِ تَضْمِينِ الْغَاصِبِ بَعْدَ اغْتِيَاقِ الْمَشْتَرِكِ مِنْهُ

بَيْعٍ فِيهِ شَرْطُ

بَابُ

اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ أَوْ هَاجِلٌ أَوْ صَائِدٌ جَازٍ لِحَاقِ الْوَصْفِ الْأَوَّلِ

فِي الْمَلَامَةِ كَمَا فِي الرَّفْعِ وَالْقَبْلِ كَذَا جَلُوبٌ لَبُوتٌ عِنْدَ الْبَعْضِ

خِلَافَ حَالِ الْبَيْعِ مِنَ الْغُرْمِ وَالْمُضَامِينِ وَقِيلَ فِي الْأَيَّةِ بِجَوْرِ

بِحُزْنِ الْحَيَوَانَاتِ

وَأَمَّا الْغُرْمُ فَالْمَخْصُوبُ

وَأَمَّا الْغُرْمُ فَالْمَخْصُوبُ

وَأَمَّا الْغُرْمُ فَالْمَخْصُوبُ

وَأَمَّا الْغُرْمُ فَالْمَخْصُوبُ

من جلا على التبري شيئا من البائع كالغيار والنوح انشوعيت

في المرأة لا الشاة والقول له في فقد الوصف للحدوث
فان خلف ردة الابائع فياخذ ما سوي اذ في الوصف المذهب
الحا قاي المستحق بالعقد وفي شرط البكارة خلف

البائع ان قال رالت عندك لدعواه قرب الحدود
النساء ان قال ما رالت فيلزم ان قلن بكوللتا يدلاصل

وتد ان قلن ثبت لكن بشرط نكول البائع على المذهب
اظهارا للضعف في قطع الخصومة دون التوجه وقد مر في الجدل

باب الميز في البيعين

اشترى النصف فالنصف فرأى العيب خلف البائع يمينا

ان خاصم في الكل لا اجتماع الدعوى كما في القسامة وفي كل نصف
يمينا ان افرد بالدعوى ففرض الحلف والنكول على الدعوى والحكم

بخلاف الاقرار لانه حجة بنفسه فظهر عيب الاول في الثاني ضرورة

بلا عكس يجوز الحدوث كذا الوخاصم اريد باليعين ووثب الآخر

عند محمد رحمه الله للخلافة وقال ابو يوسف رحمه الله ان احدث الصفقة
خلف في نصيبه حسب لانه اتحد الحال والوقت والبات

اقرى فمثل الكل بخلاف البايعين والصفقتين لتفاوت في التوقع
والحدوث ويجزؤه احدى المنفا وضمن خلافا ووفقا وحلقة

لا يقع عن خلف الاخر كما في الكفيل والاصيل بخلاف تخليفه
فكما اذ النيابة تجوز في الاستحلاف دون الحلف ونكولة

باب بيع القروض المستقرض

جاز شري ما عليه لما استقرض عن المقرض وان نفى الحاوي

وعلى يوسف في غير النفوذ اذ الملك والسلطة دار مع القبض

وحذف الاجل لشبهة العارية لا المبيع وما بالقبض لا نزول

بالقول كما في الوهن مكان الرهن فاندفع تجديد البيع بشرط النقد

فانه يبي الاقرار رضا بعد رضى الثاني ضرورة

خلف

بلغ ما الله من اهل قول راجد
ابن البرهان مفتح

شبهة

في المجلس حذار الكافي بخلاف تقاض الدينين للتساوي سقوطا
 ولو وجدته معينا او متراجا لم يرد اذا القرض تبرع والمبيع
 هالك ورد المثل كزعم ابي يوسف لا ينقص القبض فلا يجزي
 ولا ارض في الجنس حذار الربوا ولا في جنس النقدين اذ لا في البيع
 مثل الدين مقيما قضا صلا لنفسه والارض بين يديها بخلاف
 الغير للعكس وتقوم الجودة والخوف الحاف الدين
 المشار بالعين في الثمن وعديمه وان وجدته ستوقار
 لفساد القرض اذ التسلط على الائلاف غير امتناع النفع
 قبله وذلك في المثل حتى اعتبر اعارية اقراضا دون غير
 وقبض المسمى قبل التفرق لعدم التعيين لا بعدة لبطان الصرف
 الا في الفلوس اذ شرط قبض احد ما حذار الكافي لا كغيره لانه قبض الدينين بالكافي
 حكم الصرف لا الثمن لهذا الوباغ ما اذ في فصدف انه يور بطل
 في غير النقود وجاز فيها في المجلس لا بعدة الا في الفلوس مثله باع ما في الوفاء
 في البيع

في المجلس حذار الكافي بخلاف تقاض الدينين للتساوي سقوطا
 ولو وجدته معينا او متراجا لم يرد اذا القرض تبرع والمبيع
 هالك ورد المثل كزعم ابي يوسف لا ينقص القبض فلا يجزي
 ولا ارض في الجنس حذار الربوا ولا في جنس النقدين اذ لا في البيع
 مثل الدين مقيما قضا صلا لنفسه والارض بين يديها بخلاف
 الغير للعكس وتقوم الجودة والخوف الحاف الدين
 المشار بالعين في الثمن وعديمه وان وجدته ستوقار
 لفساد القرض اذ التسلط على الائلاف غير امتناع النفع
 قبله وذلك في المثل حتى اعتبر اعارية اقراضا دون غير
 وقبض المسمى قبل التفرق لعدم التعيين لا بعدة لبطان الصرف
 الا في الفلوس اذ شرط قبض احد ما حذار الكافي لا كغيره لانه قبض الدينين بالكافي
 حكم الصرف لا الثمن لهذا الوباغ ما اذ في فصدف انه يور بطل
 في غير النقود وجاز فيها في المجلس لا بعدة الا في الفلوس مثله باع ما في الوفاء
 في البيع

وليس فيه شيء باب بيع الغنائم للإمام وأمينه
 بيع الغنائم رعاية للأصلح كما في المن والقتل ولا يخاصم بالعين
 يصير الحاكم خصما لان بيعها حكم حتى لم يحزلها الشرايا في
 الاظهر كالتقاضي ضد وصية لقيام مقام الميت الا من نصب له
 كما في الرسول فيرد بالبينة دون الاقرار دلالة النظر كالوصي فيما
 باع الميت لكن ينعزل به كالوكيل بخلاف الوصي لتعذر التخصيص
 والعزل والخوف الحاف الضمني بالقصد حتى كان الاخذ بالشفعة
 بما فيه الخيار اسقاطا لبيان الشرط الروية وبيع في الثمن بعد
 القسمة لعسر الرجعة والنقص كالفصل في بيت مال الخراج ان نأب
 الجند وبيت مال الزكاة ان نأب الفقير مثله بان خراج
 او متحقا اذ الغنم بلا غنم حيف لهذا عذر بيوت المال
 فكان الخراج الاول والعشرون الخمس في الثاني والثروات في
 ثالث واللقطة في رابع فصرفت ما في الاول الى الغزاة والقضاة

في

والشعور والجسور والمساجد وما في الثاني الى الفقراء وما

في الثالث الى نفقة الموصى وكفى الموتى وعقل اللقيط وما في الرابع

الى الفقير بشرط الضمان **باب بيع البهم**

لو اشترى احد عبدين او ثوبين فسد لجهل يورث نزاعا

ضد المشتري فلو قبضها ملك احدها والاخرمانة وفاء بالعقد

والاخر بعد زوال الشك والضعف ويتعين بالموت او بالبرء

بوجه الذي خلاف الحق المبهم على انه كالرد في الحي فلو ماتا معا غرم

بضمها للشيوع عند فوق المير ويقول المشتري وفعله

المقتضي لما لا ينفك الضمان دون البائع كما في المخصوص والمودع

وغيره وان اعققت مرام وان اعققت مراما لم ينفذ للمير ملك

وغيره وان اعققت مراما نفذت للمير بشرط ان ينفذ

البائع على تعيين الاخر مبيعا اذ ملكه في العين قاصرا

تحتل الكمال شبه المشتري من الغاصب بخلاف اعتاق الموصى

له بالمير قبل تعيين الوارث اذ الشك في ثبوت

الملك في العين ومنها في الرمال وان اعققتا كل واحد عتقا والحيار

للمشتري لما شرط ولو ارثه ضد خيار الشرط بالخلافه

في ملك المجهول دون الرأى كذا لو شرط الاختيار لغير

المستحق الجواز اذ الملك بالاختيار فلا نزاع ولا جهل كما في شرط

احد مكانين وخيلين او خياطين خلاف الاول لكن

فيما دون الاربع اذ الحاجة لا تغدو الا على الادنى والوسط

باب من المعيوب

انما على البائع يكون العيب عند بابه وهو يقول حدث

عندي عيب في هذه البعوضة وهو على بابه خلافا لما في

عنه من النفاذ باطنا او حذرا فوجب الطباق بتقيد التلخيص

كما في الشفعة والاستحقاق بشرط الاعادة في الاصل

قبل الحق الحاجة كالمالك في اجالة اليد والمشتري بشرط البراءة

فلا جهل
فلا نزاع

البيعه الاولى

بالجهد قول المستدري

ج ٢
 محمد بن علي بن ابي طالب
 الفادي على الاخير
 الفادي
 الفادي

المغنى

أو حذرت العيب ^{المشتري} ^{الفادس} وإن كان هو البائع يرجع على المشتري
 إن جنى فيه كالعاصب مع المالك لكن بأقل الأمرين إذا كان ^{المشتري}
 باختياره كذا لو جنى المشتري قبل القبض لما حذر إلا أن
 حذر الرد بعد الرضا اختيار لأنه يبيع إذ خيار العيب شرط ^{المشتري}
 لا يمنع تمام الصفقة أما الرد بالحكم فسخ يبيع الوكيل فلا تلف ^{المشتري}
 بخلاف الفقير في الزكوة فلا هام علم بالأخرى خير نائبا ^{المشتري}
 العيب والأرض كالأول بعدد من يستقر له الملك يفديها أو يدفع ^{المشتري}
 النصف من الزايل بالفداء راجع في التعلق والفداء مجاز كمالو ^{المشتري}
 دأوى عيبا ورأى آخر وإن دفع بهام علم بالأخرى استرد ^{المشتري}
 النصف فدفع بالأخرى أو فداها لبطان الرد والأرض بالشريك ^{المشتري}
 ولو جنى عنده علم بالأولى فإن فدى الأخرى رد بالأول ^{المشتري}
 لنزول الحادث كذا في زوج بابت والإلزامه ويرجع ^{المشتري}
 ينقص لأولى وإن رضى البائع الثاني كذا يصير مختارا في العيوب ^{المشتري}

باب البيع بملكك مثله

لو اشترت نخل ^{المشتري} ^{المشتري} بكذا قبل القبض لم يفسد
 إذا روى بلا شرط وتقدير القبض عقد أو الطارئة مقدار الشهادة ^{المشتري}
 الشهادة لهذا لو قبل المبيع أو جنى العاقد لم يفسد فريقتها ^{المشتري}
 باشتت شراء بيضه أو مهرت بقدر الثمن ويسقط قسط ^{المشتري}
 الحادث لو أثلغه البائع حذار الإضرار أو توالي ضمانت ^{المشتري}
 المسمى في موعدهم إن كانت قيمته كل فرد يوم العقد كقيمة الحادث ^{المشتري}
 يوم القبض والنصف في عامين لأنه ساهم الأرض والنخل ^{المشتري}
 كالسبط ساهم الجدة لا الأم وعكس أبو يوسف رحمه الله ^{المشتري}
 فاسقط الربع في الأولى والثالث في الثاني ولا خيار على المدعي ^{المشتري}
 وفي بالشرط وكفى شرا ويوفى به الثمن بعد القبض قبله ^{المشتري}
 إذا تار المبيع مبيع والبائع لا يضره نائبا لأن الفود لا يبي ^{المشتري}
 طرفي البيع ضد الهبة ويتصدق بفضل الحادث على المقابل ^{المشتري}

لَا تَدْرِي مَا لَمْ يُضْمَرْ لَوْ شَرَطَ الْفَرَادِيُّ فِي شَرِّ الْأَرْضِ ^{فجدها}
 الْبَايِعُ تَخْيِيرَ بَعْدَ حِطِّ الْأَرْضِ ^{البايع} إِنْ نَقَضَ ^{البايع} التَّفْوِيتَ ^{البايع} وَالْأَمْرَ
 فَقَدْ كَفَى مَوْنَهُ وَلَوْ جَدَّ مَا صُوفِرَ أَيْ عَيْبًا أَخَذَ أَرْضَهُ فِي الْأَوَّلِ ^{المسوق}
 إِنْ لَمْ يَرْضَ الْبَايِعُ بِالْجُدُوثِ الْعَيْنِ ^{المسوق} رَدَّ الْكُلَّ ^{المسوق} الْفَرْدَ فِي الْأُخْرَى
 مَدَّ الْأَوَّلَى حَذَارَ تَقْوِيَتِ الْمَجْدِ ^{المسوق} أَعْتَبَارًا بِحَالِ الْقَبْضِ كَاتِي
 جَزْأَ الصُّوفِ بِخِلَافٍ نَزْعِ الْفَصْلِ ^{المسوق} إِذَا تَرَكِبَ عَارِضٌ كَذَا
 الشَّاةُ يُحْلَبُ أَوْ تَلْدُ عِنْدَ الْبَايِعِ وَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
 لَمْ يَرُدَّ أَصْلًا لِلزِّيَادَةِ إِذَا الْمَالِيَّةُ بِالْجُدُوثِ ^{المسوق} وَلَا قِطْرُ ضِدِّ الْمَالِي
 وَلَوْ قُطِعَ يَدُ الْعَبْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ ^{المسوق} اتَّبَعَ الْمُشْتَرِي الْقَطْعَ بِالْأَمْرِ
 حَالًا إِنْ انْقَضَى إِذْ عَصَاهُ ^{المسوق} مَا لَمْ يَأْتِ التَّوْنُ عَلَيْهِ
 لِأَنَّهُ قَابِضٌ بِيَدِ الْجَانِي مُقْتَضَى الْإِتْبَاعِ ^{المسوق} حَذَارَ تَوَالِي الصَّمَانِ
 خِلَافَ الْحَوَالَةِ لِقَدْ أَلِدَ أَصْلًا وَلَوْ اسْتَوَى الْأَرْضُ فِي فِضَّةٍ
 أَوْ اشْتَرَى بَعْدَ الصَّلْحِ أَوْ الْحِجْمِ بِالْفِضَّةِ كَوْنًا ^{المسوق} بَعْدَ تَصَدِّقِ بَيِّنَاتٍ
^{المسوق}

عَلَى نِصْفِ الثَّمَنِ لِفَضَّةٍ لَمْ يَطْهَرْ فِي حَقِّ اللَّهِ اخْتِيَاطًا
 دُونَ الذَّهَبِ ^{المسوق} لَعَلَّ لَمْ يَلْزَمْ غُيُومُ الْحَزْمَةِ فِي رِيحِ الْمُشْتَرِي
 لِعُيُومِ الْجُبِّ ^{المسوق} وَلَا غُيُومِ الطَّنْبِ فِي رِيحِ الْأَرْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِقَدْ
 غَوَى الْفَسْخُ كَذَا حَالِ الْبَايِعِ بَعْدَ الْفَسْخِ إِذَا عَدِمَ الْمَلِكُ فَوْقَ
 عَدَمِ الضَّمَانِ وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنِ الْكُفْرُ ^{المسوق} لَمْ يَحْزَرْ أَنْ يَسْلَمْ فِي الْمَجْلِسِ لِبَيْعِ
 الْمُعْدُومِ كَذَا لَوَبَاعِ الْجَانِي بِمَا عَلَيْهِ كَذَا وَسَطًا قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ صَاحَ
 عَلَى ذَلِكَ جَازٍ بِشَرَطِ التَّسْلِيمِ فِي الْمَجْلِسِ ^{المسوق} قَابِلَ الْيَدِ إِذَا انْقَلَبَ
 مَشُوقًا بِالْحُكْمِ حَتَّى جَوَزَ الْإِمَامُ الصَّلْحَ عَلَى أَصْعَافِ الْقِيَمَةِ
 وَلَمْ يَخُوفَ أَنْ الْمِثْلَى بِأَرْزَاءِ التَّقْدِيمِ ^{المسوق} وَيَأْزِلُ الْعَبْرَ بِحُكْمِ الْمُعِيرِ
 بِحَرْفِ الْعَوَضِ وَقَدْ مَيَّزَ وَعِنْدَ مُحَرَّرِ رَحْمَةِ اللَّهِ التَّوَسُّعِ عَلَى
 الْبَايِعِ أَصْلُهُ اتِّبَاعُ حَقِّ قَلْبِ الصَّرْفِ أَوْ رَأْسِ مَالِ السَّلْمِ
 فَيَسْقُطُ نِصْفُ الثَّمَنِ لِأَصَالَةِ الْمَبَانِ وَقِيلَ لَمْ يَكُنْ لَوْ أَقْبَتْ وَلَا يَحْزَرْ
 الْبَيْعُ لِقَدْ الْقَبْضُ ^{المسوق} **بَابُ اخْتِلَافِ الْبَيْتِ**

وَأَمَّا الْبَيْعُ فِي الْمَجْلِسِ
فَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ فِي الْمَدِينَةِ
فَلَا يَحْزَرْ أَنْ يَسْلَمْ فِي الْمَجْلِسِ
فَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ فِي الْبَلَدِ
فَلَا يَحْزَرْ أَنْ يَسْلَمْ فِي الْمَجْلِسِ

وَأَمَّا الْبَيْعُ فِي الْمَجْلِسِ
فَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ فِي الْمَدِينَةِ
فَلَا يَحْزَرْ أَنْ يَسْلَمْ فِي الْمَجْلِسِ
فَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ فِي الْبَلَدِ
فَلَا يَحْزَرْ أَنْ يَسْلَمْ فِي الْمَجْلِسِ

٢٠٢ أقام على شرا الدار من ذين اليد وهو عكس فعند حرج
يقتضي بها حذار الإقبال كما في الدين والإبراء والسبق الذي
اليد والدار الخارج إن لم يشهدوا بالقبض كالأفراد
بلا حاجة أو ببيع قبله وعكسه إن شهدوا به حذار نقض
البدوان فأدنا الثمن فالدار الذي اليدان زاد في الأخرى
لما عرفت في الأولى لفساد الثاني بقوت النقد والقبض
والخارج إن زاد لعكس إذا قبض المعايين في الأولى
في الأولى وفي الأخرى للأخبار بدأ وقيل للأول أيضا إذا صح
أولى من تقدير اليد عندها بلخواتي الكل إذا قلنا حال
بدليل النص والظاهر لا يلحق بالابتداء والسبق محجور
والتأخر غير مشهور فاشبه دعوى الإقرار والحكم لو أقام
زيد على الشرا من عمرو وهو من مهند وهي عكس فالدار زيد
عندهما في الكل لفق المعارض أو جاز البيع قبل القبض ودعوى
الصل

شرا البايع وعنده إن لم يشهدوا بالقبض يقتضي شرا زيد إن كانت
في يده توجبها بالتلقي بعد سبق عمرو إذا أسند لها اليد
وبين زيد ومهند إن كانت في يد عمرو لا يثبتها خارجا إن زد الرغم
بالتعارض ضد الأولى ولعمري وإن كانت في يد مهند إذا قبض
المعائن للأولى وشرا زيد قبل القبض وإن شهدوا به فالدار
لزيد إن كانت في يدها توجبها بالتلقي بعد سبق عمرو
إذا قبض المعايين للأخر وجعله للأول تنحيزا بغير عذر وإن
قيل ولزيد في الباقي لصحة العقود ولو كان المدعى عبدا والتعارض
يدعوى البيع فعندهما في الأولى بلخواتي إن كان في يدها وما مذهب
عدا عقد ذي اليد في الباقي للتعارض وفقد القبض في الأخرى
يلغو عقد عمرو إن كان في يدها وما عدا عقد زيد في الباقي للخص
وعنده في الأولى بلخواتي زيد إن كان في يدها فقد القبض فعندها
في الباقي إذا شهدوا بالبيع دون القبض
فما إذا كان في يد زيد أو في يد عمرو
فما إذا كان في يد زيد أو في يد عمرو
فما إذا كان في يد زيد أو في يد عمرو

قَبْلَ الْقَبْضِ فَرَجَحَ زَيْدٌ بِإِثْبَاتِ حَقِّهِ كَمَا أَقَامَ أَنَّهُ ابْنُهُ أَوْ ذِي حَقِّهِ
 وَهِيَ أَقَامَ بِذَلِكَ الْغَيْرُ وَلَا لَوْ فِي الْآخَرِ إِذَا بَيَّنَّا بِمَنْقُضٍ يَنْقُضُ بِلَا
 أَوْ وَضَعَهَا فِي الصَّحَةِ وَإِنْ أَقَامَ زَيْدٌ عَلَى الْبَيْعِ يَقْضَى بِهِ عِنْدَهَا
 لِمَا سَمِعَ وَعِنْدَهُ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْقَبْضِ كَانَ فِي يَدِ زَيْدٍ أَوْ عِنْدَ
 فَلِذَاكَ تَرْجِيحُ الْقَادِرِ دُونَ الْخَارِجِ فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ عَكَسَ عَنِ رِجْعِ اللَّهِ
 كَالْآخَرِ لِأَنَّ الْخَارِجَ أَوْلى بِشَرْطِ الْحُدُودِ فِي الْآخَرِ دُونَ الْأَوَّلَى
 إِذَا قَرَأَ زَيْدٌ بِالْبَيْعِ بِالْعَكْسِ وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ عَمْرٍو يَقْضَى بِشَرْطِهِ
 بَعْدَ شَرْطِهِ مِنْهُمَا يَمْنَعُ الْيَمْنَيْنِ كَمَا قِيلَ عَنِ الْخَارِجِ لِلتَّسَاوِي
 فِي الْيَدِ نَحْوَ الْأَصْوَةِ وَإِنْ شَهِدَ بِهِ يَقْضَى بِالْعَقْدِ إِنْ عَمْرٍو
 مِنْ الْيَدِ وَلَوْ أَقَامَتْ عَلَى الْبَيْعِ مِنْ زَيْدٍ وَالْيَدُ لَهُ الْكُلُّ عِنْدَهَا
 لِلتَّكَادُبِ وَتَضَادِّ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ عِنْدَهُ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ
 بِالْقَبْضِ لَخَابِئَ عَمْرٍو بِفَوْتِ الْقَبْضِ إِنْ شَهِدَ بِهِ لَمْ يُلْغُ شَيْءٌ لِأَنَّ يَدَ

ارشد الى
 في المسئلة
 في يد عمو
 في يده
 ارشد الى
 ارشد الى
 ارشد الى

أَوَّلَ مَشْرُوعَةٍ وَأَوَّلَ بَايَعٍ وَآخِرُ مَشْرُوعَةٍ هِيَ الْمَايَسَةُ وَالْأَقَامُ
 خَارِجٌ عَلَى شَرْطٍ أَوْ بَيْعٍ مِنْ خَارِجٍ وَهُوَ عَكْسُ نَصِي لَهَا عِنْدَهُ
 لِتَعَدُّ التَّوَجُّحِ بِمَنْ فِي الْأَوَّلَى وَبَعِيْنِ فِي الْآخَرِ لِمَا سَمِعَ وَلَا
 عِنْدَهَا إِذَا الشَّاهِدُ لَمْ يَكُنْ أَوْ غَائِلٌ وَعِنْدَهَا الْقَضَاءُ بِالْمَالِكِ وَالْبَيْعُ

بَابُ مَا يَلُوقُ إِجَانَةَ فِي الْبَيْعِ أَوَّلًا

أَعَانَ الْعَبْدَ مِنَ الْبَايَعِ أَوْ أَحْرَمَ تَجَرُّ كَتْمِ الْبَيْعِ أَوْ فِي
 لِلْعَدَمِ وَأَعْتَبِرَ بِأَرْضٍ غَيْرِ مَقْبُوضٍ وَلَا مَطْرُوقٍ وَلَا يَصِيرُ
 قَابِضًا لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَحْدُثُ بِالْيَدِ وَالْبَايَعِ بِهَا أَصْلُ
 لِمَا نَبَيْتَ عَكْسَ الْأَجْنَةِ كَيْلًا يَتَوَلَّى طَرَفَ الْقَبْلِ يَدًا وَلَا يَجِبُ

الْأَجْرُ لِبَقَاءِ الضَّمَانِ أَوْ فَوْقَ التَّسْلِيمِ حَتَّى تَارَقَ الْبَيْعَةُ فِي
 فَتَحَ الْبَيْعَ لَا يَلْزِمُ قَوْلُهُ شَرْطٌ يَعْمَلُ فِيهِ لِأَنَّ أَمْرَهُ كَأَمْرِ الْبَيْعِ
 مِلْكُهُ وَالْإِسْتِعْمَالُ قَبْضٌ بِدَلِيلِ الْغَضَبِ وَذَا أَوَّلَى مِنْ طَحْنِهِ

ارشد الى
 ارشد الى
 ارشد الى

بل

ارشد الى

ارشد الى

ارشد الى
 ارشد الى
 ارشد الى

الأَجْرُ بِالْمَرْبِ لِأَنَّهُ قَاتُ السَّيْلِجِ بِالْإِنْفِصَاحِ مُخْلَافِ

في الأذن وإرضاع الولد بخلاف المودع والمستفاد

يَكُونُ كَالْوَأْتِءِ أَوْ أَحَارَ قَصَابٍ خِلَافَ النَّاسِ وَيَعْلَمُ الصَّحَابَةُ

الرَّحْمَنُ مِنَ الْمُرْتَضِينَ لَأنَّ قَبْضَهُ لَا يَنْوِبُ عَنْهَا كَالْبَشْعِ

الغضب لا يفرق بين اللزوم فأت حال الاستعمال
 الروح الاعان من عبد الرحمن العادنة

لِفُوتِ الْيَدِ وَالْبَقِيَّةِ حَتَّى تَقْدَمَ الْغُرَمَاءُ لَذَلِكَ

أو تسليم المبيع إلى المشتري

يَبِيعُ وَيَبِالِ اسْتِخْدَامِ فِزَالِ الْغَضَبِ بِيَدِ الْمُشْتَرِي دُونَ

لا يبرأوا بالانستداع لفقد النص والقناني

لَفَأَسْلَمَ أَوْ أَحْرَمَ بَايَعَ الْحُرَّ وَالصَّيْدَ أَوْ شَرَبَهُمَا أَوْ تَخَرَّ الصَّيْدَ

قَبْلَ الْفُسْخِ فِي الْأَظْهَرِ لِرُؤَالِ الْعَارِضِ كَحَذْفِ الشُّوْطِ إِذَا

وَأِنْ أَسْلَمَ الْإِمْرُ أَوْ أَحْرَمَ لَمْ يَفْسُدْ وَالتَّخْلِيلُ أَوْ فِي

وَالْمُتَّيِّتُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ إِذَا الْإِحْرَامُ يُنْفِي يَدَ حَسَنَةَ الْمَلِكِ

طوفان علم

لو كانت هذه هي الحالة

فَعَلَيْكُمْ وَأَفْسَدَ الْعُقُودَ وَتَهَايَا بَابُ الْأَمْرِ بِقِضَاءِ الدِّينِ

لَوْ قَالَ أَقْبَضَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَوْ بَيْنَ عِبْدِكَ أَوْ أَرْضِيكَ أَوْ صَالِحَ قَوْمِكَ

بِالْإِسْتِثْلَامِ يُخْرِجُ عَلَيْهِ الْمُبَاحِ سُوْرَانِ حَلْفِ الدَّيْنِ لَمْ يَقْبَضْ

لَا تَتَّبِعُوا الرِّعَازَ قُلُوبًا أَوْ شَرًّا وَهُمْ حِدَارٌ عَلَى الْغَيْرِ قَدْ
دَلِيلٌ بِهِ عَيْدُكُمْ يَكْفِي لِمَنْ يُؤْمِنُ بِالْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

انفسنا بالحكم بالدين شبه تصديق الوكيل في شراء بحال البائع ضد

اُتِفَتْ قَبْلَ شَرَائِيْنِ لَامِنَاعِ الْفَسْحِ اَلَا اَنْ يَفِيْمَ بِنْدَةَ فَيَقْضَى

عَلَى الْكَافِرِينَ بِالْقَبْضِ وَعَلَى الْأَمِيرِ بِالرُّجُوعِ وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمَا الظُّهُورُ
الْأَمْرُ وَالْأَمْرُ

فَوَجَّهَ الْخَضَمَ بِالْغَائِمَةِ الْعَبْدِ فِي الصُّلْحِ قَدَرِ الدِّينِ فِي الْبَاقِي

حُشِبَ الْمُسْتَقْرَضُ مِنَ الْإِدَاءِ لِهَذَا لِوَأَقْرَأَنَّ لِأَدِينِ فَسَدَ

الصلح دون الباقى ولو قال أقض ديمك بالوديعة أضلح
 المالك بالوديعة

عنه عليه راجع على المؤدع ان اقتر بالامتنان لانه ضد الاول

يَنْتِزِعُ قَرْضًا وَيَضْمِنُ وَإِنْ أَقَالَ بَعَثَهَا أَوْ أَدَّاهَا لَمْ يَرْجَحْ إِنْ أَنْكَرَ الْإِسْلَامُ

الْقَبْضُ لَنَا فِي الْعَقْدِ وَكَيْلٌ وَقَدْ بَرَأَ وَالْيَدُ فِي الْبَدَأِ نَفْثُ التَّضْيِيعِ

البيع او بالقض

وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

وَالْقَرْضَ لَا أَنْ يَفِيحَ بَيْنَهُ فَتَقْبَلَ فِي حَقِّهِ دُونَ الدَّائِرِ إِلَّا

حَاجَةٌ فِيمَا تَوْقُّ التَّضْيِيعَ كَالْمِلْكِ فِي إِحَالَةِ الْيَدِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ

وَقَوْلُهُ أَذْنَعُ الْفَاقِضَاءُ لِذَيْنِهِ كَالْأَوَّلَى فِي الْحُكْمِ لِأَنَّهُ تَقْيِيدُ الْقَضَاءِ

فَكَانَ عَدْمًا دُونَهُ وَيَقْبُضُهَا قَضَاءً لِدِينِهِ وَالْآخِرَى لَأَن يَقَعُ الْغَيْرُ

لَا يَصْلُحُ مُقَيَّدًا أَنْظِيرَهَا هَبَّةً سَكَنِي أَوْ هَبَّةً تَسْكُنُهَا

باب العنق ^{يخارية} ورجل ذئب

دَعَى عَتَاكَ الْبَايَعُ الْحَيَّاجُ أَوْ تَذَيَّرَهُ أَوْ خَرَّتْهُ الْأَصْلُ قَرَأَ عِيَا

خَدَّ الْأَنْفُسَ لِلْأَرْوَاقِ فِي قَدَرِهِ أَوْ الْإِحْكَافِ بِإِنْشَاءِ الْعَيْنِ مَجَانًا

ذو القعدة الحرام

خلف يدا و غوما خلاف الطين حذار قلب الأصل كذا كان يزيد

يُرجع لو اشترى خطه فطعنهما ورد بها عينا يرجع بقصاص
فقتل بعني وكذب زيد في المذنب لما سواد زعمه في المبد

لَا يُعْقَدُ وَالنَّفْلَ الْمُؤَكَّدَ فَإِنَّهُ طَعْنٌ فِي مَهْرِيَّةِ لَكِنْ مَضُونًا

لَعُدُّ إِلَى التَّصَدُّقِ الْحَقُّوقِ إِقْرَارَ الْاِتِّتِدِ وَالْتَقَلُّ حَقَّتْضَاهُ

الملك العزيز
الامير

كماله لم يلد في ولا شيء له في بعثني فاعتق لترتيب النقل
 على الاعتقاد وتاليد كبعث فاعتقت كذا براء واشتد
 فبعثني لأنه لا ينبغي الاعتقاد كذا القصر على الكون لزيدان المسفر
 أجاز أو لم يجوز لأنه كالتأويل مقتضى الإقرار وإن لم يكن نفسه
 تليها حتى صح بالخبر والشايع قبل الملك وإن كذب بردد
 بعد العود المطلق قبل لزوم كذا في الشرط والروية وإن
 كان بعد العلم إذ الإقرار ضد العرض لا يختص بالملك فلم
 يحتمل رضا كالا استخدام طوعا **باب**
شراء شيئين مما لواحد مشترين
 الخفيين والمضراعين يغير قابضاتهما بتعيب فرد
 لشيء من القبض بالتحايد النفع حتى لم يفرد بأرض واحدة
 بغير خيار كذا بتعيب البايع بأمره لنقل الفعل شبه
 البذر واللقاء خلاف التوكيل للتضاد قصد الكون بهذا البايع
 في هذا الموضع

بعد المنع بقيته منها وتمنه في الأولى إذ هو بعد
 الحس غصب وقيله استرداد كذا يقبض فرد بعد الدين
 حص أو لا تقييد بالمستحق المجدي خلاف العارية
 الاظهر لفقد الاستحقاق وقيله ليس يقبض البايع
 لفقد التأثير اضلا كما في الغصب والاسترداد والروية
باب تفرقة الصفقة
 اشتري شيئين بالف وادى الشطر لم يقبض شيئا
 قيل تقد الباقي كما في التاجيل والابراء إذ الصفقة
 واحدة حذار البيع بالحصنة والقبض كالقبول تفرقة
 نفوت الرواج خلاف الرد بالعيب بعد القبض لتمامها
 ضد ما قبله والرضا ضمن لتدليس كذا عنده لو فصل الثمن
 ترجحا للاتحاد بالعقد إذ هو الركن دون الغير خلاف
 الرهن في قول لان الباء مضمون واعتبر بالقبول كذا
 في الموضع

كذا بيع وهبة اذ الملك بالإجارة وطع مقبوضة عندها
 فهي كإثبات هبة المقبوض لا الهبة والقبض وبلغوا
 رضائن للتسليم المنافي للحبس كذا اجازتان عنده
 لغوت التسليم اذ المهايأة في غير المحقر زمانا او كانا
 وتنفيذ الهبة فيما لا يقسم دون الرهن والاجارة ترجحا
 بالصحة او الملك والحرف مبنى الاجارة والرهن والبيع
 دون النكاح ترجحا بمكنة التحري او الورود كما في حرة
 وامة ويروى نفاذهما كما في شرا المرأة لفقد التنافي
 كما في الدعوى والعقود دون البيع ترجحا بالنقود
 والورود كما في حال التشطير والدعوى
باب البيع القابل
 به يملك عند القبض كيلا يزول مجانا اذ تجب القيمة بعده
 لكن بالعقود اليد والشرط النقل فيكفي التخلية في الظاهر
 انما العقد السابق

في البيع يرد على النكاح ولا يرد النكاح على البيع

اذ الحرمة لا تنفي الحاجة الا زمن خيار البائع ولو هو
 رعاية لتمام الرضا كشرط الاذن بالقبض وينقض محو
 للفساد الا ان يطرا حق ثالث ترجحا بالصحة والتسليم
 بخلاف الاجارة اذ الفساد كالصيب عذر الا ان يبطل
 قبل الحكم بالقيمة لزوال المانع كالنقل والعجز ويحبس
 بالنقود مبطل وآء بيد من ثمنه للمقابلة كما في المقابلة دون
 ما كان عليه ان سماه لفقدها اذ لا قيمة قبل التلف ولا تصل
 دون الوجوب كذا التفصيل في الرهن لفساد الاجارة
 الفاسدة لكن في الاجارة يهلك مجلنا ضد الباقي اعتبارا
 بالجايز وفيه محبس في الكل مبدا وآء بيد من الثمن للمقابلة
 بالنقود او ضمن القصاص ما
الاختلاف في الموت وقت الخيل
 اختلافا بعد الثلث في الاباق والموت في الثلث في المقبض

تحت اسم
 ٢٢
 في البيع
 في الرهن
 في الكسار
 في المقابلة
 في البيع
 في المشتور الدين
 في المنقود وغير المنقود

عن خيار البايع فالقول لمدعي الاباق والجواز اذ الموت
 والقيح والضمان خلاف الاصل والبيئنة بيئنة لتحويلها للملك
 والغرم جاد ثا اذ غيبه مقصود وشهود الخصم ضد
 الخارج غير الظاهر فان تدعى عيسى رحمه الله ولو اتفقا
 على الموت واختلفا في لونه في الثلث فالقول لمدعيه
 بشهادة الموت وتحكم الحال وتسقط الاحالة الى الاثر
 اذ قابل الابقاء حثيثا والبيئنة للاخوة ثباتها حادث
 النقل واللزوم ولو اتفقا على الموت بعد الثلث واختلفا
 في النقص والاجازة فيه فالقول لمدعيها بشهادة الحيوة
 ثلثا والبيئنة لمدعي النقص لانه الحادث المطلق
 ضد الظاهر وعكسه لو اتفقا على الموت في الثلث واختلفا
 في وقته ايضا اذ الموت تسبب للنقص والنقل واللزوم البيع
 حادث والباقي شكوك ولو لم يمت واختلفا بعد الثلث فالقول

من البيع

من البيع بعد الثلث

من البيع

من البيع

من البيع

لمدعي الاجازة والبيئنة للاخر لما مر وان اختلفا في الثلث فالقول
 لرب الخيار لمكنة الاشياء والبيئنة للاخر لعدم ولو كانا
 بالخيار فالقول لمدعي النقص لمكنة التفرد والغرم
 والبيئنة للاخر لعدم وان اختلفا في وقت القتل والبيئنة
 للبايع لانيها السابق ان ارحت دون الثلث كماله البيع
 والنكاح بل اولى لامتناع التكرار والمثبت ان ارحت
 بعده اذ غير التحول فضول وليس بالقتل عقل فكذا
 ولا بالنقص غرم في الاولي لان دعوى لقتل ابراء والاعمال
 قبلها مبقية وان اهدا للبيئنة للمحول اذ الغصب في الثلث لم يوجب ضما
 اختلفا في وقت موت لم يكن بل ضامنا والمحل وسيلة لا يخرج بسبقه كالموت
 والمشتري تضمن من اقام عليه اذ الغصب ضد القتل
 لينفي البيع ويوم الموت ضد يوم القتل لا يلقى في تناقضه
 دعوى لسبق واعتبر بالاقامة على عقد بعده

من البيع

من البيع

من البيع

من البيع

من البيع

من البيع

باب الملك يذ أو ينقص

أشهر على أنه كثر فابتل قبل القبض وجب في الفضل
والنقص له وعلمه أن كانا بعد الملك الأصل كالولد
والعمى والتابع وعلمه أن كانا قبله أذ الليل كالانشاء لأبهم
قله والمكيل كالجواز وفاء بالانشاء والشرط ولو اشترى
قفير آمنه فما بعد الكيل كما قبله لأنه مبهم ما لم يقبض حتى
لم ينقصه التلف ما بقي من الكير وجاز التبديل ما لم
يجاوزه فلا يعلم المحدث في الملك فان قابله الجنين
افسده محمداً رحمه الله في الطاري حال الإبهام أذ التعيين
كالانشاء ولا يرى منقحاً بالغير والمثل ملحقا بالضر
والرطب ما يتفاوت في المال حتى المنقوع دافعاً للرطب
بالرطب أن التفاوت في غير المبيع أذ فات الاسم
مانعاً لجفاف لفرجه قبل الكيل لأنه كالانشاء فارقاً لما بعده

لقصور الشبهة بعد شرط ملكته وأجازة المبيع
يعقوب رحمه الله الحاق الجنس لمطلق بالقاصر وخص
الامام رحمه الله شرط التماثل بحال العقد كغيره أذ قو
الجوز لا يورث فوت الكل وحديث سعيد بالنساء كنهن
ابن أبي داود أو حديث أبي سعيد حذار نسج المشهور
بالاجاد أذ المتمر للجنس والرطب الوصف حتى انحلت
بمعين لقين الرطب بالاكس وجاز الاخذ في السام فصار
كالحدث بالعق و الرخو بالغل خلاف لديث المقل
بالقمح إذ تفاوتاً بحز لم يكن ضد الرطب أو يصنع فيهما
دونه أما البلة أعاد خلقاً و امتنع الاعتبار أذ لا يباع
القمح بالنخال ضد الحلة والثقل والحاق للملك بالجواز
أن أباي المراحة والتولية في الكو والفضل بالقيصر
كما قلا فقياس الولد والبن والصوف والسمن ضد الكسب

الجنس لا يكون جازياً
الجنس لا يكون جازياً
الجنس لا يكون جازياً

أو لا يجوز انفاقا
أو لا يجوز انفاقا

والغلة يأتياها كاصل الامام محمد بن عبد الله في الروح المتفرق
 وأن لم يأت العيب الفاحش السماوي على المد
 كالاعور وار والاصفرار ولوم يتدل حتى وفي اوراق
 فزاجة الكيل الثاني او نقص مما لا يجزي من الكيلين
 للبائع الاول وعليه ليعين الغلط وما يجري للمشتري
 الاول وعليه دون الثاني اذا تعارض الاجتهاد
 في الكيل فاعتبر للبقاء دون الالتزام وحكم التولية والمراعاة
 فيه فامن لا يلزم ان ما وفرة كيل الاقالة للبائع
 ضد التولية فسخ بينهما تعيد التقدم بلا كيل كالدراجار
 ولوم يتفاوت في الكيل الثاني ولكن بان بيع قدر
 يجزى بين الكيلين قبل الكي خط قسطه في التولية خلافا
 لمحمد رحمه الله كذا يقلت موضوعها اذا تاصل التبع بالاعتبار
 كما في الفقي وم يحط في المراجعة خلافا ليعقوب اذا عني قدر الروح
 اخذ المستعاقدين

بلا قلب فكي التحير باب المبيع يريد
 الاول قبضها قبل النقد والرضا فولدت
 ثم كان احدهما بطل حتى الحبس والرد بالعيب ان
 القبض نقد من اصل كما في الرضا والولد بعده يمنع
 فسخ البيع ضد الهبة حذار الرضا بتأضله مجانا
 كالارشي والصبيغ والخياطة ويكون ارش عيب
 في الكل اذا لا قسط للولد وان لم يكن شيء منهما استجها
 البايح لان تعلق الحبس بالام الكيد حيث يورث
 الى القيمة فيسرى الى الولد باعتبار الجزية كالرهن والرق
 والدين والتدبير خلاف الوكالة والحناية والزينة
 الحول والاجارة والوصية بالخدمة والضممان لنقد
 او التاكيد فان ماتت عنده اخذ الولد ان شاء بقسطه
 مالم يحتره من ثمن مقسوم على قيمة ما يوم الفقد وقيمة
 الولد النقض

اخذ المستعاقدين
 والضمير يعود الى العاقد

الأُمُّ وَالْمَوْلُوعُ كِلَيْهِمَا وَالْإِسْتِزَادُ كَالرِّضَا يُزِيلُ الْمَنْعَ وَالْقَتْمَانُ

بالنصف ثم راي به عينا ينقصه النصف - راجع سديد اخر

بالولد
الولد
أو المسمى على البائع

خطأ التوزيع خلاف ما لو استردوها إذا منع الحق
 بالغيب لا العقد عكس القبض يعتبر فيه الحقيقة لا ظاهر
 السلامة عكس العقل حتى لو وقع صحيحا ثم بان عيبا خط
 قسوطه في الغيب دون البيع إذا المقصود به عرفا كالمشروط
 فاندفع العايم بالغيب ان عكس فله ردّه بالغيب لا تقاض
 قبضه ونعذرا لاستيناد في العدم وبها العيب الولادة
 لا بعد ردّه الانحجار أو رضا الاستقاط في حقها
 غير متقوض بالولاية لحدوثها قبض نفذ ولم يقصد
 لو استردوها لهذا لو باع بها في يد بعد قبضها غرم عليها
 الحادث بعد موته لا قبله بل تخيير بين عيها او قمتها
 حين قبض ولو لم تلد لكن اعودت ردت بالغيب القديم
 بالنصف جبرا ان كان البايع استردوها قبل التقدي بالكل
 بشرط الرضا ان لم يكن لان العين وصف يضم قبض تأصل
 الرعي المصيرة وصف
 المضاف البايع

بالقبض كما في الغيب دون الذي تباع بالنفاذ والاسترداد
 أيضا بالحادث حتى لو وطئت ثم استردت ردت بالقدم
باب الاختلاف في الموت قبل القبض
 ادعى المشتري ان البايع قبل المبيع قبل القبض او مات في يده
 وادعى البايع ان المشتري قبل او مات في يده فالقول للمشتري
 لانكاره حادث القبض والتحويل اذ البقاء وسيلتهما
 والبيينة للبايع لا يهاجسرية كما في الغاصب والمالك والدين
 ولا يباع او يثبت القبض أصلا والمشتري دفع ضم نفسه
 كبتنة الرد والموت في الغيب ان يسبق تاريخ المشتري
 لسبق الفسخ والاسبق اثباتا اولى من الاقوى بدليل
 بيع عارضة رهن اوهبة وبه فارق ما مر في باب الجارية
 دافعا طعن عيسى رحمه الله اذ الموت مضافا ميث وثمة سبق
 وان اختلفا في قتل المقبوض فالبيينة للمشتري اذ لا يثبت القيمة
 في قبض المبيع

في المقبوض باخر والفسخ في غير بيتنة البايع لا تثبت شيئا

ولو قتل المولود قبل القبض قبل القبض منه او عكست او بعض

الصيغة بعضا وامضى اخذ القائل بالملك في الادنى لا يملك كل البيع

اصلا وخلفا اذ لا يحدد فعله اتحاد الملك ما افرق الضمان

بدليل مقبوض ومقبوض بجنى على غير واسمها والاهواز

بعد خلفا باقتراق الملك من الفسخ والقسط في غير اذ العجا

جبار فريسته اشترى عبدا ورغيفا او غلا وشعيرا

فالكلام باب الاختلاف في المبيع

لما قام عليه انه اشترى طيلسانه وقميصه خفيه

واقام هو انه اشترى خفيه ذلك وقلنسوة بقميصه

والقيم سواء فقد ادعى شرا الطيلسان بنصف الخفين وهو

ينكر فيقضي به وادعى الآخر شرا القلنسوة بنصف قميصه

وهو ينكر فيقضي به بقي نصف الخفين بنصف القيم لتصادمها

فصار الطيلسان بنصف الخفين والقلنسوة بنصف القيم

ويرجع في العيب والاستحقاق بما يقابل به باب

زيادة الاجنبي

على اني ضامن لك خمسمائة سواء تفعل فلا شيء على الضامن

الترزم شرطيا في البيع او رشوة لا ثمنا اذ قيد بما سوى الالف

حتى لو لم يقيد كان كفيلة بالنصف والجوف يدفع ان لم او فكل

غدا فلي الالف والبيع لا يفسد ما لم يشترط فيه على العاقل

كما قيل في شرط اقراض زيد وعطاف الشرط وان قال

من الثمن سوي الالف فعليه خمسمائة لان المأجور وكيل

بشرا الثلث في حق الكل وغيره كفيل اخذ بمنع المقابلة

بينهما حتى وجب رد ما عند الفسخ والمقابلة على الاظهر ان قال

بعد العقد رد كل في الثمن فالمأجور رسول لا وكيل اذ سمي لا

ويظهر الامر في حق المراجعة والرجوع اليه دون الشفعة

امارة المضارب

حذار الابطال والمضارب عكسه في البيع الاصله

فيلسوف في حق الزيادة بعد الشرا بكل المال لا يظهر في

حق مبد المال حذار الاستدانة ولا في حق المراجعة لانها علم

في حق المبيع اذ لم تأخذ فسطا عنه حذار الاستخلاص ضد

الصبيغ والطرز للوجود حصادا اجور الحبل والغسل والغير غير المأمور

كفيل ان ضمن او اضاف الى ماله فضولي ان اطلق تفريعا

على الخلع والصلح اذ الزيادة لا تقابل الثبوت الا تسمية

كثيرا لمشتري بخدمة الكعبة باب

القصاص في السلم اقتضى عن كرا السلم كرا مفعول اقتضى

بايع بار في من راس مال السلم مؤجلا وسلم لم يجوز لشرا

ما باع باقل قبل التقاضي القبض كالجديد والعين بازا

راس مال ولا لما اخذها المولى القدم كالقن وكان

مستبد لا وشبهته كاف بتليل الولاد وانما منع

مستبد لا وشبهته كاف بتليل الولاد وانما منع

الامام رحمه الله اخذ الاجود بزيادة لان تقابل المورثين يجب

الربوا وانا في الرخصة يعين المقصد حتى لم يجوز العلم

في طعام قرية بعينها ولا بشرط الخيار الا ان يسقط الخيار

في المجلس تفريعا على حذف الاجل المجهول بشرط قيام

راس المال حذار الكالي الا ان يكون عرضا والخيار

للمسلم اليه للزوم قبيل التلف كلف خيار المشتري يرد

رفعا للفساد الا ان يتعيب فيختار المشتري بين العين

او قيمتها سليما اذ الارش ربوا كلف الضيب وجاز التنا

ان اختار العين لقصور الشبهة بعد تقابلها فانه لا يفي

رضا وبق السلم في الاظهر لثمة تقرير البراءة ضد ما بعد

الرد كذا ان لم يجوز شيئا لتفمن الشرط اقتضاء ولم يجوز

ان اختار الضمان لا بعد قبضة لانه كاصل وجوبا

حتى لم يبطل بالافتراق وغيره استيفاء فيماله الاستبدال كذا

اراد وقوع القصاص

اراد عن ارش العيب

اراد هو اختيار له كونه بعينه

فان الكفر الكفر

اراد قضاء الضمان

والحق الخيار بعد التثنية جملأعلى الاقالة حيث الا الجارة
 باد السلام في الرطب وغيره

في رأي الله ضد البيع يفتي على الأغراض وايضا الدقيق والتوفيق

المصاحف عن محمد بن القدر

والمقلي والمطبوخ عن سلم البتر والبسور والعكر لا يجوز
لاستبدال ليستغنى عنه الا بقاء اذ فأت الجنس حتى ملك
الغاصب ضد القرب **باب الاختلاف في المبيع والتمن**

لو قال البايع لمذعي العيب لم ابع هذا فالقول له انه المنكر
المملك خلاف خيار الشريط والرؤية اذ الفسخ ثم بالفرد وهو المشترك

والقول في المقبوض للقابض كذا لو زاد او هبطت ومات المبيع

والمشتري عكس الجا قبال الجعفة بالاصل وياخذ الى وقية

الميت ويرد الثمن بعد خلف كل واحد منهما على دعوى

الاخر عودا الى القدم بعد ثلث التملك كذا لو قال المردود

هو الموحل في المفضل او الا في قيمة في غير فالفول له

اذ انكر تاجيل الباء او مزيد البراة لا يلزم السلم

لان منكر الاجل مناقض بدعوى الفساد ولا قيمة المالك

قبض لقبض لان المشتري انكر الاستيفاء واعتبر بالنزاع

او استيفاء المبيع في قلد الناييد

في قدر الاجل والمضي وقدرا لمقصوب المردود والبيعة في الاجل

للمشتري لاثبات العارض من في القيمة للبايع لاثباتها الفضل

بلائي او لقيامها على الضامن اذا لم يرد غير مضمون عليه

والميت مضمون على المشتري وان زعم ان عنده نايي

وتمن الاخر داهم والمشتري عكس تحالفا لتعدد الدعوى

والانكار فبما به العقد العارض عكس القيمة والاجل

وشريط الخيار والوهن واعتبر باختلاف الشاهدين لكن

بشرط قيام السلعة من جانب خلاف المحمد رحمه وفاء

بمخوى النص والتزاد او مكنة الفسخ كما في الاقالة والرد العيب

وزعمه الفساد ينفى الثمن مردود بحل الوطي والوفاق

كذا النزاع ان الثمن ينض صحاح او يهود مكسنة بخلاف

النزاع في شوط كون المبيع كاتبا اذ الوصف اصل في الدين

العين وان تنازعا المقيضة بان قال احدهما بدل المالك

في قدر الاجل والمضي وقدرا لمقصوب المردود والبيعة في الاجل

للمشتري لاثبات العارض من في القيمة للبايع لاثباتها الفضل

بلائي او لقيامها على الضامن اذا لم يرد غير مضمون عليه

والميت مضمون على المشتري وان زعم ان عنده نايي

وتمن الاخر داهم والمشتري عكس تحالفا لتعدد الدعوى

والانكار فبما به العقد العارض عكس القيمة والاجل

وشريط الخيار والوهن واعتبر باختلاف الشاهدين لكن

بشرط قيام السلعة من جانب خلاف المحمد رحمه وفاء

بمخوى النص والتزاد او مكنة الفسخ كما في الاقالة والرد العيب

وزعمه الفساد ينفى الثمن مردود بحل الوطي والوفاق

كذا النزاع ان الثمن ينض صحاح او يهود مكسنة بخلاف

او الف معية وقال الآخر بل كتم دين او الفان تحالفا

ان اذ عاها المشتري لما هو القول له ان انكرها اذ لا يطلب المشتري
المقايضة ^{المعاينة} ^{المعطوف على تحالفا} ^{المعطوف على التحالفا} ^{المعطوف على التحالفا}
يجزى البايع ما لم يزعم قيام مبيع وترا اذ بقدر قبضه
من قيمة المالك اذ الفسخ لا يبعد ولا يبعد في الحال

باب الاختلاف فيما يجب للبايع على المشتري

قال البايع للمشتري ففقت انت او انا او زيد قبل العقد

وقال المشتري بل بعدة قبل القبض فالقول للبايع فيما يروي

عن محمد رحمه الله لانكاره تملك العين واسناد الفعل الى

الملك تفريعا على قطعك وانت عدي او حوري وللشئ

عندهما بشراة الظاهر اذ العين تتبع الذات حسا وشرا

والملك لا يفي الغرم بدليل المديون والمرهون فالمسند باج

لا منكرك عكس اعتقت وانا صبي وانا ام اخذت وانا قاض وكيل

قطعت وانا لك وطئت وانت لي للمنافاة المطلقة وان قال

فقت انت قبل العقد وقال المشتري بل انت بعدي تحالفا

اذ الظاهر اجنبي عن تعيين المجاني والبايع ان لو تملك العين

والمشتري ارشها وياخذ المشتري بالثمن ان شاء كما في القوت

بلا صنع اذ لم يظهر حاز واث اقام تقبل للثابت ودفع العين

كالودع وان اقلما غا الظاهر ترجيح البايع ان فقاء المشتري

لقوة في معارضة والمشتري في الباقي للتفرد بالثبات حكم العقد

والخيار والبراة قصدا اذ زالت دلالة التبعية

صد اليد بينة الخصم وان قال قتلت انت ذائم

شويت ذ او قال المشتري بل شويتها بالف ثم

قتلته فعليه قيمة المقتول في ماله مؤجلا للاقرار

وفقد التبعية ضد العين وتحالفا الى الاختلاف

في ثمنه وبينه المشتري ولي لا ثبات العقد في المقتول

وإنما البيع على وجه الإجارة أو المثل
 رجع البيع معاوضة الظاهر

باب القبض بالعيب

قبض للاستيلاء خلاف الزوج للعدم كالإقرار عليه
 وتعييب البايع ليس استرداد فيما لم يفوت إذا نقل الضمان
 يكون بما يوجب الملكية خلف التسليم إذا تعينت وسعادون
 الاسترداد ملكية النقل لهذا لا توجب الغيب وتبرك في عينة
 بعد الرد والمنع استرداد أصح موجبا للضمان كذا إذا أئمة
 الركوب والبريد من اليد والكون في الحجر أو على العاق للعدم
 واعتبرها منتهى وقت الاجارة والعارية والهدم قبض
 والسكنى ليس باسترداد خلافا لمحمد رحمه الله أصله غصب العقار
 فعلى هذا لو قطع المشتري قبل النقد والقبض يملك ثم البايع نجلا
 ان يبرأ ترك بنصف الثمن أو مضي ثلثة ارباعه لتقرر النصف
 وسقوط الربع ضده بعد النقد إذ ليس للبايع يد ولا حق استرداد

فغيرم الربع كالأجنبي وفي العكس لزم بالنصف لقبضه المسمى

باب القبض بغير امر

زعم البايع قبض المشتري الاول قبل النقد بلا اذن استرداد البايع الاول
 العين الثاني ان اقام في وجهه كشفيع شأوا الأخذ
 بالاول ونفى ما يعرف لا يقدح كالشهادة انه اوجب
 بلاشيا أو انى لفظ كفر لا حاكيا وعزم المالك الحاق القيمة
 والبذل بالعين في الجينس التفويت جاز في الرهن والفسخ بالقلف
 ويلغو العقد الثاني لا يتقاضى القبض بشرط كالصرف فلا
 يتوالى عليه ضمانان على انه لا يمنع الاثنين كما في شر المعضوء
 ولا يلزم الاول لان عقده يبقى فلو غرم ثوبا لبا عليه لهذا غرم
 الوكيل بالقبض ما تلف او عتق عنه دون الموكل ولا جيل الاول

مما حصل الجنايات في العبد
 استقوط الثلث حصته

والاجارة والرد

وَدَرَهَا ثَوْبٌ وَحَرَمٌ كَانَ الدَّرْعُ بِالْجَمْعِ لَا يَنْفَعُهُ مِنْهَا عَكْسٌ
ثَوْبٌ وَدَبْنَارٌ حَسَبَ التَّائِيهِ حَالُ فَوْتِ الْقَبْضِ فَلَوْ اقْتَرَا
قَبْلَ الْعِلْمِ بَلَوْنِ الْخَالِصَةِ الْكُثْرُ مِنْ فَضَةِ الْخُلُوطَةِ أَوْ الْقَبْضِ
فَسَدَّ حَذَارِ الرِّبَا أَوْ تَعَدَّدَ جِهَتُهُ تَفْرِيعًا عَلَى شَرِّ الرِّبَا
بِحَسَبِ جَزَائِهِ وَغَيْرِ الْقَيْمِ كَمَا فِي السِّيفِ الْمُحَلِّي وَالْمَعَارِ فِي
الرِّبَا هُوَ الْوَزْنُ احْتِيَاظًا وَفِي غَيْرِهِ مَا تَعَارَفَ وَاحْتِ
وَفَاءٌ بِمَعْنَى التَّعَاوُضِ وَالْعَارِ وَالْعَقْدُ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ الْمَشَارِ

لَا عَيْنَهَا رَأَى جَاءَ عَكْسًا كَأَسَدٍ كَمَا فِي الْفُلُوسِ وَإِنْ
سَوَّاهُمَا كَانَتْ فِي حَقِّ الْوَزْنِ كَالْأَلْفِ وَفِي حَقِّ الْبَاقِي
كَالْوَسْطَى لِمَا مَرَّ كتاب الرهن
باب بيع المرهون

هُوَ مَوْقُوفٌ فِي الْأَصَحِّ حَذَارُ الْإِبْطَالِ كَيْفَ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَدِينِ
يَنْقُذُ بِنَقْضِ الرِّهْنِ إِنْ آدَا الدِّينَ لَطَهَّرَ الْقَدْرَةَ كَمَا فِي نَزْعِ الْجَزَعِ
بِإِيجَابِ الْمَرْهُونِ

وَالنَّصْرُ صَدَقَ عَوْدُ الْإِتِّقِ لِحُدُوثِهَا وَيَبْطُلُ الضَّمَانُ بِمَرَرِ

النَّفَادِ كَمَا فِي بَيْعِ الْمَهْرِ وَاعْتِقَاتِ الْمَبِيعِ كَذَا بَا جَانِ الْمَرْهُونِ

لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَالثَّمَنِ رَهْنٌ وَإِنْ لَمْ يَشْطُرْ وَلَمْ يُقْبَضْ فِي الْأَصَحِّ

لَهُذَا لَوْ جَارَ الْبَيْعِ الثَّانِي نَفْدَ الثَّانِي الْأَوَّلِ عَنِ الْوُكَاةِ كَمَا فِي الْمَرْهُونِ
لَهُذَا لَوْ جَارَ الْبَيْعِ الثَّانِي نَفْدَ الثَّانِي الْأَوَّلِ عَنِ الْوُكَاةِ كَمَا فِي الْمَرْهُونِ

الثَّانِي رَهْنًا أَوْ اجَابَةً أَوْ هِبَةً لِلْعَكْسِ حَيْثُ لَا يَحْسِنُ الثَّمَنُ إِذَا لَقِيَ
دَلِيلُ الْأَسْقَاةِ الْمَرْهُونِ

فِي هَذِهِ الْعُقُودِ وَرَدَّهَ لَعَوْنِ الْأَصَحِّ إِذَا لَا يَتَعَدُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَوْ لِيَسْطُلَانَ بَيْعِ الْمَوْقُوفِ

فَيُفْسَخُ الْمُكْتَرَى وَإِنْ عَلِمَ بِالرَّهْنِ فِي الْأَصَحِّ الْحَاقُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ

أَوْ يُرْقَبُ الْفَلَكُ فِي الرِّهْنِ الْمُسْتَعَارِ يَشْتَرُ إِذْنُ الْمُعِيرِ

وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ إِذَا لَا عَارَةَ لَا تَعُدُّ وَالْحَبْسُ وَالرَّهْنُ

لَا يَحْلِفُ الزِّمَّةَ بِلَا مِلْكٍ وَدُونِهِ لَا سُلْطَةَ لِلْقَاضِي إِذَا لَمْ يَشْطُرْ

الْمَرْهُونُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالثَّمَنِ وَقَائِدًا عَلَيْهِ بِالْفَلَكِ وَالْكَسْبِ وَالْفَاءِ

وَإِنْ مَاتَ الْمُعِيرُ فَإِذَا وَارِثُهُ صَوْنًا لِحَقِّ التَّخْلِيصِ وَإِذَا

غرمائه ان لم يعف الفضل بدوهم صونا لعائدة الخلوين بآباء
 او قضاة متبرعين ويرجع المعنوا بالموذي لانه مضطرا
 وقيل بالمضيقين لا مريد معني **باب الحناية على الرهن**
 اعوزت المدفوعة بالرهن وولدها وهي كالف الرهن عند
 الدين ضعف الولد فكت باربعة اسباع الدين لانها خلفتها
 اثلاثا حسب الفتوب لكن العبرة بقيمة الرهن يوم العقد
 وكانت الفاقية الولد يوم الفكاك وصارت سدس الف
 بعور الخلف فصا بالدين سبعة واذهب العوز نصف
 ما في الرهن دون الولد وان بقي الولد وقيمة الف
 ودفعت بالرهن من تساوي مائة وولدت كالاولى ذهب
 بالعور سدس الدين في قول توزيعا على الولدين والرهن
 اثلاثا وذهب العوز بنصف ما في الرهن وخير من اربعة
 واربعين في الاظهر اذ الدين بين الرهن وولدها نصفان

سجارية والولد

وقسط الرهن بين الخلف وولدها على احد عشر واذهب
 العوز نصف ما فيها واذ لك نصف سهم فضعفنا وان
 لم تعوز بل قيلتهم ^{اجارية اجنبية} اخرى تساوي العا واورت بعد
 الدفع فقد خلفت الغين ومائة فيقسم الدين على ستة
 وعشرين غنة قسط المدفوعة بازاء ولد الرهن بعد
 العوز واحد وعشرون قسط المدفوع بازاء الرهن
 كل الف كذلك عند الفل ويقسم ذلك على سبعة وعشرين
 قسط المدفوع بازاء ولد القاتلة وسهمان وعشر قسط
 المدفوع بازائها اذ كل مائة سهمان وعشرون سقط نصفه
 وهو سهم ونصف عشر سهم فيؤدي الباقي وان لم تعوز بل ولدت
 ولدا يساوي الفاقية قسم الدين على احد وثلاثين
 : اصاب عشرة فهو قسط الولد الاول من الولد الحي فاقية
 احدا وعشرين يقسم على اثني عشر وعشر فما اصاب عشرة

فهو قسط الولد الثاني من لولده الحي وما اصاب سهمين به
 وعشر افه قسط المدفوعة وقد بطل بموت القاتلة نصفه
 سهم ونصف عشر سهم ويؤدى الباقي وان دفعت بيد الرهن
 من تساوى نصفها وولد كل واحد كدك ودفع لهم بالقاطعة والمقطوعة والولدين
 الجارية الاولى امر الرشد القاطعة والمقطوعة ولد تساوى نصف المقطوعة
 عبد يساوى الفا واغور فل بسبعة وعشرين جزوا من خمسة
 امر العبد الاغور
 واربعين جزوا من المدين لانه خلف الاربعة ارباعا والعور
 اذ طب النصف فصار شفع الدين في ولد الرهن والباقي
 امر النصف العبد
 فيها اذ قيمتها يوم القبض الف وقيمتها يوم الفل من
 الف وتحوّل نصف ما فيها الى القاطعة وولدها الخامس
 اذ قيمتها يوم القبض نصف الف وقيمتها يوم الفل من الف
 واستقام بعد ضرب خمسة في تسعة وسقوط نصف ما في
 الاصل دون الفرع ولورهن بنساء احدهما وابيضت
 امر الجارية الثانية الولدين امر الجارية بقاء امر العبد
 الاخرى ذهب من قدر النقص النصف عكس الصحيحة

وفاء بالعدل اذ العي فوق العور دون الموت لهذا وجب قطع
 شق المقطوع قدر النقص النصف عكس الخلف وتقر المشتري
 قدر النقص في الاولى والرابع في الاخرى فان انحلت الاولى
 لم يعد وان عاد البياض بضرب قسم جميع الدين على قيمته
 الرهن يوم العقد وقد ر الارش يوم الفل اذ الزيادة
 المنفصلة ضد المتصلة مقصودة بالفك كالولد وطى بعد
 العي والقطع كهي قبلها للاستناد لا يلزم الزيادة القصدية
 ولا بعد ما قطع البايع حيث يقسم ما بقى الاقتصار ولا انفسخ
 لهذا عاد ما سقط بالاباق والتخير بعد العود والتخلد
 في الرهن دون البيع **باب رهن الشريك**
 على شخص الف وعلى شخص د ناير تساوى الفا وخمس مائة
 فوهنا بهما عبد هما تساوى الفين يذهب الموت باربعة
 اخماس الدينين في رقة الرهن وغرم كل واحد خمس دينه الشريك
 امر الدينين مديونين

بالتأجير والملك مكرها وتكاليف التوبة بالانثار او خصوص الصلة
باليسار بخلاف مبيع لم يقض بالتسليم او ضعف الحق اذ لم
يول ملكا بالاستيفاء وبطل باعارة عكس الرهن ورجع الرهن
بما في الدين وان ساواه الرهن او لا ثم رخص بان جاليعو
العين لا يذهب الدين كما لا يخير المشتري هذا لو كان الدين
درامم وغرم القائل بعد تراجع السعر نائير لم يقط
في بخلاف ما لو غرم درامم اذ تفرقت حكم القرض بالنوى الى
ما لا يخلف الكل وانتقض بالعقد كما لو بيع بأمر دان وبر الرهن
سعى قبل العقد في الدين قلت قيمته ام جلت لملك
الذات والكسب حتى سعى عن يسار بلا رجوع وبعد
في الاقل لما مر حد والعبد المقر عليه بدس راد
نفذ في الملك مطلقا وتعدى الى الذمة بقدر
المحتبس وان اغتوى الولد ايضا سخا فيما
سعى الامر لمولاه توزيعا للمضمون
الام والولد
الامضون الذي

على المقصود بالعقد والعقد الذي فله معنى والمدفوع بالدية
كالاصل فمأمو للخلافة **كتاب الشركة**
باب الشركة بين الرجلين
اشتركا ذابا ليد درهم وذا بد نائير تساوى الفاضل
على ان يشتريا ويبيع معا وشقي والبيع والوضيعة على
قد المال جاز لان المكنت بالسلطة في المال الحاضر
الخلط بدليل الجنس بخلاف العرض حذار رجح ما لم يقض
اذا العرض امانة والتقوم تخمين فان هلك احد المالكين
قبل الشراء بطلت في الكل اذ المال معقود عليه بدليل التعيين
والحادثة قبل المقصود كالمقارن وان هلك بعد الشراء
بالاخر بطلت فيه حسب كقوت بعض مبيع الا يرى ان المأمو
تبطل بتغير قبل الشراء بها لقوت المساواة لا بعدة للعدم
لا يلزم الشراء باحدها اذ ثناء غسوا الاجتماع كطعام الاهل
المالكين الاجتماع

على أن المستحق كالواقع ثم بقي عنائاً بعد التفاضل لأنه
 بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ
 ان لم تكن مضاربها للعكس بالاحتصاص والمشتري بينهما
 اخماس حسب راس المال ويرجع بالقسط حسب الغرم
 وان اشترى كل واحد بماله تراخا اخاسا لما يمتي الا ان
 يتقاصا للاستيفاء او تتجدد الصفقة ترجيحاً للأصل حيث
 لا ضرورة وان شرط الرجح نصفين صح الشرط استحساناً
 الحاقاً بالمضارب في مدرج الرجح الترخيب الحادق لكن تبعاً
 فلا يباي بيد رب المال على ان يله لا يمنع اذا استقيد
 المضارب بدليل البضاعة لا يلزم الوصية لما قد تميز
 الامير لا الوجه لا محتنا المضاربة بل لا مال وزانها شرط
 عمل صاحب الدنانير والمشتري قبل تغير سعر الدنانير
 اخماس وبعد ما صارت قيمتها الفانصفان حسب النانير

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

في نقاد العتق القيمة وقسمة الثمن رعاية لقيمة يوم الخلافة
 والباق بعد راس المال يرجع على الشرط لكن باعتبار قيمة
 الدنانير يوم القسمة اذ النقل يحتاج لبيع بالفين بعد
 ما صارت قيمتها ثمان مائة فالرجح العشر وان بيع بثلاثة
 الالف بعد ما صارت قيمتها الف وخمسمائة فالرجح الثلث
 وان قال اعمل بهذه الدنانير ومال في منكن والرجح نصفان
 كانت مضاربة بالسدس ان كانت قيمة الدنانير الف وخمسمائة
 لانه شرط عليه العمل بنصف سهم من ثلثة من ربح الدنانير
 اذ القول مشورة في حد الدرهم فما عدا الاخر بالخط فيشرط
 تسليم الدنانير وبقاؤه وذا دون الدرهم وقاء بشرط المضاربة
 وتفصيل قدر الملك في المشتري بالمالين وثمنه مائة والباق
 من قسط الدنانير بعد رفعها سداس بالشرط ويكون
 بضاعة ان كانت قيمتها الفاً سواء كان المشروط من العامل الفاً

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

بعض لا غير كالقسط من النفل وهو لا يبقى وكالتي بعد التلغ

أو الفاء وخمائه لخلو العزل عن شرط الرجح أو العكس بلام لا تعتبر الجماعة

مضاربة أن غلا سحرها بعدة كما لا ينكس من ساوي في الأولى

والمالك المشتري بقدر راس المال يوم الشراء ثمنه بقدر الملك

تبيع أن بيع مساومة لما مرر وبقدر راس المال حال القسمة

أن بيع مباحية إذا مبناها راس المال لا الملك عكس المساومة

حذا في التغيير لا يرى أنهما لو باعاً عبداً شراً نصفه نصف

الباقى فالثلث نصفان في المساومة اثلاث في المراجعة

باب الشركة في العقر والأرض وغيرها

أقاما أنهما لهما وقد ولد لها المشتري غرم العقر وفاء

بخط البضع وقيمة الولد إذا تبع الأم مالهية ولا بد أن

لعدو الغرور وهو دفع لا يطل حتى علق خراودة ثم

وشار له أحدهما الآخران شاء فيما قبض من العقر مطلقاً

لا اتحاد نسبة وهو الوطى وفيما قبض من قيمة الولد بشرط اتحاد

معتطف غلها قبض الأمر الحق

القضاء لأن نسبة المنع كما في زويد الغصب يختلف بتعدد

القضاء لهذا لومات قبل القضاء للديان فلا شيء له ولا يعتبر

قيمة يوم الخصومة لا الوضع عكس كسب المكاتب إذا المولى

لحق الملك كالتريك لا الغاصب لكن دعوى الوطى عن حاجز حصر

فشرط التصديق لا العمل عكس المغرور وفيما قبض من قيمة

الأم لومات بشرط اتحاد الضامن حتى لو قاسما البائع والشارك

في التضمن لم يشتركا إذا القضاء ينقل بسبب الغصب وقد تعلل

والاستناد إليه ضد البيع ضروري لفقد الوضع فظهر

الأرض والكسب دون العقر والولد في الأظهر وإن اشترياً إذا

واستحققت بعد البناء تقبض إزالة الشغل ورخا على البائع

بقيمة المبني كقيمة الولد لغوث سلامة تقبض المعاوضة

شبه العيب لا الدرك حتى لنزم المكاتب دون الكفيل بالدرك

بشرط تسليم البناء حذاً للجمع بين البدل والمبدل ومونة

فصل في الشركة في العقر والأرض وغيرها

في الشركة في العقر والأرض وغيرها

في الشركة في العقر والأرض وغيرها

ومعونة النقص عليه اذ الشاغل ملكه وقيل لو اسسها النقص

رجعا بارشا التلخيص في الفرق الفاضل بخلاف لعقود الهبة

حذا رخلو الوطى عن ملك مصر او الزام المتبرع ولا يرجع

البائع على بايعه عندة لتفكك تعزير ثان اصله نقصان البائع

والشركة في المقبوض بشرط اتحاد القضاء اذ النقل به كالبائع وان

اقام احدهما على كتاب بقتل ايها خطأ جاز للخلافه ضد العمد

لشبهة الابتدء ثانيا الا ارثا وشاركه الاخ فيما يقبض

ان قضى القاضي بالقيمة لان قضى بنصفها لا نهائين اصل

موروث ينوب احدهما وبدل منشاء لا ينوب اذ الدفع المخابر

مروحي في الثاني معجوز في الحال فروح بالجموع وعدد بعدة

لهذا لم يصر دينا ونية ملاعق وصلح بخلاف وارثي قتيلا

لتعدي السبب وقد الشركة في المبدل الا يري ان في القتل لودفع

النصف الى وارث او فدى صار مختارا يشركه الآخر فيما يقبض

في النصف

ان اتحد القتل حذا رجعت التعيين حما في شوا الميهم لا

ان تعدد لتعدد السبب لا يلزم المديبر للقتل في قيمة

تعينت عن يائس وضائق كمن مات عن الف وعليه

الوقت ضد المكاتب واعتبر بالطاري بعد الحكم

ولا صلح احدهما في العمد لتعدد السبب الى نقل

وضروقة فاهم يتفقا صلحا لم يشتركا ولا يشاركا احد

لما موروثين بقضاء الدين فيما رجع الآخر على الامر

لاختلاف السبب الا ان يؤد يا بالمشتركة لم تدر في قبض

الغرم وقد عرفت ان مثله كعينه ولا اخذ القليلين فيما

رجع الآخر على الاصيل وان اديا بالمشتركة في الاصل لان السبب

الاتزام لا الا اذا عكس الاول حتى جاز الارثمان والتجمل

والا برار قبل الا ابره منادون الاول فاهم يكن كل واحد

كفيلان عن الاخ ولا يتجد ولا اخذ البايعين والآخرين فيما يقبض

او لا يشاركة احد البايعين

الآخر من بديله إلا أن تتحد الصفقة وقد عرفت ولا أخذ
 وكيلي الشرا فيما رجع الآخر على الموكل بحال لأن البيع التعديري
 ضمن وكالة اختلفت اذ لم يقف على قبول الآخر ضد القصد
 ولو شهد أنه كانت أو باع بضعف القيمة إلى أجل ورجعا
 بعد الحلم غروما القيمة حالا للجلولة كشمود التاجيل وتبعاً
 المكاتب والمشتري بالمسعى إلى أجل لأن للمولى ذلك قبل اختيار
 التضمين فتاباً بعده في البدن وإن تعذر في الأصل كما في
 غصب مدبر مخصوب وعقود المكاتب بالاذاء إليها والولاة
 للمولى كالموروث وتصدقا بالفضل لما عرفت ولا يشتركان
 في المقبوض وإن أديا بالمستورك لتعدد السبب وهو زعم الإلتلاف
 لا الإديان حتى رجعا قبله كالوكيل وبالعمى أو الفسح عاد العبد
 والكسب إلى المولى والغرم إليهما والتمن إلى المشتري كذا الجمع
 بين البدل والمبدل ولو غصب عبداً وغصب منها بعد الزيادة

وأبق ضمناً الأصل اذ لم يغصب الزيادة وتبعاً بالكل اذ نال للمولى
 في الملك تصدقاً بالفضل في الاظهر لحسن السبب ضد المذنب
 حذا غنوم المتصدق بالعود المكاتب القين لا تمناع العود بعد
 العتق والملك واشتركا في المقبوض للاتحاد صفقة النقل وهو
 اختيار التضمين ولو لم يغصب منها ولكن باعاً وضمناً
 نفذ لاستناد الملك ويشترك أحدوا الآخران شاء فيما قبض
 من الثمن بعد تضمينهما الاتحاد الصفقة فيما قبضت تضمينها
 اذ الميز تغيثنا حال التوقف كالميز شعية إلا أن يوجد المقبوض
 وصايا أو ستوقا أو مستحقاً وزيد لا نه ضد الزيف والتمسح
 لمن يقين فانتفى الميز واعتبر بالمقبوض بعد سقوط خيارها
 والمقبوض بينهما وأصله تعديد الصفقة بتعدد العاقد والتمن
 على خلاف ذلك إذ غاصب النصف مع مالك النصف بخلافه كان
 مالك النصف هو الغاصب حيث اشتركا في الكل اذ لا يزدون تعدد

العائد باب من المفادضة

وكيل احدا لمفاوضة شترى بعد الافتراق ومفاوضة
 الغير والمشتري لا يبرأ من الدين ^{لأن الشك في} دفع البدل ^{لأن الشك في} وان
 اقتضت وكالة عامة تمكن من التوكيل كعمل ما بدلك لكن
 الشرا بعد بطلانها في حق الاول والاخر قبل ثبوتها في حق الثاني ^{الشركة}
 وبينه وبين المفارق ان كادفع والكيل بحمل الفرق في الاصح ^{او المشتري بين الامر وبين المفارق}
 حداد الثغر برقة نقد النصف بناء على انها عزل قصدا كذا الدين
 لا يحكم الفوتى المكنه كالموت عكس القذكية والتكفير عندها ^{ان حصر بعض}
 المسقط للفرض لا قبض المثل عكس الابراء ومثل المدفوع كعينة ^{او لا يضمن الوكيل}
 استحسانا لانه اصون عن الفسخ اصله الماحور بالانفاق والبراء ^{المذكور}
 من الوديعة يعطى ماله فان هلك المدفوع قبل التقدير رجح الامر ^{او يرجع استحقاقا}
 او شريكه الثاني دون الاول كما في غير المدفوع اذا البيع الصميم بين ^{المفارق}
 الوكيل والموكل دون موكله لئلا يرجح وكيل المضارب على ربه ^{الامر}

الموكل الموكل وهو المفارق

والمفاوض كفيل حتى طوب ثمن طعام اشترى الشريك لاهله
 او للغير ويرجع الامر بنصف ما غرم على المفارق وشريكه بالثمن

كتاب الوصايا باب الخصومة في الوصية وغيرها

اقام على الموصي بالثمن بعد القبض انه موصاله بالثمن
 يقض على الوارث اقامة لذم اليد مقام المشتري منه بسبب موضوع ^{او على الوارث}
 كالشئ ويأخذ منه ما قبض ان ثبت الرجوع ونصفه ان لم يثبت ^{في الاول}
 وفائيا لسبب وبعد التوي يأخذ من الوارث ثلث ما قبض في ^{في الاول}
 وخمس في الاخرى كما لو قامت عليه ابتداء ورجعا على ^{او الوارث والموصي له الثاني}
 الاول لذلك لانه شريك الوارث في عين التركة زادت ^{لأن الموصي له بالثمن}
 ام بارت لكن تمكلا لاجل خلافة يشترى ما باع الميثاق ^م
 ولا يرد بالعيب عكس الوارث فالباقي بعد التوي على قدر ^{في يد الوارث}
 الحق اذ لغت القسمة حال غيبته بخلاف ما لو كان اوصفا اينا ^{او صاحب الدين}
 الموصي له الثاني

الموصي له الثاني

او موصى له بما له من موصيل اذ الحق قصدا في الذمة لا العين عكس
 الاولى حتى لم تطل بفوتها و جاز التخليص وشهادة المشهود له
 للشاهد بالمثل ضد الاولى وما لم يكن الحاضر أصلا في الدعوى
 او خلفا مطلقا لم يكن خصما أصلا دعوى نكاح الغائب للزوج
 والدفع كذا قبل القبض لكن بشرط الخصومة الى القاضي الاول
 لانه يعرفه مستحقا والغير لا اذ التصديق اقرا على الغير
 لهذا لواقرائه وكيل الغائب فيما يدعى عليه لم يسمع وان كان
 اعصى به عينا فذلك الا ان الوارث ليس خصم بعد التسليم
 اصلا وقبلة عند القاضي الاول لانه ينوب الميت لا الموصي
 له حتى لم يكن خصما في الرجوع وبعد التسليم لا بد عند القاضي
 للشروع وقبلة احيى عند الاول دون الغير وان اقام على
 المدينين والمودع والغاصب ان المالك طاب واوصى اليه
 جاز وان صدقوا لان الاقرار اذا لم يقدم يمنع البينة بدليل
 الوصل اي الوارث

منه في الغيب

الغائب

المدعى او المدعى والغاصب

المدعى او المدعى والغاصب

المدعى او المدعى والغاصب

الوكالة ثم ان جاء المالك بعد القبض والتلف ضمن الدافع في الدين
 لفقد البراءة اذ المدين فوع مثل الدين لا عينه والجان
 لتوقي القصاص والقابض في الوديعة ان الدافع مجبور
 وايضا يشاء في الغصب لتعدد التعدي دون الشهود
 لفقد التلاف كما لو رجعوا عن التوكيل وان جاء وارثه
 فلا ضمان لان الامر من ولاية الميراث ان يوجد الشهود جميعا
 فيضمن القابض دون الغير لخطا الجهة اذ القاضي ما نصب
 بل مضي فاعتبر الامر في حق الدافع للعزلة والجهة
 في حق لقابض التعدي كذا ان اقام عليهم انه اخذ وارث
 مع مزيد خياله تضمن الشهود ان جاء المالك اذ اثبتوا
 ملكا لا حفظا عكس الاولى لان الدين ملحق بمجبر ضمان
 الغاصب بتضمينه الشاهد او الاخ وضمان الشاهد بتضمينه
 القابض بلا عكس لما عرفت ومحذف خيار تضمين الدافع

منه في الغيب

الغائب

المدعى او المدعى والغاصب

المدعى او المدعى والغاصب

المدعى او المدعى والغاصب

ان جاء الابن لعذر مضي وتضمن الشهود لوجاء اخ ثان في
 ليس من الزور والشهادة بل لا يسقط التلوم يعضى بدونه
 بعه وان اقام انه اوصى له بالدي قبل لم تقبل لدعوى
 تملك غايب متفق ضد الوارث للخلافه الا ان يحيد ^{المديون والمودع والغاصب}
 المال لتأصلهم في الدعوى فيقضى بثبوتها لانه المحال الآن
 يقيم ان الوارث قبض الضعف فيقضى بكلمه على الكل كالمأمور
 يقيم على الامر بالقضاء وان ادعى ديناً لم يسمع لما مر انه على
 الغايب قصداً الا ان يقيم على الموت لا عن وارث فيسمع على
 القيم بعد التلوم ضرورة نقل التدبير الى القاض كذا لواقام
 انه اوصى بجميع المال الا ان يقيم على الموت لا عن وارث لانه
 حينئذ كالوارث ياخذ من محل الارث كالمقر له بنسب لم يثبت
 حتى كان حمله الوديعة والرد بالعيب ولم يقيم بل صدق قوة
 يتلوم ويقضى بالوصية لانه على المقر دون العايمه اذ لا قيمة ^{للقسط}
^{القرار}

ان جاء الابن لعذر مضي وتضمن الشهود لوجاء اخ ثان في
 ليس من الزور والشهادة بل لا يسقط التلوم يعضى بدونه
 بعه وان اقام انه اوصى له بالدي قبل لم تقبل لدعوى
 تملك غايب متفق ضد الوارث للخلافه الا ان يحيد

الاقرار حتى لم يمنع الغرم والحكم والشهادة وان جاء المالك والوارث
 غرم كما مر وعنده الله يمكن المالك من تغريم المودع لاعم افراة
 تقرطاً كما لو له المتلف خلاف الابن يقر بثلث بعد ثلث اذ لم
 يقيم يد او لا حفظاً كما لو كان المقر به مطلقاً الوسخ او المقر دار
 الغاصب الوصى وردية او يوسف دمه لله للرفع جبراً والسلامة
 قبله كذا لم منع ولا يقضى بالدين لما مر الا ان يشهد فيه وجه
 القيم ليشهد من الذمة الى العين ضد الارث والوصية والاطهر وقائق
 الامام لهما في الكفيل لقصور الحجته ولا يقضى بالايصار اصلاً اذ لا
 الاقرار حتى من لا خصم عنه الماضى ولا يؤمر المديون بالرفع
 حذار السواة ان جاء الوارث ضمن ولاية القاضى ضد الوكالة
 بل يثبت المال مصب غريم كالمقايض وقيل يؤمر وللمالك تغريم الوصي
 لتيقن الكذب ضد الوكيل ولو قبض وارث ما اودع الموت
 من ماله والغريم يأمروا ما غضب منه بغير امر رب الدين والوديعة

يخرج الدين الى المديون

وباقى الورثة وصناع فلهم تضمينه او اليافع ويوجع عليه ان ضمن
 بلا على الحاقا لمزبل يد الحفظ بالغاصب عاصبة كذا احد الوصيين
 خلافا لان يوسف وعده الله تفريعا على الانفراد الا ان يامر به ^{بهم} يرضى بالانفاق
 القاضى لان له اختيارا وثق الايدي من قايوم وحادث كما
 في الوصى المراتب بخلاف قبض ما وقع عند الميت حيث لا يضمنه ^{بهم} المتقبض

الوصى اصلا ولا الوارث ان احاط الدين اذ منزل الميت ضد الاول
 مضيقه بخلاف الجاؤ والوفيق ما فيه ان خافا كما في حال المحوق
 والغرق الوصى يعمل للميت مطلقا والوارث له ان احاط
 الدين ولنفسه ان لم يحيط الا بركى ان الملتقط المستشهد

محتسب وغيره غاصبت **باب الوصية بالديار**
 لو اوصى باحدتها جاز ضد الوصية لاحدهما عنده ^{بهم} تحملا
 لمحل المحوق ومن المستحق في الاقرار اذ العين بين اصل وبديل
 او بالديار غير لولا جاز بديل العقبة والحمل القايوم والبيان الا الوثبة

لو اوصى باحدتها جاز ضد الوصية لاحدهما عنده ^{بهم} تحملا
 لمحل المحوق ومن المستحق في الاقرار اذ العين بين اصل وبديل
 او بالديار غير لولا جاز بديل العقبة والحمل القايوم والبيان الا الوثبة
 كما وصيت لعقب فلان
 كما وصيت بحمل جارية للفر

للمخلافه وحاجة التميز ضد العتق لهم لغواهما بالشيوع فان كانا
 اثنين لم ينفرده احدهما حذار الحيف في المورث ضد بيان
 المستولدة او لا في شر المهر اذ فات الارث بعق الاول
 ورج الاخرى وعرف العقوب ببيان الفرد ويقف عتق الموتى
 له على التعيين ان اعتمها لا ان اعتق احدهما المحرف مرفيع
 المهر كذا لو اوصى بعق احدهما اذ حل حتى الله تعار فتعق موسى له
 او قل به الجمل فتشال كما في التوكيل ولا ينفرده احدهما لما مر
 الا بعد تعيينها لانه كتعيين الموصى حتى لم يملك الرجوع وبطلت
 وصية الوضوح حيث احب بالوضوح في الوارث فلو اعتق
 عنه كل وارث عبد كان الاخر في التعاقب ومن عتق في القران
 عنه اذ التعيين بنصهما او زوال المزاج والباقي عن المعق كذا في
 المشترك حذار اللغو بعد يقين الملكة بارث او امر ضد بايع
 المهر للشك فيما عدا السبب وان اعتق عنه الوصى ثم عتقه لم يحجز ضد العكس

بهم
 بهم
 بهم

لأنه تعليق معنى لهذا الغاعق اليوم من المأمور به غداً وجاز

العكس ولو أوصى بعق المعلن بنفرد به الوارث والوصي

لغنية اللفظ عن الرأى كأحد وكيلي التطبيق بحانا والافاء

وجاز التعليق من الوارث حجة ضمن التدبير والكتابة لا من الوصي

لأن الوصي مأمور والمطلق لا يعد والتبجي بوجه لغا خلق الوكيل

بالتطبيق والوارث كالمالك اذ حق الوصي وإن منع الإرث

فالسبب عامل فيما لا يضافه كماء المكاتب وبالوصف يختص الوارث

بالأرض والعقير والكسب والولد ويبقى الإرث والنكاح لو كان

العبد زوجاً أو قريباً كما ينبغي في الوصي به إلى الرد والقبول

كذالوصاق الثلث أو جنى أو أحاط دين الوصي لا استمرار المنع

إذا لم يخل عن حق العتق أو غير ذلك وإن رده بعد البيع بقضاء

لعود القدام بخلاف الرد بغيره ودين العبد في الاظهر وضيق

عن رقية موصى بها إذا خلا الملك الجديد وما زاد الثلث عن

أمر الوصي العبد لفلان وهو زوج البنت
أمر من المانع
أمر بزيادة الوارث
أمر بزيادة الثلث

الموصى وذمته عن الدين فزال المانع كما في موت المكاتب عاجلاً

إذا العجز استند إلى آخر الحياة فبانت الملك لا الموق كإفترق

الموصى له قبل القول والرد لاستناد الملك إلى حال تمام السبب وهو

موت الموصى إذ غرضه الرد تمنع الدخول والخروج كما في الشراء

بشرط الخيار لهذا لو ولد بين الموتين والثلث واستغ عتقت

باب الوصية بنصيب الوارث ومثله

له بنتان وعم فأوصى بنصيب بنت لم يجز أصلاً إذ التنفيذ

ظلم والتوقيت مشروط بمعلوم أجازته هبة في الاجتناب

المثل تعبير لما يأتي وإن أوصى بمثل نصيب بنت جاز لأن النصيب

معيار لا موصى به عكس الأولى إذا المثل غير وللموصى له الربع

إذا نصيبها سهم من ثلثة ومثل الثلث ربع الكل ولأن المال

بالنصيب يعدل ثلثة فالأصل يعدل أربعة كذا الوصي بنصيب

بنصيب بنت

أمر بزيادة الوارث
أمر بزيادة الثلث
أمر بزيادة الوارث

اذ لا ملك للمعدوم والموصى له شعان قدر النصيب لو كان
 ثلثا وان المان منقوصا بالنصيب يعدل ثلثه ونصفا
 اذ حظ العم مثل نصيب نصف فالكامل يعدل اربعة ونصفا
 وتصح من سبعة وعشرين كسر المونوثب اثلاثا وعن محمد
 رحمه الله الحائز ذابا الوسطي والآ زاد النصيب اليس لو لم يكن
 ثم يقدر بالثلث فيها وعن ابي يوسف رحمه الله العكس
 والآ جاوزت الثلثين والفرق بدرج الموصى به تحت القيمة
 في الاخرى دون الوسطي لما عرف في الزيادة كذا لو وصى
 بنصيبين والموصى له الثلث ان لم يجزوا والنصيبان
 اجازوا اذ المان منقوصا بالنصيب يعدل نصيبا للعم
 والكامل يعدل نصيبين حتى لو كانت البنت واحدة واجازا ربة البنت
 اخذ ثلثين وان اوصى بمثل نصيب ابن فلموصى له الثلث
 لان المان منقوصا بالنصيب يعدل نصيبين والكامل ثلثة

الحائز ذابا الوسطي والآ زاد النصيب اليس لو لم يكن
 نصيب بنت لو كانت

بنصيبين والموصى له الثلث ان لم يجزوا والنصيبان
 اجازوا اذ المان منقوصا بالنصيب يعدل نصيبا للعم
 والكامل يعدل نصيبين حتى لو كانت البنت واحدة واجازا ربة البنت

اذ زدنا على السهمين سهما حتى لو كانت البنت واحدة واجازا
 فلموصى له ثمان اذ الفرض من ثلثة ومزيد للموصى له

مثل نصيب المقدّر سهمين باب الوصية للمولى والايامي

لو اوصى لمواليه ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل

بالتعميم ويؤدبه اختلاف المعنى كالقروض الاخوة
 والحدائق للشركة في الاصله والجوارق بتخمين الوارث

ويؤدبه الشك في الاصابة اذ المشترك ضد المبرم تناول

البعض عينا هذا لوقاله م اعني شيئا لكن اخيارا ذالم يقدر

شيئا كما في معينة بنسب ضد المبرم وبترجيح احدهما ويؤدبه

تعارض القصد في سدة حلة او شكر نعمة فتعين البطلان

للجهل لا يلزم الا ان اذ عموم الحقن حكم الاختلاف اللفظ

ولا الايمان اذ النفي بعم النكوة ويجمع الاضداد واعتبر قولك

لو اوصى لمواليه ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل
 بالتعميم ويؤدبه اختلاف المعنى كالقروض الاخوة
 والحدائق للشركة في الاصله والجوارق بتخمين الوارث
 ويؤدبه الشك في الاصابة اذ المشترك ضد المبرم تناول
 البعض عينا هذا لوقاله م اعني شيئا لكن اخيارا ذالم يقدر
 شيئا كما في معينة بنسب ضد المبرم وبترجيح احدهما ويؤدبه
 تعارض القصد في سدة حلة او شكر نعمة فتعين البطلان
 للجهل لا يلزم الا ان اذ عموم الحقن حكم الاختلاف اللفظ
 ولا الايمان اذ النفي بعم النكوة ويجمع الاضداد واعتبر قولك

اذ اطلق اللفظ لمواليه

معنى واحد

لَمَّا لَوْنُ أَوَّلِهِ لَوْنٌ وَإِنْ مَاتَ عَنِ الْإِسْفَلِ دُونَ الْإِعْلَى جَازَ ^{فَنَاسَ} ^{الوصية}
 وَيُقَسَّمُ عَلَى الْعَتَقَاءِ وَالْعَتِيقَاتِ لَتَعْتِيقِ الْمُتَسَبِّبِ بِالْعَتَقِ ^{الجاري}
 مُعَادًا أَوْ مُرَدًّا وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ تَمَّ عَتَقُ الْغَيْرِ وَغَيْرِيَا ^{لِلنَّسَبِ}
 إِذَا النِّسْبَةُ بِسَرَابَةٍ ذَلِكَ الْعَتَقُ وَعَلَى عَتَقَاءِ الْعَتَقَاءِ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ^{من المولى}
 أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ جِذَا رُتِّلَ أَوْ تَرَكَ الْحَقِيقَةُ لِلْمَجَازِ كَمَا فِي
 الْوَقْفِ خِلَافَ الْأَمَانِ إِذَا التَّسْوِيَةُ لَا تَنْقُصُ حُطَّ الْحَقِيقَةُ
 وَهِيَ تَحَابُّ الْمَجَازِ فِي مَثَلُهُ وَاعْتَبِرْ بِالْأَمِّ مَعَ الْجَنَّةِ فِي الْارِثِ
 وَالتَّحَرُّمِ وَعَلَى مَوَالِي الْمَوَالِيَةِ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ صَوْنًا
 عَنِ الْغَوِّ وَتَرْجِيحًا بِاللَّزُومِ كَمَا فِي الْارِثِ وَإِنْ وَجَدَ
 وَاحِدٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ فَالْنِصْفُ لَهُ وَالنِّصْفُ لَوَارِثِ الْمَوْصِي
 دُونَ الْبَاقِينَ إِذَا الْمَجَازُ لَا يَجْبِرُ الْحَقِيقَةَ وَمَا دُونَ الْمَثْنَى
 لَا يَفِي بِالْمَجْمُوعِ لَا يَلْزَمُ أَحَدُ الْخِلَافِ مَا بَقِيَ الْعِمْ فِي الْوَصِيَّةِ الْإِقَارِ
 لِأَنَّهُمَا اجْتَمَعَا قَرَبًا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقُوَّةِ وَهِيَ تَحْدُ الْوَصِيَّةَ لِبَنِي ^{الوصلة}

أو المولى المولى

الوصل

زَيْدٌ اجْتَمَعَ بَنُوهُ وَبَنُوهُمْ أَوْ انْفَرَدَ وَلَا شَيْءَ لِمَدْرَبِيهِ وَالْمُسْتَوْ ^{لِلدَّائِرَةِ}
 بِحَالِهِ إِذَا الْجَائِزُ بِالْمَوْتِ وَالنِّسْبَةُ بَعْدَ عَتَقِ يَعْتَقِبُهُ ضَدًّا ^{أي يعقب عتق الموت}
 مَعْتَقُ الْبَعْضِ وَالْمَعْلُوقُ عَتَقَهُ بَعْدَ الْفِعْلِ وَلَا لِعَتَقَاءِ الْآبِ
 وَالْإِبْنِ لِقَدِّ الْمَبَاشَرَةِ وَالتَّسْيِيبِ ضَدًّا الْمَاضِي وَلَا يَلْزَمُ الْارِثُ
 لِأَنَّهُ بِالْعَصَبِ دُونَ نَقْلِ الْوَلَاءِ إِلَّا يَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ الْآبِ
 تَمِيمٌ وَالْإِبْنُ أَسَدٌ كَانَ الْارِثُ لِيَهُمَا وَالْوَلَاءُ لِلْمَعْتَقِ وَالْفِعْلُ
 عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْعَكْسَ وَلَا يَخْفَى طَرْدُ الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ الْأَوْلَادِ كَذَا ^{محمد}
 الْوَصِيَّةَ لِمَوَالِي بَنِي تَمِيمٍ إِنْ أَحْصَوْا وَعَتَقُوا الْعَتَقَاءُ كَالْعَتَقَاءِ ^{أرجاز}
 تَحَوُّرًا عَنْ مَعْنَى يَعْصِي النِّسْبَتَيْنِ مُعَقِّبًا مَوَالِي الْمَوَالِيَةِ لِعَمَمِ ^{الحقيقة والمجاز}
 الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ لِأَجْمَعِ لَهَا فِي وَضْعِ الْقَدَمِ وَإِنْ أَوْصَى لِأَيَّامِهِمْ
 أَوْ لِشَيْئِهِمْ أَوْ لِأَيَّامِهِمْ فَإِنْ أَحْصَيْنِ قَسَمْتَ عَلَى الْكُلِّ وَفَاءً بِحَرْفِ
 اللَّامِ وَالشَّيْبِ الْمَوْطُوءَةِ وَالْبِكْرُ ضَدُّهَا وَالْإِطْلَاقُ يَعْصِي ذَاهِبُ الْعُدَّةِ
 بِطَفْرِ وَعَيْنٍ زَنَّا رَأَدًا رَدَّ الْمُشْتَرَى بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ لَا قِتْنَاءَ ^{أحوال كونه رادًا بالبارية}

أو حال كونه رادًا بالبارية

كونه

الشرط سلامة الجليدة اعتباراً بالصعاق وقيل يحض ^{بمستعمل} قائم يظهر
تفريعاً على التزوج والائتم موطوءة لا زوج لها وقيل عدم الزوج
والا قول أثبت اذا قلته عليه من هم بالبكره حديثاً الذين
وان لم يحصوا بطلت اذ الكل مجبور والبعض محمول
والا سر لا ينبغي عن الحاجة ليعلم ان الاجاب لله تعالى
وان اوصى لا ما لهم او ايتامهم فان اخصوصت على الكل
وان لم تحصوا اعطى الوصى من شاء منهم لان الارسل
بالغة عدمت زوجها ويروي بلا قيد الاثوثه واليتيم
عديم الاب ما لم يبلغ واعتبر صلة فيما يخص والتفويض
الى القاضي شبهة من التعدي بما دون مائة اواربع مائة
كما في الوقف والشفعة صدقة فيما لا يخصني بحال ^{بالحاجة} مشعر
كما في الزمى والعيمان وجاز الصرف الى الفرد بشرط الفقر
الحاقاً بالجنس كيلا يبطل الجهل والنذر والزكوة رد اعلى محمد

انما لا يرد ما لا يرد

انما لا يرد ما لا يرد

شرطه المثنى ويدخل المولى حتى المولاه والحليف والعديد
تجدنا بالنسبة عن الناصر للعموم المطلق ضد ما يحصى
باب الوصية بالخدمة والغلة
لومات عن عبد موصيا خدمته لزيد عمه ولعمه وعائين
خدم زيدا يوماً وعمراً يومين الى ثلث سنين ان اجاز
الوارث والآزاح بالضعف الى تسع لان تمليك المنفعة
يحل باليد والمكته فاعتبد من الثلث كالتأجيل وفي التمايز
معنى الاقرار اذ اجبر عليه آلى لقسمه منقوضاً بها
دون الموت وترك التوقيت فقصرت شجرة الربوا في التقابل
وان سمي لزيد عملاً بعينه ولعمه ذاك وما يليه فتلا الاول
بينهما سواء وثلث الثاني لعمه وثلثان للوارث الآن
يجوز فيكون كالثالث توزيعاً للعين بقدر حقوق حصتها
كما في الارث والدين ضد الاول اذ لا تضائق في النكرة والتقييد

خدم زيدا

انما لا يرد ما لا يرد

انما لا يرد ما لا يرد

ما يلي الايجاب تنقيص بدليل المعرف لا تصحيح عكس الاجاب
 الا يرد بها لو غاب او ابن العبد بطلت في المعين الا غير
 كالموم يحمل للموم الموصي بغيره وفي الوصية بالسكنى تسكن
 الوارث ثلثها ان لم يحجز وزيد سدسها عاها وعمرو سدسها
 فله ثلثا في الثاني نكرام لا كيلا يرد اذ يحجز الوارث بالتماني
 زمانا مع ملكة القصة ضد الاولى سيما وقد عم الحرسطة
 في رأي ويقسم التمر في الوصية تمام كذا لك ولا يسفل الموصي له
 بالسكنى كالتعير والموقوف عليه لا الحاجة الترميم ولا يسكن
 الموصي له بالغلة في رأي كيلا يتضرر الميت بذهاب المنفعة
 مجانا لو ظهر دين **باب الوصية بالنفقة**
 وهي مرسلة وصية بالكل تأتي عليه بطول عمره وقوت بعض
 فاذا اوصى لزيد بالثلث واوصى بان يتفق على عمره وكل شئ
 خمسة ما عاش او يعطى والقصة عندها عولية لشيء الحقوق
 صدقة اربعة عشر

الوارث
 امر لا يستأجر الموصي له بالسكنى
 اجاز الوارث او لم يحجز
 امر الحاجة الاصلاح

جملة كما في الوصية بالثلث وما دونه والمجابهة واختيمها
 والدفع بالعين والنفس لزيد ربع الكل ان اجاز الوارث
 فوقع الثلث ان لم يحجز وعنده نزاعية تفريعا على
 الدعوى اذ بداء السبب المال لا الغير عكس القول والدين
 كما في شر الكل والبعض وبالحرف انعكس الجواب في قصة
 العين او بدله المدينين ولى الخطاء وشريك عافى العمد
 وقصة ثمن المادون بين الدائنين اذ الحق لم يستبدل للمالك
 عنده ولم يشيع جملة عندهما ولزيد سدس تخصيصا للنزاع
 بالثلث وقيل ربع عند الاجانة تعيم النفقة باعتبار المنازعة
 في سهم تقصية تنوزع الثلث وتفضيل الغير ضمن الفضل يبقى
 دونة ضد المجابهة واختيمها اذ البيع والعقبات باق والوصية
 بالموسل ضد المعين لم تلق حق الوارث ووقوف الباقي لنفقة
 عمرو مروءة اموتة مما انقبت الى زيد ما تقصيه الرخام اذ الحكم

حكم القول

لا ينافي

لا يبطل اسبابا يجمع كما في ابراء خدام ضد الشر او شفوة
 وباقية الى الوارث وفاء بحكمة التوقيف بخلاف ما لو اوصى
 بجمع او بعتق او بضيء او بصدقة في كل عام مما به اذا الوقف
 لم يفد العود فيجعل كذا لو اوصى ان ينفق على عمرو ان لم يوجد
 الوصية بينهما ترجح لا تجاد بالعقد والعائد وان اعاد فلزيد
 عنده ثلث الثلث وعن ثلثها سبع ما نفذت لحرف العول والنزاع
 ويوقف لنفقة كل فرد نصف الباقي مردودا اما ابقت محلهما
 الى زيد والوارث وموت عمرو الى زيد وبكر عندها ارباعا
 وعنده في فصل الاجانة اخماسا وقيل اسداسا وغيرهما نصين
 كان لم يذكر اصلا وانما ينفرد بموت الفرد فيما لم يعد لان النجاس
 كالنقص بعدد العقد دون الموصي له لا يلزم ما لو اوصى بالثلث
 يقسم الثلث بعدد العقد التفضيل ولا ما اوصى بالثلث لينفق
 حيث لا يوقف اذا صدر تملك والرّد في شؤنه لا تغير كونه ثلثا
 نص الثلث لزيد

باب ما يكون رجوعا ولا

قوله الموصي اشهدوا اني لم اوص لزيد ليس بجمع
 اذ الشفاه شرط الجحد او الفسخ ضمنه حتى لم يضمن
 جحد ايداع الغاييب والقيّد يعرّف ما يقال في الاعتدال
 وان قيل بالفسخ والنفي مطلقا والفرق بين لم ولا خلاف
 النكاح اذ عقده لا يقال وقطعه لا يشبه العدم وكل وصية
 اوصيت له فهي باطلة رجوع وفاء بالحقيقة كما بطلت او تركت
 ضد فهي حرام او ربوا اذ الوصف محال او غير مناف بدليل
 المخصوص والخير كذا في العمرو اوقد او فقد اوصيت به العمرو
 لانه للنقل المقضي تفريعا ضد وقيل لانه للتقدير وهي تعدد
 بدليل وصية الغني لكل فرد لهذا الوصي النصف زاعم عمرو
 وبالثلث في الوارث والنصف في الباقي وهي للعمرو ان مات الموصي
 قبله وفاء بالنقل ولو رثته الموصي ان انعكس او كان عمرو منكم
 او ان مات عمرو قبل الموصي

ورددوا بطروء المبطّل كما لو رد عمرو لزيد ان كان عمرو حياً
عند الوصية اذ لغا الايجاب والرجوع ضمنه وان قال فليقب
عمرو فهو لولد وقيل ابنه ان مات قبل الموصي لثبوت الوصف
ولزيد ان انعكس لعدم الوصف اذ هو بالموت كالوارثه
العضوية ولو ارث الموصي لكان عمرو ميتاً ومات عقبه

باب قبل الموصي بطروء المبطّل الوصية تقح لقل مما سمي لوقال ثلث مالي

لبن عمرو ومحم خمسة وكانوا الشريون الموت فالثلث خمسة
يختار الوارث اذا ايهام في المخصوص العام دون الصدر
عكس الوصية للمولى وان كانوا اقل فالثلث بينهم حذار التغيير
بالغوا الا ان يكون فرداً فياخذ النصف صوتاً للمعنى الجمع
في التثنية وان قال لبن زيد وبني عمرو وزع على الرؤوس
كما لو اشار او سمي عنوان الوصية فيهما ايجاب للحال بقسط

ان كان الموصي قد مات قبل الموصي لم يرث الموصي من الموصي

ان كان الموصي قد مات قبل الموصي لم يرث الموصي من الموصي

من مات الى الموصي وفي غيرها ايجاب عند الموت فاذا مات
بنو زيد قبله كان الكل لبني عمرو وفساد الضم كما في قوله لزيد
وعقبه او جدار ضد ما لو قال بين بني زيد وبني عمرو لانه
للتصنيف بدليل قول زيد وعقبه او جدار وان قال
لابني زيد بكر وعمرو وليس له عمرو فالكل لبكر ضد ما لم يسم

باب الوصية يصدق لولا

لو قال انفعيت كذا الى البلوغ عليك او على عبيد ورثت واشترت
وما نوا او بقوا صدق للتسليم شرعاً او حذار التفسير كائين
القاضي الا ان يريد على نفقة المثل لتكذيب الظاهر والتفريط
حتى غرم الفضل وان اقام كذا اذيت الخراج او جعله الا بق عند
ان يرسف لى حاجة التخليص اذ يحبس العبد والخلة شاملاً ملكه
المأذون والمكاتب وانما لا يفسر القاضي بالدفع ما لم يقع على الوجه لانه
او يدفع المحل

ان كان الموصي قد مات قبل الموصي لم يرث الموصي من الموصي

ان كان الموصي قد مات قبل الموصي لم يرث الموصي من الموصي

بين العوض والغرم فلا يجب على الوصي والصبي بالشكل وقال
 محمد رحمه الله ان كذبه في الرد او تاريخ النظر او ملكة الزرع لم يصدق
 الا بيمينه اذ اقر على الغير بدین لا يلي سببه كما في دين التلاف
 وفرض النفقات وقيل ان تنازع في ملكة الزرع يحكم بحال
 كما في الاجازة وان قال اديت من مالي لا يرجع لم يصدق في الكل
 ما لم يقع الحاجة الا لزام لهذا في قوله اشتريت ذ او نقدت
 كذا وغصني ذ اصدق في حق نفسه دون دي اليد كما في المأثور

باب الوصية بالرجح

تنفيذها بالا حجاج من حيث الوطن لا الموت حتى التاجر عكة
 صونا لوصف الحال اذا تاصلت النفقة باليأس كالقدية وتلك
 الاضحية حتى لا يجوز ما شيا ولا بانفاق متبرع عند الاصيل
 ولا يلزم ان نفي الضرورة اذ النقص لمعنى في غير الذات والغزو

كالج والنفل كالفرض لا في شرط اليأس وقد عكسا في الميتة اجمعا
 صونا لما اتى الاصيل لكن للوث يقطع البناء كما في الاذن والخطبة
 والعواف واصله الا في فيما سبق الا ان لا يبلغه الثلث او سمي
 مبتدئا فيج من حيث بلغ او سمي جدار الحيف او ترك النص

ولا تبطل بنقص القدر اذ الحق لله تعالى والوصف في المعين
 لغرضه نقص الموصد لشر العسرة عنده اذ العتق هو العبد
 والوصف في الغايب اصل وان عاد الحاج بفضل نفقة فاليمين
 مرقود على الوارث لانه كفاية العامل لا اجره اذ الحج

للأمر حتى كان دم الا حصار عليه في المذهب لانها للخلاص
 الفسك عكس غير مفا والكثير يوجب غرم الوصي والاستبنا

من البعد للخلاف في المبتدأ صد اليأس لغير التحرز كما في الغبن
 وان قيل للموصي حج او عتق ان الثلث لا يبلغه فقال فاعينوا به
 في الحج او الرقاب صرف لي المكاتبين او فقو الحاج لان الحاج

بهمه
 كالحج والنفل كالفرض لا في شرط اليأس وقد عكسا في الميتة اجمعا
 صونا لما اتى الاصيل لكن للوث يقطع البناء كما في الاذن والخطبة
 والعواف واصله الا في فيما سبق الا ان لا يبلغه الثلث او سمي
 مبتدئا فيج من حيث بلغ او سمي جدار الحيف او ترك النص
 ولا تبطل بنقص القدر اذ الحق لله تعالى والوصف في المعين
 لغرضه نقص الموصد لشر العسرة عنده اذ العتق هو العبد
 والوصف في الغايب اصل وان عاد الحاج بفضل نفقة فاليمين
 مرقود على الوارث لانه كفاية العامل لا اجره اذ الحج
 للأمر حتى كان دم الا حصار عليه في المذهب لانها للخلاص
 الفسك عكس غير مفا والكثير يوجب غرم الوصي والاستبنا
 من البعد للخلاف في المبتدأ صد اليأس لغير التحرز كما في الغبن
 وان قيل للموصي حج او عتق ان الثلث لا يبلغه فقال فاعينوا به
 في الحج او الرقاب صرف لي المكاتبين او فقو الحاج لان الحاج

ان لم يشعر بالحاجة حتى لم يصح الوصية للحاج فلفظ الاعانة
 اشعر لكن بشرط ان لا يبلغ الاول وفاء بترتيب الجواب
 كما انما كان في كلامه لا يبلغ ذلك
 فاعينوا في ذلك ولو لم يسمعوا ذلك
 كما انما كان في كلامه لا يبلغ ذلك

باب اجانة وصايا المورث

هو ان كانت في مرض المجتزعات وصية حنة بالموقوف
 اسوة وصاياه لانها اسقاط كالابراء الا ان يكون فيها
 عتق فيبدا بالنازل بالموت ام قبله ترجحا بالزوم
 ضد ما بعده الا ان يكون المجاز عتقا شليا فيكون الثلث
 بينهما بقدر الحق للتساوي في القوة حتى لو لم يتركها غيرها
 سعى الثاني في ثلثيه والاوّل في اربعة اقسامه اذ ضم
 الموقوف الى الثاني فبلغ خمسة عشر اذ الراس تسعة
 مخرج ثلث الثلثين وقسم ثلثه اقسام قبل الوصايا الحاقا
 للتنفيذ بالانشاء الا ان يكون فيها محاباة فتزخم العتق

ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها

مبلغا ما زاد بدليل الدين فترجحا بالبيع بالسبق جازيا
 فوته وبالحرف كان نصف الثلث للمحابة الوسطى
 والنصف للعتق في الطرفين والنصف للمحابة الاولى
 والنصف بين عتق يلها ومحابة تليها الا ان
 بدلين فيقدم فكما للترهان الفرض في الوصية بحقوق الله
 وان قال لدا على الف الف ولد اعط الف قدم دين المورث

اذ لاقى العتق حسب السلطان والعطف لا يغيرها
 فكان تقريرها كما في الواو اتب ضد و لدا على ابي للعتق بالحق
 ضد الموقوف وان عكس تحاصا اذ زعم احوا انه جعل
 او سلف اذ لا نظير في الف وديعة وعلى الف والعكس
 وان كانت في صحته فالموقوف للمجاز له الاوّل ترجحا بالسبق
 اذ نفذت بنفسها لا الموت كهيئة المقبوض عكس الاجازة في الارض
 والوصية ويضمنه المجتزع للغير ان اقر بعد ما بدلين على المورث اخذ

ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها
 ان لم يتركها غيرها

بزعمه في الاتلاف لا النقض كما لو اقر بعد هبة التركة او قال
 لدا على ابي بل لفا ودفع الى الاول بلا حكم وان صدق دعوى الاجانة
 والدين معا بدى بالدين اذ سبقه يلغيها بلا عكس فاشبهه
 حية قارت قنة وقيل تحاصا عنه تفريعا على تصديق
 دعوى لودبعة والدين ولومات عن الف موصيا
 لزيد بالف ولعمري بالف فاجازها الوارث في الصحة
 فالتك لهما بالوصية والباقي للمجاز له اولا اخطوا له
 ملك بات على الموقوف للثاني لا يلزم الموت عن العين
 لفقد التزام ولا الاجازة معا او في حال المرض لفقد
 رحان ام ثبات وسبق اخ النفاذ بالموت حتى كان العين
 الاول في هبة الصحة ولهما في هبة المرض فلومات الاب
 عن الف موصيا بة لزيد والابن عنه وعن مثله موصيا
 بهما عمرو واجان الحافدا المولى في المرض فلزيد ثلث الف
 بالعين

ولعمري ثلث الباقي وهو خمسة عشر سهما اذ كل الف تسعة كما هو
 وثلث الباقي بعده وهو عشرة بينهما اسباعا عند اذني
 من خي عمرو وعشرة اسهم ومن خي زيد اربعة اذ بطل
 في سهمين استحقهما عمرو واثمنا عنه اذ لا يضرب الموصي
 بالثمن من ثلث بالثمن الثلث ولا المزدحان على عين بالثمن
 من نصفها فيضرب عمرو بثلاثة وثلث وزيد بسهمين

باب من هبة المريض

وهي بشرط العوض تقتضي شروطا نفسها ابتداء حتى التقاض
 والا فراز وحكم البيع انتهاء حتى الشفعة والرد بالعيب والريفة
 وضمان العهدة والغرور وفاء باللفظ والبيع ولا يلزم ان هبة
 المنفعة بشرط العوض اجازة ابتداء وانتهاء اذ التجاوب
 بعد منع الحكم شروطا بالبقاء والمعنى عند تعذر الجمع
 راجح بدليل تعاكس الحوالة والكفالة بشرط طلب الاصيل

وبرائة فلو ساوى العوض ثلثها ولم يتركه سواها ففي الجنسين
 او جنس غير ربوي يرد ثلث العبد دون العوض ولو بعد
 اخذ الشفع ليس له للوارث ضعف المحاباة وفي الجنس
 الربوي يرد نصف العبد والعوض لتعيينه على اذ غيره
 حيث او ربوا ورفع المحاباة محالة لان الزيادة ان لم يلحق
 اصل العقد كان براء مبتدأ لا عوضا وان لحق بطلت بغير
 القبض كما في الصرف عند البيع ولا يلزم تعويضه
 بلا شرط اذ رد ثلث الموهوب بديل الخيف وتخصه
 هبة ينفي الربوا كالشفعة لكن سلامة الموهوب غرض
 ينفي الرجوع حاصلا كالصلة وتقتضية فائتا بالاحتقاق
 ولو بقيت التاوى **باب**

الوصية تنفذ في القيمة او لان الموصي

قبل القطع الخطاء والسرارية فقيمة ما وسع الثلث او اجيز
 قبل القطع بد الموصي وهو العبد

المالك الاصل اذ القبول اسنده الى حال الموت بدليل الزوايد

او راجع اسقاط لا تملك حتى لم ينفذ رجوعا وتمت قبل القبض
 والا فزاد الحجر تحت العتق لملكه عكس وصية الفضولي
 وان مات بعد ما فهمي للوارث كما لو ردت اذ فقد المبيع

حالة الايجاب وهو الموت ابطلها شبه مال وصار للقرابة
 بشرط والعصير خلا والقصيل جبا وان مات بينهما فارتش اليد
 للوارث على الجاني اذ بانته قبل الايجاب وباقى القيمة

للموصي له على العاقلة ان قبل بعد السراية لما عرفت ويهدد
 ان قبل قبلها الجمل المستحق اذ تخلل الملك كالعقود قسم
 الضور ضد الاول اذ الملك بالعكس لا في القيمة العبد

للعدم الا ان لا يتركه غيره فيجب ثلث الباقي ايضا للوارث
 تكميلا للثلثين لانه عكس الموصي له خليفة المملك

بدليل الرد بالعيب محمولا على العاقلة مع ثلث اليد اذ انت نفسا
 او ثلث الباقي

الوصية تنفذ في القيمة او لان الموصي
 قبل القطع الخطاء والسرارية فقيمة ما وسع الثلث او اجيز
 قبل القطع بد الموصي وهو العبد

بابُ بَيْعِ الْوَصِيِّ أَوْ مَنِ انْشَرَى بِالثَّلَاثِ

وَيَعْتَقُ فَبَانَ بَعْدَ الْإِمَارَةِ فِي حَيْطِ الثَّلَاثِينَ فَرَسِ الْقَاضِ

بِالْعُسْرِ

عن الموصي كيلا يصير خصما واعتاقه لغو لتعدي الوصية

الزيادة الوضعية على الثلث

وهي الثلث بعد الدين وشر الوصي وعيقه عن نفسه للملك

الخلاف كالوكيل وقيل يعذر أبو يوسف رحمه الله بالجهل

تَفْرِجًا عَلَى الْغَيْبِ وَأَنْ نَضْمَهُ الْقَافِي ^{الوصلة} لَهُ عَكْسُ الْأَمْنِ ^{الوصلة} حَتَّى

يَنْوِبُ الْمَيْتَ لَا الْقَاضِيَ الْمَآرِفِ فِي بَيْعِ الْغَنَائِمِ وَيُعْتَقُ

عن الميت بثلاث ما شترى القاضى او غريم الوصي وفاء

عن الميت ثلث ما شترى القاضيه او غريم الوصي وفاء
بالوصية الا ان يظهر مال يخرج الاول من ثلثه من ثلثه

فَيُتَقَبَّلُ الْوَفَاقُ إِلَهُهُ وَالْخَالِفُ إِلَى الثَّارِ وَنَعْلُهُ

الوصية تكون لزوجها

روميہ کیوں ہے جو عاقل

باب الوصية تلوث رجوعاً

لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِذَا الْاَلِفِ اَوْ بِالْفِ لَزِيدٌ وَعُمَرُو لَزِيدٌ مِنْهَا اَي مِنَ الْوَصِيَّةِ

مائة فله مائة ولعمرو بآقيها اتصال المغير كما في القراريل الأولى

لِلْمِثْنَةِ الرَّجُوعِ مَفْصُولًا أَوْضَمْنِ فَعَلٍ يُزِيلُ مِلْكَ الْعَبِيدِ الْغَوْلِ

والتَّبَجُّجُ أَوْ تَزْيِيقُ الْعَيْنِ كَالصَّبْغِ وَالْبِنَاءُ أَوْ يُعَدُّهَا الْمَحَاجَةُ

الذئب والقطيع والأخوات معروفة بهذا الوقال لزيد منها

كأطمين الخط المسمى ما واخذوا الحديقه سيفوا الصفرانية
ومن هنا

لَفَّ كَانَ الْحُلُّ لَهُ وَإِنْ زَادَ وَلَعِمَ مِنْ تِلْكَ الْآلِفِ الْفُ

الكل يعمر ^و الرجوع ثانياً وإن قال لزيد ستمائة ولعمرو

بِعَمَائِهِ **عَلَيْهِمَا** عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ جَمَلًا عَلَى الصُّرْبِ فِيمَا ضَاقَ ^{بِالْإِخْلَافِ} ^{بِالْإِخْلَافِ}

فِي الْفَرَضِ الْعَائِلِ وَإِنْ أَوْصَى لِكُلِّ أَوْصِيَاءٍ مِائَةَ أَلْفٍ وَالثَّلَاثُ

النصف بينهما أعشار والنصف لبيك وفاء بالنسبة

باقه والمستحقة كما في التورم واعتدت بنوح زاح الدين

قال اوصيتك في كل ما اريد ان اكون فيه

أَنْزَلَ إِلَهُهُ "مِنْ السَّمَاءِ الْخَالِقُ" أَخْمَرَهُ بِرَبِّهِ

أحد بئر اعشار وبعد النوى الخماس العشر ويصير

هذا ما يدعى يوم القسوة لا ايضا الجحيم عيسى لماضي والنول
 او موثقي

نوحام يفسخ السبب ولو زاد ولعمرو
حسن الايضاء المومي
عسرون فليس يخصني
فلك لما عطان

والباق بينهما نصفان وفاء بالصدر فيما عدا المختار ضد الرد
أما إذا لم يرد في حسن لعمرو

على ذوى السهام لا اختلاف الموجب حتى لو عطف في الصدر

ثالثا جازما ابغى المقدّر كالعصبة وإن قال هذه الالف لزيد

منها مائة وصية ولعمري وباقيها تقدم زيد ثم لتفرد بالصدر

ضد الملقى وصار بذكر على أحد عشر حسب السبب وعمد

كالعصبة في الفرض لعائلته وإن قال أوصيت لك بما بقى من ذ

الالف فله الكل أن انفرد لشمول اللفظ ومن بعد ما للتمييز كما

في غالفنى على ما في يدى من لدرهم باب
ما يفعل الصبي بعد اذن الوصى والاب

هذا افسد ما يقع من الوصى مطلقا ومن غير بالغبين الفاضل

مبالاة الى النيابة والامام رحمه الله اخصاه من الغير مطلقا

وان كان موروثا في الاظهر الحاقا بالمكسوب ومن الوصى شرط

خير يعدل القيمة في راس والنصف في رأي تغليب الاصلية مالم

أما الوصى
بعد ما ان يكون الثمن
على النيابة
أما تغليب الاصلية

يتمهم إذا اذن استقاط وتكيد للرأس لتكيد حتى عم المختص

والمجهول بلا عطف على الاذن ضد النائب فجاز اقراره بالعين

والدين والاستيفاء والاتلاف للغير لانه ضد المهر

والكفالة يتبع التجارة ولم يجوز الوصى التهمة جريها الاذن

جوز اقرار العبد المديون للمولى والاجنبى بشرط

اختلاف الاب والوصى في تباعى التيمين وتفاوتهما صوتا

لشرط الحيردوين غيرهما اذ قرب الاب ينفي التهمة مالم

يفتح لغبين حتى جاز اقرار الغير من الاب لا الوصى

بين عبده المديون وابنه لابن عبده ويثمة وبين عبدي

الاب والابن لابن عبدي الوصى واليتيم وجاز اقرار العبد

لابن المولى ويثمة بلا عكس والحرف تغليب النيابة على الاصلية

بالتهمة والعكس بعد ما موصى بفعل الاذن

كتاب المكاتب باب شرط الجملة في الكتابة وغيرها

أما يجوز اقرار اليتيم لعبد ولا لعبد الوصى

كتاب الألفبائية
التي هي من الألفبائية

بما في القلب كجمل البدل ديون الخارج كشيء ان لا يخرج المبلغ
المضاب العقد

مهر المرأة أعطاه الله
وأنفقها ستمائة
ونزولها به مغرب

تَامَةً بِفِعْلِ اَوْ قَوْلِ لَا يُقَالُ كَمَا فِي الْعُرَى وَلَا مَالُو اَوْصَى عَلَيْهِ اَلْحَمْدُ

لبيك افراح الجمل

الحول ان البحر ثمانية اذ هو سبع فحى المشروط لها تعليق فحى

راحمها دون الزوج
المرأة

فبالحال لا يرد على

تكملة ضد الحجة الباقية

وصح للغير الأبرى

العَيْنِ وَتَعْتَقُ بِأَدَاةِ الْإِلْفِ وَفَاءً بِمَعْنَى التَّعْلِيْقِ وَأَنْ م

لَا بَدْلَ لِيْلِ الْفَجْرِ

ت الف وخمسين

تَوْ بَادُ الْاَلِفِ

تسترد الفضل

في الجملة موصى به

خلاف مقتضاها

ط. كتابه الشريك
المصرى

لَوْ بَعْدَ الْوَلَاةِ
رَعَدَمِ رِضَا الشَّرِكِ

بلا قسم اذ الكتابه
استغفر الله

لعل القبض في البيع لكتا

والعدم يستند

وعدم الاداء

ولا عطاء

الى اخرها فلا عقد بعدها وان تركت ابنا اخر لانه وان خلفها
بالسعي في النجوم للحديث بعد النفاذ ضد ذلك ضرورة
الاداء قصر اعليه حتى حل الدين وان كوتب الزوج معها
لغت الاجارة بعد موتها قبل موته لما ستر اذ هو تابع لها
حتى كان كسبه لها دونة وجازت في العكس استحسانا لان عمها
وان استند الى اخر عمره فيما بينهما للنفاذ فعدت وتنفذ
الزوجين

اقتصرت على حال الاداء في حق المجاز كما في حق الشراقة والجنابة

والحديث حتى لم يرثه كما لم يرث اخاه ضد المجاز في حيوتها
وان كانت كسبه لولده لابت كومات المجاز تبين من ومات اخوه الخ

باب كتاب الغائب

لو قال كاتبني الغائب بالف ففعل بالتنفيذ على الغائب تنعما

للمحاضر احسن من التوقيف تجزئيا للتمام كالولد لكن فيما

ينفقه لفقد الولاية والرضا بالضر فلا يؤخذ كسبه ضد الولد
لان كسب الاصل ولا يباع وان ردا وعجز نفسه كيلا يصير التسع

في العقد اصلا في الفسخ كالولد ولا يؤخذ بالبذل وان
اجاز حذرا تنفيذا لتأخير او قبل مقتضاه كما لو اجاز كفالة
الفضولي او زكوته عنه او خلعه او صلحه على ماله لهذا
لو كفل عن مولاه باسرة وادى بعقد العتق لم يرجع ولا يضمن

ذكر بيع المحجور لم يعبر وبجبر المولى على القبول ان ادى

لانه كالولد ضد الاجتهاد ووضوح كونه ادى الدين فماله

قسطه ان اعتق وسع فدية حالا ان اعتق الحاضر ضد

الولد لانه وان لم يقبل فالمولى قابل به والضرر في التوزيع

ادخولا لا خووصا الا ترى انها لو قالت طلقني وسعدى بالف

على ففعل باننت سعدى وان لم يلزمها مال لكن الاجل ابرأه

موقت ولو ابراه مطلقا لغال عدم الدين خلاف ما لو ابراه

المخاطب لانه ملك ما عليه فعتقا كما لو ادى ولا يسقط

الموت شيئا لانه ضد العتق لا يفسخ اذ لا يغني عنه بل يؤد الى

ابطله الموت والبردة كذا كاتب ابنى اذ البرق قطع سلعة الاب

وَأَلْزَمَ الْقِيَمَةَ يَعْتَقِبُهُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ وَيَرْجِعُ الْمَوْلَى بِالْمَكْسُورِ

الشفص الحز من الشو والضيف
والشفص مثله والضيف
من الشو معروف وعند الحى حيفة
السند من ولم اجن مغرب

قبل العتيق لبعده كتاب الشفعة باب تسليم الشفعة

قول الموائب سلمت لك الشفعة او بعثتها او وقعتها
 منك للعاقدة او الموكلة اسقاطا تحريرا للصحة بالحمل على الابرار
 وان اياه القياس حيث زال اليد والملك اذ وهم العود كاف
 بعد السبب بدليل صحة الابرار عن عيب من ابقا
 او كوتب وتغيرها لغو لتعذر الاسقاط والتقليد
 الاحال شفاعته بحمل الامم للتعليل كسليمه لجله
 وطلقت لمشيئة زيد لهذا لوقال لوكي المديون
 او وارثه او لمن يشفع ان يزوجه او لا يطلق وهبت لك
 الدين او بنتي او الطلاق سقط الدين وكان العقد
 للمخاطب ولم يقع شيء ضد خطاب الغير وحدها
 تركت وصفت واعرضت والعفو عن الدم لما حذر يلزم
 ارأعوضت ارأه

السلب
 خط التوثيق

والولم يصف للمكنة بصرف المطلق الي من عليه مثل
 عفو او برئت عما علي زيد ولا تركت طلاقه لانه يحمل

الارسال والامساك سواء فينوي ولا اعرضت عنه اذ اللفظ

لا ينبي والحمل ضد الشفعة لا يبطل بالاعراض كذا سلمت
 البيع والشراء التفصيل لاقتصايه الامن من التقضي

لزم به بيع الفضولي الا ان يرد ان كنت اشتريتها
 لنفسك فيراعي شرطه كما في سائر الاسقاطات وصلى

على جزء شايع من مشفوع اسقاط في البداية للتجزي استيفاء
 وعلى غيره اسقاط في الكل مجانا اذ سقوط المناهضة ضرورة

دفع الدخيل لا يعدو الى الاعتياض كما في الخيارات وراي
 البعض في النفس المكفولة ضد العفو والخارج لمزيد قوة

او خطر في النفس والبضع الا ان يكون الصلح على يد من للشفع
 او بشرط الشفعة للاجنبي فلا يسقط اصلا وفاء بقصد التقدير

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

الاعراض كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت
 او المستثنى كذا سلمت

باب حال جمل القسط أو تعدد النقل
القسم بين الشفعاء أخذاً وتركاً

يقضى للمحاضر أولاً بالكل لتتام سببة وشك في مواثبة الغير
ضد أحد الغرماء ليقين المزاج والمحاضر ثانياً بالنصف
وثالثاً بالثلث بشرط مواثبة كل واحد في الكل قصراً
للبطلان على قدر الزحام كما في حد برجي ثانياً وثالثاً
بعد دفع القيمة فإن ردت الأول بالعيب قبل الحكم بالشفعة
يقضى للثاني بالكل للتفرّد قبل تقسّر الزحام كذلك إن
رد بعد الحكم والقبض بغير قضاء لتجدد البيع
وإن رد بعدهما بقضاء أو بعد الحكم قبل القبض بغير
قضاء لم يقض بقسطه للغير وإن كان الراد شريكاً لم يقض
للمحاضر أصلاً حذار القضاء للمقضى عليه إذا رد لا ينقض القضاء
سبباً في حكمه لا يقبل النقص لا يصير قبل القبض بيعاً للاعتناع
في الشفعة

للقين المزاج
عطف

قرر
عطف

المطلق عند محرم رحمه الله وقد الرضا عندهما إذ يستبد به
قبل القبض لنقص الصفقة كالمخير ورضي لا يشترط لا يعتد
حتى كان تسليم الرضا في الشفعة بيعاً للمقول والموروث
دون العقار والمشتري وأصله المتدايمان ولا يلزم
أن بعض الغرماء لو أبرأ بعد الحكم كان قسطه للباقيين
إذا القاض يرفع العقد لا الدين فإن صالح الأول المشترك
على النصف فالثاني ثلثه الأربعة إذا زوج في نصف دون
نصف وإن صالح الثاني الأول على الثلث فله تسعان إذا أخذ
منه الثالث ثلث الثلث لشيوع حقه ويضمه إلى ما في الأول
فمقاسمة نصيبين ولأن أخذه الثلث يبقى حقه في الثلثين كما أن أخذه
النصف يبقى حقه في الكل ضد الأول لفقد المزاج فكان الثلث
لغيره والثلثان لهما وصحت من ثمانية عشر ضرورة تصيف
الثلث وتثليث الثلثين وبالحرف يأخذ السدس إن تلاقى الأربعة
في الشفعة أربعة

بالشفعة
عطف

الثالث
عطف

2. ان حاضرهما اخراذ ^{عليه السلام} ثلثة من سباهم وهو احد عشر ^{النافع والربع}

لِلْآخَرَيْنِ وَالْبَاقِي **اِثْلَاثٌ** • وَانْ اشْتَرَى الشَّفِيعَانِ صَفْقَةً

على أن السدس لأحدهما والباقي للأخر فلا شفعة بينهما

المَشْفُوعُ زَالَ بِقَبُولِ الشَّفِيعِ مَا عُرِفَ فَالْحَقُّ بِالْبَايَعِ وَنَـ

المشتري صونا للمنافي فان لقيها ثالثا اخذ مشتري
وهو ملك ملك الغير بغير رضا عند التعارض

السُّدُسُ ثَمَنًا إِذَا تَرَاجَمَ فِي ضَعْفٍ مَا اشْتَرَى دُونَ الْبَاقِ وَهُوَ الثَّلَاثُ

٢ على ما مرّ وإن اشترط أنصفين أو كان المشتري غيرهما

واخذوا بالشفعة ثم لقيهما الثالث اخذ من كل واحد

ثَلَاثَ مَافِي يَتَّةٍ وَإِنْ سَلِمَ أَحَدُهُمَا خِذْ مِنَ الْآخَرِ ثَلَاثَ مَافِي يَتَّةٍ

ويرجع لما خذ منه على الآخر نصف ما أخذ منه توزيعاً

فَقَدْ رَحِمَ كَرَامَ الدِّينِ إِذَا التَّسْلِيمَ اسْقَاطَ يُعَوِّدُ الْمُسْلِمَ إِلَى الْبَاقِ

حَذَا الشَّقِيقِ وَذِكْرُهَا التَّحْدِ الْمَتْرَى وَلَمْ يَأْخُذْ الشُّفْعَاءُ

ضد العكس وبالحرف يُجَوِّزُ ان تعدد المشتري واتخذ

البائع أو الآخو بلا عكس اذ ترك المضاف لا دفع الذيل

لِبِدْعٍ لَا تَبَاحُ وَالْعَاقِدُ فِي الْحَقِّ أَصِيلٌ وَإِنْ لَقِيَ

أَحَدِيهَا أَخَذَ مِنْهُ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ثُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ الْغَنَاءَ

اخذ منة زرع ما فيه اذ العدل في التطهير بعد ضم ما جازا

كما انه بشيخ الجواد اتلاقوا فان سلم له ثم ما لي الا خاذ منية

نصف ما في يده ويرجع الماخوذ منه على الآخر أخذته

لما مر فان جاز الثالث بعدما اخذ الشفيعان واقتهما

بَيْنَهُمَا فَإِنْ لَقِيَهُمَا نَقَعَتْ الْقِسْمَةَ كَمَا لَوْ يَفْتَرَقُ ثَلَاثَةُ ضُجَّارٍ

فاسم البايع ثم جاء الشريك وقاسمه المشتري لانها من تمام

القِيْضُ حَتَّى فُسَدَتْ مَهْبَةُ الْمُشَاعِ قَبْلَهَا وَهُوَ لَا يُقْضَى وَإِنْ

افاد عود العرمة فالله لا ينقض ولا يفيد أصلاً أو نحو ضد الأول

اذلوقضت اعدت نصفين منها اذلا ثالثة وان لى احدهما

لم ينقُض حذار الزام الغائب وباخذ ربع ما يدلل على

النهاية اصل يؤخذ وبديل يؤخذ اذ قسمتهما دون الثالث

فاسد لا تقطع حق الغائب **باب**

الشفعة في بيع شرط فيه الضمان والخيار

لا شفعة فيما اشترى على ان الشفيع ضامن درگا او ثمن الفساد

ما تقر ان لم يضم الشفيع في المجلس ولا سقاط حذار التصاد

ان ضمن كالبائع والاشربة اذ الاخذ ينقض القبض والعقد

فيبراء براءة للاصيل ضد مستاجر مضمين بيع الاجل ان السبب

تم قبله لا يفي عكس هذه التعليق ولا ثم الشرط على الغير

لم يقابل ثبوته كالزيادة كذا ان باع على ان الشفيع بالخيار

لتصاد بين الرغبةين ضد ما لو اشترى اذ الشفعة

بالزوال لا بالتبوت بدليل الوجوب بزعم مردود وهو

في الاولى بالامضاء وفي الاخرى بالحق كذا خيار نفسه

الذي

الموخر
عطونا

نايب تجزئاً للصحة والتوكيل ينقل التنفيذ الى

الشارط حكماً لا حقيقة فالشكل في الاولى في الثبوت

وفي الاخرى في السقوط وبالحرف يعرف وقت الطلب

وتجب الشفعة للمشتري لا للبائع وفي شرط المرتبة

لا في بيعه عند الامام رحمه الله الا ان يسلم وفي الشرط

الخيار وان رد لا في البيع الا ان يجيز فان ادعى البائع

الخيار والشفيع اللزوم فالقول لمن صدقة المشتري

لانه ان صدق البائع فقد انكسر التملك وان صدق

الشفيع فقد انكسر الشرط اذ حذر الزوال معارض بالاقراء

بالباع كما لو لم يكن ثالث والبيعة للشفيع ترجيحاً للثبوت

لفظاً كما لو شهد به وانه اعق او اسلم ولم يستثن ويخذه

البائع والامر بالشراء **باب**

ما للشفيع دون المشتري والعكس

الذي

الموخر
عطونا

وحيثما كان العقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قصر
للمحيز على دفع الدخيل والعهد على المأخوذ منه اذا اخذ
من المشتري تقربوا له ان بان حق سابق حتى شاء فسد
هبة الشفيع بزحام المثل لم يثبت عدم الملك ضد الاحتاق

له خيار الرؤية والعيب وان رأى المشتري ابراء ان
الاخذ شراء او خلافة بعد الملك لا قبله على المولى
فيما بالعقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قصر
للمحيز على دفع الدخيل والعهد على المأخوذ منه اذا اخذ
من المشتري تقربوا له ان بان حق سابق حتى شاء فسد
هبة الشفيع بزحام المثل لم يثبت عدم الملك ضد الاحتاق
وحيثما كان العقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قصر
للمحيز على دفع الدخيل والعهد على المأخوذ منه اذا اخذ
من المشتري تقربوا له ان بان حق سابق حتى شاء فسد
هبة الشفيع بزحام المثل لم يثبت عدم الملك ضد الاحتاق

وحيثما كان العقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قصر

وحيثما كان العقد كالا قاله العارض كالتحيز والتأخير قصر

بغير
خطوة

المقتضاه
خطوة

اذا المجهور لا يخبره الحق العين لا يشترط بالحلم ضد
دائمين للز القسمة بيع في النصف اذ لم تستحق قبل
الحكم وبالحرف لم يرجع الفادي على الغاري بقيمة
الولد يعني قائم على تدبير الام قبل الاسر والافلا اظهر

باب ترجيح حق العتق

شفعة الوارث بيع المريض الاجنة

بوجب الشفعة للاجنة مطلقا اذ يلزم ذنا او بالاجان
او رفع المحاباة او ينفسخ بعد الزوال للرضيق الثلث
بالموت اقبلة ولا يوجب للوارث بحال خلافا لهما العادل
وخاسر عدل لانها بشفعة البايع شر او خلافة
على ماسر فلا يعدر عن اثار بعين او بالية والكل
مناز الغيظ والاجان تلحق العقد الحق وبيعه
من الوارث يوجب للاجنة مشروطا بالاجازة عند الاثار

دليل وان سلم الدخيل

دليل وان سلم الدخيل

ار لم تتم البينة

حتم البينة

او عند عدم المحاباة

او بعد زوال المكدا البايع

او لا يوجب بيع المريض الشفعة

الشفعة

بيع المريض

او عقد بيع المريض

المقتضاه

المقتضاه

كنائس موصوفه بخلافه الى يوسف رحمه الله حذار التضا^ط

إِذْ التَّمَلُّكُ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ قَلْبُ الْمَوْضُوعِ وَبَعْدَ نَقْضِ بَيَانِهِ التَّضَادُّ

البصيرة تأصيل للغايب بالحكم نظير خصوصية علوم الملأون

مع شتر به حال غيبة المولى كذا الخصومة مع الشترى

الثاني في البيع الاول لانها تخالف سببية حجة كان لاخذ

بأخذها مبطل الحق الأخذ في الآخر ولا تندفع عن المدعى

عليه الشَّوْأُ بِأَحَالَةِ الْيَدِ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَعْلَمُ الْقَاضِي وَأَيُّ قَرَارٍ

الشفيع لما حو في ابواب الدعوى فان قال ذواليد

وَرَّثَهَا وَأَقَامَ الشَّفِيعُ أَنْ زَيْدٌ مُدْعَى الْبَيْعِ مِنْكَ هُوَ الْوَارِثُ

يَقْضِي بِالشَّفْعَةِ دَافِعًا عَمْدَتَهَا الدَّرِيعَ إِلَى مُدْعَى الْبَيْعِ

لِكِنْ خُطَّةُ الْمَلِكِ سَبَبٌ يَثْبُتُ بِبَيِّنَةٍ الشَّفِيعُ كَالْحُطَّةِ

بَيِّنَةٌ وَلِى الْقَبِيلِ وَالْبَيْعُ بِالتَّصَدِيقِ إِذَا الْقَوْلُ فِي جَهَّةٍ

الزواني كاصلة للمالك وان قال لا جنة اشترى ثمنها مني لثاناً

مستند
پایه
مختار

المُفْسِدَ قَبْلَهُمْ أَوْ ذَا الْأَوَّلَى وَالتَّقْيَا بِتَغْيِيلِ الْمَالِيَةِ إِذْ قُضِيَ

الحجج عليها وبيع الصحيح يوجب في الكل اذ لا يقر عند

لَا أَفْعَلُ بَعْدَهُ حَتَّى لَمْ يَبْصُرْ فَأَرَأَيْتُمْ فِعْلَ الْغَيْرِ فَلَوْ سَرَحُوا

عَطَّ بَعْضُ الثَّمَنِ تَوَقَّفَ الْحُطَّ قَبْلَ اخْذِ الْوَارِثِ بِالشُّفْعَةِ

سَقَطَ مَا وَبَعْدَهُ عَلَى أَجَانِزِ الْوَرَثَةِ وَبَعْدَ اخْذِ تَوَلِيَّةٍ
أَوْ بَعْدَ اخْذِ الْوَارِثِ

لح وفاء الثلث حبب اذ القصر على المسترى عدول الى الصون

معقد ضد خط الملل والاحاف ايثار في الشفيعه اليها

صفة المورث لا في التولية لانها باخرى توجب الخط

نَذَارُ التَّخْيِيرِ وَالْخُلْفِ الْاِتْرَى اَلْبَدَلُ لَوْ كَانَ كَوْنًا مَحْنًا

بِالْعَيْبِ غَوْمَ الْمُشْتَرَى مِثْلَهُ لَاقِيَةً الدَّارِ فِي الْأَوَّلَى

فَوَجَّهْهُ وَالْعَجْزُ عَنْ رَدِّ الدَّارِ يَفْعُلُ الْبَائِعُ لَفْعْلُهُ

سُورَةُ الْاٰخِرَةِ بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الشَّفَعَةِ سَبْعُونَ

مُعْتَدٌ مَشْتَرِيٌّ وَغَاصِبُهُ بَاطِلَةٌ لِأَنَّ الْيَدَ وَالْمَلِكَ لِلْغَيْرِ

الموضع

حق الامر
نور

مُعِيَا

فَوَجُوْهُ وَالعَجْزُ عَنِ وَدَّ الدَّارِ يَفْعَلُ الْبَائِعُ لِفَعْلِهِ الْوَارِثُ بِالتَّوْلِيَةِ

سُورَةُ الْاٰخِرَةِ بَابُ الْحَصَوَةِ فِي الشَّفَعَةِ سُورَةُ الْاٰخِرَةِ

او بشرط خيارك وقال هو بطل وهبتهك ثبت حتى الرجوع ^{الشفعة}

وفاء بزعم المتلقي منه والمالك وسقوط الخيار بالمحذور ^{الشفعة}

فصل تاكيد لفضل ضرر الدخيل حتى لم يبطلها النقل ضد الرجوع ^{الشفعة}

وان قال للشفيع اشترى بها لك بامررك لم تبطل شفيعته كانه اشترى ^{الشفعة}

والتصديق حصل المطلوب لا اخو الطلب عكس السوم ^{الشفعة}

ولا يلزم كانت الى او لك او لم تكن للبايع للتصادق على الفساد ^{الشفعة}

باب ^{الشفعة}

بيع الشفيع بعض دأره ^{الشفعة}

بعد الطلب لا يبطل الشفعة اذا الباع في يكي سببا بدليل الابتداء ^{الشفعة}

ومفورا فاصلا بين المشفوعة والباقي يبطلها بالحوار بالطريق ^{الشفعة}

عكس فيه خفيت اخذها بالطريق حذار الاهمال او ترك المناف ^{الشفعة}

لمعارض ولا يلزم قوله اسقطت الشفعة بالطريق لا يبيد السبب ^{الشفعة}

الشفعة ^{الشفعة}

لا يبعدد فالعلة نفس الاتصال وترجح بالقوة لا الكثرة كما

في المخرج والقدر حتى ان شقصا لبيت ياخذ شريك البيت

ولو في جدار ثم شريك الدار ثم اهل الدار ثم الجار وبتوى

صاحب الكثير والقليل ولصيق للحايب والجواب

باب الشفعة في المضاربة

والميراث وغيره للداين والمولى والوارث

والموصى له شفعة ما باع القاضى والوصى في دين العبد الميت

لما باعا لحظ الصغير لان الدين منع اليد مطلقا وان لم

يمنع الملك ما لم يحط في الاخير والشفعة ليس شرع لتجصيل

اليد كالشرا ولا تشترع لمن باع او بيع له لتضاد بين ايجاز

الملك والتسليم لنفسه والغير وقد مر والبيع عن دين

يقع للمديون ودونه للورثة استبداد الا بالتوى والحقوق

وقرار العهدة ولا تخفى المكنة قدر الدين وقسط الصغير كاقالا

الشفعة ^{الشفعة}

في الوصي حذار ضرر التشقيص ولرب المالك والمضارب
 شفعه المشتري للمضاربة لتحصيل اليد أو للملك تحول
 من المضاربة إلى الملكية

المضاربة تنجز بما دون الغير لا ينجز كمال الغير في ختمها أو مالها
 في غير اذا لم يحدد المضارب بفاجيش الغير ولرب
 المالك يسره وتحرم الوطى لا شرا ما باع باقل فيكون الثلث
 للغير وفاء بعدد الرؤوس الباقى بينهما والمضاربة اثلاثا
 لما تم ويخص رب المالك بشفعة ما اشترى الا حصه ان لم
 تبو مالاً او لم تغدر كما يتعذر الاستدانة او مقد الخلطة
 كذا بشفعة ما باع المضارب من غيرها لاقتصار العمل
 على ما بشرط اتحاد محل الزرع وراس المال وبنق شفعة ما باع
 منها مطلقا لانه واقع لرب المالك وان لغائبة شبه العدل
 والرهن باب الشفعة في الصلح

ياخذ الشفع المالك التي صولح عليها عن عيب المبيع قبل قبضه
 من المالك

بقسطها وبعده بقسط العيب من الثمن استحسننا لانها
 تقابل القسط المالح المجرد وفاء بعدل التوزيع والاع
 لما وجبت كما في الخيارات ولا ردت بالروية والعيب
 اليسير كما في المهور لهذا جاز الامهار والشرا بقسط
 العيب جاز الصلح على الدين المجانس للثمن مطلقا

لانه بعصه وعلى غير المجانس بشرط القبض حذار الكالي
 الكالي لكن فيه ضرر التصريف فلم يلزم قبل الرضا مع
 ملكة الفسخ ولا يلزم الاجرة والمهور بدل الدم والخلع

اذ لا تعدر تقوم المقابل عن الاتلاف ولا ترك المناخي الح
 سبب الدخول بدليل الارث والهبة الا ان تود الدار للعيب
 بقضاء او خيار رؤية او شرط لان الشفعة تبني على عزم ذي
 اليد حتم وجبت فالتصويع عليها عن انكار دون التصويع

نها والمنكر يزعم اقتداء اليمين المحاوضة والمقومة خلاف

او خلاف للشاع فيه
 او فيمنع الماوضة الا اقتداء

من المالك

يعكسها مادام الصلح ضرورة منع الوصف وقد
 انفسخ بحلاف ما لو تقايلا الصلح او رد الدار عيب
 بغير قضاء لانه بيع في الشفيع لكن يعود في المشتري
 في عيب المبيع ان اخذت من لبايع لانه فسخ في حق القابل
 لان اخذت منه لعود الجابر والصلح بفوت القبض
 او يراجع الشفيع على القسط مطلقا للعزم اليقين
 وللمشتري بشرط البيان لشبهة الخلف في التوزيع
 والتخمين بحرف اهدارها في الواجب دون العروبة
 تثبت الشفعة لا المراجعة في شراء الدار بعبد وشراهما
 بالف وياخذ الدار التي صولح عن عيبتها على مال بما ورائ
 قسطه لما مر الا ان يرد بروية او شرط فيكمل القن
 اذ زالت الضرورة التوزيع بالفصح المطلق فيحترق الشفيع
 لضرر الزيادة كما في حيازة رفعت لصيق الثلث كذا
 نظر في حصر الشفيع

امره من السلطنة

امره من السلطنة

بلغ

لو استحق او رد بعيب بحكم لكن بشهود او نكول الاقارب
 عكسها حجة ذاتا بالحكم لا يلزم الشفيع في عيب حداث
 مثله الا بتصديق او نكول كحايين الوكيل والموكل
 وان رد بعيب بغير حكم لم يرجع المشتري على الشفيع
 وان صدق ولا على البايع وان تعدد العيب لتحديد السعر
 معناه الا ان يرد الشفيع الدار بقضاء لزوال المانع
كتاب الوكالة باب من لو كالة بالبيع
 قبض الوكيل الفيا ليشترى به فتلف قبل الشراء بطلت الوكالة
 لتوقفا به عرفا وعرضا او التعيين بالقبض كإيراء قوم
 ضد ما قبل القبض لفقد الامر وان تلف بعد الشراء رجع
 في غير المنقود للبايع اذ يد الامانة كيد الضمان تبقى ما لم يحدد
 يد او ملك ولا يرجع في منقود رد بعيب الزيادة كما اجمع
 في تلف المقبوض بعد الشراء بحال اذ قد ربا بها بالشرا المانع
 في تلف المقبوض بعد الشراء بحال اذ قد ربا بها بالشرا المانع

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

امره من السلطنة

وقبض جنس الدين بلا قيد اقتضياً ترجيحاً بالبدل ^{بلا قيد من الموكل}
 حتى كان قوله اعمل بالوديعة لنفسك اقراضاً لم ينقص ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 على العينة كذا قضاء ما عليه كما لا أثر اذا انعكس القضاء ^{ارسل الموكل}
 لسبق دينه فاصراً للنقض على الرد ولو حبس ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 ولى الوكيل النقد الاثر ثانياً راجعاً عليه للاصطوار ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 كما في رهن شعار وان ابيع فيه بشرط الاذن ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 عنده ودونه عندها تفريعاً على المحر بعد الحاق ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 الوكيل بالمالك لا يلزم ان يستوفى المردود ههنا ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 اذ لا اقتضاء بها مقايضة يشترط لها للصرف ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 والآثر الى المشار والوكيل علم كل واحد منهما بعلم الآخر ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 المشار حدار الضرر ولم يوجد لهذا عادت وديعة ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 الى قاض الدين بها ضد الزيف ولا ان المضارب يرجع ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 كلما تلف لان المضاربة ضد الوكالة تنفي الضمان حدار ^{البيع بالدين عند رد الدين}

القلب الى مال منها بملك المضمون لهذا لو وجد الثمن ^{ارسل رب المال المضارب}
 المنقود رجع المضارب بما ادى ثانياً دون الوكيل ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 ولو تلف غير المنقود وغرم المضارب قسطاً عليه ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 خرج عنها فان اختلفا في وقت التلف فالقول لمن يدعى ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 بطلان الوكالة اذا انكر الرجوع او بقاء في معنى الابتداء ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 البيع واخوانته ^{البيع بالدين عند رد الدين}
من الوكالة في البراة
 لو قال للداين لمديون سأل له الابراء ذاك او ابرأني ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 او حلها فقال ابرأت او حللت براء لان لفظه ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 ينتقل الى الآخر كما في هب لنفسك ذا العبد او اقر ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 علي لزيد وطلق واعتق وسائر ما يفرد به وبراء ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 الكفيل اسقاطاً حتى لم يرجع الكفيل وتحليلة اطلاق ^{البيع بالدين عند رد الدين}
 حتى ان في الطعام اناد الابا حة لا الملك غير ان الطلاق ^{البيع بالدين عند رد الدين}

والعناق اقتصر على المجلس بلا رجوع عكس الغير وفاء
بمعنى التعليق ولو كانا بمال شرط تقديره كبدل اشتري
المستقص كما في الكتابة اذ التضاد به دون عود النفع
بدليل ان الموصى اليه يوضع اليد حيث شاء يضعه فيه
ضد الموصى اليه بالصرف والدفع والاعطاء ويصلح
الكفيل والمولى وكلاهما ابراء الاصيل والعبد ضد الاقتضاء
لتضاده في التسليم والتسلم كما في البيع واخواته
باب من لو كالة في بيع تضمن
امر بيع عبد او شراؤه بالف فعقد الى العطاء والمحصاة
يقع العقد الفاسد على الامر بحقوق يليها المأمور
ادقيد المحبة ضيق اليراعي مع النص كقيد الفساد
في الاظهر فدونه او في لتقابل بين وصف اللفظ والمالك
وغنية اصله ضد النكاح في راي لما مر في الايمان وان باع

بافل او اشترى بالكثر نفذ البشر الفاسد في المأمور
للخلاف ومكنة التنفيذ ضد بشر المرتد والمحور
ووقف البيع على اجازة الامر للفضول كما في الجاني
سوى لفاف ام لا اذ الوفاق باللفظ دون الحكم والتقدير
حد الشر الى الخير عرفا حتى جاز قبول العقد بالشرما
اوجب لا باقل وصار المأمور بنصف طلاقة البيع
الى العطاء الاول مخالفا بالطلقة والبيع الى العطاء
الثاني ضد العكس الشر او قبض قيمة التاوى قبل
الاجازة الى الامر دون العاقد لانها بالفعل دون
العقد عكس ما بعد ما ممن باع او شري لتعذر التعذر
تسليما وقبضا ويرجع البايع بما ضمن على المشتري بالعكس
تفريعا على الغاصب وعاصبه او نفاذ البيع وعدمه
وان سلم بعد العقد في الاصح اذ مستند المالك قبض الوكيل
الوصل

لا المتقوى لقوة السلطنة كما قيل في بيع المودع وإن
عقد بالف وخير مشار أو خنزير نفذ الشراء على المأمور
في الكل ويقف البيع في الكل عندهما وفي قسطنطينية إذا
خالف إلى شرا أو مقايضة خصمها ذكر الثمن وإن غمها
الاطلاق عنده وأصله بيع البعض إذا نفذ بالكل مشروطا
للحصول لا مطلقا وبأية الفسلة لم تبلغ القيمة واليمن
الخمر الموصوف والميتة والدم لصغار البيع عن شوب
الشرا فان الخمر ثمن كمثل آخرو الباقي هدر إذا المقاتلة
ملك المقابل يتبع الضمة حتى لغا اعتناق المأمور بالاعتناء
مجعل على الميتة والدم ونفذ على الخمر والخنزير بالقيمة وإن
اسم يبيع العبد من نفسه أو امرأه العبد بشر نفسه
بالف وباع بأقل أو شري بالشر فكذا يقف البيع وينفذ
الشراء على المأمور وقيل يقف المصاف إلى العبد أيضا خلاف

فضولا كذا لو عقد بالف ولم يبين للمولى بأمر العبد
جدار تعزيره بالولاء صد تجميل أمر المدبر وأخويه للتعين
جوارا وفقد التعزير وإن يثن عتق العبد تجورا
بمحلالة زوال لا يعقب الثبوت ويجب في البيع
بقبضه المولى وقت العطاء تغليباً للعتق بحول الحائد
سفيراً أو اعلام الجنس كافياً كما هو الدأب في مال قابل
الغير وفي الشرا قيمة يؤخذ بها الوكيل حالاً في الجنس
وفاء بلفظ الشرا ثم يثن أهليه ضد الأولى لقصور
في القبول لنفسه كذا يعتق الوكيل بشر نفسه
إن زلة أو جهل إذ وقع العقد له دون الأمر إن
يثن ولم يزد وصار خصماً في عيب جهل من نفسه فابضاً
لها بالعقد إذ يله حقيقة أولى من يد المولى حكماً
كحرف حبس العين بالأجر والمولى بالاستعمال مسترداً

في التماسه غاصبا في البيع لما عرفت وبيع في العوض حيا
وطول به المولى ميتا للرضا بالتعليق ضد شيء
آخر والفائدة في حق الغير كما في اتلاف كسبه المشغول
باب الوكيل يؤخر ان يزيد عنده
دفع الفأوق قال اشتريه عبدا وردي مثل النصف ان شئت
ثم اختلفا في الزيادة خلف الامر بالله ما يعلم انه اشترى
بالف وخمسائة بل حجه القرض والوكيل بالله ما اشترى
بالف لمحده حتى لقبض مبدؤ به في الاظهر ان نزل
بايعا وقوة البات وسرعه نفعه وكان ثلث العبد
والباقي للاسر لان التراد بالتخالف وهو في قسط
الزيادة وان سمي الكل حذار التاويل اذ القول في المانع
للوكيل اعتبار البعض بالكل والتشقيص حكم الفسخ للعقد
عكس الابتداء والبيته لمن نعمها والوكيل لزاقا مارجيا

من يد الاثبات كما عرفت **باب**
ما صدق الوكيل
والوصي والقاضي وبين المشتري او لا ان قال الوكيل
بعت وقبضت الثمن وسلمته الى الامر او ضاع بغير
ويزن المشتري للتسليط قصدا او ضمنا وحلف
على التسليم والضياع اذ نكوله على نفسه دون المشتري
ولا يحلف على البيع والقبض للعكس الا فدعى الغرم
لعكس العكس الا يرى ان ذاليدا اذا اقربا لمدعى الصغير
يحلف على الغرم دون العين ويسلم المبيع ان كان في يده
للتسليط يد الا ان كان في يد الامر لعدم بل لفسخ المشتري
او ينقد راحا به على الوكيل لفوت رضا او سلامة
ويسترد المعيب راد ثمنه وفاء بالعدل والحقوق
ويرجع به على الامر صدقه في القبض اخيه به بدليل التلف

ويبيع القاضى فيه ان كذبه لتعيينه نظرا او سلطة
 كماله الوكيل بالقبض وموت الامر وغيبه والفضل الامر
 والنقض ملدد كذا لا تعدى الاقرب الى مال اخر
 لهذا صدق المامور بدفع الوديع الى الغير في نفسه
 دون الغنى والوكاله وان يقتصر بقاء الحق ومفيدا
 بيع المردود بعيب او رية او فساد ضد ما لا حق لها
 كالمهبة والكتابة لكن السلطة لا تعد والى ابقاء الدين
 كذا ان قال الوصى بعت وقبضت الثمن وانفقته في صغيره
 وهو سكر البيع او الاتفاق في الجميع لما مر وان نصبه
 القاضى اذ خلف الميته في الاستحلاف للعجز واذا قام
 على الابن محط بالتركه فيبيعها الى القاضى لما عرفت انه
 يمنع النقل في دعوى الملك كفى لتوجيه بلا يمين الدعوى
 دون التصرف فان قال امينه الذي امره بالبيع فيقبض

الثمن وقبضت الغرم صدق وعمله الحاقا بالقاضى
 ثم الغرم ان انكر الايفادون القبض كان خصما للشرك
 في العيب فيغرم الثمن للغرم آخر فلا يشركه اذا
 العهدة بالعقد وهو له نفع كما في توكيل المحجور والمكره
 والشركه بالقبض وهو الميته حتى لم يسقط التوى شيئا وان
 انكرها او غرم الغرم في الاولى للتعيين نظرا او سلطة
 كذا ان قال الوصى بعت وقبضت الثمن وانفقته في صغيره
 وهو سكر البيع او الاتفاق في الجميع لما مر وان نصبه
 القاضى اذ خلف الميته في الاستحلاف للعجز واذا قام
 على الابن محط بالتركه فيبيعها الى القاضى لما عرفت انه
 يمنع النقل في دعوى الملك كفى لتوجيه بلا يمين الدعوى
 دون التصرف فان قال امينه الذي امره بالبيع فيقبض

وانكسر الامر بربك المشتري لزعم الاقتضاء عن سلطة الانشاء
 كباغ العكس ولا يضمن الوكيل ان يت اليه من حشد الغرم
 جاز على فعل الغير كودع بدعي قبض الرسول والعيال
 وبيع في الثمن ان زده بالعيب كما مر وان قاله كان الامر
 غصب او استقرض المثل قبل العقد او استاجروا وتزوج
 به بعده فكذا يبرأ المشتري خلافا لما في يوسف رحمه الله
 ويضمن الوكيل ان خلف الامر تفريعا على الابرار اذ هو المقدور
 الملاقى حقه في القبض صلا ضمن لمقاصدة لا ضمن قبض المثل
 المضمون لا حقا كما الوصارت او اضاف الى نفسه لهذا
 ثم الصرف والسلم بالغصب والقروض لا حقا لغيرها سابقا
 ويحلف الامر لما حوز اذ نازع سقوط الغرم لا وجوبه
 عكس الاولي وزان مودع ينكر الخلاف او يدعي المعود
 اليه الوفاق وان كان الامر شريكا في البيع فاقراره بقبض
 صحيح

البايع يبرئ المشتري عن نصفه قاطعا شريطة عن نصفه البايع
 ان حلف لزعمه اقتضاء صحيحا والعكس يبرئ غير قاطع
 رد الدعوى لا اختصاص فيما لا سلطة بالتمهة موجبا
 حلفها حسب تعدد الدعوى والمجد غير موجب غير ما قبل
 النكول لانه ما ابرأ بل اضاف الى الغير كما في العتق على انه
براة القبض باب ضمان الوكيل
 ان كلف الوكيل بتمهات لم يجوز لان الدين له اصلا يثبت فيه
 مثبتا للامر بلا عكس مبدلا الى تجديده بحق القبض ايلاء
 امانة بالقبض فالضمان لنفسه او على الامين كالمودع والمستعير
 والمضارب ثم المسلم زائد والغير عيب وان دفع ضمان
 المهر والوكيل بالقبض لا ندفاع التنازع بصرف الحقوق
 عن الوكيل او عن له قبل اللزوم واعتبر بنصف الزنى والابرار
 وان ادعى بغير ضمان جاز بل ارجوع اذ تم حثي بلا امر واضطرار
 حاله كونه احسانا

ان الغصب بين الوكيل
 ونحوه في البراءة فان المالك
 لو ادعى الوكيل بالبيع عن نفسه
 لا يصح ولو ادعى الوكيل بغيره
 يصح لا ابرار عند حقيقته
 الثمن للموكل ولو ادعى الموكل بالقبض
 عنه يصح نهية ولو ادعى الموكل
 عن الثمن لا يصح الا ببراءة

وحاذي بدل الكتاب يتبرع به ولا يفلح كذا ان صالح عنه
 من المحاذات الوكيل
 على ما له جالس ام لا لانه ايفاء صونا لمعنى الخط والافاض
 امر على ما له الوكيل
 بدليل مكنة المتوسط والمنكر الا ان يشترط تملك الثمن لانه
 امر على متوسط بالصالح الفضولي الوكيل على الموكل
 صار بيعا ترجحا للمعنى وفسد لتمكن الدين وغيره عليه
 امر على ما له الوكيل
 ضد الكفيل اذا الشترط لو كاد في الحلول في دينه مقتضى
 الكفالة دون التملك واعتبر بمنع البيع فيهما وان حاله
 المشتري الامر على الوكيل لم يحزم لما مر في كفالة وان
 حال الوكيل الامر المشتري جاز حلا على الامر القبض
 امر بعد ما باع
 اذا الزيد عكس شرط التحويل ثابت للمحال دون المحيل
 وهو المالك الامر وهو الامر
 وان نهاه الامر قبل البيع او بعده عن التسليم حتى يقبض
 الوكيل
 الثمن لغا الزنى ان كان العين في يده حتى لو سلم يسترقه
 الوكيل
 الامر وان توى الثمن على المشتري لم يعزمه الوكيل خلافا
 لابي يوسف رحمه الله تفريعا على البراء بفارق الاتلاف ثم

والتاكيد هنا او ترجيحا لجملة الاصاله في الحقوق بتمام التسليم
 كما في كسب المادون وضح ان كان في يد المودع قديما او معيادا
 امر على ما له الوكيل
 من الوكيل لفقد التسليم او نقضه او ترجيحا بين حاجة
 المحبس والخلاص عن العهدة بالسبق واليد كودع باع الوديعة
 في حق الوكيل
 او شراها اذا يستحق قبضه بالوصول اليها وحسن الموكل سبق
 اذا سلف جبر الموكل
 ولا يصير غاصبا بالاختار بعد البيع لحاجة مرتبة يستردده
 امر على ما له الوكيل
 الامر الا في بيع الاجل كما لو باشر ويصير غاصبا بالاختار
 امر على ما له الوكيل
 قبله لفقد الامر والحاجة فيتلطف عند القيمة ولو بعد
 البيع الوكيل
 البيع لفقد التنازع كما في توكيل الغاصب وفي تخيير المشتري
 لقيام الخلف او بقت الفسخ حدار بيع الدين ضمن الاسناد
 في القمه
 الى سببه السابق تردده وعند المشتري بالثمن لانتاف
 وهو قبض البيع وهذا المبدأ قدم خبر
 بين البيدين والضمانين كما بعد الاسترداد وان نهاه عن البيع
 امر على ما له الوكيل
 حجة يقبض الثمن او يحضر الشهود او زيد صحه النهي ولا ينقض البيع

قبل القبض المحصور لان النهى لا في حق نفسه لا الوكيل

ترجيح جهة النيابة في البيع او تقييد الحما بالصفة

حتى لو قال بيع غدا او بنقد او من يذيد لم ينقد بعه اليوم

صدي بعد غد ولا نساء ولا من عمرو ضد اشتري من زيد

وبع بشروط يتقيد بمقا في رأي وفاء بالاصناف ضد

واشترى يعطى التقرير ضد بيع وخذ رصفا او كيلا او واسط

الى الخيار فالقيد العاطل لغو والمفيد حتم والواسط

ان الدال النهى فكالثاني والا فكالاول وان نهاه عن القبض

حتى كحصول الشهود او زيد لغا النهى وجاز القبض

عند الغيبة للعكس الا في الوكيل بالقبض لعكس

الجامع للنقد والتوام ترجيح جهة النيابة في البيع

والاصالة في الحقوق باب

الوكيل يشتري فيجد عيبا

هو خصم فيه مطلقا قبل قبض الامر شرطاً بالامر عليه

ترجيح بين جهة الاصاله والنيابة باليد حسا ورده

فسخ مطلقا للفقد للزوم لردّه برؤية او شرط ورضاه

في غير المقبوض ملزم مطلقا الحما بالتقليد عن علم

لا قسط للوصف وخالفه الفاحش ان حد بفوت حسن

منفعة كما قيل ان حذما لا يغيب وفي المقبوض منزيل

ملكته الرد على البايع دون الرد على الوكيل وفاء لجهة

الاصالة والنيابة او الاتحاد والتعذر حذر الضرر

اذ صار الوصف اصلا مبدلا بالقبض ضد مقابلة

فكان دون الابراء كما فوق ابو يوسف رحمه الله ولا يلزم

خيار الرؤية والشرط للصفقة لم يتم اذ حق الوكيل

كفعله فتم عكس العيب اصل لا تبع وان رده الامر على

الوكيل ثم بان عيب ثالث فان علم انه كان عند البايع لم يرد

على الأمر كيلا يؤد عليه فيلغو كمن شترى مني شرا
منه فيما يردى أو سقط الثمن ثم بان العيب ولا على
البايع للواسطة إذ قد ردت الأمر ببيعاً نظيره ابن
باع من أبيه وورث ضد العكس لفائدة التقدم
بقدر الثمن وفي بعض النسخ يطل القاضي رد الأمر
إذ بان الخطأ في ظنه تفويت المكنة ثم يؤد على البايع
بالعيب الثاني أحياء للحق كالأب يشتري لنفسه
من ابنه الصغير ما كان يشتري له من ثالث وإن علم
كان حدث قبل رد الأمر عليه رده على الأمر رفاً
للخطأ إذ بان لزوم عليه للحدث فيده حكماً ولو بعد
الرضا فإنه لا يزال يده بدليل التلف ويفهم أثر العيب
للتفويت بالرضا فإن ادعى البايع رضا الموكل وانكر
الوكيل يؤد إن ان يكن شهود ولا يوقف إذا الوهم
أمر شهود الرضا الحكم

في المستقط لا الموجب عكس الوكيل بالرد لو لم العقد
المستقط الرد وهو رضا الموكل
عالمًا ولا يستخلف فيه ما لو كان المدعى ضاة اذ ناب
الوكيل
من لا يستخلف حذار قلب الموضوع نانشاء الخصومة
الوكيل
فاندفع طعن عيسى رحمه الله اذ ما يدعى عليه سبب ما يدعى
الوكيل
عليه الحاضر وفي مثله تسمع البينة ولا يستخلف حذار
الوكيل
النيابة في التائيم كخارج يدعى شر العيني من غايب
الوكيل
والوكيل بالخصومة وراثتها دعوى إسقاط الأمر على
الوكيل بقبض الدين والاخذ بالشفعة ولو أقر الوكيل
بعد الرد برضا الأمر لم يسترد للتناقض إلا ان يرضى
البائع فيعتبر انشاء بينهما ان انكر الأمر الرضا وفاء
الوكيل
بزعم الكل وان اقربه والوكيل مصور على المحل يسترد
الوكيل
وان اتى البائع صونا لحق التصديق وقصور الحجة والحق
الوكيل
عليه دون الوكيل كما في الصبي والمجور لما حرر ويغرم الوكيل
الأمر

الآن رد المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي
الامر بالبيع
القضاء كما مر في رد الزيف على ان الاصل في القبض
الامر بقبض الثمن
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة
غرمها المشتري بعد التوي ضد الوكيل بالقبض
لانه نايب لا اصل يني ولا يبرئ عكس الاول اذ هو امر
ظاهر بعد الشرا وضار المأمور مخور كما للمودع
لا مخترا عكس ما قبل الشرا حتى غوم الامر بالقبض
والخبر بعد الشرا لا قبله وكان للمشتري تغريم الامر
بالقبض دون الامر بالشرا ما لم يقبض ولا يلزم
ان يوصي والوكيل بالبيع رجاء على التركة والموكل يبرئ
غرم المشتري بعد الاستحقاق اذ في الحرف تغليب
جهة النية في البيع والاصالة في الشرا حتى جار شرا امر
باقبل مباح الوكيل بان ياكلون توكل بالطلاق او عليا

كلا اقتضاء
موقوف الثمن

التمن المردود بعد التوي غير راجع لان الرد يقضي
الامر بالبيع
القضاء كما مر في رد الزيف على ان الاصل في القبض
الامر بقبض الثمن
في العربة حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر بقيمة
غرمها المشتري بعد التوي ضد الوكيل بالقبض
لانه نايب لا اصل يني ولا يبرئ عكس الاول اذ هو امر
ظاهر بعد الشرا وضار المأمور مخور كما للمودع
لا مخترا عكس ما قبل الشرا حتى غوم الامر بالقبض
والخبر بعد الشرا لا قبله وكان للمشتري تغريم الامر
بالقبض دون الامر بالشرا ما لم يقبض ولا يلزم
ان يوصي والوكيل بالبيع رجاء على التركة والموكل يبرئ
غرم المشتري بعد الاستحقاق اذ في الحرف تغليب
جهة النية في البيع والاصالة في الشرا حتى جار شرا امر
باقبل مباح الوكيل بان ياكلون توكل بالطلاق او عليا

مسدود

قوله امرها بيدك فطلقها والعكس اوجعلت طلاقها
اليك فطلقها والعكس تمليك يبطله القيام لا الرجوع
صونا للتخيير والتعليق معنى وقوله ابنها فطلقها
والعكس توكيل يبطله الرجوع لا القيام لخلوصه
استعانة وله الرجعة في الوسطي للصراحة دون
الباقية للكنائية ضد امرك بيدك في تطلبة او اختار
تطلبة لا فيها عكس الغريبان المفوض لا معلولة
ويقع فرد بلانية وثلاث نواة لان الفاء للتعليل كما
في اناك الغرث فابشر وعكسه والعلة للوجود دون
العدد كما في قوله طلقك فصررت طالقا وان ابدل
الفاء واو فقد زاد التوكيل في الحال موقعا بالتطبيق
في المجلس باينين بشرط النية او سبق الصريح ليصير
حاله المذكرة مبطلا للقيام ما كان تملكا لانه عكس الفاء ابتداء

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

الامر بقبض الثمن

لا جواب حتى صح قوله لمن قال زوجتك او بعثتك فهي

طالق او حودون وهي وتقيدت المضاربة في قوله

فاغمر في البتة والكوفة دون واعمل **باب**

التنازع في التوجيه لو قال اخبرني

او كاتبت او اعنتت او دسرت او ضربت على ملكك

بامر كذا او اولدتها بالنكاح وقال المقر له بل على ملكك بعد

ما اشتريتها فالبينة لمن يقيمها لاثبات تملك او توكيل للمقر له

ان اقام القوة المجمع كما رخصت يمينه والايفاء والطلاق على

يمينه الدين والنكاح وان لم تكن يمينه حلف كل واحد على

دعوى الاخر لانكار مبدوء يمين المقر تعجلا للعابدة

اذ نكوله يستقطعي الاخر بلا عكس لجواز انه وكل بمبايع

واذا اختلفا غرم المقر قيمتهما ان كانت ميسة اذ الحلف

نفع عن القبض وصف الملك والوكالة فتعين الضمان واخذ

او يمين الجارية

التمن والكتابة للملك ودليلا كما في غاصب المذبح

ان كانت جيدة لا تعرف بالمقر له لما مر ولا شيء

عليه ان كانت تعرف بالمقر له اذ تعذر الاسترداد

باقراره لولا انه اخذ بنفسه عكس الاول وبطل الكتابة

لجمل من له القبض اذ حقوقها ضد البيع ليس الى

العائد ويقتضى الثمن والاولا على التصديق ويعتق

للمذبح موت ايماما كان وام الولد موت المقر والولد

خروفا بزعيم المتكاذبين كما مر في مشترى يضيف

ذلك الى البائع **كتاب الحوالة والكفالة**

باب ختم الحوالة بها صار على المحيل

ما كان على المحيل اذ نقل الدين او في لمعناها من نقل

الطلب وحده وان عكس ابو يوسف ومحمد حسب

التأثير في عتق المكاتب وبطلان الرهن بعد الاجالة

في عتق المكاتب

على الغير لهذا جاز للمحال ان يبرى الحويل او يستوفى
 او يفت منه دون المحيل على المذهب عكس ما قبلها
 ولم يقصر للمحال ما كان للمحيل وان قيد بها بالدين حذر
 تمليه غير المديون بل يلزم الحويل دينان لهذا
 لو قبل الحال مؤجلا لم يظهر الاجل في حق المحيل حسب التاثير
 بعد الموت والابراء لا يلزم انه لو كفل الحال مؤجلا تاخرت
 عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واحد وهي حيلة
 تأجيل القروض اذ ثبتت ضمانا ما يمنع قصدا كبيع
 الشرب والطريق ولا يلزم ما لو اجل بعد الكفالة
 اذ موضوعها ان يصنف الى الالزام بالكفالة لا الدين
 لو عكس تاخر عن الاصيل ايضا حذر الابراء لكن المحيل
 لا يستوفى في المقيدة جبراً صوناً حتى الحويل في القصاص
 لو ادي او ورث كما لو قيد بها بوديعة او غضب
 الحوالة

الا ان يبرى المحال ان ابراءه عكس مقتضى نص القبر
 اذ فرغ ذمة معارة او اسقاط لا يملك تغليباً
 للفظ على المعنى قبل القرار حتى يتعلق بالشرط ولم
 يوتد بالرد كبراء الكفيل عكس براء الاصيل والكيل
 ويوفي تخليص الدين عنه لشاغل او قطع الوهم
 العود بعد التوي وبه لم يصلح وكيل في القبض
 عن المحال اذ لا يخلص المحل للغير وهو بين غمائه
 بعد موته ككسب ما دون دين ديون اجاب بعضه
 سابقا اذ المحال المتوفى لا يحتص يد ولا توى ولا
 يلزم تقدم دين العبد والصحة على دين المولى
 والمرضى اذ ذاك لفضل اهتمام لحاجة الكاسب
 او تهمته في قول المريض دون سبق التعاقب بدليل
 المعروفة وضارهم المحال مقيداً به لانه وان كان
 الحوالة

عَرِّمُ الْحَوِيلَ لَكِنْ لَوْ لَمْ يُضَارَبْ أَوْ لَا ضَارِبَ آخِرًا

• التوى بفوت ما تقيدت به ضد الحال مطلقا وإن
 بالدين ^{الحالة} ^{أمر لا يعارضهم}

كان المحيّل كفيلاً برئى وجهه ان خصها ببرآة نفسه ^{الحواله}

وفاء بالشرط والاصيل ايضا ان اطلقها صرفا الى الدين

وَصَلَحَهُ عَائِدًا بِالتَّوْبَةِ إِلَى مَكَانٍ وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُ جَيَادًا

اوذهباً وعليه ريف او ورق فاحال عنها بجياد

او ذهب علي ان ياخذ قوما من غريمه جازا ان قبل الغريم

نافذة في مجلس المحمل والمحلة إذ تصاد فامقتضه إجاب

الجياد كما انتقل الدين مقتضى هبته من الكفيل والديانة

بضم الحوِيل في المجلس كشرط الوهن والكف والنقل

الى ذمته وثيق ^{عن يد الملائكة عمادة} لا تفويت ^{للقبض}

المُسْتَحَقُّ الْآنَ يُبْرِيهِ الْحَالُ فَيَنْعَكِسُ وَيَبْطُلُ الصَّرْفُ

لأنه فسح حجازاً كبللاً لـ^{البحر}خواد إلى ماله حكم العبد خذار
الأمر

الابسار والابواب

الاستبدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضا ضمن الحالة

فَيَدْعُوهُمْ وَإِنْ أَحَالَه عَلَى الْجِيَادِ أَوِ الذَّيْبِ الَّتِي عَلَيْهِ

أَوْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ الْجَيَادُ أَوِ الذَّيْبُ الَّذِي عَلَيْهِمْ بِحِزَانِ

التعريف ضد التنكير بحصل الدين الذي عليه بل اوفيه

لِيَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ أَوْ شَرَطَ الثَّنَ عَلَى الْغَيْرِ ضِدَّ

لو كان الجبل الذهب ودبحة أو غصبا قايما اذ ملك

الَّذِينَ كَذَبُوا أَنِ احْيَا لَهُ بِالزَّيْفِ وَالْكَرْبِ عَلَى أَن يَكُونَ

حياد والرهيب للعبودية لانه صار فيه بشر طقضاء ديني

عبدالصرف يقتضى ولا يقضى ولا يقضى به

وَأَقْوَيْتِ الْقَبْضَ الْمُسْتَحَقَّ أَوْ شَرَطِ الْقَبْضَةَ

عَقْدُ صِدْقِ الْأَوَّلِيَّ وَاعْتَبَرُوا بِالْبَيْعِ إِذَا جازَ بَشْرُ أَنْ

تَالِ الْبَايِعِ بِالثَّمَنِ الْبَشْرَ اِنْ تُحْمِلَ عَلَيْهِ لَنَفْسِي

ي الحَوِيلُ بَرِيٌّ اِذَا الْفَسْلُ الْاِئْتِنَى الْاِمْتِثَالُ وَالْاَمْلَنَةُ

ارای الحال
ار فساد الخوالة
ار اشتغال الامر

من هذه الحواله

لله الشكر

التدازك فصار كالوكيل يوفي جاهلاً بإيفاء الأمر
أو التدازك من الجواب أو فصار الجواب

لا الوكيل بترك أو يعتق بعد تزكية الأمر
أو لم يصبر الجواب كالوكيل

موت المظاهرة عنها لتعذر التدازك بعد علمه
أو الموت

نفلاً وتراجع الاحتار بالحق القديم رفعا للفساد ولو
أو يرجع المحتال على المحيل بالله عليه والمحيل على المحيل بالله عليه

صالح عن الجهاد على الزيف على أن يحل به
أو الجهاد المحال

أو كان دينه زيفاً وعليه جباد فأحال عنها بزيف
أو الجهاد

جاء لأنه عكس المأوى حتى لا يصرف إذا لم يقتض
أو الجواز الصالح عن الجهاد بالزيف أو المحال أو ضد الجواز

أو الوصف حتى لم يفسد الأصل والأصل والشرط
أو الأصل

لهذا الرصالح عن حال يصف صحاح مضرورة على
أو صحت لا صحت

موجب سود مكسراً وتبر جاز بلا عكس وإن أحال على
أو الجواز عكسه المحيل

أن يعطيه من ثمن لعبه والدار جازت أن كانا
أو مال الجواز

للحويل لأنها كالكفالة إن كانت تلغي شرطاً لا يلائم كالمحبوب
أو الجواز

والدخول تتعلق بالملائيم المستندرك كقدوم المال فمن عليه
أو دخوله بالدار أو قد كلفته

وأجل الحصاد واخواته والثمن ملائم نسباً مستندرك
أو التقاطف والقدوم الحاج

جمل الحصول بمكنة البيع ولم تجز أن كانا للمحيل أو غير
أو معطوف على جازت

وان كانا ودعة عند الحويل إلا أن يأذن لفحش الجمل قبل المكنة
أو الجواز

جواز النهي عنه لا الحيل عليه لأنه عكس بيع الرهن بشرط الزوم بعينه
أو الجواز الجبر أو الزوم العقد

باب حكم الكفالة في الاحتقار وغيره

كفيل الثمن بأمر وادى أو صارف أو صالح بنقد آخر ثم
أو بأمر المكفول عنه

بأن المبيع حراً أو مذبذباً أو مستحقاً فله الرجوع على

البايع في الكل لفساد الكفالة بنقد الدين عادة لا في الأداة
أو حال كونه مايل

أو تصمين المشتري للدفع بشرط الضمان إذ تفاصلة
أو تفارقة

الكفالة في البايع ليقدر الإذن ويروجع المشتري على البايع
أو الإذن أو المصارفة المصالح

بعد الغرم لملك المضمون لا قبيلة للعدم ولا ينفذ الصلح
أو لعدم ملك المضمون

بنقد قدر الثمن في المجلس لعدم المضاف أدلة حكم العين
أو هو الثمن لأن الصلح مضاف إلى الثمن

صونا للمعنى الأغاص حتى يبطله التصديق على البراءة ضد البيع
أو الصلح

وهو المصاحلة

وان مات قبل القبض او رد بعيب او خيار الرجوع
على البائع للمشتري لا ينتقل الفعل اليه ضمن صحت الامر
عن ملك او سببه والرجوع على المشتري للكفيل وان نقد الوصل
عنه فمتبرع ملك الملتزم والبائع نقض الصلح ببدله
على الكفيل كي لا يغرم ما حط الا غماض معنى كما ان له دفع الغرم
باشراك شريك الدين في ذلك لصلح ضد البيع وان كفل بغير امر
فالرجوع على البائع له للفساد او فساد الغرض من
تبرع بالمهر ثم بان قبل الدخول برودة او صيانة في المصاحفة
لفقد النقد والملك الا ان يرد باقالة فينعكس الحكم كما
انقلب البيع وفي سلامة الثمن للمشتري او الكفيل خلافا
ينسب تقابل معنى الفسخ والبيع فان كان ذي زيف
على جياذ لانه عكس ما قبلها بالقبض لا العقد ضرورة
سقوط موجب الا انتفاض حتى منع رجوع كذا وريث

او وصب له وان كان عكس فالراجع على البائع يرجع
بالجياذ وفاء بالنقض او الملك والرجوع على المشتري
بالزيف اذ فضل الوصف كاللغالة افضل عليه والخلاف
به عكس النقض شر لا خير والمأمور كالكفيل ان ادى
بيعه تملك الدين من عليه لا من الغير فوجبا الوجه الجواز
ما الاصل لكن يرجع بالادنى مما امر وادى لانه عكس الكفيل
يقرض المؤدى لا المأمور حتى لم يرجع في الهبة ضد الكفيل
الا يرون انه لو امر بدفع سود لتكون قرضا للمعطي
على الامر وله على القايض اعطى بيضا رجع على الامر
لسود لانه افضل عليه بالوصف كنفس الاقراض ورجع
على الامر على القايض بيضا اذ قبضه له ثم لنفسه
كقبض الفقير المأمور بان يطعم عنه عن الظهور

من الجائز ان يبيع المالك ما لا يملكه
او يبيع ما يملكه لغيره
او يبيع ما يملكه لغيره
او يبيع ما يملكه لغيره

وهو المأمور
وهو المأمور

باب من لبراء الكفيل

مُرِيضٌ مُحَلِّطٌ بِالْدينِ اَبْوَاءٌ وَاَرْثَاوِغِيْرُهُ عَنْ كِفَالَةٍ

النفس جارا وان لم يجز احد كالغوبل اولى لفقد المالية
الوصف
ارغفه عن القصاص

حَالًا وَمَا لَّا بِالْأَعْيَاضِ كَالْتَشْفَعَةِ وَإِنْ أَبْرَأَ عَنْهَا وَعَنِ

كفالة بالمال عُلِّقَتْ بِبَعْضِ مَوَافَاتِ النَّفْسِ فِي وَقْتِ بَرئِ عَنْهَا ^{أرعى عن الكفالة بالنفس}
مُطْلَقًا لِمَا سَرَّ وَعَنْ كِفَالَةِ الْمَالِ بِشَرْطِ الْإِجَازَةِ كَمَا فِي الْحَقِيقَةِ ^{أرعى عن الكفالة بالمال}

اذ قُدرت مضافاً او مقدماً تسقط ما الموافاة حذار

أمر قد تم الكفاية بالمال المحلة مضافا الى وقت الموافاة امر قد ما على كفاية النفس
تعلية المال حتم لوجاهة فوالله اعلم بغيره

تعلق المال حتى لو حلت في المرض كان من جميع المال
الكفالة المحلقة بالماله

كما لو كفل صحيح بالذرك او بما ذاب وحل في المرض

لذا لو مات الكفيل قبل الوقت اذ التقدم والتأخير ممنوع

الابتداء على المعدوم ضد ما لو أنه توهم الكثرة في الشئ

كتاب الصلوة والغفر في الصلوة وغيره

مَلِكٌ عَلِيٌّ أَمِيرٌ

[illegible]

لذا على المدعى

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

وَقِيَمَةُ الْوَالِدِ إِذَا لَاقِيَ بَطْنَهُ السَّبِيحَةَ يَكْفِي النَّسَبَ

والدرد دون العتق حقه كما لو بان ديني محط بعد ايلاد

الوارث ولم يرجع به المدعى على الخصم اذ يزعمها فدايعين

لبيعاً فضلاً كالموهوبة او المرفوعة الى غير زوجها الا

ان يثبت المدعى بشهود او نكول فينعكس الزعم فيرجح

بِقِيَمَةِ الْوُلَدِ دُونَ الْعُقْرِ لِمَا عُرِفَ وَالْمُدَّعَىٰ إِنْ كَانَ

دِينًا لَا يَتَقَاضِ الصَّلَاةُ وَمَقِيْمَةُ الْأَمَةِ لَا الدِّينَ إِنْ كَانَتْ

تَرْجِيحُ بَقْوَةِ الْمَالِيَةِ بَعْدَ احْتِنَاءِ النِّقْضِ كَمَا فِي الشَّكِّ وَالْخُلُوعِ

الاستيلاء والموت قبل القبض والدمع

الموت المبيع

أوجياري حسن ما نوحنا على ان يتركه بسا

ارترقوم القصاص

أولادها الخمسة أيضا تزوجوا جميعهم في سنة
المدعي عليه

دليل الفصح
مؤلفه

مملوك حذو بيع العبد من نفسه عكس رأي محمد حماد
 او من قريب او غير اعتق لانه لجبر الزائل وكان مالا حال
 الزوال لهذا لم يجب بدل العتق على الغير ووجب على الشاهد
 الراجح والمكروه وفي تسمية المحر ضد العفو بل وزائنه الكتابه
 اذ لا مال له لفق المحر الا يرى انها لو صالحت عن نفقة ما على
 ثوب ما سيج رجعت بالنفقة ان كانت مفروضة وقيمة
 ان لم تكن لكن لا يرجع الخصم بغرم الوالد ان استحق
 القدم ككذب ولا يلزم ما لو كان الخصم دفعها باخرى
 اخذها حيث يرجع كل واحد على الآخر عما غرم للمستحق
 من قيمة الولد لزعم البيع مطلقا من الخصم مقدرا باليد
 من المدعي كما في شرا المولى من مادونه كذا عند الامام ان
 كان البدل دارا سلمها المدعي الى المستحق فانه قضى ابتداء
 لفقد التسليم غير راجح على الخصم كما مر في الولد والشفعة
 المدعي اذا بناها الخصم
 تفريقا على الشرا الفاسد
 بجامع التسليم وان كان
 انما يبيع من المملوك بالديار

انما نال الصلح على الاعمال
 انما نال الصلح على الاعمال
 انما نال الصلح على الاعمال

تبنى على زعم ذي اليد ببيع فتجب فيما صالح عن دين على
 دار بلا عكس لما عرف فان زوجها المشتري بعد العتق
 واستحققت بعد الايلاد اخذ المستحق الولد ان جعله
 الزوج حالها لئلا يقطع التبغ بغرمه شكوك وقيمتها
 ان علم لاعتقاده ظاهر ولا يرجع على المشتري لانه مغتر
 لا مغرور عكس ما لو شرط خريتها وان تزوجها وقد
 ولدت قبل وبعد غرم قيمتها للمستحق لما مر راجحا
 على البائع بيمينه الا قبل لضمان السلامة مقتضى المعاوضة
 دون الثاني للعدم والعقر بعد الوالح لا الوطى اذ يبطل
 العتق وناويل الملك شبهة في المحل لا الفعل كما في عقد
 الفضولي والفساد او في ملك مشترك في راي او في ملك
 الابن عكس ملك الاب والزوجة والمولى للعكس
باب الصلح في الساجدة

انما نال الصلح على الاعمال

لا يقضي مملوكا ويد الأمانة للشك قبلها ضد المتقول
 لعيان البد وجاز الصلح والشرابين المتدايين قطعاً
 للنزاع وان استحو البدل عماد المصالح الى الدعوى له والى
 المانع غير دافع بناء او سكنى أحدث ولا مشيئة
 يداؤفاً بالشك في الطرفين وبطل دعوى المشتري باقوا
 بناءاً عندهما لا عنده لانه على المصالح متملك لا دافع
 شرجته افتروا في الشرب والمسيل فاعتبر زمة
 عدم الملك لا ملك لبائع لعدم اليد ولهما نقض
 العقد والتربص لن نازع ثالث اذ منعه يفت
 سلامة يعيد ما الثبوت قبل القبض كما في ايات
 المبيع وتحمته قبل القبض الا ان بهما قيد السلامة
 فيلزم الصلح في الاصح فصر ا على دفع المصالح كما في صلح الاجبي
كتاب الاجارة بائناً لاجارة الفاسدة

الاجارة هي اجرة المثل
 والى المثل هو المثل
 والى المثل هو المثل

ام لو اصر مع خصمه مطلقاً ولم يشرط تسليم
 المصالح فصر ا على دفع المصالح كما في صلح الاجبي

ان استاجر لحمل كل او شجرة ببعض المجهول
 والمنسوخ لم يجز لانه في معنى قفيز الطمان المنه
 كذا كل ما يوجد العمل اصلاً او وصفاً ضد
 الزرع وحقه القطر ببعضه وقيل يستوفى بعرب
 البلد تخصيصاً بالتعامل الى الطن بعض الدقيق
 حذار التعطيل بفوت الملحق به ويروى شرط
 عموم العرف كما في الاستصناع ونجبت الادنى
 من اجرام المثل والمسمى وفاء بالمفسد والنافي
 للتقوم لكن ضمن الرضا المشروط بعلم المسمى فاند
 تسمية الدابة والثوب ويضمن تلف بعلمه
 او اجيره الخاص لانه كعمله وهو غير المستحق اذ
 العايب يعرف بالوصف كانه عدى العاقبة
 لم ياتلف في يده وقال يضمنه ايضا فيما يملكه التحرز
 الموجد والمصانع

المَلِكُ فِي بَاقِيهِ الْفَضِيلِ الْمَاضِي **بَابُ**
 مِنَ جَانَةِ الْوَكِيلِ بِهِ ارْعَدَانِي حَقَّهُ لَا يَفْضَحُ إِلَّا بِإِذْنِ أَمَانَةٍ وَعِنْدَهُمَا يَفْضَحُ أَنْ تَلْفَ
 أَنْ مَضَتْ حَدَّتْهَا وَالْأَمَانَةُ بِمَا يَكُنُ التَّحْنُزُ عَنْهُ

في البيع وفيما طلب ان لم يكن العقد بشروط تعجيله

الاجواد شعبة علموان لا ينقض القبض حكما

كما بعد التسليم ^{ان} كان بشرطه ^{انه} عكس ^{الاولى} ^{او يرجع} ^{التعجيل}

حَتَّىٰ لَإَعْصَبُ بِحِمَاطٍ إِنْ الْقَبْضُ لِنَفْسِهِ دُونَ الْأَمْرِ

كما في البيع ولا يلزم ان غيب الاجنبي سقط

الرجوع عنها مطلقاً لأنه عكس غيب الوكيل يفتوت

المنفعة قبل القبض لا بعية إذ تقدّر الوجود والقدرة
أروم والمنفعة

حَسْبُ الْحَذُوثِ لَا يَعْدُ وَالْعَقْدُ وَالْعَاقِلُ حَتَّى قَسَمْتُ
الْأَمَانَةَ

بالعند والهدم والموت - وجازت اقالة الوكيل

فيها بعد القبض فيا ساجا قبله صد ابيح
الاجاره
من اخذ الف في الحارة

باب في معرفة الولاية

لوقا احوال باب ۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
بغير ہدایہ ولا نور
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
بغير ہدایہ ولا نور

وقال الآخر بل الى الان بعد لم يسمع وان اقاما لان دعوى
 عقد الغائب كالسوم اقرا^{وهو زيد} عليك وعدم التضايق
 ينفي خصمتهما ولم ياخذها احد^{في الدلالة} منهما الى وجهه صوتا
 ليلا الاخر صدم اقاما على الحاضر للترب^{من الترتيب} ضمن الشك
 الا ان يصطالحا فقد النزاع كما لو قال وهن^{من الترتيب} شأنا
 او احدها الى ولم ينزعها القاضي^{الدالة} منهما حذار تفويت
 الضمان او تبديل الامين ولم ياخرهما بالاتفاق^{القاضي} خيفة
 غاصب محتال للرجوع الا ان يقيد^{بالقاضي} بالصدق او يقيا
 لكشف الحال فياخر مقتضى^{بالقاضي} في رأي اذا لمطالب في غير
 المادي مجبرا في رأي الحق الغائب تفريعا على اداة
 وداء وزرع مشترك يستنفق^{او يطلب النفقة} او يستهدم مغنيا
 امره عن شرط الرجوع نقلا والسلامة في رأي الحاقا^{القاضي}
 باذن المالك ويبع^{الرجوع} ان خيف^{الرجوع} الا حاطة ميلا الى حفظ المعنى

غير منقوض برؤ زيد للاذن شرعا ولا منزع بدله
 منها كالمبذل ولا مقتضى بدله^{مفعوله الثاني} ورا النفقة قصرا
 على العلم اذ نظر فضل على الغائب لا حتم^{القاضي} حتى كان له
 الاعراض اصلا^{نعم} ان يقبل على موته للعكس اذ ينصب
 خصما عنه دون الغائب كما في المفقود هو الداب^{او موت صاحب الدابة} فثبت
 نعم امانة في ضال واي^{نعم} ولقطة ووديعه ان وجد
 حالما فان لم يجد فهو ما دون ديانة في الصلح
 من بيع وايجار وانفاق عليه لا قضاء كما هو الداب
 في كل ما خيف الضيعة^{امر من الضايح} حتى في ذبح شاة الغير خوف
 موتها والقيام بالموت والايتمام ووقف المسجد حتى
 قيل لو ان وصيا او غريبا لو علم بدين له^{او التجهيز والتكفين وغير ذلك} شهود به
 يوفيه جاحدا قدره من التركة حالفا وان تصلحا
 على الكرا الى هنا راجعا وبدا^{او ظهر} اجدها المقام لم يجبر لانه عذر
 لان الغام

كلمة الابتداء ضد ما لو بدأ للمكاري في راي

ويؤجر قسطة نظرا للغائب ^{المقام} باقامة الثاني

مقام ^{المقام} الاول لا ابتداء شيئا **باب**
من الاجابة يوجب التصديق

مشتري الثمار مطلقا او بشرط القطع لو استاجر

اشجارا للترك عليه مطلقا او موقتا لم تجز لانها

عكس الاجارات ^{ان هذه الاجارة} لثمن العين لا المبيعة كاستجار

الارض والبئر والشاة للرعي والتبليين والشرب

على انه لا عرف فيها ودونه لا يترك القياس حتى يجر

استيجانها للنشر والتجفيف عليه ^{على المحر} واستيجار المكبل

للعمل او تعيير المكيال ^{لغيره} ولا المصحف والديوان للقراءة

ومشتري الزرع لو استاجر الارض وقتا معلوما جاز

للعلى كذا فيها متاعه اذ الارض ^{عكس} الشجر تخضع

^{ارقت المنفعة العين} ^{مبتدا} ^{وهو الحفظ}

الحب ولا تعطى عينا وان استاجرها لا الحصاد

لم يجز للحماله وعليه الاقل من اجر المثل ^{ارقت المستاجر} والمسمى

للفساد والتصديق بما زاد عليه وعلى الثمن ^{ارقت الاجر} ضد الاولى

فيهما اذ الترك بالعقد لا الاذن ^{ارقت الاجر} ترجحا بالملك على

الاولى اذ العقد عدم في غير المحل لهذا كان المال المقصود

مضمونا في العقد الفاسد لا الباطل ^{نظير الفاسد} ويتصدق

العرض المشتري فاسدا لا يرجح النقد المستاجر ^{نظير الباطل}

للتصرف على انه لما لغا العقد صار الاذن كالاغارة ^{نظير المله}

اقرضا ولا يلزم انه لا يتصدق بما ربح ثمن البيع

والصوف الفاسد لما عرف ان فساد الملك يوجب

شبهة الخبث في ربح ما يتعين شبهة في ربح ما لا يتعين ^{ار يوجب} الشهادة

وعنده يوجب الخبث فيما يتعين شبهة فيما لا يتعين ^{الملك}

كتاب المضاربة باب زكوة مالها

أعيانها المرحجة إن كانت من جنس واحد زكي

قسمة كسائر أمواله إذا اشترى المقترب في أفاد

أو المصيب المقترب

جنس كالمجتمع في فرد بذلك الجبر على القسمة ولا

يشتت ثوب اللبس دابة الركوب لتغير التجارة

حكما للعقد معينا عن نيتهما ولا يطلب المضارب

بما ياب رب المال في الصحيح لأنها لا تتبع التجارة

فلو أدى ضمن وقيل لا يضمن إن خاف ظلم العاشر

لكودع يودع خيفة الغرق والحرق والغارة وأصله

وصي صانع بعض التركة دفعا عن باقيها ولا يمانا به

أو أعطى بعض التركة

مالم يقسم لعرضه العدم قبلها بتراجع السحر والتوى

القيمة

لهذا لم تجب عليه نفقة ولا جعل لا يلزم رب المال

أو لشدة المضارب

أو يطلب

لمالكه أصلا يستتبع ولا الفداء للتقرب بإخراج

أو لا يلزم

الجاني عن العقد وإن كانت من جنس زكي رب المال

أو كان كانت الأعيان

أو عن عقد المضاربة

قسمة للتوزيع ضمن الأصل ولا زكوة في الباقي

دفع حصة للمضارب

مالم يزد أحدهما على قدر رأس المال لأن حق المضارب

يمنع الإيجاب على رب المال وشيوع رأس

المال ينفي ملك المضارب إذا تعين قسمة بالها

اختلاف الجنس ضد الغنمة لمكنة نقل الحق للمعني

بالباع بل الإبطال بالمتن والقتل وفي التوزيع تأصيل البيع

بل تقديمه على الأصل على تقدير التوى إذا يشك يمنع

أن لم يرفع فصار كعذر الدين يمنع الإرث والزكوة

أو الموت

عن الأصيل والكفيل والعبدان كالمجنسين إذا لاقية مطلقا

أو عند أبي حنيفة بطريق الخبر

أو حكم المضاربة

أو قبل الترجيح فلو ساء كل واحد رأس المال زكي

أو عند هـ

رب المال ثلثه الأرباع ولا زكوة في الباقي لما مر

أو عند المضارب

فإن بدأ رب المال باعتاق أحدهما وثني المضارب

العبدان

لاعتاق الآخر نفذا إذا تعين الأول استيفاء للرأس المال

العبدان الأول

أو العتقان

والثاني زحاما مشتركا وان عكسا نفد عتق ربي المال
دون المضارب لسبقه الملك **باب مكاتبة المضارب**
هي موقوفه ان لم يكن في العبد ربح حال الكتابة وان
حدث بعدها اذ الانشال ^{ان انشاء الكتابة} ينفذ بملك بعده وسلطة
المضارب لا تعيد والتجاة وتوابعها لشريك العنان
ضد المفاوض ^{ارجح تنفذ كتابته على شريكه} لصوم الخلافة بديل تزويج الاماء
كالوصي بل اقوى حتى عدت الي الكفالة عنده والى
الاقرار نافذة في قسطه من الزوج ان كان قصرا على
الملك كما في الشريك وان اذ صبه تراجع السحر بعرضها
لانه كالعدة والاباق يمنع الابتداء لالبقاء ولو لم
يفسخها كغيره المادون دفعا لفساد الملك ضد العتق
للتعد فلولم يفسح فيه وجد اداء المسمى عتق قسط المضارب
وفاء بمعنى التعليق كما في المكاتب على خير او خسر ^{بحال}

في باقية ضمنا او سعاية لما عرف في اعتاق الشريك
مضمونا ذلك في قسطه من المولى ^{حاله في وهو الضمان والسعاية} لانه كسب مال
المضاربة اذ تجزا ^{المكاتب} اقل كتابة ثبوت اعنده لزوما عندها
مبدوا ^{حاله} وامننه رتب المال براس المال وقد راسم للمضارب
بالعتق ^{المكاتب} تعتبر قيمته يوم الكتابة وقيمة باقية يوم العتق
رعاية لحال المثلف ^{المكاتب} م باقية ربح بينهما وفاء بالعدل كذا
لومات عن وفاء وادى عنه بعده لان العقد باق كما
في موت المولى بل اولى اذ الموت اتى للفاعلية
والمالكية منه للقابلية والمملوكية والفسخ بحجر بالسب
حق المولى دون العبد فسقوط اقوى ^{المكاتب} المناهين
لا دني الحاجتين ^{المكاتب} يوجب العكس بالاولى والاداء يقبل
الاسناد كالعق من حيث كونه شرطا ان اتي حيث
كونه حسيبا وشرط الوفاء ان يفي ^{المكاتب} كسب قسطه بالمسمى

اد الاختصاص به دون اليد كما في معصوب لم يوكد فان
 ارى بوءا المسمى اوردون بدل المكاتب
 نقص مات عاجزا وان زاد كان للوارث عندهما والمضار
 ارقت المكاتب عن وفاة المسمى
 عنه حتى يستوفي ما غرم اصله تجزئ الاعتاق حتى لو كان
 ار المصنوب
 راس المال الفاد المسمى كالقيمة ضعفا كان الوفاة بترك ثمانية
 وهو يد المكاتب
 الآف والارث بعد اربعة عشر كتاب
 الجنايات باب من جنابة المدبر والملا
 والقن جنابة المدبر خطأ وان كثر لم يوجب
 بستان
 القيمة واحدة على المولى اذ لم يمنع بالتدبير غير رقبة
 واحدة لا يلزم المكاتب حيث يسعى في القتل من قيمته
 والارث في كل جنابة لانه مانع نفسه عندها ملكة التعجز
 او حریدا ولا اتلاف المال حيث يسعى المدبر في قيمة
 كل متلف اذ الدين يتعلق بدمة تسع ارباقه تضيق
 حتى لم يسقط العتق وسرى الى الولد عكس الجنابة
 عن المولى
 عن يوسف الجنابة

وهي لولي القتل الاول لفقد المزاج ويتبعه ولي
 القتل الثاني بعد اخذ بقضاء بنصفها ويتبعها
 القتل الثالث بثلاثها علم لاستناد الحقوق الى
 التدبير السابق ولم اتباع الدافع بغير قضاء
 عند الامام مجبورا بالرجوع على القابض لقصور مكنة
 وهو في الفصل الاول
 النقل او ايثار بان بالاستناد كما في جنابات قلعة
 عند الدفع تعتبر في كل قتل قيمة المدبر عند حتى
 لو كانت عند قتل الاول الفاد عند قتل الثاني الفين
 وعند قتل الثالث خمسمائة غرم المولى الفاد لولي الثاني
 ونصف الباقي بينة وبين ولي الاول وضربوا بالباقي
 وباقي حقوقهم وفاء بالسبب فان اختلفوا فيها والعبرة
 ليمين الخصم دون التحالف وحليم الحال كما يروى
 عكس اختلاف الشفيح والمشتري في قيمة العرصة وقت
 وهو قول ابو يوسف الاول

هدم البناء اذ تعين منكر الزيادة كما في المخصوص والمتلف
 وحال الحيوان ضد العروضة لسعة التغير ليصل
 دليلا وان كوتب بين ذلك سعي لكل قتل بعد الكتابة
 بقيمة يسقطها العجز قبل الحكم بها الى زحام من قبل
 الكتابة اذ عروضة تغرم المولى كعروضة الدفع بعد
 العجز تمنع صيرة القيمة دينام لم يعتق او يحكم بها
 لذا يغرم المولى قيمة واحدة ان حفر المدبر بيرا
 في الطريق فوقعوا فيها ولو بعد موت المولى
 او موته او عتقه لاستناد التلف تعديا حتى اعتبر
 قيمة يوم الحفر في كل ولو وقع فيها المولى او عبته
 بعد عتق المولى بركان هدر اذ ايجاب لنفسه
 على نفسه ضمن الاستناد صدق المولى لانه خير
 يرا الا يري انه القتل الحافر لو مات فيها بعد البيع

والعرق غرم المولى قيمته اذ فعله كما لو وقع
 الجناح على الاجير المشرع علم المولى بالحفر او لا
 الملك ينقل الفعل لا الاختيار فان اخذ ولى الاول
 القيمة ومات عنها وعلته مثلاها فوقع ثانيا اخذ
 وليه خمسها والباقي للغرماء وضربوا فيها بمثلها
 والولى بنصفها وان وقع ثالث بعد القسمة قاسم
 وليه ولى الثاني راجعين على الغرماء بتكملة
 ربعها اذ ثبأن ان حقها في ثلثها وحقهم في مثلها
 وان غاب ولى الثاني وحضر غرم ضرب ولى
 الثالث ثلثها والغرم بدينه فما في يده ضاملا كل
 فرد ما في يده الى مثله مقاسما ان لقيمة الى ان يعتد
 الارباع باجتماع الكل وقاد بالعدل والنعم كما مر
 في المشفعة وان مات المولى قبل الاداء ففلسا وعن

دين سعي المديون في لا اقل من قيمته والارش راجعا ^{الحال}
 فمات ^{او صر نقدا} الدين في الايسر قبل الوصية وان مات ^{او صر نقدا}
 قبل السحاية سعي المولود فيها من امته اذ المستسعا ^{او صر نقدا}
 عنده كالمكاتب بل اقوى حيث لا يعجز وموته ^{او صر نقدا}
 لا يسقط الارش وان كان الجاني مديونا تعد تسعين ^{او صر نقدا}
 ولها ولد يعد لها سعي المولى في تسعين وللواث ^{او صر نقدا}
 في ستين ليكون العتق من ثلث الباقي بعد الدين ^{او صر نقدا}
 وان مات ^{او صر نقدا} باربع موصيات خطاء وهو حر عند ^{او صر نقدا}
 الكل والشاخ قرن عند الاولى مديون عند الثانية ^{او صر نقدا}
 مكاتب عند الثالثة موف عند الرابعة فعلى المولى ^{او صر نقدا}
 ربع الدية بالاولى واختيار الفداء بالدين بمرعالم ^{او صر نقدا}
 والادنى منه ومن القيمة بالتابع فويل للدمع ^{او صر نقدا}
 بالندير السابق على الشاخ مثله بالثالثة لتفويت ^{او صر نقدا}

بترك التعجير وعلى عاقلته ربع الدية بالراثة ^{المكاتب}
 لانه حر عند ما وان انعكس الحال وجب بالاولى ^{المكاتب}
 نصف عشر قيمة المسجوج قنا وما نقص الى الثانية ^{المكاتب}
 وبها نصف عشر قيمته مديرا مشجوجا بالاولى وما ^{المكاتب}
 نقص الى الثالثة وبها نصف عشر قيمته مديرا ^{المكاتب}
 مكاتبا مشجوجا بالاولين وما نقص وثلث قيمته ^{المكاتب}
 مشجوجا بالاربع وبالرابعة ثلث الدية لان القيمة ^{المكاتب}
 معيار وهي تنقص بالخرج فافرد بالارش ضد الدية ^{المكاتب}
 حذار التكرير والكتابة تقطع سراية الاولين حتى ^{المكاتب}
 الغرم ليتبدل المستحق دون الرجام للوجود حسا ^{المكاتب}
 فهدرنا ثلث النفس لما اتخذ احما اذ التعديده ^{المكاتب}
 دون الجناية وتحمّل العاقبة ما بعد الحياة اذ الت ^{المكاتب}
 نفس لما قبلها بالتحاق اطراف لعبد بالارش وان المولى ^{المكاتب}

بضرب العبد سوطا فضرب المأمور سوطين ثم المولى
سوطا ثم آخر سوطا فمات فعلى عاقلة المأمور ما نقص
سوطا إلى الموت مضروبا بسوط وسدس القيمة
مضروبا أربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي ما نقص
سوطا إلى الموت مضروبا ثلثة أسواط وثلث القيمة
مضروبا أربعة أسواط لأن الجناية ثلث والتعدي
بها أو بالحكم دون الجناية حداد الترجيح بالكثرة
حيث ساءى جاز جاز جار الباقي في الشفعة ولو كانت
تخرج نفسه وعثله وأجنبي وقرحة ونهشة وعقر
غرم الأجنبي ربعا غير أن الأمر اهدر نصف فعلى
المأمور إذا بنقله حكما لاحسا وان شج عبد حيرا
قبل البيع شجرة نخيل أو بعل حرك وبعد النفايل
أخرى وشجرة أخرى فمات المشجوخ فعلى عاقله

وهما الجناية الأربعين
وهما الماني والثالث

الأجنبي نصف القيمة توزيعا بعدد الجاني ثم في بيع
الكل يغرم المشتري سدسها والبايع سدسها ويدفع
أو يفدي سدسها لأن جناية القن توجب الدفع
ممكنا من التحصيل لفداء يجهت إياه بتفويت الدفع
عالماتها وقد تعين الفداء في الأوليين إذا غلب
كل فرد بيع العالم دون الثالثة ولا تلزم الجارة
لأنها تفسخ للدفع كسائر المعداد فالملكنة قائمة
كما في الرهن الممكن من الدفع بالإيفاء وفي بيع
النصف يغرم المشتري نصف سدس الدية والباقي
سدسها ورابع سدسها ويدفع أو يفدي بمثلها
لأن الربع الميت بالنصف المبيع اثلاث كما في الربع
الباقي نصفان لأن بيع البعض عتق لفداء في الأولى
دون الباقي ولا تعدد دون اختلاف حكم أو جاز وتصح

وهذا هو الجاني على البيع

وهذا هو ربع سدس

وهذا هو الجاني الأولى

وهذا هو ربع

وعشرين مخرج ثلث الربح ونصفه وان كان العبد
 بين اثنين واشترى الشريك نصف النصف
 فاباع البايع اتلف ثمن النفس بثلاث شجائرها
 على البايع والوسطى على المشتري والاخرى في رقة
 العبد وما بقي له اتلف الثمن بشجنتين حكما لما مر
 فلزمه بما باع ثلث ثمن وبما لم يبع نصف ثمن وخمس
 في مثله وما كان للمشتري اتلف ربع النفس بشجنتين
 حكما اذ تعين الفداء في الاولين دون الثالثة فلزمه
 ثمن مضموما الي ثلث ثمن ويختر في ثمن والمخرج
 اربع وعشرون وان شج اخيرا شجرة والشريك
 المشتري قبل الشرا شجرة وبعد اخرى وبعد
 التقابل اخرين فمابا باع البايع اتلف ربع
 المشتري ثلث شجائرها هدرت وسملها بالملك وصار
 وهو بعد المشتري وهو ملك المشتري

الاولى فداء بالبيع والاخرى في رقة العبد وما بقي له
 اتلف ربع المشتري بشجنتين حكما لما مر فصار
 احديهما فداء والاخرى في رقة العبد والنفس ربع
 وعشرون تلزمه بالاختيار خمسة وهو سدس ربع
 سدس ودفع او فدى مثله وهذا النصف اتلف الاخر
 فيفدى نصف الدية او يدفع فيضرب فيه
 الاوليان بحقيهما وما كان للمشتري اتلف نصفه وهو
 هدر ونصف الاخرى وهو في رقة العبد وان قتل
 شخصا فدينه احدها جاهلا به فقتل اخر فللساكت
 تضمن من دية الافساد عنده والتكليف عندها حتى
 يقتل باليسار فاعاد ذلك الى ولي الاول اقامة البدل
 مقام البدل كالارش ويغرم من دية ولي الاول نصف
 قيمته قنا تكفيل الحقه ولو لي الثاني قيمته مدبرا

لا ستناد ملكه الى وقت التدبير حتى سري من
 الى المولود بعده والتضيق وان كان تليكا عن علم لكن
 في المايوسح فعه وله الاستسعاء عندهما تفريعا
 على التجزئ دافعا للسعاية لا غير الى الوليتين اخ لم يخلف
 غيرها ولم يتلف كزاله الترك والتدبير والحق
 عنده غارما لهما نصف القيمة وعلى من يولي
 الاول نصف قيمته قنا ولولي الثاني نصف قيمته مدبرا
 اذ لم يختر فدا ولم يزد د ملكا وان قال احدهما للآخر
 لضربه سوطا فان زدته فهو حر فضر به ثلثا ثم الامر
 سوطا ثم اخر سوطا فقبل الموت يغرم المامور للامر
 نصف ما نقص الثاني مضروبا سوطا اذ المامور
 بين المالك وامره وهو حر بعده عندهما ولا يقرد النقص
 بارش مستسعي عنده فياخذ منه ما نقص الثالث مضروبا
 الامر المامور

سوطين ويغرم الامر للمامور نصف قيمته مضروبا
 سوطين بشرط اليسار لفساد الملك فانه وان باشر
 الشرط والحكم لا يضاف اليه عنده لا يضمن تفريعا على
 شريك شري الابن والمعلق عتقه ملك البعض والعبد
 ما نقص الرابع مضروبا ثلثا وعلى الاجنح ما نقص سوطا مضروبا
 اربعا وبعد الموت على الاجنح والامر ثلثا القيمة وعلى
 المامور سدسها مضروبا غمسا اذ الجناة ثلث وفعل المامور
 بين مهادر ومضمون كخلله عتق يقطع الشريعة وتحمّل
 العاقلة الا عن المعلق تفريعا على مشاركة في قتل كاتبة
 حارقا منه الى الامر قدر ما غرم للشريك كما لو لم يمت
 والى اقرب عصبة ما فضل لحرمانه عن الارث ضد
 مالوا امر ولم يضرب لانه بالعكس سبب لا مباشر وان
 احدهما فكاكته المشجج فسحة اخرى فكاكته الاخر عالما
 امر احد المولود

فشجره اخري فمات غرم المكاتب الثاني الادنى
 من نصف قيمته ورُبْع الدية وسعى العبد في الادنى
 من قيمته ونصف الدية لان قسط المقتول اتلف
 النصف بشجنتين حكما اذ هدر الاولى بالملك ولم يختلف
 حكم الاخرين في لزوم المكاتب وقسط الاخر اتلف النصف
 بشجنتين حكما اذ الاوليان عليه في تمتع الدفع والاخرى
 على المكاتب وان كان المشجوع اجنبيا سعى العبد في الادنى
 من قيمته ونصف الدية وغرم المكاتب الاول ربع الدية
 والاخرى الادنى منه ومن نصف القيمة اذ الاول
 مختار ولا هدر في شيء فان لم يعلم بالجناية والاول
 كالثاني والحرف مامر فلو عجز عن الكاتبة الاولى قبل
 الحكم شيء فعلى الاول ادنى نصف الدية والقيمة اذ عجز
 حول الغرم الي المولى ضمن الفسخ ولم يصح اختيار البقاء الثانية
 وهو المكاتب الاول

وعلى الثاني الادنى من ربع الدية ونصف لقيمة وعلى
 المكاتب مثله وان علما غرم الاول بعد العجز ربع الدية
 والاخرى منه ومن نصف القيمة والباقي كما سرت وان
 قتل مكاتب حرا خطأ فقتل عليه بالقيمة فقتل
 آخر فلم يقتل بها حتى مات عن كسب لا يفي بالمكاتب
 يؤخذ منه المقضي به دون الآخر ترجحا بالقوة اذ سري
 المقضي الى الولد غير ساقط بالموت عاجرا كالدين
 عكس غيره وان قتل خطأ والقيمة لا تفي ايضا ندى حتى
 المقضي له من الكسب واستكمل منها لانه ابقي على غير المقضي
 له من المعكس اذ حقه لا يتعلق بالكسب بحال بل بالرقبة
 والطرف وبدلها بشرط الفراغ عن المقضي اذ المقضي كالدين
 تعلق بها من الوجه الذي تخلفها القيمة وهو المالية لا ادمية
 عكس الجناية وان اقرط ولده بجناية او دين لم يلزمه الا بالتصديق
 فانما سئل بالرقبة وهو غير المقضي عليه
 فغير الخصة الدالية

عن عقل لانه ملك الموتى حتى تكاتب عليه وله التكفير به ^{ارذو عقل لانا ولد}
والاثر ان عن عيبه والوطى بعد عجز يعقب حيضة ^{اربعين}
صد غيره وبأخذ الوالد كسبه تحقيقا للتبعية قاضيا ^{ارغبه الولد}
منه الدين دون الارش وفاء بالزعم كما في المعاني فان

لم يأخذ حتى مات الولد ضرب فيه المقر لها بحقيقتها ^{اروى الاستواء}
ان سبق الاقرار بالجناية وقدم الدين ان سبق الاقرار به ^{اروى الدين}

كما في الثابت بالبينه لان الجناية صارت ما لا اذ الموت ^{اروى الدين}
عمن يؤدى كل موت عما يؤدى حتى لو اقر الولد على والده ^{اروى الدين}

قدما بعد موته على الارث يكن بغيرها والدين على نفسه ^{اروى الدين}
فاعتبر السبق مرجحا وجابرا كما في العتق والمجابه الا ترى ^{اروى الدين}

انه لو اقر بعد موته قدم الاسبق لانه عكس الاقرار على ^{اروى الدين}
نفسه يلاقي الكسب والذمة حدار الزام الغير فتقدم ^{اروى الدين}

النفاذ بالفراغ كما في اقرارى الموتى والوارث على المأذون ^{اروى الدين}

بالفراغ عن الاول

والميت الا ترى انه لو لم يموت واديا لغت الجناية لا الدين ^{اروى الدين}

لانها صارت مالا والولد حر لا رقيق عكس ما لو مات ^{اروى الدين}

للاستناد الى آخر الحيوة ضمن اليأس عن الدفع ودفع ^{اروى الدين}

الحر صدق دين العبد لا يتعلق بكسبه الا ترى ان ما يلحق ^{اروى الدين}

المأذون بعد العتق لا يؤتى من كسب قبله وبالحر ^{اروى الدين}

الجاحع ما عرف ان جناية المكاتب لا تصير مالا الا بالحكم ^{اروى الدين}

والعتق او الموت عن وفاء لقيام غرضه الدفع قبله ^{اروى الدين}

باب الجناية على الطرف

قطع ذراع يمين ذاك من الزند ثم ذاك من يمينه اصبعان ^{اروى الدين}

ثم ذراع يمين آخر ثم ذاك من يمينه اصبعان ارتفعوا ^{اروى الدين}

الى القاضى قضى لهما بقطع باقىها ثم للاحى الاول نصف ^{اروى الدين}

دية اليد وحى الثانى بثلاثة اثمان لان القطع يوجب كل ^{اروى الدين}

واحد اصبعين ونصف وكل اصبع خمس حتى الاول ربع حتى ^{اروى الدين}

الثاني لان الاول استحق يدًا كاملة والثاني فإني اصبع
 اذ اثر النقص في يمينه ^{المقطوع الاول} يضمن زالت باستيفاء
 الاصبع للرضا بالنقص كما في المشتري لاني نفقناصل
 القصاص الا يرى انه لو قلعبت السن السود او
 فقيت العين البيضاء او قطعت اليد السوداء
 ظلمًا قبل تاكيد المال بقصاص او رضا الجاني بطل حث
 المجني عليه الاول اصلاً كما في الصحيحة ولو انجحت
 او برأت وجب القصاص لا المال كما تعين ^{اليد}
 السارق بغيرها او برء شقها قبل الدرء اذ الحادث
 صفة كابل المريض لا ذات عكس مات عديم
 التنية لان السبب اوجب للمالك عيناً التعيين محلاً
 ومحال قلبه قصاصاً كما يمنع القطع ببلوغ غير النصاب
 فصاحب الكلى يؤيد شئ المقلوع ودونه لا قصاصاً ^{تأنيلاً}

نصاباً لا يقطع
 يساويه لا يقطع
 نصاباً لا يقطع
 يساويه لا يقطع

نصاباً لا يقطع

على احدهما برحام ^{ار على احد المقطوعين} الآخر مضمون على الجاني اذ قف
 به حقا عليه كما لو قطعت في قصاص او حد ضد مالو
 قطعت ظماً او باكلة ولا تعذر القصاص لمعنى
 من الجاني ضد تعذره للمعنى من الوحي يقبله ما لا بد
 ان المقر بالخطأ يعطى المال المدعى ^{حسن ان يقبل القصاص} العمد لا العيس وان
 قطع احدهما اصبعاً ثم احبته اربعاً ثم الآخر لفه
 فله عشرين دية اليد بازاء اصبع استوفى الاول وللأول
 باقية بازاء اربع عند الآخر مستوفياً لها بقطع الكف
 لانه اصل في الاستيفاء ان كان تبعاً في النفع الا يرى
 ان الاول لو عاد بعد الاجنب وقطع الكف صار مستوفياً
 حقه وان شاذك الاخر فية فله خمسون دية اليد
 والاخر باقية اذ عند الكف ياربغ بينهما وانفرد
 الاول باصبع وان بدا الاجنب وثني احدهما وثالث
^{ار يبين المقطوعين}

الاجنبية وربيع الآخر بالكف دى الاصبعين فله ربيع
 ارى اصبع
 دية اليد وباقيها لصاحبه لان ما توسيطه الاجنبية
 وهي ثلاثة الاربع
 عكس سبق كالباقى لا التاوى في حفرها لئلا يتغير قلده
 المقطوعين
 المستوفى قبله وان شاذكه الاول في الكف فله ثلثة
 ارى ذات الاصبعين
 اثمان دية اليد والآخر باقيها لان له الربع باذان
 ارى الباقى
 ما تفرد الاول والباقي بينهما وارش ما قطع الاجنبية
 ارى الاصبع الباقى
 للجاني دونهما اذ المنافى ينفي تعدى المكنة عن القطع
 المقطوعين وهو تقويم الدم بالمال تجاوزا ارى مكن القصاص
 والصلح الى الغير حتى كان العقر ودية القاتل للزوجة
 وهو المثل
 والوارث دون الزوج والوتى ولو ان المقطوع الاول
 لم يقطع الاصبع بل قطع اليد من المرفق فله نصف
 دية اليد والآخر مثله لان المنافى ينفي تعدى المكنة
 ارى على الجاني
 الى اعلى موضع القطع لما حتر فوق فعله ظلماً مستوطاً
 ارى فعل المقطوع الاول
 للقصاص لا استيفاءً فبقى في ختمها وهو دية اليد بينهما

عكس ما لو قطع الاصبع لانه لا في مستحق الانلاف
 لان قطع الاصبع
 اذ القصاص في الطرف صفة في النفس لما كان مشروطاً
 ارى مكن القصاص في النفس
 بتكافؤ الاجزاء حتى لم تقطع ايدي بيد اصلا ولا يد
 بايدي الكفار ضد النفس كان جزوة بعض المستحقين
 ارى مكن النفس بالنفس ويقتل النفس بالنفس
 عكس لعضو في قصاص النفس الا يرى انه لو عفا عن
 ارى غير المستحق لبعض المستحق
 النفس بعد قطع العضو فتمتد عند الامام رحمه الله
 ضد ما لو عفا عن الطرف بعد قطع يعضه وصاحب
 ارى لا يضمن اتقانا
 المرفق يقطع ذراعاً قاطعة الكتفاء بالبعض كما في الشلاء
 او فابت الاصبع ضد مقطوع الكف يقطع ذراعاً مثله
 ارى لا يقطع
 اذ حرد العدل قد تخطى ومم الفضل ذاتاً او ممتعة
 كنفسه حتى لم يجز القصاص بين يميني عنديني واليمين
 واليسرى كما لم يجز بين خمر وعبيد او ذكر وانثى او ياخذ
 القصاص
 دية اليد وارش الذرع ايضاً في الصحيح اذ الاصابع اصل

يَتَّبِعُهَا الْكَفَّ حَايِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الذَّرَاعِ غَيْرُ مُسْتَبِيعٍ آيَةً
وَفَاءٌ مَّا لَتَبْتَعِيَّةٍ بِأَبِ الْجَنَانِيَةِ بَعْدَ الْعَتَقِ النَّهْمُ أَوْ قَبْلَهُ

وَذَاتُ فِي الْمَرْصُ لِقَامِهَا تَبَرُّعًا حَالِ الْعَقْدِ بِالْأَحْيَى
 وَدِيَّتَانِ أَحَدُهُمَا كَذِبٌ وَالأُخْرَى مِنْ كُلِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ
 قَتَلَ الْآخَرَ أَيْضًا إِذَا الْمَكْنَةُ لَا تُعَدُّ وَأَحَدُهُمَا فَاعْتَبِرْ فِي حَقِّ
 الْآخَرِ اخْتِيَارًا حَالِ الْإِبْهَامِ وَإِنْ أَبْهَمَ بَيْنَ قَتْلَيْهَا وَمَاتَ
 فَعَلِمَ الْقِيَمَةَ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الدَّفْعِ بِكُلِّ مَا سَابَقَ
 فِي الْمَدْبُرِ وَالرِّيَّةُ فِي الْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْقِيَمَةِ مِنْ كُلِّ الْمَالِ
 وَالْفَضْلُ مِنَ الثُّلُثِ لِمَا حَرَّرَ بَابُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ يَعْصِبُ

لكن لا بنفسه لفقد الرضا بل عند التضمين ضرورة حكم
 البذل كما في العكس به ^{استحوذ الملك} يختلف المستحق ^{المراد بالملك} والبدائية والنهاية
 كما في البراء الا يرى ان فوت محل الجناية يقطعها حتى كان الضمان
 النفس على قاطع الكف دون قاطع اصبعها ويرجع العاقلة ^{رغبت في رعايتها} الى
 على الغاصب بقيمة المخصوص بقيامهم مقام المولى كما عرف في غاي
 المدبر بل عكس لتأخير الملك كذا لو لم يعصبها احد ولكن باعها ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 على انه بالخيار وماتت عند المشتري ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن} التلب اذ يملكها الضمان
 لا العقد عكس لمشتري فاسدا ولو لم يسع ولكن رهنها بدين يعلما
 فماتت ذهب الدين وعلى الجاني ما نقص قبل العقد لان يفاء ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 يقطع السراية ضمن تملك المالية حرار توالي ضمانين كالبيع
 ضد ما لو سبق الرهن اذ لا يفاء به ولا جناية عنده وان تركت ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 ولذا يعد لها بقى نصف الدين وغرم الجاني نصف النقص ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 رهنا والعاقلة نصف النفس يكون نصفه رهنا اذ الخلف كالاصل ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}

بـ

والسراية في امانة دون المضمون كما لو عدلت ضعف الدين ^{الحادية}
 وان مات الولد قبل الكف رد مال العاقلة وغرم الجاني
 تامة النقص كان لم يكن ولد لما عرف ان قسطه انما يتقرر بالفكاك
باب القتيل في جدي في دار او غيرها
 ترك الغوث والحفظ عن مكنته تسببت في النفس دون العضو
 والسقط والمال تعظيما للذماء كالقسامة واقرى المكنته بالملك ^{مفعول له}
 فاذا وجد حرا وعبد قتيلا في مكان مملوك قسمت القيمة او ^{امر العبد}
 الدية على عدد الملاك دون قدر المالك اذ العلة ترجح بالقوة ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 لا بالثقة كما في الشفعة فيكون على عاقلة كل واحد قسطه في
 ثلث سنين من يوم الحكم يستوي فيه الدخيل والمختط له ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 والوارث والغيب حتى الموجد في دار نفقة عند الامام ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 اذ يد الوارث حال الوجود تفتطع التسبب عن القتيل ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}
 كلما ذون المديون او المكاتب توجد في دار المولى اضداد ^{المراد بجمع غاصب على الجاني ان ضمن}

نَفْسُهُ إِذِ الدِّينِ وَالْعَقْدُ يُنْعَقُ نَقْلَ الْيَدِ وَالْمُسْتَبْتُ لِنَفْسِهِ
 هَدْرٌ كَالْحَافِرِ وَالْغَيْرِ ضِدُّ الْمُبَاشِرِ لَا يُوجِبُ الْحِرْمَانَ
 بِالنِّسْبَةِ خَاصًّا فَإِذَا وَجِدَ فِي مُحَلَّةٍ أَوْ مَسْجِدٍ هَاقُصَتْ
 بَعْدَ النِّسْبَةِ حَتَّى لَوْ اخْتَصَرَتْهَا ثَلَاثُ قَبَائِلَ قُتِلَتْ أَثَلَاثًا
 بَعْدَ الْقَبَائِلِ دُونَ الدُّوْنِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَفَاءٌ بِمَكْنَةٍ
 التَّدْبِيرِ كَذَا إِنْ بَاعَتْ أَحَدَ الْقَبَائِلِ الْإِرْثَ جَلَادُ وَرَهِمٍ
 إِذَا الْمَذْهَبُ تَقَدَّمَ الْمُخْتَصِرُ لَهُ مَا بَقِيَ النِّسْبَةُ ضِدُّ الْأَوَّلِ
 فَإِنْ بَاعَ الرَّجُلُ أَيْضًا كَانَ الثَّلَاثُ عَلَى عَاقِلِهِ الدُّخْلُ بِدُونِ
 الْبَاعَةِ لِتَبَدُّلِ النِّسْبَةِ مُنْعَكِسًا بِالرَّحْمَةِ بِقَضَاءِ لِعَوْدِ الْقَدِيمِ
 دُونَ غَيْرِهِ وَإِنْ اشْتَرَقَ أَحَدُ الْقَبِيلَتَيْنِ دُونَ الْآخَرِ
 قُتِلَتْ عَلَيْهِمَا وَعَلَى الثَّلَاثَةِ نَصَفَيْنِ لِمَا عُرِفَ لَكِنْ مُشْرُوطًا
 بِالْقَبْضِ لَا بِمَوَارِثَةِ الْمَلِكِ عِنْدَهُ وَالْعَكْسُ عِنْدَهَا تَفْرِيعًا
 عَلَى التَّعَالُفِ فِي جَنَايَةِ الْمُغْصُوبِ عَلَى الْغَاصِبِ وَالْمَالِكِ هَدْرًا
 بِالْقَبْضِ غَيْرَ الْغَاصِبِ

وَلِاعتبارًا أَوْ أَنَّ مَا بِالشَّيْءِ يَبْقَى الْبَعْضُ كَوَقْتِ الْمَغْرِبِ مَا بَقِيَ
 الْبَيَاضُ عَلَى أَنَّ الْحَنَافِيَّةَ تَتَّبِعُ الْيَدَ الصَّامِتَةَ كَمَا فِي الْغَضَبِ
 وَالرَّهْنِ وَقِيلَ تَتَّبِعُهَا مُطْلَقًا حَتَّى فِي الْأَجَانَةِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ لِلْغَيْرِ
 كَالْوَدِيعَةِ ثُمَّ بِالنِّسْبَةِ عَامًّا فَإِذَا وَجِدَ فِي الْجَامِعِ أَوِ الشَّارِعِ
 كَانَ عَلَى يَدِ الْمَالِكِ ثُمَّ بِالْقُرْبِ فَإِذَا وَجِدَ فِي السَّبْحِ أَوِ السَّفِينَةِ
 كَانَتْ عَلَى عَاقِلِهِ مِنْ بَيْنِهِمَا وَإِنْ وَجَدَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ يَلْعَمُهَا الصُّوْ
 كَانَتْ عَلَى عَاقِلِهِ الْأَقْرَبُ إِلَّا مَا يَمُوتُ بِهِ الْفَرَاتُ أَوْ مِثْلُهُ
 فَيَكُونُ هَدْرًا كَمَا لَوْ وَجِدَ فِي مَفَانَةٍ لَا يَلْعَمُهَا الصُّوْتُ الْعَامِ
بَابُ مِنَ السَّرِقَةِ إِنْ رَدَّ الْعَيْنَ إِلَى
 الْمَالِكِ ثُمَّ قَامَتْ بِالسَّرِقَةِ لَمْ يَقْطَعْ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ وَأَنْ كَانَ
 حَتَّى لَيْسَ تَعَالَى حَتَّى يَطْلُ بِالتَّقَادُّمِ دُونَ الْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ لَدَا الزَّانَا
 وَالشُّرْبِ عَكْسُ الْقَصَاصِ فَهُوَ مُشْرُوطٌ بِاللَّيْمِ حَتَّى يَسْتَوْفَى
 إِنْ كَذَّبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ أَوْ غَابَ وَقَدْ فَاتَتْ ضِدُّ الْعَكْسِ

لأن الرد عكس التملك مؤكدا لها لمناف كذا لو رد إلى
 من في عياله للشبهة اذ يدعى من وجهه حتى لم يضمن المودع
 والمتعبر بعد الدفع إلى من في عياله الوكيل بالقبض
 والمعيبر إن لم تكن يده من وجهه حتى ضمن المودع في راي
 كالفاسب كذا لو رد إلى أبيه أو أمه أو جدّه وإن لم يكونوا
 في عياله اذ يتاويل الملك يعني عن شرطه غناء سقوط
 الحد عن ظن المحل ضد الابن ولا يلزم الرد على عياله
 اذ النازل عن الشبهة لا يدرك كذا لو رد إلى مكاتبه
 كما لو سرق منه ورد إلى المولى كذا لو سرق من العيال
 ورد إلى من يعول لحروف مروت ودلت العيال
 المودع لا يضمن بالدفع إلى من يعوله كالعكس
 باب استيلاء الكفار فهو يقطع الملك دون
 حقه وفاء بالعقصة ابتداء وعدمه عند الإحراز اذ في

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو هذه الملكة

كذا لو رد إلى من يعول

كذا لو رد إلى من يعول

بالقصر الحاضر والى وثبوتها كما في حق المتضمن لا يلزم
 المدبر واختاره إذا استيلاء كغيره من الأسباب بوجوب
 ملك المحل لا المحلية ولا ما أخذ المرتد ثم لحق به ضد
 العكس لا الاستيلاء فيما فيه سبب ملك أو ضمان قاصر
 لا امتناع القصر المحسني فيما و الأحرار دونه فإخذ المولى
 القديم ممن اشترى منهم بمثل الثمن المثل وقيمة غيره
 وفاء بحق التملك والملك كما في الشفعة لا يلزم مغنوم
 لم يقسم حيث يأخذه حجاً إذا عارض حقه السابق
 حق لا ملك عكس المقسوم ولا مالوا أسلموا حيث لا يأخذ
 منهم أصلاً حداد التنفير والقول للمشتري في قدر المشتري
 بحجة التملك والبيعة له عند أبي يوسف رحمه الله لا ثبات
 الزيادة كما في قيمة بدله وللمولى القديم عندهما القوة اللزامة
 على الشفعة وممن وطبه المشتري بقيمة بالشرع على المذهب

كذا لو رد إلى من يعول

كذا لو رد إلى من يعول

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

أو على السارق بالهبة أو بالبيع لا يقطع

فحق الأخذ من المشتري الثاني للمشتري الأول وممنه للموئ
 القديم والآخر والأول عود الكافي رجوع الوائيل
 والثاني لما في غير هذا الترتيب من تكرار وتعطيل فان لم يأخذ
 لما في غير الأول لم يأخذ الموئ القديم كما مر وان أخذ الموئ
 القديم بالثمن جبر الغرمه كشفيع يأخذ من مشتري رفع
 ما حاي المريض ضد ما لو زاد في الثمن لفقد الضرورة وان
 قضى قاضيا لأخذ من المشتري الثاني بالثمن الثاني للموئ
 القديم لعل لانه قول ثالث الا ان يكون عن اجتهاد لانه
 اعتمد دليل امامه في الرد ودليل اخر في الثمن والجهل
 يتبع الدليل لا القليل الا ترى انه لو قضى على الغائب بالنكاح
 بشهادة فاسق أو رجل وامرأتين عن رأي نقذ وأصله الحكم بالملك
 للنقذ من عدو ولم يحزر بعد وان كان الماسور زهنا بعد له الدين
 فالأخذ للمرتهن الحاقا للعائد بالقائم ضد المشتاجر في اراد
 حقه

بالثمنين

254
 حقه عكس المرتهن في النفع لا العين حتى تخالف في البذل غير
 راجع على الراهن اذ احب دينه واليد قصد الكافي للجناية
 والدوا ضد البائع اذ حبسه ضد المرتهن غير مقصود
 حتى تخالف بقائه بعد الاعارة والايديع من المالك سقطا
 دينه ان اي للرضا بالتوي ضد ما لو كان غايبا حيث بعينه
 برده الغرم للعدم وان عدل الدين نصفه اخذ جميعا وتزعا
 على المضمون وغيره كما في الغصب والوديعة وعاد منسجا
 لما مر فان اي المرتهن فداه الراهن لهما عليه بالنصف تقطعا
 للاضطرار بلا عكس للعدم اذ يجبر بالحكم ضد المرتهن
 الراهن يتوي دينه وان غاب الراهن فدي المرتهن راجعا
 عند خلافا لهما تفريعا على شريك الشراء يغيب قبل
 النقذ وفداء الجناية بخدوه ابراء وغيبته وعند انتهاء
 التحقيق في اخر الباب **الكتاب وايفيا**

بالشروط المخترع في جميع الفترق الى الانظار والاضراب .
 وضم الشاذ الشاردي الى الجناس مرت في ابواب وايناس .
 النافر يحذف ما فيه اطناب واشهاب والمنة لو اباب .
 المنة في صوغ اشكاله العجائب والغوص في حل اشكاله .
 بالغا كنه الحق والصواب انه كريم جواد عزيز موهاب .

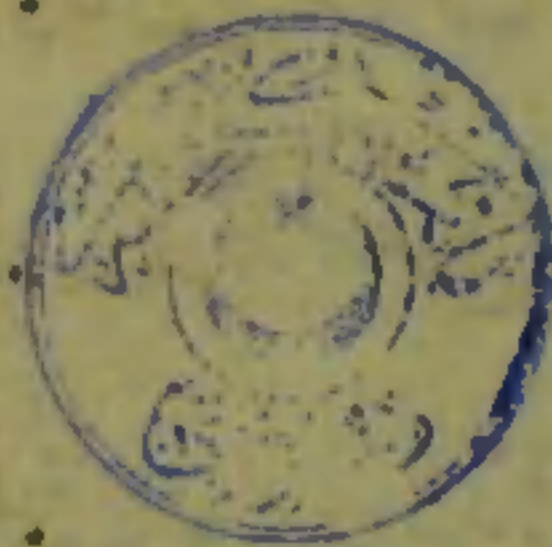
تمت التكملة للحسنة على يد اقر العباد

احمد اساعيل المغربي القيسي

حامداً مخلصاً غياضاً

والروضه مسجداً

تليها



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kism:	ARCA ZADE MUSEVİT KASİD
Yeni:	
Kişi No:	173